دِرَاسَاتٌ قُرآنِيَّةٌ وَحَدِيثِيَّةٌ

١- القرآن الكريم في القرآن الكريم

٢- الضمير (أنا) في القرآن الكريم

٣- دعائم الاقتصاد في السنة النبوية

٤- مقابلة النصوص عند كتبة الحديث الشريف

٥- جرح الأقران

تأليف

الأستاذ الدكتور
قحطان عبد الرحمن الدوري
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

BOOKS - PUBLISHER
Beirut - Lebanon
كتاب - ناشرون | بيروت - لبنان

DIRĀSĀT QUR'ĀNIYYA WAḤADĪṮIYYA	دراسات قرآنيّة وحديثيّة

Author: *Prof. Dr. Kahtan Abdul-Rahman Al-Douri* — **المؤلف:** الأستاذ الدكتور قحطان عبدالرحمن الدّوري

Classification: *Studies - Sciences of Qur'an - Prophetic Hadith* — **التصنيف:** دراسات – علوم القرآن – حديث

Year: *1443 H. - 2022 A.D.* — **سنة الطباعة:** ١٤٤٣هـ – ٢٠٢٢م

Pages: *408* — **عدد الصفحات:** ٤٠٨

Size: *17 x 24 cm* — **القياس:** *cm* ١٧×٢٤

Printed in: *Lebanon* — **بلد الطباعة:** لبنـــــان

Edition: *First Edition* — **الطبعة:** الأولى

BOOKS - PUBLISHER
كتـاب - نـاشرون | بيروت - لبنان Beirut-Lebanon

Mazraa, Ras Nabea, Mohamad Al Hout street, Katerji building, First Floor, Beirut-Lebanon
Tel:+961 76 944 855 - P.O.Box: 11-374 Riyad Al-Soloh
Email:books.publisher2019@gmail.com

ISBN 978-614-496-062-2

دِرَاسَاتٌ قُرآنِيَّةٌ وحَدِيثِيَّةٌ

١- القُرآن الكَرِيم في القُرآن الكَرِيم
٢- الضَّمِير (أَنَا) في القُرآن الكَرِيم
٣- دعَائِم الاقْتِصَاد في السُّنَّة النَّبوِيَّة
٤- مُقابَلَة النُّصُوص عند كَتَبَة الحَدِيث الشَّرِيف
٥- جَرْح الأَقْرَان

تأليف

الأُستاذ الدكتور
قحطان عبد الرَّحمن الدُّوري
عمَّان - المملكة الأُردنيَّة الهاشميَّة

BOOKS - PUBLISHER
Beirut-Lebanon | بيروت - لبنان
كتاب - ناشرون

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ١
ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢
ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤
إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ٥ ٱهۡدِنَا
ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ
عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا
ٱلضَّآلِّينَ ٧

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ

الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِيْنَ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ علىٰ رَسُوْلِهِ الكَرِيْمِ، وعلىٰ آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِيْنَ، إلىٰ يَوْمِ الدِّيْنِ.

أما بعد:

فهٰذِهِ دِرَاسَات قُرْآنِيَّة وحَدِيْثِيَّة، أعرضها في البحوث الآتية:

البَحْث الأول: القُرْآن الكَرِيْم في القُرْآن الكَرِيْم.

البَحْث الثاني: الضَّمِيْر (أَنَا) في القُرْآن الكَرِيْم.

البَحْث الثالث: دَعَائِم الاقْتِصَاد في السُّنَّة النَّبَوِيَّة.

البَحْث الرابع: مُقَابَلَة النُّصُوْص عند كَتَبَة الحَدِيْث الشَّرِيْف.

البَحْث الخامس: جَرْح الأَقْرَان.

وقد رجعتُ إلىٰ مصادرها الأَصِيْلَة، ووَثَّقْتُ مادتها منها، وأثقلتُ الهوامش بها، وَفْق مَنْهَج البَحْث العِلْمِيّ.

ولم آلُ جُهْداً في تَحْقِيْق مَسَائِلِهَا، ابتغاء وجهه تعالىٰ.

وأَخِيْراً:

فإن لوَلَدِي العَزِيْز المُدَقِّق الدكتور (**يَعْلَىٰ**) الفَضْل الكَبِيْر، فيما بذل من جهد في طِبَاعَة هٰذَا الكتاب، وتنسيقه، وإخْرَاجِهِ بهٰذِهِ الحُلَّة القَشِيْبَة.

أرجو الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ أن يُوَفِّقَهُ إلىٰ ما يحبه ويرضاه، وأن ينفع به.

إنه سَمِيْع مُجِيْب.

عَمَّان المَحْرُوْسَة

١٤٤٣هـ=٢٠٢١م

الأُسْتَاذ الدكتور

قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ

عَمَّان - المَمْلَكَة الأُرْدُنِّيَّة الهَاشِمِيَّة

البحث الأول

القُرْآن الكَرِيْم في القُرْآن الكَرِيْم

وفيه:

المُقَدِّمَة.

المَبْحَث الأول: عِلْم الأَسْمَاء، والاختلاف في عدد أَسْمَاء القُرْآن الكَرِيْم.

المَبْحَث الثاني: أَسْمَاء القُرْآن الكَرِيْم وصفاته في القُرْآن الكَرِيْم.

٨

المُقَدِّمَة

القُرْآن الكَرِيْم كتاب الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ، أنزله علىٰ الرَّسُوْل مُحَمَّد ﷺ، وهو مصَدْر الشَّرِيْعَة الإِسْلَامِيَّة الأول.

وبلغت عِنَايَة العُلَمَاء المُسْلِمِيْن به حَدّاً يفوق التصوّر حفظاً وتَفْسِيْراً وتأليفاً، والنَّاظِر في كتب الفَهَارِس يجد ذٰلِكَ بوضوح.

وأردتُ في هٰذَا البَحْث أن أُبَيِّنَ أَسْمَاء القُرْآن الكَرِيْم وصفاته في آيات القُرْآن الكَرِيْم نفسه، فتتبعتُ آياته التي نصّت علىٰ أسمائه وصفاته، وما قاله المُفَسِّرُوْن فيها.

وكان مَنْهَجِيّ في البَحْث هو أن:

١. أذكر اسم القُرْآن الكَرِيْم وصفته، مستشهداً له ببعض الآيات الوَارِدَة فيه.

٢. أذكر تَفْسِيْر بعض كلمات الآية المُحْتَاجَة إلىٰ بَيَان، ليتّضح معنىٰ الآية وسياقها.

٣. إذا ورد الاسم أو الوصف بمعانٍ متعددة أَخْتَار منها المعنىٰ الذي يناسب الموضوع، معتمداً في كل ذٰلِكَ ما ورد في أُمَّهَات كتب التَّفْسِيْر.

١٠

المَـبْـحَـث الأول

عِلْم الأَسْمَاء، والاختلاف في عدد أَسْمَاء القُرْآن الكَرِيْم

عِلْم الأَسْمَاء:

للعُلَمَاء تصانيف متنوعة في الأَسْمَاء، عقد لها حاجي خَلِيْفَة في كتابه كَشْف الظُّنُوْن[1] عُنْوَاناً باسم (علم الأَسْمَاء)، ومنها:

١. **أَسْمَاء الله الحُسْنَىٰ**، الـوَارِدَة في حَدِيْث التِّرْمِذِيّ وغيره. ومن شروحها المطبوعة:

- المَقْصَد الأَسْنَىٰ في شرح أَسْمَاء الله الحُسْنَىٰ، لأبي حَامِد مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغَزَالِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٥هـ.
- شرح أَسْمَاء الله الحُسْنَىٰ، للرَّازِيّ فَخْر الدِّيْن مُحَمَّد بن عُمَر، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٠٦هـ.
- الكتاب الأَسْنَىٰ في شرح أَسْمَاء الله الحُسْنَىٰ وصفاته العلىٰ، للقُرْطُبِيّ أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن عَبْد الله، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧١هـ.
- المَقْصَد الأَسْمَىٰ في شرح أَسْمَاء الله الحُسْنَىٰ، لزَرُّوْق أَحْمَد بن أَحْمَد البرنسي المَغْرِبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٩٩هـ.

٢. **أَسْمَاء من نزل فيهم القُرْآن**. وممن صَنَّفَ فيه: الشَّيْخ المَدِيْنِيّ إِسْمَاعِيْل

(١) كَشْف الظُّنُوْن ج١ ص٨٦-٩٠.

الضرير.

٣. **أَسْمَاء القُرْآن الكَرِيْم**. وممن صَنَّفَ فيه: ابن قَيِّم الجَوْزِيَّة مُحَمَّد بن أبي بَكْر، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٥١هـ.

٤. **أَسْمَاء النَّبِيّ ﷺ**. وممن صَنَّفَ فيه:

- أبو الحسن عَلِيّ بن أَحْمَد الحَرَّانِيّ، واقتصر علىٰ تسعة وتسعين اسماً كالأَسْمَاء الحُسْنَىٰ.
- أبو الحُسَيْن أَحْمَد بن فَارِس اللُّغَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٩٥هـ، وسماه المُغْنِي.
- الشَّيْخ عَبْد الرَّحْمٰن بن عَبْد المُحْسِن الوَاسِطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٤هـ، واقتصر منها علىٰ تسعة وتسعين اسماً ليناسب عدد الأَسْمَاء الحُسْنَىٰ، ثم شرحها.
- ذكر السَّخَاوِيّ في القول البَدِيْع ما زاد علىٰ الأربعمائة.

٥. **أَسْمَاء الصَّحَابَة**. وممن صَنَّفَ فيهم:

- الإمَام البُخَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ.
- الحافظ مُحَمَّد بن إسْحَاق المعروف بابن مَنْدَهْ الأَصْفَهَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٩٥هـ.

٦. **أَسْمَاء رِجَال الحَدِيْث**. ومن المُصَنَّفَات فيها:

- أَسْمَاء رِجَال صَحِيْح البُخَارِيّ، لأبي نصر أَحْمَد بن مُحَمَّد الكَلَابَاذِيّ البُخَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٩٨هـ.
- أَسْمَاء رِجَال صَحِيْح مُسْلِم، لأبي بَكْر أَحْمَد بن عَلِيّ، المعروف بابن منجويه الأَصْفَهَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٢٨هـ.

- أَسْمَاء رِجَال الصَّحِيْحَيْن، لأبي الفَضْل مُحَمَّد بن طاهر المَقْدِسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٧هـ.
- أَسْمَاء رِجَال سُنَن أبي دَاوُد، لأبي عَلِيّ حُسَيْن بن مُحَمَّد الجَيَّانِيّ الغَسَّانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٩٩هـ.
- أَسْمَاء رِجَال الكتب الستة.
- أَسْمَاء رِجَال المُوَطَّأ.
- أَسْمَاء رِجَال معاني الآثار.
- أَسْمَاء رِجَال المِشْكَاة.
- أَسْمَاء الثِّقَات.
- أَسْمَاء الضعفاء.
- أَسْمَاء المُدَلِّسِيْن.
- الأَسْمَاء المشتركة بين الرِّجَال والنساء.

وفي كل نوع منها تصانيف.

٧. **أَسْمَاء القبائل**. وممن صَنَّفَ فيه: أبو بَكْر مُحَمَّد بن الحسن، المعروف بابن دُرَيْد اللُّغَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٢١هـ.

٨. **أَسْمَاء الشعراء**. وممن صَنَّفَ فيه: أبو عُمَر بن عَبْد الوَاحِد، المعروف بغلام ثعلب، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٤٥هـ.

٩. **أَسْمَاء الأماكن**. وممن صَنَّفَ فيه: أبو مُحَمَّد الحسن بن أَحْمَد النسّابة، ألّفه سنة ٤٢٨هـ.

١٠. **أَسْمَاء البُلْدَان**. وممن صَنَّفَ فيه:

- أبو الفَتْح مُحَمَّد بن جَعْفَر الهَمْدَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٧١هـ.
- أبو الفَتْح نصر بن عَبْد الرَّحْمٰن الإسْكَنْدَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٦٠هـ.

١١. **أَسْمَاء السَّيْف.** لمُحَمَّد بن عَلِيّ الهَرَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٣٣هـ.

١٢. **أَسْمَاء الخيل.** لأبي عُبَيْدَة مَعْمَر بن المُثَنَّىٰ البَصْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٠٩هـ.

١٣. **أَسْمَاء الأَسَد.** جمعها نفر من الأُدَبَاء منهم:

- ابن خالويه.
- أبو سهل مُحَمَّد بن عَلِيّ الهَرَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٣٣هـ، في مجلد ضخم ذكر فيه ستمائة اسم.
- رَضِيّ الدِّيْن حسن بن مُحَمَّد الصَّغَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٥٠هـ.
- مجد الدِّيْن أبو طاهر مُحَمَّد بن يَعْقُوب الفَيْرُوْزَابَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨١٧هـ، سَمَّاهُ: أَسْمَاء اللَّيْث.
- جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ.

١٤. **أَسْمَاء الذِّئْب.** وممن صَنَّفَ فيه:

- رَضِيّ الدِّيْن حسن بن مُحَمَّد الصَّغَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٥٠هـ.
- السُّيُوْطِيّ، وله جزء سَمَّاهُ (التَّهْذِيْب في أَسْمَاء الذيب).

١٥. **أَسْمَاء الفضة والذَّهَب.** لأبي عَبْد الله الحُسَيْن بن عَلِيّ النَّحْوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٨٥هـ.

١٦. **أَسْمَاء الخمر والعصير.** وممن صَنَّفَ فيه:

- مُحَمَّد بن الحسن النَّحْوِيّ.
- الفَيْرُوْزَابَادِيّ صاحب القَامُوْس، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨١٧هـ، ومَصَنَّفُهُ

(أَسْمَاء الخَنْدَرِيْس)، وهو الخمر، كما ورد في مِفْتَاح السَّعَادَة لطاش كُبْرِي زَادَه.

١٧. **أَسْمَاء النكاح.** للفَيْرُوْزَابَادِيّ صاحب القَامُوْس، وذكره طاش كُبْرِي زَادَه في مِفْتَاح السَّعَادَة وسَمَّاهُ (أَسْمَار السَّرَاح).

١٨. **أَسْمَاء العادة.** للفَيْرُوْزَابَادِيّ صاحب القَامُوْس، وذكره طاش كُبْرِي زَادَه في مِفْتَاح السَّعَادَة[١].

الاختلاف في عدد أَسْمَاء القُرْآن الكَرِيْم:

اختلف العُلَمَاء في عدد أَسْمَاء القُرْآن الكَرِيْم علىٰ أقوال:

القول الأول: هما اثنان: القُرْآن، والفُرْقَان.

وهو قول الآلُوْسِيّ في رُوْح المَعَانِي. قال: (وعندي أنها كلها ترجع بعد التأمّل الصَّادِق إلىٰ: القُرْآن والفُرْقَان، رجوع أَسْمَاء الله تعالىٰ إلىٰ صفتَي الجمال والجَلَال، فهما الأصل فيها)[٢].

القول الثاني: أَسْمَاء القُرْآن الكَرِيْم أربعة، هي: القُرْآن، والفُرْقَان، والكتاب، والذِّكْر.

وبه قال ابن جَرِيْر الطَّبَرِيّ[٣] وابن عَطِيَّة[٤].

القول الثالث: أَسْمَاء القُرْآن الكَرِيْم خمسة، وهي:

(١) مِفْتَاح السَّعَادَة: طَاش كُبْرِي زَادَه ص٧٧١.
(٢) رُوْح المَعَانِي ج١ ص١١٢، حيث ذكر هٰذَا القول تعقيباً علىٰ قول السُّيُوْطِيّ في الإتْقَان.
(٣) تَفْسِيْر الطَّبَرِيّ (المُقَدِّمَة) ج١ ص٤٢، ثم فَسَّرَهَا.
(٤) المُحَرَّر الوَجِيْز لابن عَطِيَّة ص٣١، ثم فَسَّرَهَا.

الأربعة التي ذكرها ابن جَرِيْر الطَّبَرِيّ، ويُضاف إليها اسم (التنزيل).

وهو قول الشَّيْخ طاهر الجَزَائِرِيّ[(١)].

القول الرابع: أَسْمَاء القُرْآن الكَرِيْم وَاحِد وخمسون.

وهو قول القُرْطُبِيّ في التَّذْكَار[(٢)].

القول الخامس: أَسْمَاء القُرْآن الكَرِيْم خمسة وخمسون.

وهو قول القَاضِي البَغْدَادِيّ شَيْذَلَة أبو المَعَالِي عَزِيْزِي (بفتح العين وضمّها) بن عَبْد المَلِك، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٩٤هـ. ونقلها عنه الزَّرْكَشِيّ في البُرْهَان، ثم فسّرها[(٣)]، ونقلها السُّيُوْطِيّ في الإتْقَان[(٤)] عن البُرْهَان.

ونقلها عن الإتْقَان النازلي في خَزِيْنَة الأَسْرَار[(٥)].

وقال الآلُوْسِيّ في رُوْح المَعَانِي بعد ذكره كلام السُّيُوْطِيّ: (ولم يذكر غير ذٰلِكَ)[(٦)].

القول السادس: أَسْمَاء القُرْآن نَيِّف وتسعون.

---

(١) التِّبْيَان للجَزَائِرِيّ ص١٥٧، ونقل من كلام الطَّبَرِيّ.

(٢) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧، قال القُرْطُبِيّ: (سَمَّىٰ الله سُبْحَانَهُ عَزَّ وجَلَّ وعلا كتابه العَزِيْز بأَسْمَاء عديدة... وعدّدها فقط ولم يشرحها، ثم قال: هٰذَا الذي تحصّل لي من أصل أسمائه من الكتاب).

(٣) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣، نَقْلًا عن أبي المَعَالِي عَزِيْزِي، ثم فَسَّرَهَا.

(٤) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥، نَقْلًا عن البُرْهَان، وذكر الأَسْمَاء الخمسة والخمسين كما وردت في البُرْهَان بتَصَرُّف، ثم فَسَّرَهَا.

(٥) خَزِيْنَة الأَسْرَار للنازلي ص٧.

(٦) رُوْح المَعَانِي ج١ ص١١١.

وفي أبجد العُلُوْم للقَنَّوْجِيّ ص٥٠٧: (الله تعالىٰ سَمَّىٰ القُرْآن بخمسة وخمسين اسماً).

وفي التِّبْيَان للجَزَائِرِيّ ص١٥٩: (وأنهىٰ بعضهم أَسْمَاء القُرْآن إلىٰ نَيِّف وخمسين).

صَنَّفَ فيه الحرالِّيّ جزءاً[١].

ولٰكِن لم تذكر الكتب التي بين أيدينا هٰذِهِ الأَسْمَاء، ولم أقف علىٰ تصنيف الحرالِّيّ.

القول الراجح:

والذي أراه راجحاً من هٰذِهِ الأقوال الستة هو القول السادس، وذٰلِكَ لأنني بعد تتبعي لآيات القُرْآن الكَرِيْم وفَهَارِسه أَحصيتُ ما ذكره القُرْآن الكَرِيْم من أسمائه وأوصافه ثَمَانِيَة وتسعين، وهي التي بيّنتها في البَحْث.

الأَسْمَاء والأوصاف:

بعد أن ذكر الشَّيْخ طاهر الجَزَائِرِيّ أَسْمَاء القُرْآن الخمسة التي سبق ذكرها في القول الثالث، قال: وقد ذكر بعض العُلَمَاء للقُرْآن أَسْمَاء كثيرة، غير أن جلّها لا يظهر وجه لجعله من قبيل الأَسْمَاء. وكأنهم ظنوا أن كل ما وَصَفَ اللهُ تعالىٰ به القُرْآنَ، أو أطلقه عليه علىٰ أي وجه كان، يَصِحّ جعله اسماً من أسمائه.

ومن ثم قال قائلون منهم: إن الله تعالىٰ سَمَّىٰ القُرْآن كَرِيْماً، فقال: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ - الواقعة: ٧٧. ومُبَارَكاً، فقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ﴾ - ص: ٢٩، ... إلخ[٢].

تسمية الله تعالىٰ القُرْآن ببعض أسمائه الحُسْنَىٰ:

ذكر الإمَام الغَزَالِيّ أن الله تعالىٰ سَمَّىٰ القُرْآن بعشرة أَسْمَاء من أسمائه الحُسْنَىٰ،

---

(١) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣.

وأشار إلىٰ هٰذَا القول الشَّيْخ طاهر الجَزَائِرِيّ في التِّبْيَان ص١٥٩ دون أن ينسبه إلىٰ صاحبه.

(٢) التِّبْيَان للجَزَائِرِيّ ص١٥٨.

وهي:

١. عَـزِيْـز: فسَمَّىٰ الله تعالىٰ نفسه به بقوله: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ۝٢﴾ - غافر، وسَمَّىٰ القُرْآن الكَرِيْم به بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾ - فُصِّلَت: ٤١.

٢. حَكِيْم: فسَمَّىٰ الله تعالىٰ نفسه به بقوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ - آل عِمْرَان: ٦ و١٨. وسَمَّىٰ القُرْآن به بقوله: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢﴾ - يس.

٣. عَظِيْم: فسَمَّىٰ الله تعالىٰ نفسه به بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ - البقرة: ٢٥٥. وسَمَّىٰ القُرْآن به بقوله: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي وَٱلۡقُرۡءَانَ ٱلۡعَظِيمَ﴾ - الحِجْر: ٨٧.

٤. نُـوْر: فسَمَّىٰ الله تعالىٰ نفسه به بقوله: ﴿۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ - النُّوْر: ٣٥. وسَمَّىٰ القُرْآن به بقوله: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا﴾ - النساء: ١٧٤.

٥. مُهَيْمِن: فسَمَّىٰ الله تعالىٰ نفسه به بقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ﴾ - الحشر: ٢٣. وسَمَّىٰ القُرْآن به بقوله: ﴿مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾ - المائدة: ٤٨.

٦. مَجِيْد: فسَمَّىٰ الله تعالىٰ نفسه به بقوله: ﴿وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٞ مَّجِيدٞ﴾ - هود: ٧٣. وسَمَّىٰ القُرْآن به بقوله: ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾ - ق: ١، وبقوله: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ﴾ - البروج: ٢١.

٧. كَرِيْم: فسَمَّىٰ الله تعالىٰ نفسه به بقوله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيّٞ كَرِيمٞ﴾ - النمل: ٤٠. وسَمَّىٰ القُرْآن به بقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ - الواقعة: ٧٧.

٨. حَقّ: فسَمَّىٰ الله تعالىٰ نفسه به بقوله: ﴿وَيَعۡلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ٱلۡمُبِينُ﴾ - النُّوْر:

٢٥. وسَمَّىٰ القُرْآن به بقوله: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ - الإسراء: ١٠٥.

٩. **نَفْي المِثْلِيَّة**: فقال تعالىٰ عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ - الشُّوْرَىٰ: ١١. وقال عن القُرْآن: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ - الإسراء: ٨٨.

١٠. **البَاقِي**: فقال تعالىٰ عن نفسه: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ - الرَّحْمٰن. وقال عن القُرْآن: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ - الكهف: ١٠٩[١].

والواقع أن هٰذِهِ الأَسْمَاء العشرة التي ذكرها الإمَام الغَزَالِيّ ليست وَارِدَة علىٰ سَبِيْل الحصر، وذٰلِكَ: لأن هناك من أَسْمَاء الله الحُسْنَىٰ الوَارِدَة في حَدِيْث التِّرْمِذِيّ سَمَّىٰ الله تعالىٰ بها القُرْآن، ولم يذكرها الغَزَالِيّ ضمن هٰذِهِ العشرة، مثل: العَدْل، والشَّهِيْد، والهَادِي، كما سيأتي بَيَانه.

وهناك من أَسْمَاء الله تعالىٰ التي ذكرها عَزَّ وجَلَّ في القُرْآن، والتي لم ترد في حَدِيْث التِّرْمِذِيّ، قد سَمَّىٰ بها القُرْآن، ولم يذكرها الغَزَالِيّ ضمن هٰذِهِ العشرة أَيْضاً، مثل: المبين.

ثم إن رقم ٩ في ما ورد في الأَسْمَاء العشرة السَّابِقَة، وهو نَفْي المِثْلِيَّة، لم يرد ضمن الأَسْمَاء الحُسْنَىٰ.

(١) خَزِيْنَة الأَسْرَار للنازلي ص٧-٨، وقال في آخره: كذا في الإحياء. لٰكِني فَتَّشْتُ عنه في إحياء عُلُوْم الدِّيْن للغَزَالِيّ فلم أجد هٰذَا النَّصّ فيه، ولعل النازلي نقله عن كتاب آخر للإمَام الغَزَالِيّ، لم يَتَيَسَّر لي الوقوف عليه.

٢٠

المَبْحَث الثاني

أَسْمَاء القُرْآن الكَرِيْم وصفاته في القُرْآن الكَرِيْم

حين تتبعتُ أَسْمَاء القُرْآن وصفاته في الآيات القُرْآنِيَّة الكَرِيْمَة، وما قاله المُفَسِّرُون فيها، وجدتُ أوصافاً كثيرة أُخْرَىٰ لم يذكرها البعض.

وبَيَان تلك الأَسْمَاء والصفات جميعاً، هو فيما يأتي:

١- القُرْآن[١]:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ - الواقعة: ٧٧[٢].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ - يُوْسُف: ٢.

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ - الإسراء: ٩.

وقال تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ - فُصِّلَت: ٣.

ولكلمة القُرْآن اشتقاقات، ولكل اشتقاق معناه[٣].

---

(١) تَفْسِيْر الطَّبَرِيّ ج١ ص٤٢. والمُحَرَّر الوَجِيْز لابن عَطِيَّة ص٣١. والتَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥. ولَطَائِف الإِشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨.

(٢) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.

(٣) انظر منها في: تَفْسِيْر الطَّبَرِيّ ج١ ص٤٢. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٧. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥-١٣٦.

٢- الفُرْقَان[١]:

قال تعالىٰ: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ ﴾ - الفُرْقَان: ١[٢].

سُمِّيَ الفُرْقَان، لأنه فَرَّقَ بين الحق والباطل. وجّهه بذٰلِكَ مُجَاهِد، كما أَخْرَجَهُ ابن أبي حَاتِم[٣].

أو لأنه فَرَّق بين الحق والباطل، والمسلم والكافر، والمُؤْمِن والمنافق[٤].

٣- ذِكْر[٥]:

قال تعالىٰ: ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ - الأنبياء: ٥٠.

وسُمِّيَ الذِّكْر لما فيه من المَوَاعِظ وأَخْبَار الأُمَم الماضية.

والذِّكْر: أَيْضاً الشَّرَف. قال تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ﴾ - الزخرف: ٤٤. أي: شرف لهم، لأنه بِلُغَتهم[٦].

---

(١) تَفْسِيْر الطَّبَرِيّ ج١ ص٤٢. والمُحَرَّر الوَجِيْز لابن عَطِيَّة ص٣١. والتَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥. ولَطَائِف الإِشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨.

(٢) تَفْسِيْر الطَّبَرِيّ ج١ ص٤٢. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥. ولَطَائِف الإِشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨.

(٣) الإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٨.

(٤) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٨٠.

(٥) تَفْسِيْر الطَّبَرِيّ ج١ ص٤٢. والمُحَرَّر الوَجِيْز لابن عَطِيَّة ص٣١. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥. ولَطَائِف الإِشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨.

(٦) الإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٨.

وانظر: البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٩.

وقال تعالىٰ: ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴾ – يس: ٦٩.

أي: ما القُرْآن إلَّا ذكر من الأذكار، ومَوْعِظَة من المَوَاعِظ[١].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴾ – الزخرف: ٤٤.

يعني: القُرْآن شرف لك ولقومك من قُرَيْش، إذ نزل بِلُغَتهم، وعلىٰ رجل منهم[٢].

وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ – الحِجْر: ٩[٣].

٤- تَـذْكِرَة[٤]:

قال تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَذْكِرَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ – الحَاقَّة: ٤٨[٥].

أي: أن القُرْآن لتَذْكِرَة لأهل التقوىٰ، لأنهم المنتفعون به[٦].

وقال تعالىٰ: ﴿ طه ﴿١﴾ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ﴿٢﴾ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴿٣﴾ ﴾ – طه.

التَّذْكِرَة: ما يُتذكّر به الشيء، وهو أعم من الدلالة والأمارة[٧].

---

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٤٧٧.
(٢) تَفْسِيْر القُرْطُبِيّ ج٢ ص٢٧٧٣.
(٣) تَفْسِيْر الطَّبَرِيّ ج١ ص٤٢. ولَطَائِف الإِشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨.
(٤) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٥) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٦) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٨٢١.
(٧) المُفْرَدَات للرَّاغِب ص٣٢٩.

٥- ذكرىٰ[(١)]:

قال تعالىٰ: ﴿ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ – الأعراف: ٢.

الخطاب للنَّبِيّ مُحَمَّد ﷺ.

حَرَجٞ مِّنۡهُ: أي: لا يكن في صدرك منه من إبلاغه إلىٰ الناس مخافة أن يكذبوك ويؤذوك، فإن الله حافظك وناصرك[(٢)].

أما تسميته ذكرىٰ، فلأنه ذِكْر للمُؤْمِنِيْن ما فطرهم الله عليه من التَّوْحِيْد[(٣)].

٦- الكتاب[(٤)]:

قال تعالىٰ: ﴿ حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ ﴾ – الدخان.

سُمِّيَ كتاباً لجمعه أنواع العُلُوْم والقصص والأَخْبَار علىٰ أبلغ وجه. والكتاب لُغَة الجمع[(٥)].

---

(١) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧.

(٢) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٥٧٣.

(٣) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٨١.

(٤) تَفْسِيْر الطَّبَرِيّ ج١ ص٤٢. والمُحَرَّر الوَجِيْز لابن عَطِيَّة ص٣١. والتَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨.

(٥) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

وانظر: البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦.

وقال تعالىٰ: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾ - الأنعام: ٣٨[١].

وقال تعالىٰ: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا ﴾ - الكهف: ١[٢].

٧- كتاب سماوي من عند الله سُبْحَانَهُ:

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ۚ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ - البقرة: ٨٩.

وَلَمَّا جَاءَهُمْ : أي: اليَهُوْد.

كِتَابٌ : يعني: القُرْآن[٣].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ - النساء: ٨٢.

أي: تفاوتاً وتناقضاً وعدم المطابقة للواقع، وهٰذَا شأن كلام البشر، لا سِيَّمَا إذا طال وتعرّض قائله للإخبار بالغَيْب[٤].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ - النمل: ٦.

أي: يُلقىٰ عليك فتتلقاه، وتأخذه من لدن كثير الحكمة والعلم، وهو الله جلّت حكمته[٥].

---

(١) لَطَائِف الإِشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨.
(٢) تَفْسِيْر الطَّبَرِيّ ج١ ص٤٢.
(٣) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص١٧.
(٤) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص١١٤.
(٥) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٤٩٤.

وقال سُبْحَانَهُ: ﴿ وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ﴾ - طه: ٩٩.

والمُرَاد بالذِّكْر هنا القُرْآن(١).

٨- تنزيل(٢):

قال تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ - الشعراء: ١٩٢(٣).

والقُرْآن وإن لم يجرِ له ذكر للعلم به. قيل: وهو علىٰ تقدِير مضاف محذوف، أي: ذو تنزيل. أما إذا كان تنزيل بمعنىٰ منَزَّل فلا حاجة إلىٰ تقدِير مضاف(٤).

قال الشَّيْخ طاهر الجَزَائِرِيّ: ومن أَسْمَاء القُرْآن التنزيل، وذكر الآية، وقال: والتنزيل في الأصل مصدر، سُمِّيَ به كلام الله المنَزَّل علىٰ رَسُوْله مُحَمَّد ﷺ، وتسميته به من قبيل تسمية المفعول بالمصدر. ونظير ذٰلِكَ تسمية المقروء بالقُرْآن، والمكتوب بالكتاب، لذٰلِكَ كثر تداول العُلَمَاء هٰذَا الاسم فقالوا: ورد في التنزيل كذا وكذا، وهم يعنون بالتنزيل القُرْآن(٥).

وقال تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ ﴾ - الزُّمَر: ٢٣(٦).

---

(١) زَاد المَسِيْر لابن الجَوْزِيّ ص٩١٨. وزُبْدَة التَّفْسِيْر ص٤١٥.

(٢) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦. ولَطَائِف الإِشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨. والتِّبْيَان للجَزَائِرِيّ ص١٥٧.

(٣) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦. والتِّبْيَان للجَزَائِرِيّ ص١٥٧.

(٤) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٢٨٦.

(٥) التِّبْيَان للجَزَائِرِيّ ص١٥٧.

وانظر: البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٨١.

(٦) لَطَائِف الإِشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨.

٩- كتاب مُنَـزَّل من الله تعالىٰ علىٰ رَسُوْله مُحَمَّد ﷺ:

ورد هٰذَا الإنزال في آيات القُرْآن الكَرِيْم بصنوف من تصريف كلمة (نَزَلَ) هي:

نَزَل، نَزَّل، نَزَّلنا، نَزَّلناه، نَزَّله، نُنَزِّل، يُنَزِّل، نُزِّل، نُزِّلت، يُنَزَّل، أَنْزَل، أَنْزَلتُ، أَنْزَلتَ، أَنْزَلنا، أَنْزَلناه، أَنْزَلناها، أَنْزَله، أَنْزِل، أُنْزِل، أُنزِلتْ، تَنْزِيْلٌ، تَنْزِيْلاً.

- **نَزَل:** قال تعالىٰ: ﴿ ۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ – الحديد: ١٦.
- **نَزَّل:** قال تعالىٰ: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ – الفُرْقَان: ١.
- **نَزَّلنا:** قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا ﴾ – الإنسان: ٢٣.
- **نَزَّلناه:** قال تعالىٰ: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾ – الإسراء: ١٠٦.
- **نَزَّله:** قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ – البقرة: ٩٧.
- **نُنَزِّل:** قال تعالىٰ: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ – الإسراء: ٨٢.
- **يُنَزِّل:** قال تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ﴾ – الحديد: ٩.
- **نُزِّل:** قال تعالىٰ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ – النَّحل: ٤٤.
- **نُزِّلت:** قال تعالىٰ: ﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ۖ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾ – مُحَمَّد: ٢٠.

- **يُنَزَّل**: قال تعالىٰ: ﴿ وَإِن تَسْـَٔلُوا۟ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا ۗ ﴾ - المائدة: ١٠١.
- **أَنْزَل**: قال تعالىٰ: ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ ﴾ - النساء: ١١٣.
- **أَنْزَلتُ**: قال تعالىٰ: ﴿ وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ - البقرة: ٤١.
- **أَنْزَلتَ**: قال تعالىٰ: ﴿ رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ ﴾ - آل عِمْرَان: ٥٣.
- **أَنْزَلنا**: قال تعالىٰ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ - النَّحْل: ٤٤.
- **أَنْزَلناه**: قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ - يُوْسُف: ٢.
- **أَنْزَلناها**: قال تعالىٰ: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَـٰهَا وَفَرَضْنَـٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ ﴾ - النُّوْر: ١.
- **أَنْزَله**: قال تعالىٰ: ﴿ لَّـٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ ﴾ - النساء: ١٦٦.
- **أُنْزِل**: قال تعالىٰ: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ ﴾ - البقرة: ٢٨٥.
- **أُنْزِلتْ**: قال تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِۦٓ إِيمَـٰنًا ۚ ﴾ - التوبة: ١٢٤.
- **تَنْزِيْلٌ**: قال تعالىٰ: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ - السجدة: ٢.
- **تَنْزِيْلاً**: قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا ﴾ - الإنسان: ٢٣.

فليس هٰذَا الكتاب من حَدِيْث النفس، كما قاله الكافرون، وردّده اليوم المستشرقون.

١٠- كلام[١]:

قال تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ - التوبة: ٦[٢].

الخطاب للنَّبيّ مُحَمَّد ﷺ.

كَلَٰمَ ٱللَّهِ: هو القُرْآن[٣].

١١- كَلِم[٤]:

قال تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ - فاطر: ١٠.

ٱلْكَلِمُ: وَاحِـدهُ كلمة. ومن تفاسيرها: ما أَخْرَجَهُ ابن أبي حَاتِم عن شَهْر بن حَوْشَب: إنه القُرْآن[٥].

١٢- زَبُوْر[٦]:

قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ﴾ - الأنبياء: ١٠٥[٧].

---

(١) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥. وفي التِّبْيَان للجَزَائِرِيّ ص١٥٩: (كلام الله).

(٢) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥. والتِّبْيَان للجَزَائِرِيّ ص١٥٩.

(٣) زَاد المَسِيْر لابن الجَوْزِيّ ص٥٩٦.

(٤) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧.

(٥) رُوْح المَعَانِي للآلُوْسِيّ ج٢٢ ص١٧٩، وفي هامشه: هو في الدُّرّ المَنْثُوْر ج٥ ص٢٤٦.

(٦) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

(٧) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

قال الزَّجَّاج: الزَّبُوْر جميع الكتب: التوراة والإنجيل والقُرْآن، لأن الزَّبُوْر والكتاب في معنى وَاحِد(١).

وقال الزَّرْكَشِيّ: المُرَاد بالزَّبُوْر هنا جميع الكتب المنزلة من السماء، لا يختص بزَبُوْر دَاوُد(٢).

وقال ابن الجَوْزِيّ: في الزَّبُوْر أربعة أقوال منها: الزَّبُوْر: القُرْآن. والذِّكْر: التوراة والإنجيل. قاله سَعِيْد بن جُبَيْر في رِوَايَة(٣).

١٣- آيات(٤):

قال تعالىٰ: ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ﴾ - آل عِمْرَان: ١٠١.

ءَايَٰتُ ٱللَّهِ : القُرْآن.

رَسُولُهُۥ: مُحَمَّد ﷺ(٥).

وقال تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكُم بِأَنَّكُمُ ٱتَّخَذْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا وَغَرَّتْكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ﴾ - الجاثية: ٣٥.

ءَايَٰتِ ٱللَّهِ: القُرْآن(٦).

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١١٤٩.
(٢) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٨١.
(٣) زَاد المَسِيْر لابن الجَوْزِيّ ص٩٤٥.
(٤) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧.
(٥) تَفْسِيْر القُرْطُبِيّ ج١ ص٧١٠.
(٦) تَفْسِيْر القُرْطُبِيّ ج٢ ص٢٨١٠.

١٤- في لوح محفوظ:

قال تعالىٰ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾﴾ - البروج.

فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ: مكتوب في لوح، وهو أُمّ الكتاب، محفوظ عند الله من وُصُول الشياطين إليه[1].

١٥- في كتاب مَكْنُوْن:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾﴾ - الواقعة.

مَّكْنُونٍ: مستور، مصون. وقيل: محفوظ عن الباطل، وهو اللوح المحفوظ[2].

قال الآلُوْسِيّ: في كتاب مَكْنُوْن: وصف آخر للقُرْآن، أي: كائن في كتاب مصون عن غير المقربين من الملائكة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لا يطّلع عليه من سواهم، فالمُرَاد به اللوح المحفوظ، كما رُوِيَ عن الرَّبِيْع بن أَنَس وغيره[3].

١٦- كتاب كائن في صحف مكرّمة مرفوعة مطهّرة[4]:

قال تعالىٰ: ﴿فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾﴾ - عَبَس[5].

---

(١) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٨٠٢.

(٢) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٧٣٣.

(٣) رُوْح المَعَانِي للآلُوْسِيّ ج٢٦ ص٣٦٦، وفيه أقوال أُخْرَىٰ.

(٤) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦. وفي التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧: صحف مطهّرة.

(٥) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

فِي صُحُفٍ: أي: تَذْكِرَة كائنة في صحف.

مُكَرَّمَةٍ: مكرمة عند الله لما فيها من العلم والحكمة، أو لأنها نازلة من اللوح المحفوظ.

مَرْفُوعَةٍ: رفيعة القَدْر عند الله تعالىٰ.

مُطَهَّرَةٍ: منزَّهَة لا يمسها إلَّا المطهرون، مصانة عن الكفار لا ينالونها.

سَفَرَةٍ: هنا الملائكة الذين يسفرون بالوحي بين الله ورَسُوْله، من السفارة وهي السعي بين القوم(١).

وقال تعالىٰ: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴿٢﴾ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴿٣﴾﴾ - البينة.

رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ: أي: مُحَمَّد ﷺ.

صُحُفًا: أي: القُرْآن.

مُّطَهَّرَةً: مطهرة من الكذب والشبهات والكفر.

كُتُبٌ: المُرَاد الآيات والأَحْكَام المكتوبة فيها.

قَيِّمَةٌ: المُسْتَقِيْمَة المستوية المحكمة، ليس فيها زيغ عن الحق(٢).

١٧- لا يمسه إلَّا المطهرون:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾﴾ - الواقعة.

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٨٩٢.
(٢) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٩٦٠. وزُبْدَة التَّفْسِيْر ص٨١٦.

ٱلْمُطَهَّرُونَ : أي: الملائكة[١]. أما الشياطين فلا يستطيعون أن ينالوه[٢].

١٨- وحي[٣]:

قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْيِ ﴾ - الأنبياء: ٤٥[٤].

أي: أُخوّفكم وأُحذركم بالقُرْآن[٥].

وسُمِّيَ وحياً. ومعناه: تعريف الشيء خفيةً، سواء كانوا بالكلام كالأنبياء والملائكة، أو بإلْهَام كالنَّحْل وإشارة النمل. فهو مشتق من الوحَىٰ والعجلة، لأن فيه إلْهَاماً بسرعة وخفية[٦].

١٩- حبل[٧]:

قال تعالىٰ: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا ﴾ - آل عِمْرَان: ١٠٣[٨].

وسُمّي حبلاً، لأن من تمسّك به وصل إلىٰ الجنة أو الهُدَىٰ. والحبل السبب[٩].

---

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٧٣٣.

(٢) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٧١٧.

(٣) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨.

(٤) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨.

(٥) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١١٣٤.

(٦) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٨٠.

(٧) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.

(٨) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.

(٩) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥ و١٣٨.

٢٠- نبأ[١]:

قال تعالىٰ: ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢ ﴾ – النبأ[٢].

ٱلنَّبَإِ: القُرْآن. وإنما كان عَظِيْماً، لأنه يُنبئ عن التَّوْحِيْد وتَصْدِيْق الرَّسُوْل ووقوع البعث والنشور[٣].

٢١- قول[٤]:

قال تعالىٰ: ﴿ ۞ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ ﴾ – القصص: ٥١[٥].

وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ ﴾ – الطارق: ١٣[٦].

وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ۝٤١ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٤٢ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَالَمِينَ ۝٤٣ ﴾ – الحَاقَّة.

لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ: أي: إن القُرْآن لتلاوة رَسُوْل كَرِيْم، والمُرَاد مُحَمَّد ﷺ. أو أنه لقول يبلّغه رَسُوْل كَرِيْم، يريد به جِبْرِيْل[٧].

وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ

(١) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧ (نبأ). والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥. وفيهما: نبأً عَظِيْماً.
(٢) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.
(٣) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٨٧٧.
(٤) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.
(٥) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥.
(٦) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.
(٧) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٨٢١.

﴿ ٢١ ﴾ – التكوير.

قال ابن عَطِيَّة: الضَّمِيْر في (إنه) للقُرْآن. و(الرَّسُوْل الكَرِيْم) في قول جُمْهُوْر الناس جِبْرِيْل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ. وقال آخرون هو مُحَمَّد عليه الصلاة والسَّلَام في الآيات كلها. والقول الأول أصح[1].

٢٢- قيل[2]:

قال تعالىٰ: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾ – النساء: ١٢٢.

أي: لا أحد أصدق منه قولاً وخبراً، لا إلٰه إلَّا هو، ولا رَبَّ سواه. وكان رَسُوْل الله ﷺ يقول في خطبته: (إن أصدق الحَدِيْث كلام الله، وخير الهَدْي هَدْي مُحَمَّد، وشر الأُمُور مُحْدَثَاتها، وكل مُحْدَثَة بِدْعَة، وكل بِدْعَة ضلالة، وكل ضلالة في النار)[3].

٢٣- عَرَبِيّ[4]:

قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ – يُوْسُف: ٢[5].

وقال تعالىٰ: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ١٩٥ ﴾ – الشعراء.

ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ: جِبْرِيْل.

بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ: جعل الله سُبْحَانَهُ القُرْآن عَرَبِيّاً بلِسَان الرَّسُوْل العَرَبِيّ، لئلا يقول

(١) المُحَرَّر الوَجِيْز لابن عَطِيَّة ص١٩٥٣.
(٢) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧.
(٣) تَفْسِيْر ابن كَثِيْر ص٣٥٣.
(٤) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٥) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

مُشْرِكو العَرَب: لسنا نفهم ما تقوله بغير لِسَاننا، فقطع بذٰلِكَ حجتهم[١].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ ﴾ - الأحقاف: ١٢.

وَهَٰذَا كِتَٰبٌ: أي: هٰذَا القُرْآن[٢].

وقال تعالىٰ: ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا ﴾ - مريم: ٩٧.

أي: يَسَّرْنَا القُرْآن بإنزالنا له علىٰ لغتك، وفصّلناه وسهّلناه[٣].

٢٤- كتاب مجموع في صدر النَّبِيّ ﷺ:

قال تعالىٰ: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ ﴾ - القيامة.

الخطاب للنَّبِيّ مُحَمَّد ﷺ.

جَمْعَهُۥ: أي: جمعه في صدرك حتىٰ لا يذهب عليك منه شيء.

وَقُرْءَانَهُۥ: أي: إثبات قِرَاءَته في لِسَانك علىٰ الوجه القَوِيْم[٤].

٢٥- عِلْم[٥]:

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا

---

(١) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٤٩١.

(٢) فَتح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٦٣٠.

(٣) فَتح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٠٩٢.

(٤) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٧٧٩.

(٥) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

﴿لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ - البقرة: ١٤٥[١].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ - الرعد: ٣٧[٢].

٢٦- مسطور:

قال تعالىٰ: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢﴾ - الطُّوْر.

وَكِتَٰبٍ: الكتاب: القُرْآن، وقيل: اللوح المحفوظ، وقيل: جميع الكتب المنزلة، وقيل: ألواح مُوسَىٰ.

مَّسْطُورٍ: المكتوب[٣].

٢٧- حَدِيْث[٤]:

قال تعالىٰ: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ ۖ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ - القلم: ٤٤.

قال ابن عَطِيَّة: الحَدِيْث المشار إليه هو القُرْآن المخبر بِهٰذِهِ الغيوب[٥].

٢٨- أحسن الحَدِيْث[٦]:

قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ - الزُّمَر: ٢٣[٧].

---

(١) الإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

(٢) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥.

(٣) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٦٨٥.

(٤) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧.

(٥) المُحَرَّر الوَجِيْز لابن عَطِيَّة ص١٨٨٨.

(٦) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦. والتِّبْيَان للجَزَائِرِيّ ص١٥٩.

(٧) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ : القُرْآن. وسَمَّاهُ حَدِيْثاً لأن النَّبِيّ ﷺ كان يحدث به قومه، ويخبرهم بما ينزل عليه منه[١]. وهو أحسن الأَحَادِيْث لما فيه من البَرَكَات[٢].

٢٩- قصص[٣]:

قال تعالىٰ: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ ﴾ - يُوْسُف: ٣[٤].

وسُمِّيَ قصصاً لأن فيه قصص الأُمَم الماضين وأَخْبَارهم[٥].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ - آل عِمْرَان: ٦٢[٦].

٣٠- متشابه[٧]:

قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا ﴾ - الزُّمَر: ٢٣[٨].

كِتَٰبًا : القُرْآن.

مُّتَشَٰبِهًا : يشبه بعضه بعضاً في الحسن والإحْكَام، وصحة المعاني، وقوة المباني، وبُلُوْغه إلىٰ أَعْلَىٰ درجات البَلَاغَة[٩].

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٥٣٤.
(٢) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٦٠٩.
(٣) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨.
(٤) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٥) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٨٠.
(٦) لَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨.
(٧) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٨) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٩) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٥٣٤.

٣١- مثاني[١]:

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى ﴾ - الحِجْر: ٨٧[٢].

وقال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ ﴾ - الزُّمَر: ٢٣[٣].

مَّثَانِىَ : أي: تُثَنَّىٰ فيه القصص، وتتكرر فيه المَوَاعِظ والأَحْكَام، ويُثَنَّىٰ في التلاوة، فلا يمل سامعه، ولا يسأم قارئه[٤].

٣٢- الصراط المُسْتَقِيْم[٥]:

قال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ﴾ - الأنعام: ١٥٣[٦].

وسُمِّيَ بالصراط المُسْتَقِيْم لأنه طريق إلىٰ الجنة، قَوِيْم لا عِوَجَ فيه[٧].

وقال تعالىٰ: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ - الفاتحة: ٦.

ومن تفاسيره: ما رُوِيَ عن عَلِيّ بن أبي طَالِب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ:

وانظر: الإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٨.

(١) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦. ولَطَائِف الإِشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨.

(٢) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥.

(٣) الإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦. ولَطَائِف الإِشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨.

(٤) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٥٣٤.

وانظر: البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٨٠. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٨.

(٥) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧، وفيه (صراطاً). والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥. والتِّبْيَان للجَزَائِرِيّ ص١٥٨.

(٦) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.

(٧) الإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٨.

الصراط المُسْتَقِيْم كتاب الله[١].

وقال ابن عَطِيَّة: قال عَلِيّ بن أبي طَالِب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (الصراط المُسْتَقِيْم هنا القُرْآن)[٢].

٢٣- العُرْوَة الوثقىٰ[٣]:

قال تعالىٰ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ – البقرة: ٢٥٦[٤].

أخرج ابن أبي شَيْبَة وابن أبي حَاتِم عن أَنَس بن مَالِك: العُرْوَة الوثقىٰ هي القُرْآن[٥].

٣٤- الحَقّ[٦]:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ – آل عِمْرَان: ٦٢[٧].

وقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ۚ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ – الأنعام: ٦٦.

قَوْمُكَ: هم قُرَيْش.

(١) تَفْسِيْر ابن كَثِيْر ص٢٦، وفيه تَخْرِيْجه.
(٢) المُحَرَّر الوَجِيْز لابن عَطِيَّة ص٤٥.
(٣) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٤) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٥) فَتح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٢٣٨.
(٦) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٧) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

ٱلْحَقُّ: هو القُرْآن[١].

وقال تعالىٰ: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۚ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ - السجدة: ٣.

٣٥- صدق[٢]:

قال تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ ﴾ - الزُّمَر: ٣٣[٣].

أي: بالقُرْآن[٤].

٣٦- كتاب غير مختلق ولا مكذوب:

قال تعالىٰ: ﴿ بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾ - الأنبياء: ٥.

ٱفْتَرَىٰهُ: أي: افتعله مُحَمَّد من عند نفسه واختلقه[٥].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ - يُوْنُس: ٣٧.

وقال تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ - يُوْسُف: ١١١.

٣٧- لا ريب فيه:

قال تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ - البقرة: ٢.

(١) فَتح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٥٣٢.
(٢) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٣) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٤) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥.
(٥) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٥٤٤.

ٱلْكِتَٰبُ: القُرْآن، أي: لا شك في كونه من عند الله تعالىٰ[١].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ - يُونُس: ٣٧.

أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ : أي: لا يقدر علىٰ مثله إلَّا الله عَزَّ وجَلَّ[٢].

وقال تعالىٰ: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ - السجدة: ٢.

٣٨- عدل[٣]:

قال تعالىٰ: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ - الأنعام: ١١٥[٤].

٣٩- روح[٥]:

قال تعالىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ﴾ - الشُّوْرَىٰ: ٥٢[٦].

أي: أوحينا إليك القُرْآن، وهو من أمر الله، وهو روح، أي: لأنه يُهتدَىٰ به ففيه حياة من موت الكفر[٧].

(١) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٣.
(٢) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٢٧٢.
(٣) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٤) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٥) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨.
(٦) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٨.
(٧) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٥٩٦.

وسُمِّيَ بالروح لأنه تحيا به القلوب والأنفس[١].

٤٠- سِرَاج[٢]:

قال تعالىٰ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَـذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿٤٦﴾ ﴾ - الأحزاب.

قال القُرْطُبِيّ: (وداعياً إلىٰ الله: شهادة أن لا إلٰه إلَّا الله. بإذنه: بأمره. وسِرَاجاً مُنِيْراً: بالقُرْآن. وقال الزَّجَّاج: وسِرَاجاً: أي: وذا سِرَاج مُنِيْر، أي: كتاب نيّر. وأجاز أَيْضاً أن يكون بمعنىٰ: وتالياً كتاب الله)[٣].

٤١- نور[٤]:

قال تعالىٰ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴾ - النساء: ١٧٤[٥].

نُورًا : النُّوْر: القُرْآن، وسَمَّاهُ نوراً لأنه يُهتدَىٰ به من ظلمة الضلال[٦].

وقال قَتَادَة: النُّوْر المبين هو القُرْآن، وإنما سَمَّاهُ نوراً لأن الأَحْكَام تبين به بَيَان الأشياء بالنُّوْر[٧].

---

(١) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٨.

(٢) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧.

(٣) تَفْسِيْر القُرْطُبِيّ ج٢ ص٢٤٨٧ من رِوَايَة عن ابن عَبَّاس في سبب نُزُوْل الآية.

(٤) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.

(٥) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.

(٦) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص١٣٣.

(٧) زَاد المَسِيْر لابن الجَوْزِيّ ص٣٤٩.

وفي البُرْهَان[١] والإتْقَان[٢]: لأنه يُدرَك به غوامض الحلال والحرام.

وقال تعالىٰ: ﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ ﴾ - المائدة: ١٥.

نُورٌ : النُّور: القُرْآن. وقيل: النَّبِيّ مُحَمَّد ﷺ. وقيل: الإسْلَام[٣].

وقال تعالىٰ: ﴿ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ - الأعراف: ١٥٧.

ٱلنُّورَ : القُرْآن[٤].

٤٢- مُبَارَك[٥]:

قال تعالىٰ: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ - الأنعام: ١٥٥.

كِتَٰبٌ : القُرْآن.

مُبَارَكٌ : الكثير البركة لما هو مشتمل عليه من المَنَافِع الدنيوية والدِّيْنِيَّة[٦].

وقال تعالىٰ: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ - ص: ٢٩[٧].

في تَيْسِيْر التَّفْسِيْر: كِتَٰبٌ ، أي: القُرْآن. مُبَٰرَكٌ : البركة كثرة المَنَافِع الدِّيْنِيَّة

(١) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٩.
(٢) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٧.
(٣) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص١٣٩.
(٤) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٢١٨.
(٥) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.
(٦) فَتح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٥٦٨.
(٧) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤.

والدنيوية[١].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ - الأنبياء: ٥٠[٢].

٤٣- إيمان[٣]:

قال تعالىٰ: ﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ ﴾ - آل عِمْرَان: ١٩٣[٤].

٤٤- بُرْهَان[٥]:

قال تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴾ - النساء: ١٧٤[٦].

في زَاد المَسِيْر: في البُرْهَان ثلاثة أقوال: منها القُرْآن. قاله قَتَادَة[٧].

٤٥- الهَادِي[٨]:

قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ - الإسراء: ٩[٩].

---

(١) تَيْسِير التَّفْسِيْر لأَطَّفَيِّش ج١٢ ص١٨٩.
(٢) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.
(٣) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦.
(٤) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦.
(٥) التِّبْيَان للجَزَائِرِيّ ص١٥٨.
(٦) التِّبْيَان للجَزَائِرِيّ ص١٥٨.
(٧) زَاد المَسِيْر لابن الجَوْزِيّ ص٣٤٩.
(٨) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥.
(٩) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥.

٤٦- هَدْي[١]:

قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ - الإسراء: ٩[٢].

٤٧- هُدَىً[٣]:

قال تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ - يُوْنُس: ٥٧[٤].

في الإتْقَان: سُمِّيَ بالهُدَىٰ لأن فيه الدلالة علىٰ الحق، وهو من باب إطلاق المصدر علىٰ الفاعل مُبَالغَة[٥].

وقال تعالىٰ: ﴿ الٓمٓ ۝١ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ۝٣ ﴾ - لقمان[٦].

في البُرْهَان: سُمِّيَ بالهُدَىٰ لأن فيه دلالة بيّنة إلىٰ الحق وتفريقاً بينه وبين الباطل[٧].

وقال تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ - البقرة: ٢.

هُدًى: هو الدلالة المَوْصِلة إلىٰ البُغْيَة، بدليل وقوع الضلالة في مقابلته، قال تعالىٰ:

---

(١) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

(٢) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

(٣) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.

(٤) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.

(٥) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٨.

(٦) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣.

(٧) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٩.

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾ – البقرة: ١٦[١].

وقال تعالىٰ: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ – البقرة: ١٨٥.

٤٨- رحمة[٢]:

قال تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ – يُوْنُس: ٥٧[٣].

وقال تعالىٰ: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾ – يُوْنُس: ٥٨[٤].

وسُمِّيَ رحمةً، لأن من فهمه وعقله كان رحمةً له[٥].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ – النَّحل: ٨٩.

ٱلْكِتَٰبَ: القُرْآن، وهو هُدَى للعِبَاد ورحمة لهم[٦].

وقال تعالىٰ: ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ۝٣ ﴾ – لقمان.

وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۝٧٦

---

(١) الكَشَّاف للزَّمَخْشَرِيّ ص٣٦. وفَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٥٥ نَقْلًا عن الزَّمَخْشَرِيّ.
(٢) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.
(٣) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.
(٤) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣.
(٥) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٨٠.
(٦) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٩٦٩.

وَإِنَّهُۥ لَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٧٧﴾ ﴾ - النمل.

أي: نزل القُرْآن مبيناً لما اختلفوا فيه من الحق، فلو أخذوا به لوجدوا فيه ما يرفع اختلافهم ويدفع تفرقهم. وإن القُرْآن لهُدَى ورحمة لمن آمن بالله وتابع رَسُوْله[1].

٤٩- نعمة[2]:

قال تعالىٰ: ﴿أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ - النَّحْل: ٧٢.

في المُرَاد بنعمة الله ثلاثة أقوال: أحدها: القُرْآن والرَّسُوْل[3].

٥٠- فضل:

قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ - النساء: ٨٣.

في المُرَاد بالفَضْل أربعة أقوال أحدها: القُرْآن[4].

٥١- بشرىٰ[5]:

قال تعالىٰ: ﴿طسٓ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿١﴾ هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ ﴾ - النمل[6].

---

(١) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٥٠٣.
(٢) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧.
(٣) زَاد المَسِيْر لابن الجَوْزِيّ ص٧٨٦.
(٤) زَاد المَسِيْر لابن الجَوْزِيّ ص٣٠٦.
(٥) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٦) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

وَكِتَابٍ: هو القُرْآن نفسه، فيكون من عطف بعض الصفات علىٰ بعض مع اتحاد المدلول[١].

وقال تعالىٰ: ﴿ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ - البقرة: ٩٧.

ومن معاني الآية: إن جِبْرِيْل نزل بالقُرْآن علىٰ قلبك[٢].

وقال تعالىٰ: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ - النَّحْل: ١٠٢.

نَزَّلَهُۥ: أي: القُرْآن.

رُوحُ ٱلْقُدُسِ: أي: جِبْرِيْل المطهر من أدناس البشرية[٣].

وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ: أي: يهديهم إلىٰ الأَحْكَام ويُبشّرهم علىٰ إيمانهم[٤].

٥٢- بشير،

٥٣- نَذِيْر[٥]:

قال تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ بَشِيرًا

---

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٢٩٢.
(٢) تَفْسِيْر القُرْطُبِيّ ج١ ص٢٤٢.
(٣) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٩٧٤.
(٤) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٣٦٠.
(٥) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦. ولَطَائِف الإِشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.

وَنَذِيرًا ﴾ - فُصِّلَت: ٣-٤[(١)].

بَشِيرًا وَنَذِيرًا: صفتان أُخريان لـ ﴿ قُرْءَانًا ﴾. والمعنىٰ: بشيراً لأَوْلِيَاء الله، ونَذِيْراً لأعدائه[(٢)].

وسُمِّيَ بشيراً ونَذِيْراً لأنه بَشَّرَ بالجنة وأنذر من النار[(٣)].

٥٤- مَوْعِظَة[(٤)]:

قال تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ ﴾ - يُوْنُس: ٥٧[(٥)].

وقال تعالىٰ: ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ - آل عِمْرَان: ١٣٨.

قال الحسن: الإشارة إلىٰ القُرْآن. وقال قَتَادَة: هٰذَا هو القُرْآن جعله الله بَيَاناً للناس عامةً، وهُدَى ومَوْعِظَة للمُتَّقِيْن خاصةً. وقال بمثله ابن جُرَيْج والرَّبِيْع[(٦)].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۚ وَجَآءَكَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ - هود: ١٢٠.

الخطاب للنَّبِيّ مُحَمَّد ﷺ.

---

(١) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٢) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٥٦٧.
(٣) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٩.
(٤) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.
(٥) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.
(٦) المُحَرَّر الوَجِيْز لابن عَطِيَّة ص٣٥٩.

وَمَوۡعِظَةٞ : المَوْعِظَة: يتّعظ بها الواقف عليها من المُؤْمِنِيْن[١].

وقال ابن كَثِيْر: ومَوْعِظَة يرتدع بها الكافرون، وذكرىٰ يتذكر بها المُؤْمِنُوْن[٢].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدۡ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ ءَايَٰتٖ مُّبَيِّنَٰتٖ وَمَثَلٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۡ وَمَوۡعِظَةٗ لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ – النُّوْر: ٣٤.

يعني القُرْآن فيه آيات واضحات مفسرات.

وَمَوۡعِظَةٗ : زاجراً عن ارتكاب المآثم والمحارم[٣].

٥٥- شِفَاء[٤]:

قال تعالىٰ: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٞ وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ – الإسراء: ٨٢[٥].

شِفَآءٞ: أي: شِفَاء للقلوب بزوال الجهل عنها وذهاب الريب[٦] والشبه والضلال[٧].

وسُمِّيَ بالشِّفَاء لأنه يشفي من الأمراض القلبية كالكفر والجهل والغل، والبدنية أَيْضاً[٨].

أو لأنه من آمن به كان له شِفَاء من سقم الكفر، ومن علمه وعمل به كان له شِفَاء

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٨٢٩.

(٢) تَفْسِيْر ابن كَثِيْر ص٦٧٢.

(٣) تَفْسِيْر ابن كَثِيْر ص٩٣٤.

(٤) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.

(٥) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٣. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.

(٦) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٠١٨.

(٧) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٣٧٥.

(٨) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٨.

من سقم الجهل[١].

وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ - يُوْنُس: ٥٧.

مَّوْعِظَةٌ: القُرْآن، فيه التذكير بالعواقب بالتَّرْغِيْب أو التَّرْهِيْب.

وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ: من الشكوك التي تعتري المرتابين، واشتمالها علىٰ تزييف العقَائِد الباطلة[٢].

٥٦- بَيَان[٣]:

قال تعالىٰ: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ - آل عِمْرَان: ١٣٨[٤].

قال الحسن: الإشارة إلىٰ القُرْآن. وقال قَتَادَة: هٰذَا هو القُرْآن جعله الله بَيَاناً للناس عامةً، وهُدَىٰ ومَوْعِظَة للمُتَّقِيْن خاصةً، وقال بمثله ابن جُرَيْج والرَّبِيْع[٥].

٥٧- تِبْيَان[٦]:

قال تعالىٰ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ - النَّحل: ٨٩.

---

(١) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٨٠.

(٢) فَتح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٧٧٠.

(٣) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسطَلَّانِيّ ج١ ص١٩. والتِّبْيَان للجَزَائِرِيّ ص١٥٨.

(٤) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦. والتِّبْيَان للجَزَائِرِيّ ص١٥٨.

(٥) المُحَرَّر الوَجِيْز لابن عَطِيَّة ص٣٥٩.

(٦) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٩. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.

ٱلۡكِتَٰبَ : هو القُرْآن.

تِبۡيَٰنٗا : التِّبْيَان: فيه البَيَان لكثير من الأَحْكَام[١]. وقيل: في القُرْآن نفسه بَيَان كل الأَحْكَام. أخرج ابن جَرِيْر وابن أبي حَاتِم عن ابن مَسْعُوْد قال: إن الله أنزل هٰذَا الكتاب تِبْيَاناً لكل شيء، ولٰكِن علمنا يقصر عما بُيِّنَ لنا في القُرْآن[٢].

وأما تسميته تِبْيَاناً فلأنه بَيَّنَ فيه أنواع الحق، وكشف أدلته[٣].

٥٨- بينة[٤]:

قال تعالىٰ: ﴿ فَقَدۡ جَآءَكُم بَيِّنَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞۚ ﴾ - الأنعام: ١٥٧.

بَيِّنَةٞ : أي: كتاب أنزله الله علىٰ نبيكم، وهو منكم يا معشر العَرَب[٥].

وقال ابن الجَوْزِيّ: بَيِّنَةٞ ، أي: حُجَّة، وهو النَّبِيّ والقُرْآن[٦].

٥٩- بينات:

قال تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٖ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُۚ ﴾ - يُوْنُس: ١٥.

ءَايَاتُنَا : المُرَاد بالآيات: الآيات التي في الكتاب العَزِيْز الدالّة علىٰ إثبات التَّوْحِيْد

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٩٦٩.
(٢) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٣٥٨.
(٣) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٩.
(٤) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧.
(٥) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٥٦٨.
(٦) زَاد المَسِيْر لابن الجَوْزِيّ ص٤٧٩.

وإبطال الشرك.

بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ : أي: غير هٰذَا القُرْآن[١] الذي فيه ذم عِبَادَة الأوثان[٢].

وقال تعالىٰ: ﴿ بَلۡ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَۚ ﴾ - العنكبوت: ٤٩.

ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ : يعني القُرْآن[٣].

٦٠- مبين[٤]:

قال تعالىٰ: ﴿ الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ﴾ - يُوْسُف: ١[٥].

أي: تلك الآيات التي أُنزلت إليك في هٰذِهِ السورة هي من آيات القُرْآن.

ٱلۡمُبِينِ : أي: الظَّاهِر أمره في كونه من عند الله، وفي إعجازه. أو: المُبِيْن بمعنىٰ الواضح المعنىٰ بحيث لا يلتبس علىٰ قارئه وسامعه. أو: المبين لما فيه من الأَحْكَام[٦].

وسُمِّيَ مُبِيْناً، لأنه أَبَانَ وفَرَّقَ بين الحق والباطل[٧].

وقال تعالىٰ: ﴿ حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ ﴾ - الدخان[٨].

---

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٧٥٣.
(٢) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٢٦٨.
(٣) فَتْح القَدِيْر ص١٣٥٢.
(٤) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.
(٥) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦.
(٦) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٨٣١.
(٧) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٩.
(٨) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.

وسُمِّيَ بالمُبِيْن، لأنه أَبَان، أي: أظهر الحق من الباطل[١].

وقال تعالىٰ: ﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴾ – المائدة: ١٥.

وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ : هو القُرْآن[٢].

وقال تعالىٰ: ﴿ الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ﴾ – الحِجْر: ١.

وقال تعالىٰ: ﴿ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾ – النَّحْل: ١٠٣.

أي: وهٰذَا القُرْآن ذو بَلَاغَة عَرَبِيَّة وبَيَان واضح، فكيف تزعمون أن بشراً يعلمه من العجم، وقد عجزتم أنتم عن مُعَارَضَة سورة منه، وأنتم أهل اللِّسَان العَرَبِيّ ورِجَال الفصاحة وقادة البَلَاغَة؟[٣].

٦١- قَيِّم[٤]:

قال تعالىٰ: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا ﴾ – الكهف: ١-٢[٥].

ٱلْكِتَٰبَ: القُرْآن.

قَيِّمًا : المُسْتَقِيْم الذي لا ميل فيه. أو: القَيِّم بمصالح العِبَاد الدِّيْنِيَّة والدنيوية.

---

(١) الإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥ و١٣٧.

(٢) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٤٥٣.

(٣) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٩٧٥.

(٤) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.

(٥) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.

أو: القَيِّم علىٰ ما قبله من الكتب السماوية مُهَيْمِناً عليها[1].

٦٢- عَجَب[2]:

قال تعالىٰ: ﴿ قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلۡجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعۡنَا قُرۡءَانًا عَجَبًا ﴾ - الجن: ١[3].

أي: قالوا لقومهم لما رجعوا إليهم: سمعنا كلاماً مقروءاً عجباً في فصاحته وبلاغته. وقيل: عجباً في مَوَاعِظه. وقيل: في بركته[4].

٦٣- فصل[5]:

قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوۡلٌ فَصۡلٌ ﴾ - الطارق: ١٣[6].

فَصۡلٌ: أي: أن القُرْآن لقول يفصل بين الحق والباطل بالبَيَان عن كل وَاحِد منهما[7].

قال البَغَوِيّ: قول فصل: حق وجِدّ يفصل بين الحق والباطل[8].

٦٤- ليس بالهزل:

قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوۡلٌ فَصۡلٌ ﴿١٣﴾ وَمَا هُوَ بِٱلۡهَزۡلِ ﴿١٤﴾ ﴾ - الطارق.

وَمَا هُوَ بِٱلۡهَزۡلِ: أي: أن القُرْآن لم ينزل باللعب، فهو جِدّ ليس بالهزل. والهزل ضد

---

(١) فَتح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٠٣٠.
(٢) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٣) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٤) فَتح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٨٣٣.
(٥) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.
(٦) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.
(٧) فَتح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٩٢٠.
(٨) تَفْسِيْر البَغَوِيّ ص١٤٠٠.

الجِدّ[١].

٦٥- مُيَسَّر:

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ - القمر: ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠.

يَسَّرْنَا : أي: سهلناه للحفظ، وأَعَنَّا عليه من أراد حفظه. وقيل: هيَّأناه للتذكّر والاتّعاظ.

مُّدَّكِرٍ : متّعظ بمَوَاعِظه ومعتبر بعبره[٢].

٦٦- مُرَتَّل:

قال تعالىٰ: ﴿ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾ - الفُرْقَان: ٣٢.

أي: نزلنا القُرْآن كذٰلِكَ مُفرَّقاً مُنجَّماً بحسب الحوادث، لتُقَوِّي بهٰذَا التنزيل فؤادك.

وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا : آية بعد آية، وبعضه في إثر بعض، محققاً مبيناً[٣].

٦٧- عَزِيْز[٤]:

قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴾ - فُصِّلَت: ٤١[٥].

---

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٩٢٠.
وانظر: زَاد المَسِيْر لابن الجَوْزِيّ ص١٥٣٥.

(٢) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٧٠٦.

(٣) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٢٥٥.

(٤) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.

(٥) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

يعني: أن الذين كفروا بالقُرْآن لما جاءهم يُجازون بكفرهم.

﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾: أي: القُرْآن الذي كانوا يلحدون فيه عَزِيْز عن أن يُعارض أو يطعن فيه الطاعنون، منيع عن كل عيب(١).

وسُمِّيَ بالعَزِيْز، لأنه يعز علىٰ من يروم معارضته(٢).

٦٨- عَلِيّ(٣):

قال تعالىٰ: ﴿حمٓ ١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٣ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ٤﴾ - الزخرف(٤).

﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾: أي: القُرْآن.

﴿أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾: اللوح المحفوظ.

﴿لَدَيۡنَا﴾: عندنا.

﴿لَعَلِيٌّ﴾: عَلِيّ: رفيع القَدْر.

قال الوَاحِدِيّ: ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾: قال ابن عَبَّاس: قسم من الله بالقُرْآن المبين، يريد الذي بَيَّنَ فيه الفرائض والسُّنَن والشرائع. وإنه: يعني القُرْآن. ﴿فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾: قال ابن عَبَّاس: في اللوح المحفوظ(٥).

---

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٥٧٧.

(٢) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٨.

وانظر: البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٩. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.

(٣) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.

(٤) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.

(٥) التَّفْسِيْر البَسِيْط للوَاحِدِيّ ج٢٠ ص٧.

٦٩- عَظِيْم[١]:

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ - الحِجْر: ٨٧.

وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ: يعني: العَظِيْم القَدْر، لأنه كلام الله تعالىٰ ووحيه[٢].

وقال الرَّاغِب: ٱلْعَظِيمَ: الكَبِيْر[٣].

٧٠- كَرِيْم[٤]:

قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ - الواقعة: ٧٧[٥].

كَرِيمٌ : أي: كرّمه الله، وأعزّه، ورفع قدره علىٰ جميع الكتب، وكرّمه عن أن يكون سحراً أو كهانةً أو كذباً. وقيل: إنه كَرِيْم لما فيه من كرم الأَخْلَاق ومعالي الأُمُور. وقيل: لأنه يُكرَم حافظه ويُعظَّم قارئه[٦].

قال الآلُوْسِيّ: معنىٰ كون القُرْآن كَرِيْماً أنه حسن مَرْضِيّ في جنسه من الكتب، أو نفّاع جَمّ المَنَافِع، وكيف لا وقد اشتمل علىٰ أُصُوْل العُلُوْم المهمة في إصْلَاح المعاش والمعاد[٧].

---

(١) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧.
(٢) زَاد المَسِيْر لابن الجَوْزِيّ ص٧٦٦.
(٣) المُفْرَدَات للرَّاغِب الأَصْبَهَانِيّ ص٥٧٣.
(٤) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.
(٥) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.
(٦) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٧٣٣.
(٧) رُوْح المَعَانِي للآلُوْسِيّ ج٢٦ ص٣٦٥.

٧١- مَجِيْد[١]:

قال تعالىٰ: ﴿ بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ﴾ - البروج: ٢١[٢].

وسُمِّيَ مَجِيْداً، لأن المَجِيْد الشَّرِيْف، فمن شرفه أنه حُفِظَ عن التغيير والتبديل، والزِّيَادَة والنقصان، وجعله معجزاً في نفسه عن أن يُؤتىٰ بمثله[٣].

وقال تعالىٰ: ﴿ قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ﴾ - ق: ١.

ٱلۡمَجِيدِ: الكَرِيْم. وقيل: الرفيع القَدْر. وقيل: الكَبِيْر القَدْر[٤].

قال البَغَوِيّ: ٱلۡمَجِيدِ: الشَّرِيْف الكَرِيْم علىٰ الله، الكثير الخير[٥].

وفي لَطَائِف الإشَارَات: ٱلۡمَجِيدِ لشرفه علىٰ كل كلام[٦].

٧٢- حَكِيْم[٧]:

قال تعالىٰ: ﴿ الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾ - يُوْنُس: ١[٨].

---

(١) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.

(٢) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

(٣) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٨٠-٢٨١.

(٤) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٦٦٨.

(٥) تَفْسِيْر البَغَوِيّ ص١٢٢٦.

(٦) لَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.

(٧) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.

(٨) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.

ٱلْحَكِيمِ : المُحْكَم بالحلال والحرام والحدود والأَحْكَام. وقيل: الحَكِيْم ذو الحكمة لاشتماله عليها. وقيل: الحَكِيْم هنا الحَاكِم كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ﴾ - البقرة: ٢١٣[١].

وفي الإِتْقَان: سُمِّيَ بالحَكِيْم لأنه أُحكمت آياته بعجيب النظم وبَدِيْع المعاني، وأُحكمت عن تطرّق التبديل والتحريف والاختلاف والتباين[٢].

وفي البُرْهَان: سُمِّيَ بالحَكِيْم لأن آياته أُحكمت بذكر الحلال والحرام، فأُحكمت عن الإتيان بمثلها. ومن حكمته أن علامته: من علمه وعمل به ارتدع عن الفواحش[٣].

وقال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْءَايَٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ﴾ - آل عِمْرَان: ٥٨.

أي: القُرْآن الحَكِيْم المشتمل علىٰ الحِكَم، أو المُحْكَم الذي لا خلل فيه[٤].

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ - الزخرف: ٤.

حَكِيمٌ : مُحْكَم النظم لا يوجد فيه اختلاف ولا تناقض[٥].

وفي لَطَائِف الإِشَارَات: الحَكِيْم: أي: المُحْكَم[٦].

قال المَاتُرِيْدِيّ: وإنه: أي: القُرْآن. وقوله: حَكِيمٌ : يحتمل وجهين: أحدهما: حَكِيْم بمعنىٰ مُحْكَم، أي: بالحجج والبَرَاهِيْن، والثاني: سماه حَكِيْماً لما جعل فيه من الحكمة[٧].

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٧٤٧.
(٢) الإِتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٨.
(٣) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٨٠.
(٤) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٢٨٩.
(٥) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٥٩٧.
(٦) لَطَائِف الإِشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.
(٧) تَأْوِيْلَات أَهْل السُّنَّة للمَاتُرِيْدِيّ ج٤ ص٤٢٢.

٧٣- حكمة[١]:

قال تعالىٰ: ﴿ حِكْمَةٌ بَٰلِغَةٌ ﴾ - القمر: ٥[٢].

وسُمّيَ بالحكمة لأنه نزل علىٰ قَانُوْن المعتبر من وضع كل شيء في محله، أو لأنه مشتمل علىٰ الحكمة[٣].

والمعنىٰ: جاءهم القُرْآن، وهو حكمة تامة قد بلغت الغَايَة[٤].

٧٤- حُكْم:

قال تعالىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ﴾ - الرعد: ٣٧.

أي: أنزلنا القُرْآن مشتملاً علىٰ أُصُوْل الشرائع وفُرُوْعها مبيّنةً بلِسَان العَرَب، كما أنزلنا الكتب علىٰ الرسل بلُغَاتهم[٥].

٧٥- كتاب حاكم بين الناس:

قال تعالىٰ: ﴿ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ - المائدة: ٤٨.

أي: بما أنزل الله في القُرْآن. والخطاب للنَّبِيّ مُحَمَّد ﷺ[٦].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ﴾ - المائدة: ٤٩.

(١) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.
(٢) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.
(٣) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٨.
(٤) زَاد المَسِيْر لابن الجَوْزِيّ ص١٣٧٠.
(٥) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٨٩٤.
(٦) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٤٧١.

وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ - المائدة: ٤٤.

وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ - المائدة: ٤٥.

وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ - المائدة: ٤٧.

بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ (في الآيات السَّابِقَة): أي: في القُرْآن.

وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ ﴾ - النساء: ١٠٥.

والخطاب للنَّبِيّ مُحَمَّد ﷺ.

٧٦- شَهِيْد:

قال تعالىٰ: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ ۖ كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۖ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ - الأحقاف: ٨.

ٱفْتَرَىٰهُ ۖ: اخترعه من عند نفسه كذباً علىٰ الله(١).

هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ ۖ: أي: الله أعلم بما تقولون في القُرْآن وتخوضون فيه من التكذيب له، والقول بأنه سحر وكهانة.

كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۖ: أي: فإنه يشهد لي بأن القُرْآن من عنده، وأني قد بلّغتكم، ويشهد عليكم بالتكذيب والجحود.

---

(١) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٦٦٦.

وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ: لمن تاب، وآمن، وصدّق بالقُرْآن، وعمل بما فيه[1].

٧٧- بَصَائِر[2]:

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ مِن رَّبِّي ۚ هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ - الأعراف: ٢٠٣[3].

هَٰذَا: أي: هٰذَا القُرْآن المنزل عَلَيَّ هو بَصَائِر.

بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ: يتبصر بها من قبلها. وقيل: البَصَائِر: الحجج والبَرَاهِيْن[4].

وقال تعالىٰ: ﴿هَٰذَا بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ - الجاثية: ٢٠[5].

الآية من خطاب للنَّبيّ مُحَمَّد ﷺ.

بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ: بَرَاهِيْن ودلائل لهم فيها يحتاجون إليه من أَحْكَام الدِّيْن[6].

وقال ابن عَطِيَّة: هَٰذَا بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ: يريد القُرْآن. والبَصَائِر: جمع بَصِيْرَة، وهي المعتقد الوثيق في الشيء، كأنه مصدر من إبصار القلب، فالقُرْآن فيه بيّنات ينبغي أن تكون بَصَائِر[7].

وقال الزَّرْكَشِيّ: وسُمِّيَ بَصَائِر، لأنه مشتق من البصر والبَصِيْرَة، وهو جَامِع

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٦٢٨.
(٢) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٣) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٤) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٦٤٣.
(٥) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٥.
(٦) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٦٦٣.
(٧) المُحَرَّر الوَجِيْز لابن عَطِيَّة ص١٧٠١.

لمعاني أغراض المُؤْمِنِيْن[١].

٧٨- مُنْذِر:

قال تعالىٰ: ﴿ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾ - الأنعام: ١٩.

أي: لأجل أن أُنذركم به، وأُنذر به من بلغ إليه من الناس جميعاً من موجود منهم، ومن مَعْدُوْم سيوجد في الأزمنة المستقبلة[٢].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ - الأنعام: ٩٢.

كِتَٰبٌ: أي: القُرْآن.

وخَصَّ أُمّ القرىٰ، وهي مَكَّة، لكونها أعظم القرىٰ شأناً، ولكونها أول بيت وضع للناس، ولكونها قبلة هٰذِهِ الأُمَّة ومحل حجهم. فالإنذار لأهلها مستتبع لإنذار سائر أهل الأرض. والمُرَاد بمن حولها جميع أهل الأرض[٣].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ - الشُّوْرَىٰ: ٧.

٧٩- بلاغ[٤]:

قال تعالىٰ: ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ ﴾ - إِبْرَاهِيْم: ٥٢[٥].

---

(١) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٨١.
(٢) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٥١٣. وزُبْدَة التَّفْسِيْر ص١٦٤.
(٣) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٥٣٨.
(٤) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٥) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

بَلَٰغٌ : أي: القُرْآن، فيما أَخْرَجَهُ ابن جَرِيْر وابن أَبي حَاتِم عن ابن زَيْد.

هَٰذَا بَلَٰغٌ : هٰذَا الذي أُنزل إليك بلاغ، أي: تبليغ وكِفَايَة في المَوْعِظَة والتذكير[١].

قال ابن عَطِيَّة: الآية إشارة إلىٰ القُرْآن والوعيد الذي تضمنه. ووصفه بالمصدر في قوله (بَلَٰغٌ). والمعنىٰ: هٰذَا ذو بلاغ للناس، وهو لينذوروا به[٢].

وسُمّي بالبلاغ لأنه أبلغ به الناس ما أُمروا به ونُهوا عنه، أو لأن فيه بَلَاغَة وكِفَايَة عن غيره[٣].

٨٠- منادي[٤]:

قال تعالىٰ: ﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ ﴾ - آل عِمْرَان: ١٩٣[٥].

في المنادي قولان:

أحدهما: إنه النَّبِيّ ﷺ. قاله ابن عَبَّاس وابن جُرَيْج وابن زَيْد ومُقَاتِل.

والثاني: إنه القُرْآن. قاله مُحَمَّد بن كَعْب القُرَظِيّ، واختاره ابن جَرِيْر الطَّبَرِيّ[٦].

٨١- لا عوج فيه:

قال تعالىٰ: ﴿ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ﴾ - الزُّمَر: ٢٨.

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٩١٧-٩١٨.
(٢) المُحَرَّر الوَجِيْز لابن عَطِيَّة ص١٠٦٣.
(٣) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٨.
(٤) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٥) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.
(٦) زَاد المَسِيْر لابن الجَوْزِيّ ص٢٥٠.

قال الزَّمَخْشَرِيّ: غَيْرَ ذِى عِوَجٍ: مُسْتَقِيماً بريئاً من التناقض والاختلاف[١].

وقال تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ﴾ - الكهف: ١.

ٱلْكِتَٰبَ: هو القُرْآن.

وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ: أي: لم يجعل فيه شَيْئاً من الاختلال في اللفظ أو المعنىٰ، ولم يجعل فيه اختلافاً[٢].

٨٢- لا يأتيه الباطل:

قال تعالىٰ: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ - فُصِّلَت: ٤٢.

أي: القُرْآن.

قال الزَّجَّاج: معناه: أنه محفوظ من أن ينقص منه، فيأتيه الباطل من بين يديه، أو يزاد فيه فيأتيه الباطل من خلفه. وبه قال قَتَادَة والسُّدِّيّ.

ومعنىٰ ٱلْبَٰطِلُ علىٰ هٰذَا: الزِّيَادَة والنقصان. وقال مُقَاتِل: لا يأتيه التكذيب من الكتب التي قبله، ولا يجيء من بعده كتاب فيبطله. وبه قال الكَلْبِيّ وسَعِيْد بن جُبَيْر[٣].

تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ: أي: فكيف يأتيه الباطل، والذي أنزله له كَمَال الحكمة وأَعْلَىٰ الصفات؟[٤].

---

(١) الكَشَّاف للزَّمَخْشَرِيّ ص٩٣٩.
(٢) فَتح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٠٣٠.
(٣) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٥٧٧.
(٤) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٦٣٥.

٨٣- لا تبديل لكلماته:

قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ۖ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ - يُونُس: ١٥.

أَوْ بَدِّلْهُ ۚ: أي: بنسخ بعض آياته أو كلها، ووضع أُخْرَىٰ مكانها مما يلائم غرضهم[١].

٨٤- متقَن الآيات:

قال تعالىٰ: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ - هود: ١.

كِتَٰبٌ: هو القُرْآن.

أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ: صارت مُحْكَمَة متقنة لا نقص فيها ولا نقض لها كالبناء المُحْكَم. وقيل معناه: إنها لم تنسخ بخلاف التوراة والإنجيل[٢].

٨٥- مُفَصَّل الآيات:

قال تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ - فُصِّلَت: ٣.

فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ: أي: بيّنت أَحْكَام حلاله من حرامه، وطاعته من معصيته، وجعلت معانيه مبيّنة مُحْكَمَة تفهم بيسر وسهولة[٣].

وقال الزَّمَخْشَرِيّ: فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ: ميزت وجعلت تفاصيل في معانٍ مُخْتَلِفَة من

(١) فَتْح القَدِير للشَّوْكَانِيّ ص٧٥٣.
(٢) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٧٨٩.
(٣) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٦٢٩.

أَحْكَام وأمثال ومَوَاعِظ ووعد ووعيد وغير ذٰلِكَ[١].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ﴾ - فُصِّلَت: ٤٤.

وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ - يُوْنُس: ٣٧.

وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ: أراد ما بيّن في القُرْآن من الأَحْكَام[٢].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾ - الأنعام: ١١٤.

ٱلْكِتَٰبَ: هو القُرْآن.

مُفَصَّلًا: مبيّناً واضحاً مستوفياً لكل قضية علىٰ التفصيل[٣].

٨٦- مُفرّق الآيات في النُّزُوْل:

قال تعالىٰ: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾ - الإسراء: ١٠٦.

فَرَقْنَٰهُ: أي: أنزلناه شَيْئاً بعد شيء لا جُمْلَة وَاحِدَة.

عَلَىٰ مُكْثٍ: علىٰ تمهّل، فإن ذٰلِكَ أقرب إلىٰ الفهم وأَسْهَل للحفظ.

وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا: أي: أنزلناه مُنَجّماً مفرّقاً لما في ذٰلِكَ من المصلحة، ولو أُخذوا بجميع الفرائض في وقت وَاحِد لنفروا ولم يطيقوا[٤].

(١) الكَشَّاف للزَّمَخْشَرِيّ ص٩٦٤.
(٢) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٧٦٤.
(٣) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٥٥٠.
(٤) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٠٢٦.

٨٧- مخرج الناس من الظلمات إلىٰ النُّوْر:

قال تعالىٰ: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ - إبْرَاهِيْم: ١.

كِتَٰبٌ : أي: القُرْآن. أي: أنزلنا الكتاب إليك يا مُحَمَّد[1].

وقال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦٓ ءَايَٰتِۢ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخۡرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۚ﴾ - الحديد: ٩.

ءَايَٰتِۢ بَيِّنَٰتٍ : أي: الآيات القُرْآنِيَّة. وقيل: المعجزات والقُرْآن أعظمها[2].

٨٨- مثبت الفؤاد:

قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا﴾ - الفُرْقَان ٣٢.

أي: نزلنا القُرْآن مفرقاً مُنَجَّماً علىٰ حسب الحوادث، لتُقَوِّي بهٰذَا التنزيل علىٰ هٰذِهِ الصفة فؤادك، وهو أقرب إلىٰ حفظك له وفهمك لمعانيه، وذٰلِكَ من أعظم أسباب التثبيت[3].

وقال تعالىٰ: ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ﴾ - النَّحْل: ١٠٢.

نَزَّلَهُۥ : أي: القُرْآن.

---

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٨٩٨.

(٢) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٧٣٨.

(٣) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٢٥٥.

رُوحُ ٱلْقُدُسِ : جِبْرِيْل المُطَهَّر من أدناس البشرية.

لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ : علىٰ الإيمان[(١)].

٨٩- مُصَدِّق للكتب السماوية السَّابِقَة:

قال تعالىٰ: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ - الأنعام: ٩٢.

أي: أنزلناه علىٰ مُحَمَّد ﷺ.

مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ : المُصَدِّق: كثير التَّصْدِيْق. والذي بين يديه: ما أنزله الله من الكتب علىٰ الأنبياء من قبله كالتوراة والإنجيل، فإنه يُوَافِقها في الدَّعْوَة إلىٰ الله وإلىٰ تَوْحِيْده وإن خالفها في بعض الأَحْكَام[(٢)].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ ﴾ - الأحقاف: ١٢.

وَهَٰذَا كِتَٰبٌ : الكتاب: هو القُرْآن مُصَدِّق لكتاب مُوسَىٰ ولغيره من كتب الله تعالىٰ[(٣)].

وقال تعالىٰ: ﴿ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ - البقرة: ٩٧.

أي: فإن جِبْرِيْل نَزَّلَ القُرْآنَ علىٰ قلب مُحَمَّد ﷺ[(٤)].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٩٧٤.
(٢) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٥٣٨.
(٣) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٦٣٠.
(٤) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١١٩.

ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ - المائدة: ٤٨.

الخِطَاب للنَّبِيّ مُحَمَّد ﷺ.

ٱلۡكِتَٰبَ: هو القُرْآن(١).

قال الزَّرْكَشِيّ: وسُمِّيَ مُصَدِّقاً، لأنه صَدَّقَ الأنبياء الماضين، أو كتبهم قبل أن تُغَيَّر وتُبَدَّل(٢).

٩٠- تَصْدِيْق(٣):

قال تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ ﴾ - يُوْنُس: ٣٧.

وقال تعالىٰ: ﴿ مَا كَانَ حَدِيثٗا يُفۡتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ ﴾ - يُوْسُف: ١١١.

مَا كَانَ حَدِيثٗا: أي: القُرْآن. قاله قَتَادَة. ولٰكِن كان تَصْدِيْقاً لما بين يديه من الكتب(٤).

٩١- مُهَيْمِن(٥):

قال تعالىٰ: ﴿ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ ﴾ - المائدة:

---

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٤٧٠.

(٢) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٨٠.

(٣) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧.

(٤) زَاد المَسِيْر لابن الجَوْزِيّ ص٧٢٣.

(٥) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.

٤٨[١].

وسُمِّيَ مُهَيْمِناً، لأنه الشَّاهد للكتب المتقدمة بأنها من عند الله[٢].

٩٢- كتاب مَفْرُوْض، فرضه الله تعالىٰ، وأوجب العَمَل به:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ - القصص: ٨٥.

يعني أن الذي أنزل عليك القُرْآن، وفرض عليك العَمَل بأَحْكَام القُرْآن وفرائضه[٣].

وقال تعالىٰ: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ - النُّوْر: ١.

وَفَرَضْنَٰهَا: أوجبناها. أو ألزمناكم العَمَل بها[٤].

٩٣- أمر[٥]:

قال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْ﴾ - الطلاق: ٥[٦].

٩٤- رزق الله[٧]:

قال تعالىٰ: ﴿وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ - طه: ١٣١.

---

(١) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٤. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٥.

(٢) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٨٠.

وانظر: الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٨. ولَطَائِف الإشَارَات للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.

(٣) زُبْدَة التَّفْسِيْر ص٥١٩.

(٤) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص١٢٠٣.

(٥) التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧. والبُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

(٦) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٧٦. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٦.

(٧) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٨١. والإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٨.

إنه القُرْآن، ذكره أبو شامة شِهَاب الدِّين في المرشد الوَجِيْز، ونقله الزَّرْكَشِيّ في البُرْهَان[١]، ونقله عنه السُّيُوْطِيّ في الإتْقَان[٢].

٩٥- كتاب يتحدىٰ:

ورد التحدي في ستة مواضع من القُرْآن الكَرِيْم هي:

أ. قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٩﴾ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ﴾ - القصص: ٤٩-٥٠.

الخطاب للنَّبِيّ مُحَمَّد ﷺ.

ب. قال تعالىٰ: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ - الإسراء: ٨٨.

الخطاب للنَّبِيّ مُحَمَّد ﷺ أَيْضاً.

ج. قال تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾ ﴾ - يُوْنُس.

د. قال تعالىٰ: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ - هود: ١٣.

هـ. قال تعالىٰ: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾ - الطُّوْر.

---

(١) البُرْهَان للزَّرْكَشِيّ ج١ ص٢٨١.

(٢) الإتْقَان للسُّيُوْطِيّ ص١٣٨.

فهم يقولون: إن مُحَمَّداً ﷺ تَقَوَّلَهُ، أي: اختلق القُرْآن من تلقاء نفسه.

و. قال تعالىٰ: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ – البقرة.

مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا: أي: القُرْآن أنزله علىٰ مُحَمَّد ﷺ[1].

٩٦- الحق.

٩٧- لا مثيل له.

٩٨- البَاقِي.

وهٰذِهِ الأَسْمَاء الثلاثة الأَخِيْرَة، تَقَدَّمَ ذكرها في كلام الإمَام الغَزَالِيّ آنِفاً.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(١) فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ ص٧٠.

وانظر كتابي: التحدي في آيات الإعجاز.

وَرَدَ في التَّذْكَار للقُرْطُبِيّ ص٢٧ أن من أَسْمَاء القُرْآن في القُرْآن (شرف)، لٰكِن هٰذَا الاسم لم يَرِدْ في القُرْآن الكَرِيْم، لذٰلِكَ لم أُدْرِجْهُ في هٰذَا البَحْث.

المبحث الثاني

الضَّمِيْرُ (أَنَا) فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ

وفيه:

المُقَدِّمَة.

المَبْحَث الأول: الاسْتِعْمَال المباح للضَّمِيْر (أَنَا).

المَبْحَث الثاني: الاسْتِعْمَال المحظور للضَّمِيْر (أَنَا).

٧٨

المُقَدِّمَة

رأيتُ كَثِيْراً من الباحثين وطلبة الدِّرَاسَات العليا في رَسَائِلهم التي يعدونها لنيل درجة الماجستير والدكتوراه يقولون: (أنا، ونحن...) ونحو ذٰلِكَ من الألفاظ التي توحي أنهم بلغوا الغَايَة، وزادوا علىٰ الحد في المراتب العِلْمِيَّة غروراً.

بل رأيتُ من يتطاول علىٰ أكابر العُلَمَاء والشُّيُوْخ، مع أنه ما زال طفلاً رَضِيْعاً يحبو في طريق العلم.

وما ذٰلِكَ إلَّا بعد أن أضناهم التعب، وغمرهم الفرح بما وصلوا إليه.

لٰكِن، من بدهيات آداب البَحْث أن يكون الباحث متواضعاً، معتقداً أنه كلما ظن أنه قد علم فقد جهل.

وفي القُرْآن الكَرِيْم والحَدِيْث النَّبَوِيّ الشَّرِيْف النُّصُوْص القاطعة التي تأمر بالتواضع وتنهىٰ عن الكبرياء.

وطالما كنتُ أسمع ما يقوله بعض الناس حين يتحدث عن نفسه (أعوذ بالله من كلمة أنا)، وهو يريد بذٰلِكَ أن ينفي عنه التكبر والافتخار والتعالي...، وهو خلق رفيع، وتواضع جم.

ولفظة (أنا) بتلك المعاني مُسْتَفَادة من اسْتِعْمَال القُرْآن الكَرِيْم لها، وهو يتحدث عن إبْلِيْس والجَبَّابرة فرعون والنمرود ومن سلك سَبِيْلهم.

فتتبعتُ هٰذِهِ اللفظة في القُرْآن الكَرِيْم، من خلال جهاز الحاسوب الآلي (الكمبيوتر)، ومُعْجَم الأدوات والضمائر في القُرْآن الكَرِيْم للدكتور إسْمَاعِيْل عمايرة، والدكتور عَبْد الحَمِيْد السَّيِّد، الطَّبْعَة الثانية في مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، سنة

١٤٠٨هـ=١٩٨٨م، وأحدهما يكمل الآخر.

فوجدتُها قد وردت بأساليب متعددة، لكل منها معنى خاص، يمكن أن نقسمها إلىٰ نوعين: اسْتِعْمَال مباح، واسْتِعْمَال محظور.

وتفصيلهما في المَبْحَثَيْن الآتيين:

المَـبْحَـث الأول

الاسْتِعْمَال المباح للضَّمِيْر (أَنَا)

وهو ما ورد بالأساليب الآتية:

أولاً: تنزيه الله تعالىٰ المطلق لنفسه، والتَّعْظِيْم، والإجْلَال، وصفات الكَمَال التي لا يوصف بها غيره عَزَّ وجَلَّ:

وذٰلِكَ في المواضع الآتية:

١- الله هو الإلٰـه المَعْبُوْد وحده، المتفرد بخلق الكون، لا شَرِيْك له سُبْحَانَهُ.

- قال تعالىٰ: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ ﴾ - النَّحل: ٢.

  بِٱلرُّوحِ: بالوحي وهو النُّبُوَّة، قاله ابن عَبَّاس.

  مِنْ أَمْرِهِۦ: أي: بأمره.

  مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ: الذين اختارهم الله للنُّبُوَّة(١).

- وقال سُبْحَانَهُ في خطابه لمُوسَىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ:

﴿ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴾ - طه: ١٤.

- وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠

(١) تَفْسِيْر كلمات آيات هٰذَا البَحْث من تَفْسِيْر القُرْطُبِيّ، وتَفْسِيْر ابن كَثِيْر، خاصةً.

فَٱعْبُدُونِ ﴾- الأنبياء: ٢٥.

أي: قلنا للجميع: لا إلٰه إلَّا الله، فأَدِلَّة العقل شَاهدة أنه لا شَرِيْك له، والنقل عن جميع الأنبياء موجود.

- وقال سُبْحَانَهُ موجباً عِبادته:

﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾- الأنبياء: ٩٢.

أُمَّةً: هنا بمعنىٰ الدِّيْن الذي هو الإِسْلَام.

وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ: أي: إلٰهكم وحدي.

- وقال سُبْحَانَهُ موجباً تقواه، لأنه الإلٰه المَعْبُوْد:

﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾- المُؤْمِنُوْن: ٥٢.

أُمَّةً: هنا الدِّيْن أَيْضاً، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ ﴾- الزخرف: ٢٢ و٢٣، أي: علىٰ دين.

- وقال سُبْحَانَهُ في خطابه لمُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مؤكداً أُلوهيته بأنه المَعْبُوْد، وربوبيته أي: خلقه الكون كله: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾- القصص: ٣٠.

أَتَىٰهَا: يعني الشَّجَرَة، قدم ضَمِيْرها عليها.

مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ: أي أتاه النداء من شاطئ الوادي من قبل الشَّجَرَة عن يمين مُوسَىٰ.

مِنَ ٱلشَّجَرَةِ: بدل اشتمال من قوله ﴿مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ﴾، لأن الشَّجَرَة كانت نابتة علىٰ الشاطئ.

شَـٰطِيِٕ ٱلْوَادِ وشطه: جانبه.

مِنَ ٱلشَّجَرَةِ : من ناحية الشَّجَرَة، ومنها عصاه.

- وقال عَزَّ وجَلَّ مبيناً أنه الأعلم بما يخفيه الإنسان وما يعلنه:

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَـٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى ۚ تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ ۚ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ - الممتحنة: ١.

أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ : تَعْلِيْل ليخرجون. أي: يخرجون الرَّسُوْل ويخرجونكم من مَكَّة لأجل إيمانكم بالله.

وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ ۚ : أي: أعلم من كل أحد بما تخفون وما تعلنون.

- وقال تعالىٰ: ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴿٩﴾ إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى ﴿١٠﴾ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَـٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٢﴾ ﴾ - طه.

ٱلْمُقَدَّسِ : المطهر.

طُوًى : اسم الوادي.

٢- الله العادل الذي لا يظلم أَحَـداً.

- قال تعالىٰ:

﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ - ق: ٢٩.

مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ : أي ما يكذب عندي، أي: ما يزاد في القول ولا ينقص لعِلْمِي بالغَيْب. قاله الفَرَّاء.

وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ : أي ما أنا بمعذب من لم يُجْرِم، قاله ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٣- الله الذي يغفر الذنوب جميعاً والرَّحِيْم بعِبَاده.

● قال تعالىٰ:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾ ﴾ - البقرة.

ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ : قيل: هم أحبار اليَهُوْد ورهبان النَّصَارَىٰ الذين كتموا أمر مُحَمَّد ﷺ.

وقيل: المُرَاد كل من كتم الحق، فهي عامة في كل من كتم علماً من دين الله يحتاج إلىٰ بثه.

ٱلۡكِتَٰبِ : اسم جنس، والمُرَاد جميع الكتب المنزلة.

● وقال عَزَّ وجَلَّ:

﴿ ۞ نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلۡعَذَابُ ٱلۡأَلِيمُ ﴿٥٠﴾ ﴾ - الحِجْر.

هٰذِهِ الآية علىٰ وزن قوله ﷺ: (لو يعلم المُؤْمِن ما عند الله من العُقُوبَة، ما طَمِعَ بجنته أَحَد، ولو يعلم الكافر ما عند الله من الرحمة ما قَنِطَ من رحمته أَحَد) - أَخْرَجَهُ مُسْلِم من حَدِيْث أبي هُرَيْرَة.

وهٰكَذَا ينبغي للإنسان أن يذكر نفسه وغيره، فيخوّف ويرجّىٰ، ويكون الخوف من الصحة أغلب عليه منه في المرض، كما قال القُرْطُبِيّ في تَفْسِيْره.

٤- الله هو الـعَـزِيْـز، أي: الغالب الذي ليس كمثله شيء وهو الحَـكِـيْـم في أمره وفعله.

- قال سُبْحَانَهُ في خطابه لمُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ - النمل: ٩.

قيل: قال مُوسَىٰ: يا رب من الذي نادىٰ؟ فقال له: ﴿ إِنَّهُۥٓ ﴾ أي: إني أنا المنادي لك ﴿ أَنَا ٱللَّهُ ﴾.

- وقال تعالىٰ:

﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾ - المجادلة: ٢١.

كَتَبَ ٱللَّهُ: أي قضىٰ ذٰلِكَ. وقيل: كتب في اللوح المحفوظ، وهٰذَا عن قَتَادَة.

ومن بُعِثَ من الرسل بالحَرْب فإنه غالب بالحَرْب، ومن بُعِثَ منهم بالحُجَّة فإنه غالب بالحُجَّة.

٥- الله هو الذي يصطفي ويختار الأنبياء لـدَعْـوَة الناس إلىٰ الصراط المُسْـتَـقِـيْـم.

- قال تعالىٰ في خطابه لمُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

﴿ وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴾ - طه: ١٣.

- وقال عَزَّ وجَلَّ:

﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ - آل عِمْرَان: ٨١.

أي: أخذ الله تعالىٰ ميثاق الأنبياء أن يصدق بعضهم بعضاً، ويأمر بعضهم بالإيمان بعضاً، فذٰلِكَ معنىٰ النصرة بالتَّصْدِيْق. وهٰذَا قول سَعِيْد بن جُبَيْر وقَتَادَة وطاوس والسُّدِّيّ والحسن. وهو ظَاهِر الآية.

لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم : أي: لمهما آتيتكم.

لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ : جواب القسم الذي هو أخذ الميثاق، إذ هو بمنزلة الاستحلاف. وهو كما تقول في الكلام: أخذت ميثاقك لتفعلن كذا، كأنك قلت: أستحلفك.

إِصۡرِي: عهدي. وهو في اللُّغَة الثقل، فسُمِّيَ العهد إصراً لأنه منع وتشديد.

قَالَ فَٱشۡهَدُواْ : أي: اعلموا، عن ابن عَبَّاس. وقال الزَّجَّاج: بينوا، لأن الشَّاهد هو الذي يُصَحِّح دعوىٰ المدعي. وقيل: المعنىٰ اشهدوا أنتم علىٰ أنفسكم وعلىٰ أتباعكم.

وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ : عليكم وعليهم.

قال عَلِيّ بن أبي طَالِب وابن عمه ابن عَبَّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: ما بعث الله نبياً من الأنبياء إلَّا أخذ عليه الميثاق، لئن بَعَثَ اللهُ مُحَمَّداً ﷺ، وهو حي، ليؤمنن به ولينصرنه، وأمره أن يأخذ الميثاق علىٰ أُمَّتِهِ لئن بُعِثَ مُحَمَّد، وهم أحياء، ليؤمنن به ولينصرنه.

ومن الواضح:

أن الضَّمِيْر (أَنَا) أورده الله سُبْحَانَهُ في هٰذِهِ الآيات كلها في مقام التنزيه والتَّعْظِيْم والجَلَال والكَمَال الذي لا يوصف بها سواه سُبْحَانَهُ.

ثانياً: إفراد المَعْبُوْد وإخلاص العِبَادَة له عَزَّ وجَلَّ:

- فإبْرَاهِيْم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بعد محاجته للمُشْرِكِيْن المذكورة في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦ فَلَمَّا رَءَا ٱلۡقَمَرَ بَازِغٗا قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلضَّآلِّينَ ٧٧ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٧٨﴾ - الأنعام.

انتهىٰ إلىٰ الإيمان المطلق بالله سُبْحَانَهُ ونفي الإشراك عنه، فقال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ - الأنعام: ٧٩.

حَنِيفًا: أي: مائلاً عن الشرك إلىٰ التَّوْحِيْد.

ومعنىٰ الآية: أخلصت ديني وأفردت عِبَادتي للذي خلق السماوات والأرض وابتدعهما علىٰ غير مثال سابق.

- وأمر الله سُبْحَانَهُ النَّبِيّ مُحَمَّداً ﷺ بأن يدعو قومه إلىٰ التَّوْحِيْد المطلق لله تعالىٰ.

فقال عَزَّ وجَلَّ: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ۖ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ - يُوْسُف: ١٠٨.

سَبِيلِي: طريقتي وسُنَّتِي ومِنْهَاجِي.

بَصِيرَةٍ: يقين وحق.

- وأمره سُبْحَانَهُ بأن يُبَلِّغَ قومه بأنه نهي عن عِبَادَاتهم من دون الله، وعن اتباع أهوائهم فيما طلبوه منه من عِبَادَة غير الله ومن طرد من أرادوا طرده:

فقال عَزَّ وجَلَّ: ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ۚ قُل لَّا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ ۙ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ - الأنعام: ٥٦.

تَدْعُونَ: أي: تعبدون. وقيل: تدعونهم في مهمات أُمُوركم علىٰ جهة العِبَادَة، أراد بذٰلِكَ الأصنام.

قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا: أي: قد ضللت إن اتبعت أَهْوَاءكم.

- وأمره تعالىٰ بأن ينفي عِبَادَة ما عَبْد الكفار في الماضي من الأصنام والأوثان ونحوها.

فقال سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤﴾ - الكافرون.

- وبَيَّنَ الرَّسُوْل مُحَمَّد ﷺ أن عِبادَة غيره عَزَّ وجَلَّ ممتنعة.

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ - الزخرف: ٨١.

أي: قل يا مُحَمَّد: لو فرض هٰذَا لعبدتُه علىٰ ذٰلِكَ، لأني عبد من عبيده، مطيع لجميع ما يأمرني به...، ولٰكِن هٰذَا ممتنع في حقه تعالىٰ، والشرط لا يلزم منه الوقوع ولا الجواز أَيْضاً.

- وبَيَّنَ مُوسَىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أنه أول من آمن من قومه بعد أن طلب من الله عَزَّ وجَلَّ أن يراه في قوله عَزَّ وعَلَا: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ - الأعراف: ١٤٣.

وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ: أي: من قومي. وقيل: من بني إسرائيل في هٰذَا العَصْر.

- ولما أُسقط في يد فرعون، وأيقن أنه من الهالكين بالغرق، اعترف بأنه ممن أسلم وجهه لله.

قال تعالىٰ: ﴿۞ وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ - يُوْنُس: ٩٠.

وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ: أي: من الموحدين المستسلمين بالانقياد والطاعة.

- لذٰلِكَ:

فإن الدَّعْوَة إلىٰ الله تعالىٰ تكون خالصة له سُبْحَانَهُ، وهي علىٰ يقين وحق

وحُجَّة وبَيَان، وتلك طريقته وسنته ومِنْهَاجه:

قال عَزَّ وجَلَّ: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ ﴾ - يُوْسُف: ١٠٨.

وهو ما ورد في قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾ ﴾ - الأنعام.

وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ: أي: أول المُسْلِمِيْن من أهل ملته، قاله ابن العَرَبِيّ، وهو قول قَتَادَة وغيره.

- ومن خصائص الرسالات السماوية أنها لا تخص أَحَداً دون آخر مهما كان ضعيفاً خسيس الحال والعَمَل، فالإيمان هو أَسَاس التفاضل بين الناس، فنُوْح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ امتنع عن طرد المُؤْمِنِيْن الفُقَرَاء، لما سأله قومه أن يبعدهم لأنهم مُؤْمِنُوْن بالله حقاً.

قال تعالىٰ: ﴿ وَيَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ۚ إِنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَلَٰكِنِّىٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴾ - هود: ٢٩.

لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا: أي: علىٰ التبليغ والدعاء إلىٰ الله والإيمان به.

تَجْهَلُونَ: أي: في استرذالكم لهم وسؤالكم طردهم.

وقول نُوْح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ هٰذا ورد أَيْضاً في قوله: ﴿ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ - الشعراء: ١١٤.

ثالثاً: النَّبِيّ المُنْذِر لقومه من عقاب الله، المُبَلِّغ ما أُرسل به إليهم، المُبَيِّن لهم ما يحتاجون إليه من أمر دينهم:

- فنُوْح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ يقول: ﴿ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ - الشعراء: ١١٥.

● والرَّسُوْل مُحَمَّد ﷺ وردت عدة آيات بوصفه بهٰذَا، وهي:

قال سُبْحَانَهُ: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ - الأعراف: ١٨٨.

وقال تعالىٰ: ﴿وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾ - الحِجْر: ٨٩.

وقال عَزَّ وجَلَّ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَآ أَنَا۠ لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ - الحج: ٤٩.

وقال عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ - النمل: ٩٢.

أي: وأُمرت أن أتلو القُرْآن، أي: أقرأه.

وقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ - العنكبوت: ٥٠.

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مُنذِرٌۖ﴾ - ص: ٦٥.

وقال عَزَّ وجَلَّ: ﴿إِن يُوحَىٰٓ إِلَىَّ إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ - ص: ٧٠.

وقال عَزَّ وعَلَا: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ - الأحقاف: ٩.

بِدْعًا: البدع: الأول، أي: ما كنت أول من أُرسل.

وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ: أي: لا يدري مُحَمَّد ﷺ ما يلحقه وإياكم من مرض وصحة، ورخص وغَلَاء، وغنىٰ وفقر.

ومثله: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُۚ﴾ - الأعراف: ١٨٨.

وقال سُبْحَانَهُ: ﴿ قُلْ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ - الملك: ٢٦، أي: قل لهم يا مُحَمَّد: إن عِلْمَ وقت قيام الساعة عند الله، فلا يعلمه غيره.

- وهو ما ورد علىٰ لِسَان هود عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، حين كان أَمِيْناً في دعوته قوم عاد وناصحاً لهم في قوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴾ - الأعراف: ٦٨.

- وهو ما ورد علىٰ لِسَان إبْرَاهِيْم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حين حذر قومه من الإشراك بالله عَزَّ وجَلَّ في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ - الأنبياء: ٥٦.

ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ : خلقهن وأبدعهن.

وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ: أي: علىٰ أنه رب السماوات والأرض.

والشَّاهد يُبَيِّن الحكم، ومنه: شَهِدَ الله: بَيَّنَ الله. فالمعنىٰ: وأنا أُبيِّن بالدليل ما أقول.

- ويماثله كذٰلِكَ ما ورد علىٰ لِسَان مُؤْمِن آل فرعون، إذ دعا قومه إلىٰ التَّوْحِيْد وسَبِيْل الرَّشَاد في قوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ تَدْعُونَنِى لِأَكْفُرَ بِٱللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِۦ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّٰرِ ﴾ - غافر: ٤٢.

قال مُؤْمِن آل فرعون يخاطب قوم فرعون: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٣٨﴾ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴿٣٩﴾ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ۖ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٤٠﴾ ۞ وَيَٰقَوْمِ مَا لِىٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِىٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴿٤١﴾ تَدْعُونَنِى لِأَكْفُرَ بِٱللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِۦ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّٰرِ ﴿٤٢﴾ ﴾ - غافر، وهو فرعون.

- والنَّبِيّ مُحَمَّد ﷺ ما هو إلَّا رَسُوْل مُبَلِّغ لأوامر الله، لا يتكلف شَيْئاً ولا يَتَخَرَّص ما لم يؤمر به.

قال سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ: ﴿ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ - ص: ٨٦.

- والأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ ليسوا برقباء علىٰ الناس.

فشُعَيْب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ دعا قومه إلىٰ إيفاء الحقوق وترك التطفيف وقال لهم كما ورد في الآية الكَرِيْمَة: ﴿ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴾ - هود: ٨٦.

بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ : أي: ما يبقيه الله لكم بعد إيفاء الحقوق بالقسط أكثرُ بركة وأَحْمَدُ عَاقِبَةً مما تبقونه أنتم لأنفسكم من فضل التطفيف بالتجبر والظلم، قاله الطَّبَرِيّ وغيره.

وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ : أي: رَقِيْب أرقبكم عند كيلكم ووزنكم، أي: لا يمكنني شهود كل مُعَامَلَة تصدر منكم حتىٰ أُؤَاخذكم بإيفاء الحق.

- والنَّبِيّ مُحَمَّد ﷺ ليس برَقِيْب علىٰ الناس يحصي عليهم أَعْمَالهم، وإنما هو رَسُوْل، قال تعالىٰ: ﴿ قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴾ - الأنعام: ١٠٤.

بَصَآئِرُ: البَصَائِر: هي البينات والحجج التي اشتمل عليها القُرْآن وما جاء به الرَّسُوْل ﷺ.

فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ: الإبصار هو الإدراك بحاسة البصر، أي: من استدل وتعرف فنفسَه نفع.

وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا: أي: من لم يستدل صار بمنزلة الأعمىٰ، فعلىٰ نفسه يعود ضرر عماه.

وقال سُبْحَانَهُ: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ - يُوْنُس: ١٠٨.

ٱلْحَقُّ: أي: القُرْآن. وقيل: الرَّسُوْل مُحَمَّد ﷺ.

بِوَكِيلٍ: أي: بحَفِيْظ أحفظ أَعْمَالكم، إنما أنا رَسُوْل الله إليكم.

وذٰلِكَ واضح في تبرؤ النَّبِيّ مُحَمَّد ﷺ من عمل المُشْرِكِيْن في قوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ ۖ أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعْمَلُ وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ - يُوْنُس: ٤١.

لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ: أي: لي ثواب عَمَلِي في التبليغ والإنذار والطاعة لله تعالىٰ، ولكم جزاء عملكم من الشرك.

أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعْمَلُ وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ: أي: لا يؤاخذ أَحَد بذنب الآخر.

وهٰذِهِ الآية منسوخة بآية السَّيْف في قول مُجَاهِد والكَلْبِيّ ومُقَاتِل وابن زَيْد.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴾ - هود: ٣٥.

فَعَلَىَّ إِجْرَامِى: أي: عقاب إجرامي، والإجرام: اقتراف السيئة.

وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ: أي: من الكفر والتكذيب.

والنَّبِيّ مُحَمَّد ﷺ بشر ليس بملك، فلا يعلم إلَّا ما يعلمه الله تعالىٰ، وعلم الله سُبْحَانَهُ لا يحصىٰ.

قال عَزَّ وجَلَّ: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾ - الكهف: ١١٠.

وقال تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَٱسْتَقِيمُوٓا۟

إِلَيۡهِ وَٱسۡتَغۡفِرُوهُۗ وَوَيۡلٞ لِّلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ - فُصِّلَت: ٦.

قال الحسن: علمه الله التواضع.

رابعاً: في مقام التورع عن الاعتداء والجريمة خوفاً من الله تعالىٰ:

قال سُبْحَانَهُ: ﴿ ۞ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِ قَالَ لَأَقۡتُلَنَّكَۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ (٢٧) لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ (٢٨) إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ (٢٩) فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ (٣٠) ﴾ - المائدة.

في قصة قابيل وهابيل ولدي آدم عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ:

كان قربان قابيل حُزْمَة من سُنبل، لأنه كان صاحب زرع، واختارها من أردأ زرعه، ثم إنه وجد فيها سنبلة طيبة، ففركها وأكلها.

وكان قربان هابيل كبشاً، لأنه كان صاحب غنم، واختاره من أجود غنمه ﴿ فَتُقُبِّلَ ﴾ فرفع إلىٰ الجنة، فلم يزل يرعىٰ فيها إلىٰ أن فدي به الذبيح إِسْمَاعِيْل عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ، قاله سَعِيْد بن جُبَيْر وغيره.

فلما تُقبل قربان هابيل لأنه كان مُؤْمِناً، قال له قابيل حسداً لأنه كان كافراً: أتمشي علىٰ الأرض يراك الناس أفضل مني؟ لأقتلنك.

قال له هابيل: ولِمَ تقتلني وأنا لم أَجْنِ شَيْئاً، ولا ذنب لي قبول الله قُرْبَانِي؟ ﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ ﴾ أي: لئن قصدت قتلي فأنا لا أقصِد قتلك ﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ ﴾، فأراد هابيل: أني لست بحريص علىٰ قتلك، فالإثم الذي كان يلحقني لو كنت حريصاً علىٰ قتلك أريد أن تحمله أنت مع إثمك في قتلي.

خامساً: الإخبار بحقيقة الأمر:

- وَرَدَ ذٰلِكَ الإخبار علىٰ لِسَان سارة زوجة إبْرَاهِيْم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، حيث بَيَّنَت أنها عجوز لا تلد في قوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴿٦٩﴾ فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةًۚ قَالُواْ لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٠﴾ وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾ ﴾ - هود.

قَالَتْ : أي: سارة، امرأة إبْرَاهِيْم.

- وورَدَ علىٰ لِسَان جِبْرِيْل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حين تمثل لمريم عَلَيْهَا ٱلسَّلَامُ رجلاً مستوي الخلقة، فظنت أنه يريدها بسوء، فاستعاذت بالله منه، فَبَيَّنَ لها حقيقته، وأخبرها أنه رَسُوْل من عند الله.

قال تعالىٰ: ﴿ فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ قَالَتْ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ﴿١٩﴾ ﴾ - مريم.

رُوحَنَا: هو جِبْرِيْل، وأُضيف الروح إلىٰ الله تعالىٰ تخصيصا وكَرَامَة.

إِن كُنتَ تَقِيًّا : أي: ممن يَتَّقِي الله.

- وورَدَ علىٰ لِسَان يُوْسُف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، إذ بَيَّنَ لإخوته أنه خير المضيفين في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ٱئْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْۚ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّيٓ أُوفِي ٱلْكَيْلَ وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ﴾ - يُوْسُف: ٥٩.

وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ : أي: خير المضيفين، لأنه أحسن ضيافتهم، وهو قول مُجَاهِد.

- وورَدَ علىٰ لِسَان يُوْسُف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حين أخبر أخاه عن نفسه ليطمئن إليه.

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَنَا۠ أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ - يُوْسُف: ٦٩.

- ووَرَدَ ذٰلِكَ حين أخبر إخوته لما خضعوا له وتواضعوا، فَرَقَّ لهم وعَرَّفَهم بنفسه.

قال تعالىٰ: ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَٰهِلُونَ (٨٩) قَالُوٓا۟ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِى ۖ قَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ (٩٠) ﴾ - يُوْسُف.

- ومنه ما وَرَدَ علىٰ لِسَان امرأة العَزِيْز، إقراراً منها واعترافاً بذنبها، وإظهاراً لتوبتها وتَحْقِيْقاً لصدق يُوْسُف عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال سُبْحَانَهُ: ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ - يُوْسُف: ٥١.

حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ: تَبَيَّنَ وظَهَرَ.

- ومن بَيَان الحقيقة والاعتراف بالواقع قول الله تبارك وتعالىٰ في قصة صاحب الجنة الكافر الذي يفخر بماله وولده علىٰ الفَقِيْر المُؤْمِن:

﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ - الكهف: ٣٩.

قُلْتَ: أي: بالقلب، وهو توبيخ ووصية من المُؤْمِن للكافر، ورد عليه إذ قال: ﴿ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴾ - الكهف: ٣٥.

لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ: أي: ما اجتمع لك من المال فهو بقدرة الله تعالىٰ وقوته لا بقدرتك وقوتك، ولو شاء لنزع البركة منه فلم يجتمع.

- ومن بَيَان الاعتراف بالحقيقة قوله عزَّ وجَلَّ مُبَيِّناً قول مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ في قتله المِصْرِيّ: ﴿ قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ - الشعراء: ٢٠.

أي: قال مُوسَىٰ: فعلت تلك الفعلة، يريد قتل المِصْرِيّ، وأنا إذ ذاك من الجاهلين، فنفىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عن نفسه الكفر، وأخبر أنه فعل ذٰلِكَ علىٰ جهل.

- ومن الإخبار مع بَيَان القوة والقدرة علىٰ الفعل ما ورد علىٰ لِسَان عفريت الجن في خطابه لسُلَيْمَان عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ﴾ - النمل: ٣٩-٤٠.

عِفْرِيتٌ: الداهية أو الرئيس.

مِن مَّقَامِكَ: يعني في مجلسه الذي يحكم فيه.

لَقَوِىٌّ: أي: علىٰ حمله.

أَمِينٌ: أي: علىٰ ما فيه.

قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ: أراد مقدار ما يفتح عينه ثم يطرف، وهو كما تقول: أفعل كذا في لحظة عَيْن.

- ومن ذٰلِكَ قول يُوْسُف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: أنا كفيل بحمل بعير لمن جاء بصواع الملك، في قوله تعالىٰ: ﴿قَالُوا۟ نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ﴾ - يُوْسُف: ٧٢.

وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ: أي: وأنا به كفيل.

- ومن مجرد الإخبار ما جاء علىٰ لِسَان ساقي الملك في قصة يُوْسُف، قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾ - يُوْسُف: ٤٥.

وَٱدَّكَرَ: تذكر حاجة يُوْسُف، وهي قوله له في السجن: ﴿ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ﴾ - يُوْسُف: ٤٢.

بَعۡدَ أُمَّةٍ : بعد حين، كما رُوِيَ عن ابن عَبَّاس وغيره.

فَأَرۡسِلُونِ : خاطب الملك بلفظ التَّعْظِيْم، أو خاطب الملك وأهل مجلسه.

- وما جاء علىٰ لِسَان إبْلِيْس حين تبرأ ممن اتبعوه، في قوله تعالىٰ ﴿ وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ وَوَعَدتُّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُكُمۡۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوۡتُكُمۡ فَٱسۡتَجَبۡتُمۡ لِيۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُمۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّۖ إِنِّي كَفَرۡتُ بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ مِن قَبۡلُۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾- إبْرَاهِيْم: ٢٢.

قال الحسن: يقف إبْلِيْس يوم القيامة خَطِيْباً في جهنم علىٰ منبر نار يسمعه الخَلَائِق جميعاً.

لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ : أي: حُصِّلَ أهل الجنة في الجنة، وأهل النار في النار.

مِّن سُلۡطَٰنٍ : أي: من حُجَّة وبَيَان.

مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ : أي: بمغيثكم.

وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ : أي: بمغيثيَّ.

والمُسْتَصْرِخ هو الذي يطلب النصرة والمعاونة، والمُصْرِخ هو المُغِيْث.

بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ : ما مصدرية، أي: كفرت بإشراككم إياي مع الله تعالىٰ في الطاعة.

المَبْحَث الثاني

الاسْتِعْمَال المحظور للضَّمِيْر (أَنَا)

وهو ما ورد بالأساليب الآتية:

أولاً: الاعتراض علىٰ الله سُبْحَانَهُ في خلقه:

وهو ما جاء علىٰ لِسَان إِبْلِيْس حين اعترض علىٰ الله سُبْحَانَهُ إذ خلق آدم من طين.

قال تعالىٰ: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾- الأعراف: ١٢.

ومثله قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴿٧٥﴾ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿٧٦﴾﴾- ص.

أي: منعني من السجود فضلي عليه، فرأىٰ إِبْلِيْس أن النار أَشْرَف من الطين لعلوها وصعودها وخفتها، ولأنها جَوْهَر مضيء، ففضل النار علىٰ الطين جهلاً منه، لأن الجَوَاهِر متجانسة، فقاس فأخطأ القياس. قال ابن عَبَّاس والحسن وابن سِيْرِيْن أول من قاس إِبْلِيْس فأخطأ القياس.

ثانياً: ادعاء الإحياء والإماتة والربوبية استكباراً وعناداً:

- ادعىٰ النُّمْرُود الإحياء والإماتة، إذ حاجج إِبْرَاهِيْم عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، وهو ما ورد في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ

قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ - البقرة: ٢٥٨.

قال الرَّبِيْع وغيره: إن النُّمْرُود بن كوش بن كنعان بن سالم بن نُوْح ملك زَمَانه لما قال: أنا أُحيي وأُميت، أحضر رجلين فقتل أحدهما وأرسل الآخر، فقال: قد أَحييت هٰذَا وأَمَتُّ هٰذَا، فلما رد عليه إبْرَاهِيْم بأمر الشمس بهت.

وذكر الأُصُوْلِيُّوْن في هٰذِهِ الآية: أن إبْرَاهِيْم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لما وصف ربه تعالىٰ بما هو صفة له من الإحياء والإماتة - لٰكِنه أمر له حقيقة ومجاز - قصد إبْرَاهِيْم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ إلىٰ الحقيقة، وفزع نُمْرُود إلىٰ المجاز، ومَوَّهَ علىٰ قومه، فسلم له إبْرَاهِيْم تَسْلِيْم الجدل، وانتقل معه من المثال، وجاءه بأمر لا مجاز فيه ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ ﴾ - البقرة: ٢٥٨، أي: انقطعت حجته ولم يمكنه أن يقول: أنا الآتي بها من المشرق، لأن ذوي الألباب يكذبونه.

- وادعىٰ فرعون الربوبية ظلماً وعلواً بعد أن أظهر مُوسَىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ معجزة العصا.

قال تعالىٰ: ﴿فَأَرَىٰهُ ٱلۡأٓيَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰ ﴿٢٠﴾ فَكَذَّبَ وَعَصَىٰ ﴿٢١﴾ ثُمَّ أَدۡبَرَ يَسۡعَىٰ ﴿٢٢﴾ فَحَشَرَ فَنَادَىٰ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴿٢٤﴾ ﴾ - النازعات.

ثالثاً: التعالي علىٰ الأنبياء وتحقيرهم:

قال تعالىٰ: ﴿وَنَادَىٰ فِرۡعَوۡنُ فِي قَوۡمِهِۦ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَلَيۡسَ لِي مُلۡكُ مِصۡرَ وَهَٰذِهِ ٱلۡأَنۡهَٰرُ تَجۡرِي مِن تَحۡتِيٓۖ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٞ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾ ﴾ - الزخرف.

فبعد أن افتخر فرعون بأنه يملك مِصْر، قال لقومه: أفلا تبصرون عظمتي وقوتي

وضعف مُوسَىٰ، و ﴿ أَمْ ﴾ بمعنىٰ (بل) كما قاله أبو عُبَيْدَة والسُّدِّيّ، أي: بل أنا خير من مُوسَىٰ، إذ لا عِزَّ له، فهو يمتهن نفسه في حاجاته لحقارته وضعفه، ولا يكاد يفصح عن كلامه لما كان في لِسَانه من العقدة تنقيصاً له عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في أعين الناس، وهٰذِهِ العقدة أذهبها الله تعالىٰ بدعائه: ﴿ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِي ﴿٢٨﴾ ﴾ – طه.

رابعاً: الافتخار علىٰ الآخرين بكثرة المال والولد والخدم والأتباع، مع أن هٰذَا العِزّ زائل:

ففي قصة الكافر صاحب الجنتين الذي افتخر بماله وولده علىٰ المُؤْمِن الفَقِيْر.

قال سُبْحَانَهُ: ﴿ وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾ وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴿٣٥﴾ ﴾ – الكهف.

١٠٢

الخُلَاصَة

بعد اسْتِقْرَاء الآيات الكَرِيْمَة التي ورد فيها الضَّمِيْر (أَنَا)، يتضح أنه استعمل فيها اسْتِعْمَالَيْن:

أولهما: الاسْتِعْمَال المباح:

وهو ما ورد في:

مقام تَوْحِيْد الله سُبْحَانَهُ وتنزيهه ووصفه بأوصاف الكَمَال المطلق اللائقة به عَزَّ وجَلَّ كالعادل والغَفُوْر والرَّحِيْم والعَزِيْز الغالب القَوِيّ والمُخْتَار الفعال لما يريد، وهو اسْتِعْمَال حقيقي يتفق مع منزلة الخَالِق لكل شيء سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ.

وما ورد علىٰ لِسَان الرَّسُوْل وهو يدعو إلىٰ تَوْحِيْد المَعْبُوْد وإخلاص العِبَادَة له، وما الرَّسُوْل إلَّا بشر مُبَلِّغ ما أوحىٰ الله إليه ونَذِيْر مبين. وما كانت رسالته إلَّا دَعْوَة إلىٰ الله تعالىٰ يقدم فيها الأكرم عند الله وهو الأتقىٰ.

وما هٰذَا إلَّا تلبية لأمر الله تعالىٰ بذٰلِكَ، وليس فيها ما يرتفع بالنَّبِيّ من حيث البشرية إلىٰ مستوىٰ أَعْلَىٰ من غيره من الناس مع التواضع الكَبِيْر.

وما ورد أَيْضاً في مقام صد النفس عن العدوان علىٰ الآخرين.

والإخبار بحقيقة الأمر.

وليس في هٰذِهِ المعاني ما يفيد الزهو والافتخار علىٰ الآخرين والتكبر عليهم وازدراءهم، وعليه فاسْتِعْمَال الضَّمِيْر (أَنَا) في مثل هٰذِهِ المواضع لا حرج فيه.

الثاني: الاسْتِعْمَال المحظور:

وهو ما ورد في:

مقام الاعتراض علىٰ الله سُبْحَانَهُ في خلقه.

وادعاء الربوبية والإحياء والإماتة، ظلماً وعلواً واستكباراً.

والتعالي علىٰ الأنبياء.

والافتخار علىٰ الآخرين بالملك والمال والولد، واحتقارهم، والاستهزاء بهم.

وفي المقامين الأولين تطاول علىٰ مقام الأُلوهية.

وفي المقام الثالث، تطاول علىٰ مقام النُّبُوَّة، تجبراً وعناداً.

أما في المقام الرابع فهو احتقار الآخرين والترفع عليهم، والمرء منهي عنه بقوله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا ﴾- الإسراء: ٣٧.

وقوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾- لقمان: ١٨.

واسْتِعْمَال الضَّمِيْر (أَنَا) في مثل هٰذِهِ المقامات حرام، فينبغي أن يلزم المتكلم حدود الأدب مع الله والناس.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

المبحث الثالث

دَعَائِم الاقْتِصَاد في السُّنَّة النَّبَوِيَّة

وفيه:

المُقَدِّمَة.

المَبْحَث الأول: الدعامة الأُوْلَىٰ للاقْتِصَاد: الإنتاج.

المَبْحَث الثاني: الدعامة الثانية للاقْتِصَاد: التبادل.

المَبْحَث الثالث: الدعامة الثالثة للاقْتِصَاد: التوزيع.

المَبْحَث الرابع: الدعامة الرابعة للاقْتِصَاد: الاستهلاك.

المُقَدِّمَة

الاقْتِصَاد عصب الحياة كما هو مَعْلُوْم. وقد نال القسط الوافر من جهود الباحثين، وبلغت الدِّرَاسَات فيه شَأْواً بعيداً جداً، ولم تقف فيه عند حدّ معين.

وانتهىٰ بعض الاقْتِصَادِيِّيْن المُحْدَثِيْن إلىٰ تعريف الاقْتِصَاد إجمالاً بأنه (علم يُعنىٰ بِدِرَاسَة النشاط الاقْتِصَادِيّ - استهلاك، إنتاج، توزيع، تبادل -، وما ينشأ عن هٰذَا النشاط من ظواهر وعلاقات)[1].

وهٰذِهِ المحاور الأربعة: الإنتاج، والتبادل، والتوزيع، والاستهلاك، وما ينشأ عنها من الظواهر هي دَعَائِم النشاط الاقْتِصَادِيّ. ومن هنا كانت الدِّرَاسَات الاقْتِصَادِيَّة الحَدِيْثَة قد انصبّت عليها.

وظن الكثير من دارسي علم الاقْتِصَاد أنه علم وَلِيْد أَفْكَار الاقْتِصَادِيِّيْن المُحْدَثِيْن.

لٰكِني أُريد أن أُبَيِّنَ أن الرَّسُوْل ﷺ قد أوضح في سنته المُشَرَّفَة هٰذِهِ الدَّعَائِم، واستشرف المستقبل، فبنىٰ دولة لها أنظمتها الفَاعِلَة المنضبطة في كل مجالات الحياة، التي حققت لها العزة والكَرَامَة، ومكّنتها من أن تكون حَيَّة بَاقِيَة، لتشهد علىٰ الأُمَم، قال تعالىٰ: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ - البقرة: ١٤٣.

ولا ريب فإنه عليه الصلاة والسَّلَام الرحمة المهداة، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ - الأنبياء: ١٠٧. وهو البشير النَّذِيْر الذي نصح الأُمَّة، وتركها علىٰ

---

(١) تعريف الاقْتِصَاد الإسْلَامِيّ: أ. د. عَبْد الجَبَّار السَّبْهَانِيّ. مَقَالَة نشرها علىٰ موقعه في الإنترنت.

المَحَجَّة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلَّا هالك.

ومن المَعْلُوْم أن السُّنَّة النَّبَوِيَّة - وهي المصدر الثاني من مصادر الشَّرِيْعَة الإِسْلَامِيَّة بعد القُرْآن الكَرِيْم - إما أن تكون مؤكدة لما جاء به القُرْآن الكَرِيْم، أو مُفَصِّلَة ومبيِّنة ما يحتاج إلىٰ بَيَان من القُرْآن الكَرِيْم، أو مثبتة حكماً لم يأتِ به القُرْآن الكَرِيْم.

وأنا في هٰذَا البَحْث لا أتعرض لما جاء به القُرْآن الكَرِيْم مما يخصّ دعَائِم النشاط الاقْتِصَادِيّ الأربع، كما أنني لا أتعرض لما ورد عن الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من آثار في هٰذَا الصدد، وإنما أقتصرُ علىٰ ذكر نماذج من الأَحَادِيْث المَرْوِيَّة عن النَّبيّ مُحَمَّد ﷺ في هٰذَا الموضوع، خرّجتُها من كتبها الحَدِيْثِيَّة، ووثّقتُ ما ورد فيه من مَعْلُوْمَات من مصادرها الرئيسة، لدَعَائِم الاقْتِصَاد الأربع:

١. الإنتاج.

٢. التبادل.

٣. التوزيع.

٤. الاستهلاك.

وذٰلِكَ في المباحث الآتية:

المَـبْحَـث الأول

الدعامة الأُوْلَىٰ للاقْتِصَاد: الإنتاج

هو نشاط الإنسان الواعي الهادف إلىٰ استيلاد الطَّيِّبَات، والحصول علىٰ وَسَائِل الإشباع من الموارد المتاحة[١].

فالإنتاج يستغل الموارد ويخصصها، ويُشبع الحاجات، ويُوجد الدُّخول[٢].

وعناصر الإنتاج في النظام الرأسمالي أربعة:

١- الأرض. ٢- المال. ٣- العَمَل. ٤- المنظِّم.

فهٰذِهِ العناصر جميعها تشترك في إيجاد السلع والمَنَافِع، لإشباع رغبات الإنسان.

---

(١) الاقْتِصَاد الإسْلَامِيّ: الإنتاج: أ. د. عَبْد الجَبَّار السَّبْهَانِيّ، مَقَالَة نشرها علىٰ موقعه في الإنترنت.

(٢) أُصُوْل الاقْتِصَاد الإسْلَامِيّ: د. رفيق يُوْنُس المِصْرِيّ ص٨٥.

وعنصر الإنتاج في النظام الاشتراكي هو العَمَل، أما بَاقِي العناصر فتظل موجودة علىٰ أن يكون عائدها للدولة وفق خطة التنمية.

أما عناصر الإنتاج في الاقْتِصَاد الإسْلَامِيّ فهي: العَمَل، ورأس المال، والتقوىٰ. والتقوىٰ عنصر تخلو منه النظم الوَضْعِيَّة لتَرْكِيْزها علىٰ الجانب المادي دون الروحي والأَخْلَاقِيّ، والتقوىٰ عنصر أَسَاسِيّ في الإنتاج ينطلق علىٰ أَسَاس الرقابة الذاتية، قال ﷺ: (إن الله عَزَّ وجَلَّ لا يَقبل من العَمَل إلَّا ما كان خالصاً، وابتُغِيَ به وجهُه) - أَخْرَجَهُ أبو دَاوُد والنَّسَائِيّ.

وعائد عنصر التقوىٰ هو سعة الرزق في الدنيا وحسن الثواب في الآخِـرَة. / الاقْتِصَاد الإسْلَامِيّ: حسن سري ص١٣٩ ناقلاً عن مفهوم ومَنْهَج الاقْتِصَاد الإسْلَامِيّ: د. مُحَمَّد شوقي الفنجري.

وهٰذِهِ هي غَايَة التنمية المنشودة، لأن التنمية تنصرف إلىٰ تَكْبِيْر الناتج القومي، ولا يتم ذٰلِكَ إلَّا بحشد الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، وذٰلِكَ ظَاهِر في السُّنَّة النَّبَوِيَّة بجلاء.

وهٰذِهِ العناصر الأربعة وردت فيها عن الرَّسُوْل ﷺ جُمْلَة كَبِيْرَة من الأَحَادِيْث الشَّرِيْفَة، فيها دعوته إلىٰ استغلال الأرض بالزرع، وإحياء الموات منها بالطرق التي أوضحها، ودعوته إلىٰ إنفاق المال بمرضاته تعالىٰ، ودعوته إلىٰ العَمَل، وذَمّ البطالة، وسؤال الناس، وما يتصل بذٰلِكَ مما سأعرضه من الأَحَادِيْث الشَّرِيْفَة.

كل ذٰلِكَ يَدُلّ علىٰ أنه ﷺ بنىٰ اقْتِصَاد الأُمَّة بناءً مَتِيْناً في حاضرها، واستشرف مستقبلها، لتكون قدوة الأُمَم ومحل فخارها.

العنصر الأول: الأرض:

وأراد الاقْتِصَادِيُّوْن بهٰذَا العنصر جميع الموارد الطبيعية التي لا دخل للإنسان في إيجادها، فيشمل: الأرض وما عليها وما في بَاطِنها من موارد مُخْتَلِفَة من مياه ومعادن وغيرها(١).

دعا الرَّسُوْل ﷺ إلىٰ استغلال الأرض بالزَّرْع والغَرْس في أَحَادِيْث كثيرة منها:

عن أَنَس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (ما من مُسْلِم يَغْرِسُ غَرْساً، أو يَزرعُ زَرْعاً، فيأكُلُ منه طَيرٌ أو إنسانٌ أو بَهِيمةٌ، إلَّا كان له به صَدَقَة)(٢).

---

(١) النظام الاقْتِصَادِيّ في الإسْلَام: د. شَوْكَة عليان ص١٨١.

(٢) حَدِيْث أَنَس:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤١ كتاب الحَرْث والمُزَارَعَة، ١ باب فضل الزَّرْع والغَرْس إذا أُكل منه، رقم ٢٣٢٠.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ٢ باب فضل الغرس والزرع، رقم ١٥٥٣ (١٢).

وعن جَابِر قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (ما من مُسْلِم يَغْرِس غَرْساً إلَّا كان ما أُكِلَ منه له صَدَقَة، وما سُرِقَ منه له صَدَقَة، وما أكل السَّبُعُ منه فهو له صَدَقَة، وما أكلتِ الطيرُ فهو له صَدَقَة، ولا يَرْزَؤُه أحدٌ إلَّا كان له صَدَقَة)[١].

وعن جَابِر: (أن النَّبِيّ ﷺ دخل علىٰ أُمّ مُبَشِّر الأَنْصَارِيَّة في نَخْلٍ لها. فقال لها النَّبِيّ صلىٰ الله عليه وسلم: مَنْ غَرَس هٰذَا النَّخْلَ؟ أمُسْلمٌ أم كافرٌ؟ فقالت: بل مُسْلِم. فقال: لا يَغْرِسُ مُسْلِم غَرْساً ولا يَزرعُ زَرعاً، فيأكلَ منه إنسانٌ ولا دابَّةٌ ولا شيءٌ، إلَّا كانت له صَدَقَة)[٢].

وعن جَابِر بن عَبْد الله قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (مَنْ كانت له أرضٌ فَلْيَزْرَعْها، فإن لم يَزْرَعْها فَلْيُزْرِعْها أخاه)[٣].

وعن جَابِر بن عَبْد الله قال: كان لِرِجَال فُضُولُ أَرَضِيْن من أصحاب رَسُوْل الله

وبلفظ مقارب في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: الأَحْكَام، ٤٠ باب ما جاء في فضل الغَرْس، رقم ١٣٨٢، وقال: حَدِيْث حسن صَحِيْح.

(١) **حَدِيْث** جَابِر: ما من مُسْلِم يغرس غرساً إلَّا كان... إلخ. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ٢ باب فضل الغرس والزرع، رقم ١٥٥٢ (٧).

والحَدِيْث ورد بلفظ آخر برقم ١٥٥٢ (٩) عن جَابِر بن عَبْد الله قال: (سمعتُ رَسُوْل الله ﷺ يقولُ: لا يَغْرِس رَجُلٌ مُسْلِم غَرْساً، ولا زَرْعاً، فيأكُلَ منه سَبُعٌ أو طائرٌ أو شيءٌ إلَّا كان له فيه أجرٌ).

(٢) **حَدِيْث**: إن النَّبِيّ ﷺ دخل علىٰ أُمّ مُبَشِّر... إلخ. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ٢ باب فضل الغرس والزرع، رقم ١٥٥٢ (٨). ونحوه بعده في رقم (١٠). وحَدِيْث رقم ١٥٥٣ (١٣).

(٣) **حَدِيْث**: من كانت له أرض فليزرعها... إلخ. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢١ كتاب البُيُوْع، ١٧ باب كِرَاء الأرض، رقم ١٥٣٦ (٨٨).

ﷺ، فقال رَسُوْل الله ﷺ: (مَن كانت له فَضْلُ أرضٍ فَلْيَزْرَعْها أو ليَمنَحْها أخاه، فإن أَبىٰ فَلْيُمْسِكْ أرضَه)(١).

كما دعا الرَّسُوْل ﷺ إلىٰ إحياء الأرض المَوَات في أَحَادِيْث عديدة منها:

عن عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النَّبيِّ ﷺ قال: (مَنْ أَعْمَرَ أرضاً ليست لأَحَد فهو أحقُّ. قال عُرْوَة: قَضَىٰ به عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في خِلافته)(٢).

وعن جَابِر: أنّ النَّبيّ ﷺ قال: (مَن أحيا أرضاً مَيتةً فهي له)(٣).

وعن سَعِيْد بن زَيْد قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (من أحيا أرضاً مَيتةً فهي له، وليس

---

(١) **حَدِيْث**: كان لرِجَال فُضُولُ أَرَضِيْن... إلخ. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢١ كتاب البُيُوْع، ١٧ باب كِرَاء الأرض، رقم ١٥٣٦ (٨٩).

وصَحِيْح البُخَارِيّ: ٤١ كتاب الحَرْث والمُزَارَعَة، ١٨ باب ما كان من أصحاب النَّبيّ ﷺ يُواسِي بعضُهم بعضاً...، رقم ٢٣٤٠ بلفظ: عن جَابِر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كانوا يزرعونها بالثلُث والربُع والنصف، فقال النَّبيّ ﷺ: من كانت له أرضٌ فَلْيَزْرَعها، أو لِيَمْنَحْهَا، فإن لم يفعل فَلْيُمْسِكْ أرضَهُ.

ومثل حَدِيْث جَابِر هٰذَا حَدِيْث أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في صَحِيْح البُخَارِيّ رقم ٢٣٤١، وفي صَحِيْح مُسْلِم رقم ١٥٤٤.

(٢) **حَدِيْث عَائِشَة**: من أَعْمَرَ أرضاً... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤١ كتاب الحَرْث والمُزَارَعَة، ١٥ باب من أحيا أرضاً مَوَاتاً، رقم ٢٣٣٥.

(٣) **حَدِيْث جَابِر**: من أحيا أرضاً... إلخ. في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب الأَحْكَام، ٣٨ باب ما ذكر في إحياء أرض الموات، رقم ١٣٧٩. وقال: حَدِيْث حسن صَحِيْح.

وفي نَيْل الأَوْطَار، طَبْعَة دار ابن حَزْم ص١١٣٨: رواه أَحْمَد والتِّرْمِذِيّ وصححه.

لعِرْقٍ ظالمٍ حقٌّ)[١].

وعن عُـرْوَة قال: أَشهدُ أن رَسُـوْل الله ﷺ قَضَىٰ أن الأرضَ أرضُ الله، والعِبَاد عِبَاد الله، ومن أحيا مَوَاتاً فهو أحقُّ به، جاءنا بهٰذَا عن النَّبِيّ ﷺ الذين جاءوا بالصَّلَوَات عنه)[٢].

والأرض الميتة هي التي لم تعمر، شبهت عمارتها بالحياة وتعطيلها بالموت.

والإحياء أن يعمد شخص إلىٰ أرض لم يتقدم ملك عليها لأحد، فيحييها بالسقي أو الزرع أو الغرس أو البناء، فتصير بذٰلِكَ ملكه، كما تدل عليه أَحَادِيْث الباب. وبه قال الجُمْهُوْر[٣].

وقال يَـحْـيَـىٰ - أي: ابن آدم القُرَشِيّ في كتابه الـخَـرَاج - : (وإحياء الأرض أن يستخرج فيها عيناً أو قَلِيباً أو يسوق إليها الماء، وهي أرض لم تزرع ولم تكن في يد أحد قبله يزرعها أو يستخرجها حتىٰ تصلح للزرع، فهٰذِهِ لصاحبها أَبَداً، لا تخرج من ملكه وإن عطّلها بعد ذٰلِكَ، لأن رَسُوْل الله ﷺ قال: ‹من أحيا أرضاً فهي له›. فهٰذَا إذنٌ من

---

(١) **حَدِيْث** سَعِيْد بن زَيْد: من أحيا أرضاً... إلخ. في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٤ كتاب الـخَرَاج والإمـارة والـفَـيْء، ٣٧ باب في إحياء المـوات، رقم ٣٠٧٣.

وسُنَن التِّرمِذِيّ: أبواب الأَحْكَام، ٣٨ باب ما ذكر في إحياء أرض الموات، رقم ١٣٧٨، وقال: حَدِيْث حسن غَرِيْب. وقال: وفي الباب عن جَابِر وعَمْرو بن عَوْف المُزَنِيّ وسَمُرَة.

وفي نَيْل الأَوْطَار، طَبْعَة دار ابن حَزْم ص١١٣٨: رواه أَحْمَد وأبو دَاوُد والتِّرْمِذِيّ.

(٢) **حَدِيْث** عُرْوَة: أشهد أن رَسُوْل الله ﷺ... إلخ. في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٤ كتاب الـخَرَاج والإمـارة والـفَـيْء، ٣٧ باب في إحياء المـوات، رقم ٣٠٧٦.

(٣) نَيْل الأَوْطَار ص١١٣٨.

رَسُوْل الله ﷺ فيها للناس، فإن مات فهي لورثته وله أن يبيعها إن شاء)[١].

وجعل ﷺ السبق في وضع اليد سبباً في التملك:

عن أَسْمَرَ بن مُضَرِّس قال: أتيتُ النَّبِيّ ﷺ فبايَعْتُه، فقال: (من سَبَقَ إلىٰ ما لم يَسْبِقْه إليه مُسْلِم فهو له)، قال: (فخَرَجَ الناسُ يَتَعَادَوْنَ يَتَخَاطُّون)[٢].

ويَتَعَادَوْنَ: المعاداة: الإسراع بالسير.

ويتخاطون: يعملون علىٰ الأرض علامات بالخطوط، وهي تُسَمَّىٰ الخِطَط، وَاحِدتها خِطة بكسر الخاء. وأصل الفعل يتخاططون، فأُدغمت الطاء في الطاء[٣].

ومن باب إحياء الموات: التحويط علىٰ الأرض تَمْهِيْداً لاسْتِصْلَاحها:

عن سَمُرَة عن النَّبِيّ ﷺ قال: (مَن أحاط حائطاً علىٰ أرضٍ فهي له)[٤].

وفيه: أن التحويط علىٰ الأرض من جُمْلَة ما يستحق به ملكها. والمقدار المعتبر ما يُسَمَّىٰ حائطاً في اللُّغَة[٥].

---

(١) الخَرَاج: يَحْيَىٰ بن آدم ص٩٠.

(٢) حَدِيْث أسمر: من سبق إلىٰ ما لم يسبقه... إلخ. في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٤ كتاب الخَرَاج...، ٣٦ باب إقطاع الأَرَضِيْن، رقم ٣٠٧١.

(٣) نَيْل الأَوْطَار ص١١٣٨.

(٤) حَدِيْث سَمُرَة: من أحاط حائطاً... إلخ. في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٤ كتاب الخَرَاج والإمارة، ٣٧ باب في إحياء الموات، رقم ٣٠٧٧.

وفي بُلُوْغ المَرَام – سُبُل السَّلَام ج٣ ص٨٤: رواه أو دَاوُد وصححه ابن الجارود.

وفي نَيْل الأَوْطَار ص١١٣٨: رواه أَحْمَد وأبو دَاوُد.

وهو في الخَرَاج ليَحْيَىٰ بن آدم ص٩٢، وفيه: (علىٰ شيء) محل (علىٰ أرض).

(٥) نَيْل الأَوْطَار ص١١٣٨.

ومن باب إحياء الموات: التحجير علىٰ الأرض، إعْلَاماً بوضع يد المحتجر عليها:

قال يَحْيَىٰ في الخَرَاج: (والتحجير غير إحياء الأرض. قال ابن مُبَارَك: التحجير أن يضرب علىٰ الأرض الأَعْلَام والمَنَار. فهٰذَا الذي قيل فيه: إنْ عَطَّلها ثلاث سنين فهي لمن أحياها بعده)(١).

وفسر أبو عُبَيْد التحجير بقوله: (احتجار الرجل الأرض: أن يضرب عليها مَنَاراً، أو يحتفرَ حولها حفيراً، أو يحدث مسناةً، وما أشبه ذٰلِكَ مما يكون به الحيازةَ، ثم يدعَهما مع هٰذَا فلا يَعْمُرها، ويمتنع غيره من إحيائها لمكان حيازته واحتجاره)(٢).

وأقطع رَسُوْل الله ﷺ من الأرض الموات، ليشجع الناسَ علىٰ إحيائها:

ففي حَدِيْث أَسْمَاء بنت أبي بَكْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالت: (كنتُ أَنْقُلُ النَّوَىٰ من أرض الزُّبَيْر التي أقطعَه رَسُوْل الله ﷺ علىٰ رأسي، وهي مني علىٰ ثلُثَيْ فَرْسَخ)(٣).

وفي البُخَارِيّ زِيَادَة: (عن هِشَام عن أبيه: أن النَّبِيّ ﷺ أقطَعَ الزُّبَيْر أرضاً من أموال بني النَّضِيْر)(٤).

---

(١) الخَرَاج: يَحْيَىٰ بن آدم ص٩٠.

(٢) الأموال لأبي عُبَيْد ص٣٦٢.

(٣) حَدِيْث أَسْمَاء، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٥٧ كتاب فرض الخمس، ١٩ باب ما كان النَّبِيّ ﷺ يعطي المؤلَّفة قلوبهم...، رقم ٣١٥١.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٣٩ كتاب السَّلَام، ١٤ باب جواز إرداف المرأة...، رقم ٢١٨٢ (٣٤).

(٤) الزِّيَادَة في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٥٧ كتاب فرض الخمس، ١٩ باب ما كان النَّبِيّ ﷺ يعطي المؤلَّفة قلوبهم...، رقم ٣١٥١.

وفي سُنَن أبي دَاوُد: ١٤ كتاب الخَرَاج، ٣٦ باب في إقطاع الأَرَضِيْن، رقم ٣٠٦٩: عن

وعن عَبْد الله بن عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أن النَّبِيّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْر حُضْرَ فَرَسِه، فأجرىٰ فرسَهُ حتىٰ قام، ثم رَمَىٰ بسَوْطه، فقال: (اعْطُوهُ من حيثُ بَلَغَ السَّوْطُ)(١).

وعن وَائِل بن حُجْر: (أَنَّ النَّبِيّ ﷺ أَقْطَعَه أرضاً بِحَضْرَمَوْت. وبَعَثَ معه مُعَاوِيَة ليُقْطِعَهَا إيَّاه)(٢).

وعن عُرْوَة بن الزُّبَيْر أَنَّ عَبْد الرَّحْمٰن بن عَوْف قال: (أَقْطَعَني رَسُوْل الله ﷺ وعُمَر بن الخَطَّاب أرضَ كذا وكذا، فذهب الزُّبَيْر إلىٰ آل عُمَر فاشترىٰ نصيبَه منهم، فأتىٰ عُثْمَان بنَ عَفَّان فقال: إنَّ عَبْد الرَّحْمٰن بن عَوْف زعم أن النَّبِيّ ﷺ أقطعه وعُمَر بن الخَطَّاب أرضَ كذا وكذا، وإني اشتريتُ نصيبَ آلِ عُمَر، فقال عُثْمَان: عَبْد الرَّحْمٰن جائز الشهادة له وعليه)(٣).

أَسْمَاء بنت أبي بَكْر: (أن رَسُوْل الله ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْر نَخْلاً).

وفي الخَرَاج لأبي يُوْسُف ص٦١: (حَدَّثَنَا هِشَام بن عُرْوَة عن أبيه – وعُرْوَة هو ابن الزُّبَيْر بن العَوَّام – قال: أقطع رَسُوْل الله ﷺ الزُّبَيْر أرضاً، فيها نخل من أموال بني النَّضِيْر، وذكر أنها كانت أرضاً، يقال لها الجُرْف).

(١) **حَدِيْث** عَبْد الله بن عُمَر، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٤ كتاب الخَرَاج...، ٣٦ باب في إقطاع الأَرَضِيْن، رقم ٣٠٧٢.

حُضْر فرسه: عَدْو فرسه. / نَيْل الأَوْطَار ص١١٤٥.

(٢) **حَدِيْث** وائل، في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: كتاب الأَحْكَام، ٣٩ باب ما جاء في القطائع، رقم ١٣٨١، وقال: حَدِيْث صَحِيْح.

وهو في سُنَن أبي دَاوُد: ١٤ كتاب الخَرَاج...، ٣٦ باب في إقطاع الأَرَضِيْن، رقم ٣٠٥٨ (إلىٰ قوله: بحضرموت)، قال ابن حَجَر في بُلُوْغ المَرَام: رواه أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيّ وصححه ابن حِبَّان. وزاد الصَّنْعَانِيّ في سُبُل السَّلَام ج٣ ص٨٥: وصححه أَيْضاً التِّرْمِذِيّ والبَيْهَقِيّ.

(٣) نَيْل الأَوْطَار ص١١٤٤، وفيه: رواه أَحْمَد.

وعن أَنَس قال: دعا النَّبِيّ ﷺ الأَنْصَار ليَقطَعَ لهم البَحْرَيْن، فقالوا يا رَسُوْل الله: إنْ فَعلتَ فاكتبْ لإخواننا من قُرَيْش بمثلِها، فلم يكنْ ذٰلِكَ عند النَّبِيّ ﷺ، فقال: إنكم سَتَرَوْنَ بعدي أَثَرَةً فاصْبِروا حتىٰ تَلْقَوْنِي)[1].

قال الخَطَّابِيّ: يحتمل أنه أراد الموات من أرض البَحْرَيْن ليتملكوه بالإحياء[2].

ورَوَىٰ أبو عُبَيْد عن رَسُوْل الله ﷺ: أنه أقطع أرضاً باليَمَامَة لفُرَات بن حَيَّان العِجْلِيّ، ومُجَّاعَة بن مَرَارَة – وكلاهما أشراف بني حَنِيْفَة – بعد إسْلَامهما، يَتَأَلَّفهما[3].

ورَوَىٰ أبو يُوْسُف عن سُفْيَان بن عُيَيْنَة عن عَمْرو بن دِيْنَار قال: لما قدم النَّبِيّ ﷺ المَدِيْنَة أقطع أبا بَكْر، وأقطع عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[4].

وعن كَثِيْر بن عَبْد الله عن أبيه عن جَدّه: (أنّ النَّبِيّ ﷺ أَقْطَعَ بِلَال بن حَارِث المُزَنِيّ مَعَادنَ القَبَلِيَّة جَلْسِيَّهَا وغَوْرِيَّهَا. قال ابن النَّضْر – الذي يَرْوِي عنه أبو دَاوُد في سُنَنه هٰذَا الحَدِيْث – : وجَرْسَها وذاتَ النُّصُب. ثم اتَّفَقَا: وحيثُ يَصْلُحُ الزَّرْعُ من قُدْسٍ، ولم يُعطِ بِلَال بن الحَارِث حَقَّ مُسْلِم.

وكتبَ له رَسُوْل الله ﷺ: هٰذَا ما أعطىٰ رَسُوْل الله بِلَال بنَ الحَارِث المُزَنِيّ أعطاه معادِنَ القَبَلِيَّة جَلْسَها وغَوْرَها وحيث يَصْلُحُ الزَّرْعُ من قُدْسٍ ولم يُعْطِهِ حقَّ مُسْلِم... وعن ابن عَبَّاس عن النَّبِيّ ﷺ مثله. زاد ابن النَّضْر: وكَتَبَ أُبَيّ بن كَعْب).

---

(١) حَدِيْث أَنَس، في:

نَيْل الأَوْطَار ص١١٤٤، وفيه: رواه أَحْمَد والبُخَارِيّ.

وهو بلفظ مقارب في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤٢ كتاب المساقاة، ١٤ باب القَطَائع، رقم ٢٣٧٦.

(٢) نَيْل الأَوْطَار ص١١٤٥.

(٣) الأموال لأبي عُبَيْد ص٣٤٨ و٣٥٦ و٣٥٧.

(٤) الخَرَاج لأبي يُوْسُف ص٦١.

وذكر أبو دَاوُد في أول الحَدِيْث: (حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن النَّضْر قال: سمعتُ الحُنَيْنِيَّ قال: قرأتُه غير مَرَّة. يَعني كتابَ قَطِيعَةِ النَّبِيِّ ﷺ)[1].

وما كان هٰذَا الإقطاع إلَّا لإصْلَاح الأرض وعمارتها. لذٰلِكَ قال أبو يُوْسُف: (والأرض عندي بمنزلة المال، فللإمَام أن يجيز من بيت المال من كان له غناء في الإسْلَام ومن يقوىٰ به علىٰ العدو، ويعمل في ذٰلِكَ بالذي يرىٰ أنه خير للمُسْلِمِيْن وأصلح لأمرهم، وكذٰلِكَ الأَرَضُوْن يقطع الإمَام منها من أحب من الأصناف التي سميت. ولا

(١) **حَدِيْث** كَثِيْر بن عَبْد الله، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٤ كتاب الخَرَاج والإمارة...، ٣٦ باب في إقطاع الأَرَضِيْن، رقم ٣٠٦٣.

القَبَلِيَّة: ناحية من سَاحِل البَحْر، بينها وبين المَدِيْنَة خمسة أيام. وهي من نواحي الفُرْع بالمَدِيْنَة.

الفُرْع: قَرْيَة علىٰ ثَمَانِيَة بُرُد من المَدِيْنَة.

في حَدِيْث أبي دَاوُد رقم ٣٠٦١ (... معادن القَبَلية، وهي من ناحية الفُرْع، ...).

جَلْسِيّها: نسبة إلىٰ (جلس)، أي: المرتفع.

غَوْرِيّها: نسبة (غور)، أي: المنخفض. أي: أعطاه ما ارتفع منها وما انخفض.

انظر: هامش أَحْمَد مُحَمَّد شَاكِر محقق الخَرَاج ليَحْيَىٰ بن آدم ص٩٤، وبَذْل المَجْهُوْد للسَّهَارَنْفُوْرِيّ ج١٠ ص٢٩٤ وما بعدها.

جَرْسَها: أرض خصبة جرسة، والجرسة التي تُصوِّتُ إذا حُركت وقُلبت.

ذات النُّصُب: موضع علىٰ أربعة بُرُد من المَدِيْنَة.

قُدْس: كقُفْل: جبل معروف، أو مكان مرتفع يصلح للزراعة.

الحُنَيْني: هو إسْحَاق بن إبْرَاهِيْم الحنيني، أبو يَعْقُوْب المَدَنِيّ.

قطيعة: هي قطعة أرض يقطعها الإمَام لأحد.

بَذْل المَجْهُوْد للسَّهَارَنْفُوْرِيّ ج١٠ ص٢٩٤ وما بعدها.

أرىٰ أن يترك أرضاً لا ملك لأحد فيها ولا عمَارَة حتىٰ يقطعها الإمَام، فإن ذٰلِكَ أَعْمَر للبلاد وأكثر للخَرَاج. فهٰذَا حد الإقطاع عندي)[١].

قال أبو يُوْسُف: (وقد أقطع رَسُوْل الله ﷺ وتألف علىٰ الإسْلَام أقواماً، وأقطع الخُلَفَاء من بعده من رأوا أن في إقطاعه صَلَاحاً)[٢].

إلَّا أن الـرَّسُـوْل ﷺ جعل الإحياء مشروطاً بمدة أقصاها ثلاث سنوات، قال طاوس: قال رَسُوْل الله ﷺ: (عادِيّ الأرض لله وللرَّسُوْل ثم لكم من بعد، فمن أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين)[٣].

فإذا لم يحيها كان من حق غيره أن يتقدم لإحيائها.

ولذٰلِكَ قال عُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: (من عطَّل أرضاً ثلاثَ سنين لم يَعْمُرها، فجاء غيره فعمرها، فهي له)[٤].

---

(١) الخَرَاج لأبي يُوْسُف ص٦٠-٦١. ونقل د. رفيق المِصْرِيّ في أُصُوْل الاقْتِصَاد الإسْلَامِيّ ص٨٦ جزءاً من هٰذَا النَّصّ.

(٢) الخَرَاج لأبي يُوْسُف ص٦١ و٦٢.

(٣) الخَرَاج لأبي يُوْسُف ص٦٥.

وفي الأموال لأبي عُبَيْد ص٣٤٧: (عن طاوس قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: عاديُّ الأرض لله ولرَسُوْله، ثم هي لكم. قال: قلت: وما يعني؟ قال: تقطعونها الناس).

عادِيّ الأرض: ما تقادم ملكه منها، نسبة إلىٰ عاد.

ورَوَىٰ أبو يُوْسُف أَيْضاً من قوله: (من أحيا أرضاً... إلخ) من طريقين عن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وأنه قاله علىٰ المنبر.

(٤) الخَرَاج ليَحْيَىٰ بن آدم ص٩١.

وانظر: الخَرَاج لأبي يُوْسُف ص٦١.

قال أبو يُوْسُف: وذٰلِكَ أن رِجَالاً كانوا يحتجرون من الأرض ما لا يعملون(١).

ذكر يَحْيَىٰ بن آدم بسنده إلىٰ مُحَمَّد بن إسْحَاق عن عَبْد الله بن أبي بَكْر قال: جاء بِلَال بن الحَارِث المُزَنِيّ إلىٰ رَسُوْل الله ﷺ فاستقطعه أرضاً، فأقطعها له طَوِيْلَة عريضة. فلما ولي عُمَر قال له: يا بِلَال إنك استقطعت رَسُوْل الله ﷺ أرضاً طَوِيْلَة عريضة فقطعها لك، وأن رَسُوْل الله ﷺ لم يكن يمنع شَيْئاً يُسأله، وأنت لا تطيق ما في يديك. فقال: أجل. فقال: فانظر ما قَوِيتَ عليه منها فأمسكه، وما لم تُطِقْ وما لم تَقْوَ عليه فادفعه إلينا نقسمه بين المُسْلِمِيْن. فقال: لا أفعل والله شَيْئاً أقطعنيه رَسُوْل الله ﷺ. فقال عُمَر: والله لتفعلَنَّ، فأخذ منه ما عجز عن عمارته، فقسمه بين المُسْلِمِيْن(٢).

وذكر أبو عُبَيْد بسنده عن بِلَال بن الحَارِث المُزَنِيّ: (أن رَسُوْل الله ﷺ أقطعه العَقِيْق أجمعَ. قال: فلما كان زَمَان عُمَر، قال لبِلَال: إن رَسُوْل الله ﷺ لم يقطعكَ لتحجره عن الناس، إنما أقطعك لتعمل، فخذ منها ما قدرتَ علىٰ عمارته ورُدَّ البَاقِي)(٣).

قال أبو يُوْسُف: وحَدَّثَنِي بعض أشياخنا من أهل المَدِيْنَة قال: أقطع رَسُوْل الله ﷺ بِلَال بن الحرث المُزَنِيّ ما بين البَحْر والصَخْر، فلما كان زمن عُمَر بن الخَطَّاب قال له: إنك لا تستطيع أن تعمل هٰذَا، فطيب له أن يقطعها ما خلا المعادن فإنه استثناها(٤).

---

(١) الخَرَاج لأبي يُوْسُف ص٦٥. وهو في: الأموال لأبي عُبَيْد ص٣٦٨، وفيه: (ما لا يَعْمُرون) بدلاً من (يعملون).

وأُصُوْل الاقْتِصَاد الإسْلَامِيّ ص٨٦ وأشار إلىٰ هٰذِهِ المصادر في الهوامش الثلاثة.

(٢) الخَرَاج ليَحْيَىٰ بن آدم ص٩٣، قال محققه الأُسْتَاذ أَحْمَد مُحَمَّد شَاكِر: هٰذَا مُرْسَل، وخَرَّجَهُ.

(٣) الأموال لأبي عُبَيْد ص٣٦٨.

(٤) الخَرَاج لأبي يُوْسُف ص٦٢.

قال أبو يُوْسُف: حَدَّثَنِي ابن أبي نَجِيْح عن عَمْرو بن شُعَيْب عن أبيه: أن رَسُوْل الله ﷺ أقطع لأناس من مُزَيْنَة أو جُهَيْنَة أرضاً فلم يَعْمُروها، فجاء قوم فعمروها، فخاصمهم الجُهَنِيُّون أو المُزَنِيُّون إلىٰ عُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَ اللهُ تعالىٰ عنه، فقال: لو كانت مني أو من أبي بَكْر لرددتها، ولٰكِنها قطيعة من رَسُوْل الله ﷺ، ثم قال: من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحقّ بها(١).

ومما تقدم اتّضح:

أن الرَّسُوْل ﷺ، وهو الذي لا ينطق عن الهوىٰ، قد نَظَرَ إلىٰ هٰذِهِ الأُمَّة التي كانت تعيش في الصحراء، متنقلةً وراء الكلأ والماء، فبنىٰ لها اقْتِصَاداً ثَابِتاً، وخَطَّطَ لها طريق الحياة الواضح، واستشرفَ مستقبلها، وذٰلِكَ: بأن وَطَّنَ أهل البادية، ودعاهم إلىٰ استغلال الأرض بالزرع والغرس، وإلىٰ إحياء الأرض الموات، وجعلهم يتسابقون إلىٰ وضع اليد علىٰ الأرض ابتغاء تملّكها، فخرجوا يعملون علىٰ الأرض الخطوط، ودعاهم إلىٰ تحويط الأرض وتحجيرها، إعْلَاماً بوضع اليد عليها لتملّكها. ولم يترك ذٰلِكَ دون ضوابط، بل جعل الإحياء مشروطاً بمدة أقصاها ثلاث سنوات، لئلا تكون حكراً علىٰ من قَصَدَ إحياءها سواء أحياها أم لم يحيها. وما كان إقطاعه ﷺ الأرضَ للناس إلَّا تشجيعاً لهم علىٰ إحيائها وعمارتها، بدلاً من أن تبقىٰ بواراً لا ينتفع بها أحد.

وتلك خطوات ثَابِتَة نتج عنها إعمار الأرض وازدهار الزراعة، وبها وجدت الجيوش الفاتحة ما يمدّها بالمال، وبها اطمأنت الأجيال من بعد حين ضمنت العيش المستقر الهانئ في مستقبلها.

---

(١) الخَرَاج لأبي يُوْسُف ص٦١.

وانظر الخبر بلفظ آخر في: الخَرَاج ليَحْيَىٰ بن آدم ص٩١.

العنصر الثاني: المال:

المال في أصل اللُّغَة هو ما يملك من الذَّهَب والفضة، ثم أُطلق علىٰ كل ما يقتنىٰ ويملك من الأَعْيَان من حيوان ونبات وغيرهما. و﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ - الكهف: ٤٦. وهو مبتغىٰ الإنسان في كده وسعيه في حياته، وهو مجبول علىٰ الحرص عليه:

عن ابن الزُّبَيْر أنه قال علىٰ المنبر بمَكَّة في خطبته: (يا أيها الناسُ، إن النَّبِيّ ﷺ كان يقول: لو أن ابنَ آدمَ أُعطي وادياً مَلْأً من ذهَب أَحَبَّ إليه ثانياً، ولو أُعطي له ثانياً أحبَّ إليه ثالثاً، ولا يَسُدُّ جوفَ ابنِ آدم إلَّا الترابُ، ويتوبُ الله علىٰ من تاب)(١).

لٰكِن المال فتنة بحدّ ذاته:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (تَعِسَ عَبْد الدِّيْنَار والدرهمِ والقَطِيْفَة والخَمِيْصَةِ، إن أُعطِيَ رَضِيَ، وإن لم يُعطَ لم يَرْضَ)(٢).

وينبغي أن يُنْفِقه في حَقّه بمَرضاة الله:

عن حَكِيْم بن حِزَام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (سألتُ رَسُوْل الله ﷺ فأعطاني، ثم سألتُه فأعطاني، ثم سألتُه فأعطاني، ثم قال: يا حَكِيْم، إن هٰذَا المال خَضِرَةٌ حلوةٌ، فمَنْ أَخَذَه بسَخَاوة نفسٍ بُورِكَ له فيه، ومن أَخَذَه بإشراف نفسٍ لم يُبارك له فيه، كالذي يأكلُ ولا يشبعُ، اليدُ العليا خيرٌ من اليد السفلىٰ. قال حَكِيْم: فقلتُ يا رَسُوْل الله، والذي بعثك بالحق لا أَرْزَأُ أحداً بعدكَ شَيْئاً حتىٰ أُفارقَ الدنيا.

(١) حَدِيْث ابن الزُّبَيْر، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨١ كتاب الرقاق، ١٠ باب ما يُتَّقىٰ من فتنة المال، رقم ٦٤٣٨.

(٢) حَدِيْث: تعس عَبْد الدِّيْنَار... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨١ كتاب الرقاق، ١٠ باب ما يُتَّقىٰ من فتنة المال، رقم ٦٤٣٥.

فكان أبو بَكْر يدعو حَكِيْماً إلىٰ العَطَاء، فيأبىٰ أن يقبله منه. ثم إن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ دعاه ليُعطيَه فأبىٰ أن يقبل منه شَيْئاً، فقال عُمَر: إني أُشهدكم يا معشر المُسْلِمِيْن علىٰ حَكِيْم، أنّي أعرضُ عليه حقَّه من هٰذَا الفَيْء فيأبىٰ أن يأخذه، فلم يَرْزَأ حَكِيْم أحداً من الناس بعد رَسُوْل الله ﷺ حتىٰ توفّي)[١].

وإذا كان المال مال الله يؤتيه من يشاء، وكان في الناس الغَنِيّ والفَقِيْر، إعماراً للحياة الدنيا، أوجب الله تعالىٰ في أموال الأغنياء حقاً للفُقَرَاء. ومن مظَاهِر ذٰلِكَ وجوب الزكاة:

فحين بعث رَسُوْل الله ﷺ مُعَاذاً إلىٰ اليَمَن قال له: (... فأَعْلِمْهم أنَّ اللهَ افترَضَ عليهم صَدَقَة في أموالهم، تُؤخَذُ من أغنيائهم وتُرَدُّ علىٰ فقرائهم)[٢].

قال جَرِيْر بن عَبْد الله: (بايعتُ رَسُوْل الله ﷺ علىٰ إقامِ الصلاة، وإيتاءِ الزكاة، والنصحِ لكل مُسْلِم)[٣].

---

(١) **حَدِيْث** حَكِيْم بن حِزَام، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٤ كتاب الزكاة، ٥٠ باب الاستعفاف عن المَسْأَلَة، رقم ١٤٧٢.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ٣٢ باب بَيَان اليد العليا...، رقم ١٠٣٥.

(٢) **حَدِيْث** مُعَاذ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٤ كتاب الزكاة، ١ باب وجوب الزكاة، رقم ١٣٩٥ عن ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وفي نَيْل الأَوْطَار ص٧٩٢: رواه الجَمَاعَة. أي: أَحْمَد وأصحاب الكتب الستة.

(٣) **حَدِيْث** جَرِيْر، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢ كتاب الإيمان، ٤٢ باب قول النَّبِيّ ﷺ الدِّيْن النصيحة، رقم ٥٧.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٢٢ باب بَيَان أنه لا يدخل الجنة إلَّا المُؤْمِنُوْن...، رقم ٥٦.

والأَحَادِيْث في وجوب الزكاة وأنها حق الفُقَرَاء في أموال الأغنياء كثيرة.

والمال إذا لم تؤد زكاته كان كَنْزاً يعاقب صاحبه بجهنم:

عن أبي هُرَيْرَة قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: ما من صاحب كَنْز لا يُؤَدي زكاتَهُ إلَّا أُحْمِيَ عليه في نار جهنمَ، فيُجعلُ صَفَائحَ، فيُكوىٰ بها جنباه وجبينُه حتىٰ يحكُمَ اللهُ بينَ عِبَادهِ في يومٍ كان مقدارُه خمسين ألف سنة، ثم يُرىٰ سَبِيْله إمَّا إلىٰ الجنة وإمَّا إلىٰ النار... وذكر الإبل والغنم...)[١].

والأَحَادِيْث في هٰذَا كثيرة.

والرَّسُوْل ﷺ يقول: (نِعْمَ المال الصالح للعَبْد الصالح)[٢].

يَتَبَيَّن مما تقدم:

أن الرَّسُوْل ﷺ أَمَرَ أن يُنْفَقَ المالُ في حقه بمرضاة الله تعالىٰ، ومن وجوه الإنفاق وجوب الزكاة، لأنه تعالىٰ أوجب في أموال الأغنياء حق الفُقَرَاء، وإلَّا كان كَنْزاً يُعاقب كانزه في جهنم.

وهٰذَا استشراف منه ﷺ لبناء اقْتِصَاد الأُمَّة، وإقامة العدالة في توزيع الثروات، وإلَّا انقسم المجتمعُ إلىٰ قسمين لا ثالث لهما: الأغنياء وبيدهم رُؤُوْس الأموال، والفُقَرَاء الذين لا يملكون شَيْئاً، وعندئذٍ يختلّ توازن المجتمع، وتحدث الأزمات المُخْتَلِفَة فيه.

---

(١) **حَدِيْث**: ما من صاحب كَنْز... إلخ. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ٦ باب إثم مَانِع الزكاة، رقم ٩٨٧ (٢٦).

وفي نَيْل الأَوْطَار ص٧٩٣: رواه أَحْمَد ومُسْلِم.

(٢) إحياء عُلُوْم الدِّيْن للغَزَالِيّ.

وقال العِرَاقِيّ: رواه أَحْمَد والطَّبَرَانِيّ في الكَبِيْر والأَوْسط من حَدِيْث عَمْرو بن العاص بسند صَحِيْح، بلفظ: نعما وقال: للمرء. / إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِين بشَرْح إحياء عُلُوْم الدِّيْن للزَّبِيْدِيّ ج٨ ص١٤٩. وفيه الكلام عن مدح المال وذمه والجمع بين الآثار الوَارِدَة فيهما.

العنصر الثالث: العَمَل:

دعا الرَّسُوْل ﷺ إلىٰ الكسب والعَمَل، وأوضح أن خير ما يكسبه هو ما كان من عمل يده:

عن المِقْدَام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رَسُوْل الله ﷺ قال: (ما أكل أحدٌ طعاماً قَطُّ خَيْراً من أن يأكلَ من عمل يده، وإن نَبِيّ الله دَاوُد عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يأكل من عمل يده)[١].

وعن الزُّبَيْر بن العَوَّام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيّ ﷺ قال: (لَأَنْ يأخُذَ أحدُكم حَبْلَه، فيأتيَ بحُزْمةِ الحَطَب علىٰ ظهره فيبيعَها، فيَكُفَّ اللهُ بها وجهَهُ، خيرٌ له من أن يسألَ الناسَ، أعطَوْه أو منعوه)[٢].

وأخبر الرَّسُوْل ﷺ أن احتراف الرجل واتخاذه المهنة من الأُمُور التي يحبها الله سُبْحَانَهُ ليستغني بها عن الناس، (فإن قعود الرجل فارغاً من غير شغل أو اشتغاله بما لا يعنيه من سفه الرأي وسخافة العقل واستيلاء الغفلة)[٣]:

عن ابن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن الرَّسُوْل ﷺ قال: إن الله تعالىٰ يحب المُؤْمِن المحترف[٤].

---

(١) حَدِيْث المِقْدَام، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ١٥ باب كَسْب الرجل وعمله بيده، رقم ٢٠٧٢.

(٢) حَدِيْث الزُّبَيْر، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ١٥ باب كَسْب الرجل وعمله بيده، رقم ١٤٧١.

(٣) إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن ج٥ ص٤١٥.

(٤) حَدِيْث: إن الله تعالىٰ يحب المُؤْمِن المحترف. في:

إحياء عُلُوْم الدِّيْن، قال الزَّبِيْدِيّ: قال العِرَاقِيّ: رواه الطَّبَرَانِيّ وابن عَدِيّ من حَدِيْث ابن عُمَر وضعّفه اهـ، قال الزَّبِيْدِيّ: قلت: وكذٰلِكَ رواه الحَكِيْم التِّرْمِذِيّ والبَيْهَقِيّ، وقال: تفرد به أبو الرَّبِيْع عن عَاصِم وليسا بالقَوِيّين... وأفاض في تَخْرِيْجه، ثم قال: وقال الحافظ

وعن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: خير الكسب كسب العامل إذا نصح[١].

ومعنىٰ قوله: (إذا نصح) أي: بأن عمل عمل إتْقَان وإحْسَان متجنباً للغش، وافياً بحق الصنعة، غير ملتفت إلىٰ مقدار الأجر، وبذٰلِكَ يحصل الخير والبركة، وبنقيضه يحصل الشر والوبال[٢].

وأوضح الرَّسُوْل ﷺ أن الكسب سبب تكفير الذنوب:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: من الذنوب ذنوبٌ لا يكفرها إلَّا الهَمّ بطلب المعيشة[٣].

السَّخَاوِيّ: لٰكِن له شواهد، قلت: ومنها ما يُرْوَىٰ عن أبي هُرَيْرَة مرفوعاً: (إن الله تعالىٰ يحب المُؤْمِن المتبذل المحترف الذي لا يبالي ما لبس) - رواه البَيْهَقِيّ... إلخ. / إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن ج٥ ص٤١٥.

(١) **حَدِيْث**: خير الكسب... إلخ:

قال العِرَاقِيّ: رواه أَحْمَد وسنده حسن.

قال الزَّبِيْدِيّ: قلتُ: وكذٰلِكَ رواه البَيْهَقِيّ والدَّيْلَمِيّ وابن خُزَيْمَة، وقال الهَيْثَمِيّ رِجَاله ثِقَات ولفظهم: كسب يد العامل... . / إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن ج٥ ص٤١٥.

(٢) إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن ج٥ ص٤١٥.

(٣) إحياء عُلُوْم الدِّيْن للغَزَالِيّ - إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن ج٥ ص٣١٥، وذكر الزَّبِيْدِيّ تَخْرِيْجه قائلاً: (حَدِيْث: من الذنوب ذنوب... قال العِرَاقِيّ: رواه الطَّبَرَانِيّ في الأَوْسط وأبو نُعَيْم في الحِلْيَة والخَطِيْب في تَلْخِيْص المتشابه من حَدِيْث أبي هُرَيْرَة بإسناد ضعيف) اهـ.

قال الزَّبِيْدِيّ: (قلتُ: رواه من طريق يَحْيَىٰ بن بكير عن مَالِك عن مُحَمَّد بن عَمْرو عن أبي سلمة عن أبي هُرَيْرَة. قال الحافظ ابن حَجَر: إسناده إلىٰ يَحْيَىٰ واهٍ، وقال شَيْخنا الهَيْتَمِيّ: فيه مُحَمَّد بن سَلَام المِصْرِيّ. قال الذَّهَبِيّ: حدث عن يَحْيَىٰ بن بكير بخبر موضوع. اهـ. ورواه كذٰلِكَ ابن عَسَاكِر في تَارِيْخه، ولفظهم جميعاً: (إن من الذنوب ذنوباً لا يكفرها الصلاة

وجرىٰ علىٰ ذٰلِكَ الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

عن أَنَس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قدم عَبْد الرَّحْمٰن بن عَوْف المَدِيْنَة، فآخَىٰ النَّبِيّ ﷺ بينه وبين سَعْد بن الرَّبِيْع الأَنْصَارِيّ، وكان سَعْد ذا غِنى، فقال لعَبْد الرَّحْمٰن: أُقَاسِمكَ مالي نِصْفَيْن وأُزَوِّجُكَ. قال: بارك الله لك في أهلك ومَالِك. دُلُّوني علىٰ السوق، فما رَجَع حتىٰ اسْتَفْضَلَ أَقِطاً وسَمْناً، فأتىٰ به أهلَ منزلِهِ فمكَثنا يسيراً، أو ما شاء الله. فجاء وعليه وَضَرٌ من صُفْرَة، فقال له النَّبِيّ ﷺ: مَهْيَمْ؟ قال: يا رَسُوْل الله تزوجتُ امرأة من الأَنْصَار، قال: ما سُقْتَ إليها؟ قال: نَوَاةٌ من ذهب، أو وَزْنُ نواةٍ من ذَهَب. قال: أَوْلِمْ ولو بشاة)[1].

ودعا رَسُوْل الله ﷺ إلىٰ العَمَل المُتَّصِل:

عن أَنَس بن مَالِك قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (إن قامتْ علىٰ أحدِكم القيامةُ، وفي يده فَسِيْلَةٌ، فَلْيَغْرِسْهَا)[2].

ولا الصيام ولا الحج. قيل: وما يكفرها؟ قال: يكفرها الهموم في طلب المعيشة. وفي رِوَايَة: عرق الجبين، بدل الهم.

ورَوَىٰ الدَّيْلَمِيّ من حَدِيْث أبي هُرَيْرَة: أن في الجنة درجة لا ينالها إلَّا أصحاب الهموم، يعني في المعيشة).

إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن ج٥ ص٤١٥.

(١) حَدِيْث: قدم عَبْد الرَّحْمٰن بن عَوْف المَدِيْنَة... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ١ باب ما جاء في قول الله تعالىٰ: فإذا قضيت الصلاة...، رقم ٢٠٤٩.

(٢) مُسْنَد الإمَام أَحْمَد ج٢٠ ص٢٥١ رقم ١٢٩٠٢.

قال محققه الشَّيْخ شُعَيْب: (إسناده صَحِيْح علىٰ شرط مُسْلِم، رِجَاله ثِقَات رِجَال الشَّيْخَيْن غير حَمَّاد بن سَلَمَة، فمن رِجَال مُسْلِم: هِشَام، هو ابن زَيْد بن أَنَس بن مَالِك). وخَرَّجَهُ.

وعلّم ﷺ الناسَ كيف يكسبون ويحصلون علىٰ رزقهم:

ففي الحَدِيْث عن أَنَس بن مَالِك: أن رجلاً من الأَنْصَار أتىٰ النَّبِيّ ﷺ يسألُه، فقال: أَمَا في بيتك شيءٌ؟ قال: بَلَىٰ، حِلْسٌ نلبَسُ بعضَه ونبسُط بعضَه، وقَعْبٌ نشربُ فيه من الماء. قال: ائْتِني بهما. قال: فأتاه بهما، فأخذهما رَسُوْل الله ﷺ بيده، وقال: من يشتري هٰذَيْنِ؟ قال رجلٌ: أنا آخُذُهما بدرهم. قال: من يَزِيْد علىٰ درهم؟ مرتين أو ثلاثاً، قال رجلٌ: أنا آخذهما بدرهمين. فأعطاهما إياه، وأخذ الدرهمين. فأعطاهما الأَنْصَارِيّ وقال: اشترِ بأحدهما طعاماً فانبِذْهُ إلىٰ أهلك، واشترِ بالآخر قَدُوماً، فأْتِني به.

فأتاه به، فشدَّ فيه رَسُوْل الله ﷺ عُوداً بيدِه، ثم قال له: اذهبْ فاحتطِبْ، وبِعْ، ولا أَرَيَنَّكَ خمسةَ عشرَ يوماً.

فذهب الرجل يَحتطبُ ويَبيعُ، فجاء وقد أصاب عَشَرَةَ دراهم، فاشترىٰ ببعضها ثوباً، وببعضها طعاماً. فقال رَسُوْل الله ﷺ: هٰذَا خَيْرٌ لك من أن تجيء المَسْأَلَة نُكْتَة في وجهك يومَ القيامة، إنّ المَسْأَلَة لا تَصلُحُ إلَّا لثلاثةٍ: لذي فقرٍ مُدْقِع، أو لذي غُرْمٍ مُفْظِع، أو لذي دمٍ مُوجِعٍ)[1].

وذمَّ رَسُوْل الله ﷺ البطالة وسؤالَ الناس:

عن عَبْد الله بن عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: قال النَّبِيّ ﷺ: (ما يزالُ الرجلُ يَسألُ الناسَ، حتىٰ يأتيَ يومَ القيامةِ ليس في وجههِ مُزْعَةُ لَحْم)[2].

الفَسِيْلَة: النخلة الصَّغِيْرَة.

(١) **حَدِيْث**: أن رجلًا من الأَنْصَار... إلخ. في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣ كتاب الزكاة، ٢٧ ما تجوز فيه المَسْأَلَة، رقم ١٦٤١.

(٢) **حَدِيْث**: ما يزال الرجل يسأل... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٤ كتاب الزكاة، ٥٢ باب من سأل الناس تكثراً، رقم ١٤٧٤.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ٣٥ باب كراهية المَسْأَلَة للناس، رقم ١٠٤٠.

ومَسْأَلَة الناس لا تحل إلَّا لثلاثة كما ورد في الحَدِيْث:

عن قَبِيْصَة بن مُخَارِق الهِلَالِيّ قال: تحمّلتُ حَمَالَةً، فأتيتُ رَسُوْل الله ﷺ أسألُه فيها، فقال: أَقم حتىٰ تأتينا الصَّدَقَة فنأمرَ لكَ بها. قال: ثم قال: (يا قَبِيْصَةُ، إنَّ المَسْأَلَة لا تَحِلّ إلَّا لأحد ثلاثةٍ: رجلٍ تَحَمَّلَ حَمَالَةً فحَلّتْ له المَسْأَلَة حتىٰ يصيبَها ثم يمسِكُ، ورجلٍ أصابتْهُ جائحةٌ اجتاحت مالَه فحَلَّتْ له المَسْأَلَة حتىٰ يصيبَ قَواماً من عَيْش - أو قال: سِدَاداً من عَيْش - ، ورجلٍ أصابته فاقةٌ حتىٰ يقومَ ثلاثةٌ من ذوي الحِجَا من قومِهِ: لقد أصابتْ فُلَاناً فاقةٌ، فحَلَّتْ له المَسْأَلَة حتىٰ يصيبَ قِوَاماً من عَيْش - أو قال: سِدَاداً من عيش - ، فما سِواهنَّ من المَسْأَلَة يا قَبِيْصَةُ سُحْتاً يأكلها صاحبُها سُحْتاً)[1].

وجعل رَسُوْل الله ﷺ اليد السَّائِلَة هي السفلىٰ:

عن حَكِيْم بن حِزَام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيّ ﷺ قال: (اليدُ العُليا خَيْرٌ من اليد السفلىٰ، وابدأ بمن تَعُول، وخَيْرُ الصَّدَقَة عن ظهر غِنَى، ومن يَستعفِف يُعِفَّه اللهُ، ومن يَسْتَغْنِ

---

(١) حَدِيْث قَبِيْصَة، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ٣٦ باب من تحل له المَسْأَلَة، رقم ١٠٤٤، واللفظ له.

وفي نَيْل الأَوْطَار ص٨٢٧: رواه أَحْمَد ومُسْلِم والنَّسَائِيّ وأبو دَاوُد. وفيه:

(**حَمَالَةٌ**: ما يتحمّله الإنسان ويلتزمه في ذمته بالاستدانة، ليدفعه في إصْلَاح ذات البين.

جائحة: هي ما اجتاح المالَ وأتلفه إتلافاً ظَاهِراً كالسَّيْل والحريق.

قِوَاماً: ما تقوم به حاجته ويستغني به.

سِدَاداً: ما تُسَدُّ به الحاجةُ والخَلل.

ذوي الحِجَا: ذوي العُقُوْل.

فَاقَةٌ: فَقْر وحاجة.

سُحْت: حَرَام، وسُمِّيَ سُحْتاً لأنه يسحت، أي: يمحق).

يُغْنِهِ الله)[١].

وأخبر ﷺ بأن الصَّدَقَة لا تحل لغَنِيّ، ولا لقَوِيّ قَادِر علىٰ الكسب والعَمَل:

عن عُبَيْد الله بن عَدِيّ بن الخِيَار قال: (أَخْبَرَنِي رجلان أنهما أتيا النَّبِيّ ﷺ في حَجَّة الوَدَاع، وهو يَقسِمُ الصَّدَقَة، فسألاه منها، فَرَفَّعَ فينا البَصَرَ وخَفَّضَه، فرآنا جَلْدَيْنِ، فقال: إن شئتُما أعطيتُكما، ولا حَظَّ فيها لغَنِيّ، ولا لقَوِيّ مكتسِبٍ)[٢].

وعن عَبْد الله بن عَمْرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عن النَّبِيّ ﷺ قال: (لا تَحِلُّ الصَّدَقَة لغَنِيّ، ولا لذي مِرَّةٍ سَوِيّ)[٣].

ثم بَيَّنَ ﷺ أغنياء استثنوا من أُوْلَئِكَ:

عن عَطَاء بن يَسَار أن رَسُوْل الله ﷺ قال: (لا تَحِلّ الصَّدَقَة لغَنِيّ إلَّا لخمسةٍ: لغَازٍ في سَبِيْل الله، أو لعاملٍ عليها، أو لغَارمٍ، أو لرجلٍ اشتراها بماله، أو لرجلٍ كان له جارٌ مسكين فتُصُدِّقَ علىٰ المسكين فأهداها المسكين للغَنِيّ)[٤].

---

(١) حَدِيْث حَكِيْم بن حِزَام، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٤ كتب الزكاة، ١٨ باب لا صَدَقَة إلَّا عن ظهر غنى، رقم ١٤٢٧.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ٣٢ باب اليد العليا خير من اليد السفلىٰ...، رقم ١٠٣٤.

ومثله عن أبي هُرَيْرَة في: صَحِيْح البُخَارِيّ: رقم ١٤٢٨.

(٢) حَدِيْث: أَخْبَرَنِي رجلان... إلخ. في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣ كتاب الزكاة، ٢٤ باب من يُعطىٰ من الصَّدَقَة...، رقم ١٦٣٣.

(٣) حَدِيْث عَبْد الله بن عَمْرو، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣ كتاب الزكاة، ٢٤ باب من يُعطىٰ من الصَّدَقَة...، رقم ١٦٣٤.

(٤) حَدِيْث عَطَاء بن يَسَار، في:

وأوضح عليه الصلاة والسَّلَام أن من غايات العَمَل تَحْقِيْق المصالح والمَنَافِع للناس، فلا بد من المثابرة عليه، وطرح العجز إذا راوده:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (المُؤْمِن القَوِيّ خَيْرٌ وأَحَبُّ إلىٰ الله من المُؤْمِن الضعيف، وفي كلٍّ خيرٌ. احرِصْ علىٰ ما ينفعُك واستعن بالله، ولا تَعجَزْ. وإن أصابك شيءٌ فلا تقل: لو أني فعلتُ كان كذا وكذا، ولٰكِن قل: قَدَّر اللهُ وما شاء فعل. فإنّ لو تَفتح عملَ الشيطان)[١].

وأجر العامل الساعي علىٰ عياله عَظِيْم عند الله تعالىٰ:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (من طلب الدنيا حلالاً وتعففاً عن المَسْأَلَة وسعياً علىٰ عياله وتعطفاً علىٰ جاره لقي الله ووجهه كالقمر ليلة البَدْر)[٢].

وعن كَعْب بن عُجْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: (كان ﷺ جالساً مع أصحابه ذات يومٍ، فنظروا إلىٰ شاب ذي جَلَدٍ وقُوَّةٍ وقد بَكَّرَ يسعىٰ، فقالوا: وَيْحَ هٰذَا، لو كان شبابه وجَلَده في سَبِيْل الله. فقال ﷺ: لا تقولوا هٰذَا، فإنه إن كان يسعىٰ علىٰ نفسه ليكفّها عن المَسْأَلَة ويغنيها عن الناس فهو في سَبِيْل الله. وإن كان يسعىٰ علىٰ أبوين ضعيفَين أو ذُرِّيَّة ضعافٍ ليُغنيَهم ويكفيَهم فهو في سَبِيْل الله، وإن كان يسعىٰ تفاخراً وتكاثراً فهو في

سُنَن أبي دَاوُد: ٣ كتاب الزكاة، ٢٥ باب من يجوز له أخذ الصَّدَقَة وهو غَنِيّ، رقم١٦٣٥.

(١) حَدِيْث: المُؤْمِن القَوِيّ... إلخ. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٦ كتاب القَدَر، ٨ باب الأمر بالقوة وترك العجز...، رقم ٢٦٦٤.

(٢) إحياء عُلُوْم الدِّيْن – إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن ج٥ ص٤١٤، وذكر الزَّبِيْدِيّ تَخْرِيْجه بقوله: حَدِيْث: من طلب الدنيا حلالاً... (قال العِرَاقِيّ: رواه أبو الشَّيْخ في الثواب وأبو نُعَيْم في الحِلْيَة والبَيْهَقِيّ في شُعَب الإيْمَان من حَدِيْث أبي هُرَيْرَة بسند ضعيف. اهـ).

ووسّع الكلام في تَخْرِيْجه الزَّبِيْدِيّ في إتْحَاف السَّادَة ج٥ ص٤١٤.

سَبِيْل الشيطان)[١].

وفي دعوته عليه الصلاة والسَّلَام إلىٰ الكسب والعَمَل واحتراف المهن كَفُّ الوجه عن سؤال الناس المذموم شرعاً، وسببُ تكفير الذنوب. وكل هٰذَا هو استشراف للمستقبل في بناء الحياة الاقْتِصَادِيَّة للأُمَّة.

العنصر الرابع: التنظيم:

وعائده الربح. ومن الاقْتِصَادِيِّيْن من جعله مشمولاً بالعَمَل.

(١) إحياء عُلُوْم الدِّيْن – إتْحَاف السَّادَة ج٥ ص٤١٤. وذكر الزَّبِيْدِيّ تَخْرِيْجه بقوله: (حَدِيْث: كان ﷺ جالساً مع أصحابه... هٰكَذَا أورده صاحب القوت، قال العِرَاقِيّ: رواه الطَّبَرَانِيّ في مَعَاجِمه الثلاثة من حَدِيْث كَعْب بن عُجْرَة بسَنَدٍ ضعيف). وتَوسَّعَ الزَّبِيْدِيّ في تَخْرِيْجه في إتْحَاف السَّادَة ج٥ ص٤١٤.

المَبْحَث الثاني

الدعامة الثانية للاقْتِصَاد: التبادل

وهو تعبير مُرَادف للتبايع[١].

والبيع في الشَّرْع هو: مبادلة مال بمال بالتراضي[٢].

والمبادلات في الأموال قد تكون عن طريق المقايضة، وقد تكون بالنقود، بأن يكون أحد البدلين نقداً كما في المبيعات. أو يكون كلا البدلين نقداً كما في الصرف.

● وموضوع هٰذِهِ الأُمُور هو التجارة. وقد وردت فيها أَحَادِيْث كثيرة عن الرَّسُوْل ﷺ في وصف التجارة الرَّابِحَة، بأن عُنْوَانها الصدق والسماحة وإنظار المعسر، وأحاطها بجُمْلَة من النواهي، كالنهي عن بيع الغَرَر، والغش، والضرر، والاحتِكَار، والتَّسْعِيْر، والربا، والمَطْل، ....، وما يتصل بذٰلِكَ مما سيتّضح بعد قليل.

وكل ذٰلِكَ يَدُلّ علىٰ أنه ﷺ بنىٰ اقْتِصَاد الأُمَّة الحاضر، واستشرف المستقبل لبناء الحياة الهانئة.

● فالتجارة الصَّادِقَة سبب فلاح المرء:

عن أبي سَعِيْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (التَّاجر الصَّدُوْق يُحْشَرُ يوم

(١) الاقْتِصَاد الإسْلَامِيّ – التبادل: د. عَبْد الجَبَّار السَّبْهَانِيّ. مَقَالَة نشرها علىٰ موقعه في الإنترنت.

(٢) اللُّبَاب شرح الكتاب للمَيْدَانِيّ ج١ ص١٩٧.

القيامة مع الصِّدِّيْقِيْن والشهداء)(١).

- وجعل عليه الصلاة والسَّلَام الصدق والصراحة عُنْوَان التجارة الرَّابِحَة:

عن حَكِيْم بن حِزَام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: البَيِّعَان بالخِيَار ما لم يَتَفَرَّقَا، أو قال: حتىٰ يَتفَرَّقَا، فإن صَدَقَا وبَيَّنَا بُوْرِكَ لهما في بَيْعِهِمَا، وإن كَتَمَا وكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا)(٢).

- والسهولة والسماحة في البيع والشراء من آداب التجارة الناجحة:

عن جَابِر بن عَبْد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن رَسُوْل الله ﷺ قال: (رَحِمَ اللهُ رجلاً، سَمْحاً إذا باع، وإذا اشْتَرَىٰ، وإذا اقْتَضَىٰ)(٣).

- ومن آدابها: إنظار المُعْسِر:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبِيّ ﷺ قال: (كان تاجِرٌ يُدَايِنُ الناسَ، فإذا رأىٰ

---

(١) إحياء عُلُوْم الدِّيْن للغزَالِيّ - إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن ج٥ ص٤١٤، وذكر الزَّبِيْدِيّ تَخْرِيْجه قائلاً: حَدِيْث: التَّاجر الصَّدُوْق... (قال العِرَاقِيّ: رواه التِّرْمِذِيّ والحَاكِم من حَدِيْث أبي سَعِيْد. قال التِّرْمِذِيّ: حسن، وقال الحَاكِم: إنه من مَرَاسِيْل الحسن.

ولابن مَاجَه والحَاكِم نحوه من حَدِيْث ابن عُمَر. اهـ).

إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن ج٥ ص٤١٤، وفيه إفاضة في التَّخْرِيْج.

(٢) **حَدِيْث**: البَيِّعَان بالخِيَار... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ١٩ باب إذا بَيَّنَ البَيِّعَان...، رقم ٢٠٧٩.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢١ كتاب البُيُوْع، ١١ باب الصدق في البيع والبَيَان، رقم ١٥٣٢.

(٣) **حَدِيْث**: رحم الله رجلًا سمحاً... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ١٦ باب السُّهولة والسَّماحة في الشراء والبيع ومن طلب حقاً فليطلُبه في عَفاف، رقم ٢٠٧٦.

معسِراً قال لفتيانه: تجَاوزوا عنه، لعلَّ اللهَ أن يتجاوزَ عنا، فتجاوز اللهُ عنه)[(١)].

- والرَّسُوْل ﷺ دعا إلىٰ تشغيل المال لئلا تأكله الزكاة:

قال عليه الصلاة والسَّلَام: (ألا من ولي يَتِيْماً له مال فليتجر بماله، ولا يتركه حتىٰ تأكله الصَّدَقَة).

- وبَيَّنَ رَسُوْل الله ﷺ أن الحَلِف في البيع وإن كان يُنَفِّقُ السلع فهو ماحق للبركة:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: سمعتُ رَسُوْل الله ﷺ يقول: (الحَلِفُ مَنْفَقَةٌ للسلعة، مَمْحَقَةٌ للبَرَكَة)[(٢)].

- وأحاط ﷺ التجارة بألوان من النهي، ابتغاء استقرارها علىٰ النمط المشروع، منها:

نهيه ﷺ عن بيع الغَرَر:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال نهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن بيع الحَصَاة وعن بيع الغَرَر).

والغَرَر هو الخِداع الذي هو مَظِنَّة أن لا رِضَا به عند تحققه، فيكون من أكل أموال الناس بالباطل، ويتحقق في صورٍ: إما بعدم القدرة علىٰ تَسْلِيْمه كبيع الفَرَس النافر، أو بكونه مَعْدُوْماً أو مجهولاً، أو لا يتم مِلْك البائع له كالسمك في الماء الكثير.

---

(١) **حَدِيْث**: كان تاجر... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ١٨ باب من أنظر معسِراً، رقم ٢٠٧٨.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ٦ باب فضل إنظار المعسِر، رقم ١٥٦٢ (٣١).

(٢) **حَدِيْث**: الحلف منفقة... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ٢٦ باب يمحق الله الربا...، رقم ٢٠٨٧.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ٢٧ باب النهي عن الحلف في البيع، رقم ١٦٠٦.

وبيع الحَصَاة له صور منها: أن يقول البائع: ارمِ بهٰذِهِ الحَصَاة فعلىٰ أي ثوب وقعت فهو لك بدرهم. وصور بيع الحَصَاة المُخْتَلِفَة متضمنة للغَرَر لما في الثمن أو المبيع من الجهالة، وإنما أُفردت في الحَدِيْث لكونها كانت مما يبتاعها أهل الجاهلية[(١)].

ونهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن بيع الثِّمَار قبل أن يَبدوَ صَلَاحها:

عن عَبْد الله بن عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: (أن رَسُوْل الله ﷺ نهىٰ عن بيع الثِّمار حتىٰ يبدو صَلَاحها، نهىٰ البائعَ والمبتاعَ)[(٢)].

ونهىٰ ﷺ عن بيع حَبَل الحَبَلَة، لما فيه من الغَرَر:

عن عَبْد الله بن عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أن رَسُوْل الله ﷺ نهىٰ عن بيع حَبَل الحَبَلَة، وكان بيعاً يتبايَعُهُ أهلُ الجاهليةِ، كان الرجلُ يَبتاع الجَزُورَ إلىٰ أن تُنْتَجَ الناقةُ، ثم تُنْتَجُ التي في بطنها)[(٣)].

---

(١) سُبُل السَّلَام ج٣ ص١٥.

وحَدِيْث أبي هُرَيْرَة رواه أَحْمَد وأصحاب الكتب الستة إلَّا البُخَارِيّ. / نَيْل الأَوْطَار ص١٠٣٠.

وهو في: صَحِيْح مُسْلِم: ٢١ كتاب البُيُوْع، ٢ باب بطلان بيع الحصاة...، رقم ١٥١٣.

(٢) **حَدِيْث** عَبْد الله بن عُمَر... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ٨٥ باب بيع الثِّمَار قبل أن يبدو صَلَاحها، رقم ٢١٩٤.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢١ كتاب البُيُوْع، باب النهي عن بيع الثِّمَار قبل بُدُوِّ صَلَاحها...، رقم ١٥٣٤.

(٣) **حَدِيْث** نهىٰ عن بيع حَبَل الحَبَلَة... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ٦١ باب بيع الغَرَر وحَبَل الحَبَلَة، رقم ٢١٤٣.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢١ كتاب البُيُوْع، ٣ باب تحريم بيع حَبَل الحَبَلَة، رقم ١٥١٤.

وهٰذَا التَّفْسِيْر من قوله: وكان بيعاً... إلخ، مُدْرَج في الحَدِيْث من كلام نَافِع، وقيل من كلام ابن عُمَر[١].

وعن أبي سَعِيْد الخُدْرِيّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: (أن النَّبِيّ ﷺ نهىٰ عن شراء ما في بطون الأنعام حتىٰ تضع، وعن بيع ما في ضروعها، وعن شراء العبد وهو آبق، وعن شراء المغانم حتىٰ تقسم، وعن شراء الصدقات حتىٰ تقبض، وعن ضربة الغائص)، والعِلَّة في ذٰلِكَ هو الغَرَر[٢].

ومنع رَسُوْل الله ﷺ بيع المشترىٰ حتىٰ يُقبض:

عن ابن عُمَر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال النَّبِيّ ﷺ: (من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتىٰ يقبضه)[٣].

وعن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رَسُوْل الله ﷺ قال: (من اشترىٰ طعاماً فلا يَبِعْه حتىٰ يكتالَهُ).

والحَدِيْث دليل علىٰ أنه لا يجوز بيع أي سلعة شريت إلَّا بعد قبض البائع لها

---

(١) سُبُل السَّلَام ج٣ ص١٤، وفيه: (الحَبَل: مصدر حَبِلَت تَحْبَل، سُمِّيَ به المحبول.

الحَبَلَة: جمع حابل، مثل ظَلَمَة في ظالم، وكَتَبَة في كاتب. ويقال: حابل وحابلة بالتاء.

الجَزُور: البعير، ذكراً كان أو أُنثىٰ).

(٢) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٣١، وفيه: حَدِيْث أبي سَعِيْد رواه ابن مَاجَه والبَزَّار والدَّارَقُطْنِيّ بإسناد ضعيف.

(٣) **حَدِيْث**: من ابتاع... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ٥٤ باب ما يُذكر في بيع الطعام والحُكْرَة، رقم ٢١٣٣.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢١ كتاب البُيُوْع، ٨ باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، رقم ١٥٢٦، ولفظه: (من اشترىٰ طعاماً فلا يَبِعْه حتىٰ يستوفيَه ويقبضَه).

واستيفائها(١).

ونهىٰ النَّبِيّ عليه الصلاة والسَّلَام عن بيعتين في بيعة:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: (نهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن بيعتين في بيعة).

وعن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (من باع بيعتين في بيعة فله أَوْكَسُهُمَا أو الربا).

قال الشَّافِعِيّ: له تَأْوِيْلان: أحدهما: أن يقول: بعتُكَ بألفين نسيئةً وبألفٍ نقداً، فأيهما شئتَ أخذتَ به. وهٰذَا بيع فاسد لأنه إيهام وتَعْلِيْق. والثاني: أن يقول: بعتُكَ عبدي علىٰ أن تبيعني فَرَسَكَ).

والأَوْكَس هو أخذ الأقل(٢).

ونهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن بيع الرجل علىٰ بيع أخيه:

عن عَبْد الله بن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنهَا، أنّ رَسُوْل الله ﷺ قال: (لا يَبيعُ بعضُكم علىٰ بيع أخيه)(٣).

---

(١) سُبُل السَّلَام ج٣ ص١٥، وفيه: حَدِيْث أبي هُرَيْرَة رواه مُسْلِم.

(٢) سُبُل السَّلَام ج٣ ص١٦، وفيه:

حَدِيْث: نهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن بيعتين في بيعة: رواه أَحْمَد والنَّسَائِيّ وصححه التِّرْمِذِيّ وابن حِبَّان.

وحَدِيْث: من باع بيعتين في بيعة... إلخ: رواه أبو دَاوُد.

(٣) **حَدِيْث**: لا يبيع بعضُكم... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ٥٨ باب لا يبيع علىٰ بيع أخيه...، رقم ٢١٣٩.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١٦ كتاب النكاح، ٥ باب تحريم الخُطْبَة علىٰ خُطْبَة أخيه...، رقم ١٤١٢.

ونهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن النَّجْش:

عن عَبْد الله بن عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: (نهىٰ النَّبِيّ ﷺ عن النَّجْش)(١).

والنَّجْش شرعاً هو: الزِّيَادَة في ثمن السلعة المَعْرُوْضَة للبيع لا ليشتريها، بل ليَغُرَّ بذٰلِكَ غيره(٢).

ونهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن المُصَرَّاة:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النَّبِيّ ﷺ: (لا تُصَرُّوا الإبلَ والغنمَ، فمن ابتاعها بعدُ فإنه بخَيْر النَّظَرَيْن بين أن يَحْتَلِبَهَا: إن شاء أمسكَ، وإن شاء ردَّها وصاعَ تمرٍ)(٣).

والتَّصْرِيَة هي ربط أخلاف الناقة والشاة، وترك حَلْبها حتىٰ يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري أن ذٰلِكَ عادتها(٤). وهٰذَا النهي لأجل الخديعة والتَّدْلِيْس والغش.

وحَرَّم رَسُوْل الله ﷺ الغِشّ:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أن رَسُوْل الله ﷺ مَرَّ علىٰ صُبْرَة طعامٍ، فأدخل يدَهُ فيها،

---

(١) حَدِيْث: نهىٰ النَّبِيّ ﷺ عن النجش. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ٦٠ باب النجش، رقم ٢١٤٢.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢١ كتاب البُيُوْع، ٤ باب تحريم بيع الرجل علىٰ بيع أخيه...، رقم ١٥١٦.

(٢) سُبُل السَّلَام ج٣ ص١٨.

(٣) حَدِيْث: لا تصروا الإبل... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ٦٤ باب النهي للبائع أن لا يُحفِّل الإبل والبقرَ والغنم...، رقم ٢١٤٨، بهٰذَا اللفظ.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢١ بكتاب البُيُوْع، ٤ باب تحريم بيع الرجل علىٰ بيع أخيه...، رقم ١٥١٥ (١١).

(٤) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٢٦، وتَفْسِيْر التَّصْرِيَة عزاه إلىٰ الإمَام الشَّافِعِيّ.

فنالتْ أصابعُهُ بَلَلاً. فقال: ما هٰذَا يا صاحبَ الطعام؟ قال: أصابَتْه السماءُ يا رَسُوْل الله. قال: أفلا جَعَلْتَهُ فوقَ الطعام كي يَرَاه الناسُ؟ من غَشَّ فليس مِنِّي)(١).

ونهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن بيع المُنَابَذَة والمُلَامَسَة:

عن أبي سَعِيْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أن رَسُوْل الله ﷺ نهىٰ عن المُنَابَذَة وهي طرحُ الرجلِ ثوبَهُ بالبيع إلىٰ الرجل قبل أن يُقَلِّبَه أو ينظُرَ إليه.

ونهىٰ عن المُلَامَسَة. المُلَامَسَةُ لَمْسُ الثوب لا يَنظُر إليه)(٢).

ونهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن أُمُور من أجل استقامة التجارة:

عن جَابِر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أن النَّبِيّ ﷺ نهىٰ عن المُحَاقَلَة، والمُزَابَنَة، والمُخَابَرَة، وعن الثُّنْيَا إلَّا أن تعلم).

والمُحَاقَلَة: هي كما فَسَّرَهَا جَابِر رَاوِي الحَدِيْث بأنها: بيع الرجل من الرجل الزرع بمائة فرق من الحِنْطَة. وفَسَّرَهَا أبو عُبَيْد بأنها بيع الطعام في سنبله.

---

(١) **حَدِيْث**: أن رَسُوْل الله ﷺ مَرَّ علىٰ صُبْرَة طعام... إلخ. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٤١ باب قول النَّبِيّ ﷺ: من غشنا فليس منا، رقم ١٠٢.

(٢) **حَدِيْث**: نهىٰ عن المُنَابَذَة... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ٦٢ باب بيع المُلَامَسَة، رقم ٢١٤٤. ومُخْتَصره في رقم ٢١٤٧.

وفيه أَيْضاً رِوَايَة النهي عن بيع المُلَامَسَة والمُنَابَذَة من حَدِيْث أَنَس في أول البابين ٦٢ و٦٣.

ورِوَايَة النهي عن هٰذَيْنِ البيعين عن أبي هُرَيْرَة في البابين السَّابِقين برقم ٢١٤٥ و٢١٤٦.

ورِوَايَة أبي هُرَيْرَة في: صَحِيْح مُسْلِم: ٢١ كتاب البُيُوْع، ١ باب إبطال بيع المُلَامَسَة والمُنَابَذَة، رقم ١٥١١.

والمُزَابَنَة: هي كما فسّرها ابن عُمَر كما رواه مَالِك ببيع التمر، أي: رطباً بالتمر كيلاً، وبيع العنب بالزَّبِيْب كيلاً.

والعِلَّة في النهي عنهما هو الربا لعدم العلم بالتساوي.

والمُخَابَرَة: هي من المُزَارَعَة، وهي المُعَامَلَة علىٰ الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع.

والثُّنْيَا إلَّا أن تُعلمَ: الثُّنْيَا: الاستثناء، وصورة ذٰلِكَ: أن يبيع شَيْئاً ويستثني بعضه، والبعض مجهول. أما إذا كان البعض مَعْلُوْماً صَحّت اتفاقاً، نحو أن يبيع أشجاراً ويستثني منها شَجَرَة وَاحِدَة معينةً.

فوجه النهي عن الثُّنْيَا هو الجهالة، وما كان مَعْلُوْماً فقد انتفت العِلَّة، فخرج عن حكم النهي(١).

ونهىٰ الرَّسُوْل ﷺ عن أربع صور نهىٰ عن البيع علىٰ صفتها:

عن عَمْرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جده قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (لا يحل سَلَف وبيعٌ، ولا شَرْطَان في بيعٍ، ولا ربحُ ما لم يُضْمَنْ، ولا بَيعُ ما ليس عندَكَ).

وهٰذِهِ الصور الأربع هي:

١. **سَلَف وبيع**: وفي تَفْسِيْره أقوال:

حيث يريد الشخص أن يشتري سلعةً بأكثر من ثمنها لأجل النَّساء، وعنده أن

---

(١) سُبُل السَّلَام ج٣ ص١٩، وفيه: حَدِيْث جَابِر... إلخ: رواه الخمسة إلَّا ابن مَاجَه وصححه التِّرْمِذِيّ.

وفي هامشه: (الفَرَق بالتحريك: مِكْيَال يسع ستة عشر رُطْلاً، وهي اثْنَا عَشَر مُدّاً، أو ثلاثة آصُع عند أهل الحِجَاز. وقيل: الفَرَق خمسة أقساط. والقِسْط نصف صَاع. أما الفَرْق بالسكون فمائة وعشرون رُطْلاً).

ذٰلِكَ لا يجوز، فيحتال بأن يستقرض الثمن من البائع ليُعجّله إليه حيلةً.

أو أن يقول: بعتُكَ هٰذَا العبد بألفٍ علىٰ أن تُسلفني ألفاً في متاع، أو علىٰ أن تقرضَني ألفاً، لأنه يُقرضه ليُحابيَه في الثمن، فيدخل في حد الجهالة، ولأن كل قرض جَرَّ منفعةً فهو ربا.

٢. **شرطان في بيع**: وفي تَفْسِيْره أقوال:

أن يقول: بعتُ هٰذَا الثوب نقداً بِدِيْنَار ونسيئةً بِدِيْنَارين. وهو كالبيعتين في بيعة.

أو أن يشرط البائع علىٰ المشتري أن لا يبيع السلعة ولا يهبها.

أو أن يقول: بعتُكَ هٰذِهِ السلعة بكذا علىٰ أن تبيعني السلعة الفُلَانِيَّة بكذا.

٣. **ربح ما لم يُضمَن**: وفي تَفْسِيْره أقوال:

ما لم يُملَك. وذٰلِكَ هو الغصب، فإنه غير مِلْكٍ للغاصب، فإذا باعه وربح في ثمنه لم يَحِلّ له الربح.

أو ما لم يُقبَض، لأن السلعة قبل قبضها ليست في ضمان المشتري، إذا تلفت تلفت من مال البائع.

٤. **ولا بيع ما ليس عندك**:

فَسَّرَهَا حَدِيْث حَكِيْم بن حِزَام عند أبي دَاوُد والنَّسَائِيّ، أنه قال: (قلتُ يا رَسُوْل الله يأتيني الرجلُ فيريدُ مني المبيع ليس عندي، فأبتاعُ له من السوق، قال: لا تَبِعْ ما ليس عندك). فدَلَّ علىٰ أنه لا يَحِلّ بيع الشيء قبل أن يملكه[1].

(١) سُبُل السَّلَام ج٣ ص١٦-١٧، وفيه: حَدِيْث عَمْرو بن شُعَيْب... إلخ: رواه الخمسة وصححه التِّرْمِذِيّ وابن خُزَيْمَة والحَاكِم.

وحَرَّمَ رَسُوْل الله ﷺ التجارة بالنجاسات:

عن جَابِر بن عَبْد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنه سمع رَسُوْل الله ﷺ يقول عام الفَتْح وهو بمَكَّة: إنّ الله ورَسُوْله حَرَّم بيعَ الخمرِ والمَيْتَة والخنزيرِ والأصنامِ. فقيل: يا رَسُوْل الله: أرأيت شحومَ الميتةِ فإنها يُطْلَىٰ بها السفن، ويُدهن بها الجلودُ، ويَستصبِحُ بها الناس؟ قال: لا، هو حرام. ثم قال رَسُوْل الله ﷺ عند ذٰلِكَ: قاتَلَ الله اليَهُوْد إنّ الله لما حَرَّمَ عليهم شحومها جَمَلُوه، ثم باعوه فأكلوا ثمنَه)[1].

ونهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن محرمات أُخْرَىٰ:

عن أبي مَسْعُوْد الأَنْصَارِيّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: (أن رَسُوْل الله ﷺ نهىٰ عن ثَمَن الكلب، ومهر البَغِيّ، وحُلْوَان الكاهن)[2].

ونهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن الضرر أياً كان مصدره:

عن ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (لا ضَرَرَ ولا ضِرَار)[3].

وحَرَّمَ رَسُوْل الله ﷺ الاحتِكَار:

والاحتِكَار هو حبس ما يتضرر الناسُ بحبسه تَرَبُّصاً للغَلَاء.

---

(١) حَدِيْث جَابِر، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ١١٢ باب بيع الميتة والأصنام، رقم ٢٢٣٦ بهٰذَا اللفظ.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ١٣ باب تحريم بيع الخمر والميتة...، رقم ١٥٨١.

(٢) حَدِيْث أبي مَسْعُوْد الأَنْصَارِيّ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ١١٣ باب ثمن الكلب، رقم ٢٢٣٧.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ٩ باب تحريم ثمن الكلب...، رقم ١٥٦٧.

(٣) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٨٤، وفيه: حَدِيْث: لا ضرر ولا ضرار: رواه أَحْمَد وابن مَاجَه.

عن مَعْمَر بن عَبْد الله عن رَسُوْل الله ﷺ قال: (لا يَحتكرُ إلَّا خاطئٌ)[١].

وحَرَّمَ رَسُوْل الله ﷺ التَّسْعِيْر:

والتَّسْعِيْر هو منع السُّلْطَان الناسَ البيعَ بزِيَادَة علىٰ ثمنٍ يقدِّره لهم[٢].

عن أَنَس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: (قال الناسُ: يا رَسُوْل الله، غلا السِّعرُ فسَعِّرْ لنا. فقال رَسُوْل الله ﷺ: إنَّ اللهَ هوَ المُسَعِّر القَابِض البَاسِط الرازقُ، وإني لأَرجو أن ألقَىٰ اللهَ وليس أحدٌ منكم يُطالبُني بمَظْلِمَة في دم ولا مال)[٣].

ونهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن تَلَقِّي الرُّكْبَان:

وتَلَقِّي الرُّكْبَان هو أن يتلَقَّىٰ شخصٌ طائفةً يحملون متاعاً، فيشتريه منهم قبل قدومهم سُوق البَلَد[٤].

عن ابن مَسْعُوْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: (نهىٰ النَّبِيّ ﷺ عن تَلقِّي البُيُوْع)[٥].

---

(١) **حَدِيْث**: لا يحتكر... إلخ. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ٢٦ باب تحريم الاحتِكَار في الأقوات، رقم ١٦٠٥ (١٣٠).

(٢) مَعُوْنَة أُوْلِي النُّهَىٰ ج٤ ص٦٩.

(٣) **حَدِيْث** أَنَس: قال الناس... إلخ. في:

سُنَن أبي دَاوُد: ١٧ كتاب البُيُوْع والإجارات، ٥١ باب في التَّسْعِيْر، رقم ٣٤٥١.

والحَدِيْث في: سُبُل السَّلَام ج٣ ص٢٥، وفيه: (رواه الخمسة إلَّا النَّسَائِيّ وصححه ابن حِبَّان).

(٤) كتابي: الاحتِكَار وآثاره في الفِقْه الإسْلَامِيّ ص١٢٠.

(٥) **حَدِيْث** ابن مَسْعُوْد، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ٧١ باب النهي عن تَلَقِّي الرُّكْبَان، رقم ٢١٦٤.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢١ كتاب البُيُوْع، ٥ باب تحريم تلقي الجلب، رقم ١٥١٨.

وفي هٰذَا النهي مراعاة مصلحة أهل البلد، أو مراعاة مصلحة الجالب، أو مراعاة مصلحتهما معاً. كما هو ظَاهِر من أقوال الفُقَهَاء المتعددة[١].

ونهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن بيع الحاضر للبادي:

عن طاوس عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: (قال رَسُوْل الله ﷺ: لا تَلَقَّوا الرُّكْبَان، ولا يَبِعْ حَاضِرٌ لبَادٍ. قال: فقلتُ لابن عَبَّاس: ما قوله: لا يبيعُ حاضرٌ لبادٍ؟ قال: لا يكونُ له سِمْسَاراً)[٢].

وحَرَّمَ رَسُوْل الله ﷺ الربا:

والربا هو فضل خالٍ عن عوض. والأَحَادِيْث في النهي عنه وذم فاعله ومن أعانه كثيرة جداً. منها:

عن جَابِر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (لعن رَسُوْل الله ﷺ آكلَ الربا ومُوكِلَهُ وكاتبَه وشَاهدَيْهِ، وقال: هم سَوَاءٌ)[٣].

وعن عُبَادَة بن الصَّامِت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (الذَّهَب بالذَّهَب، والفِضّة بالفضة، والبُرُّ بالبُرّ، والشَّعِيْر بالشَّعِيْر، والتمرُ بالتمر، والملحُ بالملحِ، مِثْلاً بمثلٍ، سواءً بسواء، يداً بيدٍ، فإذا اختلفت هٰذِهِ الأصنافُ فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً

(١) كتابي: الاحتِكَار وآثاره في الفِقْه الإسْلَامِيّ ص١٣٢.

(٢) حَدِيْث طاوس، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ٧١ باب النهي عن تَلَقِّي الرُّكْبَان، رقم ٢١٥٨.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢١ كتاب البُيُوْع، ٥ باب تحريم تلقي الجلب، رقم ١٥٢١.

(٣) حَدِيْث: لعن رَسُوْل الله ﷺ آكل الربا... إلخ. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ١٩ باب لَعْن آكلِ الربا ومُؤْكلِه، رقم ١٥٩٨.

بيد)[(١)].

وأوضح ﷺ طريقة الخلاص من ربا الفَضْل:

عن أبي سَعِيْد الخُدْرِيّ وعن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن رَسُوْل الله ﷺ استعمل رجلاً علىٰ خَيْبَر، فجاءه بتمر جَنِيْبٍ، فقال رَسُوْل الله ﷺ: أَكُلُّ تمرِ خَيْبَر هٰكَذَا؟ قال: لا والله يا رَسُوْل الله، إنّا لَنأخذُ الصاع من هٰذَا بالصَّاعَيْن، والصاعين بالثلاثة. فقال رَسُوْل الله ﷺ: لا تفعلْ، بعِ الجمعَ بالدراهم، ثم ابْتَعْ بالدراهم جَنِيْباً)[(٢)].

الجَنِيْب: قيل: الطَّيِّب، وقيل: الصُّلْب، وقيل: الذي أُخرجَ منه حَشَفُهُ ورديئه، وقيل: هو الذي لا يختلط بغيره[(٣)].

وحكم رَسُوْل الله ﷺ بأن القرض الذي يجرّ نفعاً هو ربا:

عن عَلِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (كل قرض جَرَّ منفعةً فهو ربا).

والحَدِيْث محمول علىٰ أن المنفعة مشروطة من المقرض أو في حكم المشروطة. وأما لو كانت تبرعاً من المقترض، فإنه يُستحبُّ له أن يعطيَ خَيْراً مما أخذه، بدليل: حَدِيْث أبي رَافِع: (أن رَسُوْل الله ﷺ استسلفَ من رجلٍ بَكْراً، فقدمت عليه إبل من إبل الصَّدَقَة، فأمر أبا رَافِع أن يقضي الرجلَ بَكْرَهُ. فرجع إليه أبو رَافِع، فقال: لم أجد فيها إلَّا خِيَاراً

---

(١) حَدِيْث عِبَادَة: الذَّهَب بالذَّهَب... إلخ. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ١٥ باب الصرف...، رقم ١٥٨٧ (٨١).

(٢) حَدِيْث أبي سَعِيْد وأبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٤ كتاب البُيُوْع، ٨٩ باب إذا أراد بيع تمر بتمر خيرٍ منه، رقم ٢٢٠١ و٢٢٠٢.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ١٨ باب بيع الطعام مثلاً بمثل، رقم ١٥٩٣.

(٣) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٣٨.

رَبَاعِياً، فقال: أعطِهِ إياه. إن خِيَار الناس أحسنهم قَضَاء)[١].

والبَكْر: الصَّغِيْر من الإبل.

ورَبَاعِياً: إذا استكملَ من الإبل ست سنين ودخل في السابعة، وألقىٰ رَبَاعِيَتَهُ[٢].

وحَرَّمَ رَسُوْل الله ﷺ بُيُوْع الذَّرَائِع الربوية:

ومنها بيع العِيْنَة، وهو أن يبيع سلعة بثمن مَعْلُوْم إلىٰ أجل، ثم يشتريها من المشتري بأقل ليبقىٰ الكثير في ذمته[٣].

عن ابن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: سمعتُ رَسُوْل الله ﷺ يقول: إذا تبايعتم بالعِيْنَة، وأخذتم أذناب البقر، ورَضِيْتُم بالزرع، وتركتم الجِهَاد، سلَّط اللهُ عليكم ذُلًّا لا يَنْزِعُه شيءٌ حتىٰ تَرجعوا إلىٰ دينكم)[٤].

وضبط ﷺ ما كان يجري في الجاهلية من السَّلَف (السَّلَم):

والسَّلَف (السَّلَم) هو بيع موصوف في الذِّمَّة ببدل يعطىٰ عاجلاً.

عن ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قَدِمَ النَّبِيّ ﷺ المَدِيْنَة، وهم يُسْلِفون في الثِّمَار

(١) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٥٣، وفيه: حَدِيْث عَلِيّ... إلخ: رواه الحَارِث بن أبي أُسَامَة، وإسناده ساقط، وله شَاهد ضعيف عن فَضَالَة بن عُبَيْد عند البَيْهَقِيّ.

وحَدِيْث أبي رَافِع، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ٢٢ باب من استسلفَ شَيْئاً...، رقم ١٦٠٠ (١١٨).

(٢) المِنْهَاج بشَرْح صَحِيْح مُسْلِم للنَّوَوِيّ ص١٢٢٠. وسُبُل السَّلَام ج٣ ص٥٣.

(٣) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٤١-٤٢.

(٤) **حَدِيْث** ابن عُمَر، في: سُبُل السَّلَام ج٣ ص٤١-٤٢، وفيه: رواه أبو دَاوُد من رِوَايَة نَافِع عنه وفي إسناده مقال، ولأَحْمَد نحوه من رِوَايَة عَطَاء ورِجَاله ثِقَات وصححه ابن القَطَّان.

وفيه: وأخذتم أذناب البقر: كِنَايَة عن الاشتغال عن الجِهَاد بالحرث.

السنةَ والسنتين، فقال: (من أَسلفَ في تَمْر فَلْيُسْلِفْ في كيلٍ مَعْلُوْم، ووزنٍ مَعْلُوْم، إلىٰ أَجَلٍ مَعْلُوْم)[١].

وأوجب الرَّسُوْل ﷺ علىٰ من أخذ أموال الناس بالاستدانة أو الحفظ أن يقضيها:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيّ ﷺ قال: (من أَخذ أموالَ الناسِ يريد أداءَها أدّىٰ اللهُ عنه، ومن أخذها يريد إتلافَها أتلفه اللهُ)[٢].

وبَيَّنَ رَسُوْل الله ﷺ أنّ مطل الغَنِيّ ظلم، يَحِلّ للقَاضِي أن يُعَاقِبَهُ:

عن عَمْرو بن الشَّرِيْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (لَيُّ الوَاجِد يُحِلُّ عِرْضَهُ وعقوبتَه).

الوَاجِد: القَادِر.

حِلّ العِرْض: أن يقول مَطَلَنِي.

عقوبته: حبسه[٣].

---

(١) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٤٩.

وحَدِيْث ابن عَبَّاس قال: قدم قوم... إلخ. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ٢٥ باب السلم، رقم ١٦٠٤، واللفظ له.

وصَحِيْح البُخَارِيّ: ٣٥ كتاب السلم، ١ باب السلم في كيل مَعْلُوْم، رقم ٢٢٣٩.

(٢) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٥٠.

وحَدِيْث أبي هُرَيْرَة: من أخذ أموال الناس... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤٣ كتاب الاستقراض، ٢ باب من أخذ أموال الناس...، رقم ٢٣٨٧.

(٣) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٥٥، وفيه: حَدِيْث عَمْرو بن الشَّرِيْد: رواه أبو دَاوُد والنَّسَائِيّ وعلّقه البُخَارِيّ، وصححه ابن حِبَّان، وأَخْرَجَهُ أَحْمَد وابن مَاجَه والبَيْهَقِيّ.

وحَجَرَ رَسُوْل الله ﷺ علىٰ المدين المفلس لصالح غرمائه:

عن كَعْب بن مَالِك: (أن النَّبِيّ ﷺ حَجَر علىٰ مُعَاذ مالَه وباعَه في دَيْنٍ كانَ عليه)[١].

ومن التبادل الهدايا:

والهَدِيَّة سبب المحبة والتَّأْنِيس، لأن لها في القلوب موقعاً لا يخفىٰ:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيّ ﷺ قال: (تَهادُوا تَحابُّوا)[٢].

وورد عنه ﷺ الزجر الشديد لمن عاد في هبته، وشبّهه بالكلب الذي يقيء ثم يعود في قيئه.

عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (العائدُ في هِبَتِهِ كالكلب يَقِيءُ ثم يَعودُ في قَيْئه).

وفي رِوَايَة للبُخَارِيّ: (ليس لنا مَثَلُ السَّوْء، الذي يَعودُ في هبته، كالكلب يَرجِعُ في قيئه)[٣].

---

(١) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٥٦، وفيه: حَدِيْث كَعْب بن مَالِك: رواه الدَّارَقُطْنِيّ، وصححه الحَاكِم، وأَخْرَجَهُ أبو دَاوُد مُرْسَلاً ورجح إرساله.

(٢) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٩٢، وفيه: حَدِيْث: تهادوا تحابوا: رواه البُخَارِيّ في الأدب المفرد وأبو يَعْلَىٰ بإسناد حسن.

(٣) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٩٠.

وحَدِيْث: العائد في هبته... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٥١ كتاب الهبة، ١٤ باب هِبَة الرجل لامرأته...، رقم ٢٥٨٩ بهٰذَا اللفظ.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٢٤ كتاب الهبات، ٢ باب تحريم الرجوع في الصَّدَقَة والهبة...، رقم ١٦٢٢ (٨) بهٰذَا اللفظ أَيْضاً.

● والـرَّسُـوْل ﷺ حين ضبط التبادل، وهو الـمُـرَادف للتبايع، بسياج منيع من الأوامر والنواهي المتقدمة، بنىٰ اقْتِصَاد البلاد بناءً محكماً، واستشرف المستقبل، وجرىٰ الناسُ علىٰ ما أمر ونهىٰ، فكانت الحياة مستقرةً طيبةً هانئةً ما عملت بذٰلِكَ. وهٰذَا غَايَة ما يطلبه البشر.

ورِوَايَة البُخَارِيّ: (ليس لنا مثل السَّوء...) في: ٥١ كتاب الهبة، ٣٠ باب لا يَحِل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته، رقم ٢٦٢٢.

المَبْحَث الثالث

الدعامة الثالثة للاقْتِصَاد: التوزيع

وهو ثلاثة أنواع:

١. **التوزيع الأول:** توزيع الأرض والثروات الطبيعية وغيرها المبني علىٰ الكفاءة الواقعة أو المتوقعة (جِهَاد، مسابقة، إحياء).

٢. **التوزيع الثاني:** توزيع الدخول علىٰ عناصر الإنتاج المبني علىٰ المعاوضة (التوزيع الوظيفي).

٣. **التوزيع الثالث:** إعادة التوزيع المبنية علىٰ الحاجة (كالصدقات)، أو علىٰ الصِّلَة (كنفقات الأقارب)، أو علىٰ الدَّعْوَة (كتأليف القلوب)[1].

وللتوزيع أهمية كَبِيْرَة في تنمية الاقْتِصَاد القومي، إذ يمكن للمجتمع إحراز طاقة إنتاجية وَاسِعَة، ولٰكِن إذا ساء التوزيع لم يبقَ لتلك الطاقات أثر فاعل فيه.

لذٰلِكَ قَرَّرَ الرَّسُوْل ﷺ في أَحَادِيْث كثيرة إعْطَاء الأرض الميتة لمن أحياها، وجعل الحمىٰ لله ولرَسُوْله فقط، وأوجب بذل ما فضل من الماء، وجعل الكلأ والماء والنار شركة بين الناس، ووزّع الغنائم، وضبط الإجارة وأَحْكَام الأجير، وأوضح أَحْكَام النفقات بأنواعها، والزكاة، والميراث، والفَيْء، والخَرَاج، والدِّيَات، والوصايا، والهبات... إلخ، وهٰذَا كله بناء للاقْتِصَاد واستشراف مستقبل الأُمَّة، وهو عُنْوَان الحَضَارَة المرجوّة.

(١) أُصُوْل الاقْتِصَاد الإسْلَامِيّ: د. رفيق المِصْرِيّ ص١٦١.

التوزيع الأول (التوزيع الأوَّلِيّ)

توزيع الثروات بناءً علىٰ الكفاءة

جعل الرَّسُوْل ﷺ الأرض الميتة لمن أحياها:

فقال عليه الصلاة والسَّلَام: (من أحيا أرضاً ميتة فهي له)، وتقدم في إحياء الأرض الموات.

وتقدم أَيْضاً ما ورد عنه ﷺ من أَحْكَام الإقطاع، والتحجير. وهو من باب توزيع الأرض.

ومنع رَسُوْل الله ﷺ أن يحمي أحد أرضاً، وقصره علىٰ حمىٰ الله ورَسُوْله، لتكون للناس جميعاً، فلا يمتلك منها أحد إلَّا بطريق مشروع:

عن الصَّعْب بن جَثَّامَة قال: إن رَسُوْل الله ﷺ قال: (لا حِمَى إلَّا لله ولرَسُوْله)[1].

كان في الجاهلية إذا أراد الرئيس أن يمنع الناس من محل يريد اختصاصه، استعوىٰ كلباً من مكانٍ عالٍ، فإلىٰ حيث ينتهي صوته حماه من كل جانب، فلا يرعاه غيره، ويرعىٰ هو مع غيره. فأبطل الإسْلَام ذٰلِكَ وأثبتَ الحِمَىٰ لله ولرَسُوْله.

والحِمَىٰ في الاصْطِلَاح هو أن يمنع الإمَام الراعي في أرض مخصوصة لتُخصّ برعيها إبل الصَّدَقَة وخيل المُسْلِمِيْن ومن ضَعُفَ من المُسْلِمِيْن من الانتجاع[2].

---

(١) حَدِيْث: لا حِمَى إلَّا لله ولرَسُوْله. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤٢ كتاب المساقاة، ١١ باب لا حِمَى إلَّا لله ولرَسُوْله ﷺ، رقم ٢٣٧٠.

(٢) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٨٣. ونَيْل الأَوْطَار ص١١٤٢.

وعن جَابِر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: (نهانا رَسُوْل الله ﷺ عن بيع فَضْل الماء).

وزاد في رِوَايَة: (وعن ضِرَاب الجَمَل).

والحَدِيْث دليل علىٰ أنه لا يجوز بيع ما فضل من الماء عن كِفَايَة صاحبه. قال العُلَمَاء: وصورة ذٰلِكَ: أن يَنْبُع في أرضٍ مباحةٍ فيسقي الأَعْلَىٰ، ثم يفضل عن كفايته فليس له المنع. وكذا إذا اتَّخَذَ حفرة في أرضٍ مَمْلُوْكَة يُجمع فيها الماء أو حفر البئر فيُسقىٰ منه ويسقي أرضَه، فليس له منع ما فضل.

وظَاهِر الحَدِيْث يَدُلّ علىٰ أنه يجب عليه بذل ما فضل عن كفايته لشرب أو طهور أو سقي زرع، وسواء كان في أرض مباحة أو مَمْلُوْكَة(١).

ومن التوزيع:

ما ورد عن النَّبِيّ ﷺ أنه جعل الكلأ والماء والنار شركة بين الناس لا يختص بأحدها أحد:

عن رجل من الصَّحَابَة قال: غزوتُ مع النَّبِيّ ﷺ فسمعتُه يقول: الناسُ شُرَكاءُ في ثلاثة: الكَلأِ والماءِ والنارِ)(٢).

---

(١) سُبُل السَّلَام ج٣ ص١٣.

وحَدِيْث جَابِر، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٢٢ كتاب المساقاة، ٨ باب تحريم بيع فضل الماء...، رقم ١٥٦٥ (٣٤).

والزِّيَادَة في الحَدِيْث الذي بعده رقم (٣٥).

وفي سُبُل السَّلَام ج٣ ص١٣: وأَخْرَجَهُ أصحاب السُّنَن من حَدِيْث إيَاس بن عبد وصححه التِّرْمِذِيّ، وقال أبو الفَتْح القُشَيْرِيّ: هو علىٰ شرطهما.

فضل الماء: هو ما زاد عن الحاجة. / نَيْل الأَوْطَار ص١١٣٩.

(٢) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٨٦، وفيه: حَدِيْث: غزوت مع النَّبِيّ ﷺ... إلخ: رواه أَحْمَد وأبو دَاوُد

وكان رَسُوْل الله ﷺ يوزع الغنائم.

قال عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (لولا آخِرُ المُسْلِمِيْن: ما فتحتُ قَرْيَة إلَّا قَسَمْتُها بين أهلها، كما قَسَمَ النَّبِيّ ﷺ خَيْبَر)(١).

وعن مُعَاذ بن جَبَل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: (غزونا مع رَسُوْل الله ﷺ خَيْبَر، فأصبنا فيها غنماً، فقسم فينا رَسُوْل الله ﷺ طائفة وجعل بقيتها في المغنم)(٢).

ومن حَدِيْث أبي قَتَادَة، قال رَسُوْل الله ﷺ: (من قَتَلَ قتيلاً، له عليه بَيِّنَةٌ، فله سَلَبُه)(٣).

ورِجَاله ثِقَات.

(١) **حَدِيْث** عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤١ كتاب الحرث والمُزَارَعَة، ١٤ باب أوقاف أصحاب النَّبِيّ ﷺ...، رقم ٢٣٣٤.

(٢) سُبُل السَّلَام ج٤ ص٦٤، وفيه: حَدِيْث مُعَاذ بن جَبَل: رواه أبو دَاوُد، ورِجَاله لا بأس بهم.

(٣) **حَدِيْث**: من قتل قتيلًا... إلخ. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٣٢ كتاب الجِهَاد والسِّيَر، ١٣ باب استحقاق القاتل سَلَب القتيل، رقم ١٧٥١.

التوزيع الثاني (التوزيع الوظيفي، أو التوزيع الثانوي)

توزيع الدخول علىٰ عناصر الإنتاج المبني علىٰ المعاوضة

وسمي وظيفياً، لأنه يعتمد علىٰ ما يقدمه كل عامل من عوامل الإنتاج من وظيفة في العَمَلِيَّة الإنتاجية(١).

وهو عَمَلِيَّة قسمة قِيْمَة الناتج المتحقق بين المساهمين في العَمَلِيَّة الإنتاجية، كلّ بحسب إسهامه (وظيفته).

ويميز اقْتِصَاد السوق بين أربع حصص توزيعية، هي: أُجور العُمَّال، وريع الأراضي، وفَوَائِد رأس المال(٢).

وهٰذَا يتضح في المُزَارَعَة، والخَرَاج، والجعالة، والقبالة. وفي ذٰلِكَ جُمْلَة من الأَحَادِيْث الشَّرِيْفَة.

ومنه الإجارة، وأخبر رَسُوْل الله ﷺ عن إثم من لم يعطِ الأجير أجره:

عن عَبْد الله بن عُمَر قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (أَعْطُوا الأجيرَ أجرَهُ قبلَ أن يَجِفَّ عَرَقُه)(٣).

وعن أبي سَعِيْد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن النَّبِيّ ﷺ قال: (من استأجر أجيراً فَلْيُسَمِّ له أُجرتَه).

---

(١) أُصُوْل الاقْتِصَاد الإسْلَامِيّ: د. رفيق المِصْرِيّ ص١٨٢.

(٢) الاقْتِصَاد الإسْلَامِيّ – التوزيع: أ. د. عَبْد الجَبَّار السَّبْهَانِيّ، مَقَالَة نشرها علىٰ موقعه في الإنترنت.

(٣) **حَدِيْث**: أعطوا الأجير أجره... إلخ. في:

سُنَن ابن مَاجَه: كتاب الرهون، ٤ باب أجر الأُجراء، رقم ٢٤٤٣.

وقال محققه الشَّيْخ شُعَيْب: حسن لغيره. وخَرَّجَهُ.

والحَدِيْث دليل علىٰ ندب تسمية أُجرة الأجير علىٰ عمله لئلا تكون مجهولة، فتؤدي إلىٰ الشجار والخصام[١].

(١) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٨٢، وفيه: حَدِيْث أبي سَعِيْد: رواه عَبْد الرَّزَّاق وفيه انقطاع، ووصله البَيْهَقِيّ من طريق أبي حَنِيْفَة.

التوزيع الثالث (التوزيع الشخصي)

إعادة التوزيع

وهي عَمَلِيَّة سحب جزء من الدخول الموزعة وظيفياً، وإعادة دفعها إلىٰ مستحقين آخرين، حسب اعتبارات غير وظيفية، اجتماعية أو إنسانية(١). وهي اعتبارات دينية وخلقية واجتماعية، قد يعبر عنها اليوم بالتحويلات الاجتماعية.

وهٰذِهِ العَمَلِيَّة قد تكون إجْبَارية، كما في النفقات، والزكاة، والميراث، والكفاءات، والنذور.

وقد تكون اخْتِيَارِيَّة، كما في الصدقات النافلة، والهبات، والوصايا.

وقد بحثها الفُقَهَاء المُسْلِمُوْن المعاصرون تحت اسم: العدالة الاجتماعية، أو التكافل الاجتماعي، أو الضمان الاجتماعي، أو اشتراكية الإسْلَام، أو مكافحة الفقر(٢).

أولاً: إعادة التوزيع الإجْبَارية:

وتكون هٰذِهِ الإعادة في:

١- النفقات:

وأسبابها الشَّرْعِيَّة ثلاثة: الملك، والنسب، والزواج.

أ. الملك، فيلزمه أن ينفق علىٰ عَبْدِه المَمْلُوْك، وحيواناته، ومزارعه، لصيانتها

---

(١) الاقْتِصَاد الإسْلَامِيّ – التوزيع: أ. د. عَبْد الجَبَّار السَّبْهَانِيّ، مَقَالَة نشرها علىٰ موقعه في الإنترنت.

(٢) أُصُوْل الاقْتِصَاد الإسْلَامِيّ: د. رفيق المِصْرِيّ ص٢٢٦.

وإِصْلَاح شأنها.

ب. النسب، فيلزمه أن ينفق علىٰ أولاده ووالديه ممن تجب عليه نفقتهم.

ج. الزواج، فيلزمه أن ينفق علىٰ زوجته.

وقد وردت في هٰذِهِ الإعادة أَحَادِيْث كثيرة منها ما تفيد:

أن يبدأ المنفق بنفسه فيسد حاجاتها أولاً، ثم أهله:

عن طارق المُحَارِبِيّ قال: (قدمنا المَدِيْنَة فإذا رَسُوْل الله ﷺ قائمٌ علىٰ المنبر يخطب الناس ويقول: يدُ المعطي العُليا، وابدأ بمَن تَعُولُ: أُمَّكَ وأَبَاكَ، وأُخْتكَ وأَخاكَ، ثم أدناكَ فأدناكَ)(١).

وعن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: (أنه جاء رجلٌ إلىٰ رَسُوْل الله ﷺ فقال: يا رَسُوْل الله عندي دِيْنَار، قال: أنفِقْه علىٰ نفسك، قال: عندي آخر، قال: أنفِقْه علىٰ وَلَدِك، قال: عندي آخر، قال: أنفِقْه علىٰ أهلك، قال: عندي آخر، قال: أنفِقْه علىٰ خادِمكَ. قال: عندي آخر، قال: أنت أعلمُ)(٢).

ومن حق الزوجة علىٰ زوجها أن ينفق عليها:

عن مُعَاوِيَة بن حَيْدَة القُشَيْرِيّ قال: (قلتُ: يا رَسُوْل الله، ما حقُّ زوجة أحدنا عليه؟ قال: تُطعِمها إذا أكلتَ، وتكسوها إذا اكتسيتَ، ولا تَضْرِبِ الوجهَ ولا تُقَبِّحْ، ولا تَهْجُرْ إلَّا في البيت)(٣).

---

(١) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٢٢٠، وفيه: حَدِيْث طارق المُحَارِبِيّ: رواه النَّسَائِيّ وصححه ابن حِبَّان والدَّارَقُطْنِيّ.

(٢) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٢٢٦، وفيه: حَدِيْث أبي هُرَيْرَة أنه جاء رجل... إلخ: أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيّ وأبو دَاوُد واللفظ له، وأَخْرَجَهُ النَّسَائِيّ والحَاكِم بتقديم الزوجة علىٰ الولد.

(٣) سُبُل السَّلَام ج٣ ص١٤١، وفيه: حَدِيْث مُعَاوِيَة بن حَيْدَة: رواه أَحْمَد والنَّسَائِيّ وأبو دَاوُد وابن مَاجَه، وعلّق البُخَارِيّ بعضه، وصححه ابن حِبَّان والحَاكِم.

وعن جَابِر في حَدِيْث الحج بطوله، قال في ذكر النساء: (ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف)، وهو دليل علىٰ وجوب النفقة والكسوة للزوجة كما دلّت له الآية، وهو مُجْمَع عليه[١].

وعن أبي مَسْعُوْد الأَنْصَارِيّ عن النَّبِيّ ﷺ قال: (إذا أنفق المسلمُ نفقةً علىٰ أهله، وهو يَحتسِبُها، كانت له صَدَقَة)[٢].

وإذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولَدَها بالمعروف:

عن عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أن هِنْد بنتَ عُتْبَةَ قالت: يا رَسُوْل الله، إن أبا سُفْيَان رجلٌ شَحيح، وليس يُعطيني ما يَكفيني وَوَلَدِي إلَّا ما أخذتُ منه وهو لا يَعلم، فقال: خُذي ما يَكفيكِ وولَدَكِ بالمعروف)[٣].

٢- الزكاة:

عن ابن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (بُني الإِسْلَام علىٰ خمسٍ: شهادةِ أن لا إِلٰه إلَّا اللهُ، وأن مُحَمَّداً رَسُوْل الله، وإقامِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزكاةِ، والحجِّ، وصومِ رَمَضَان)[٤].

---

(١) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٢٢١، وفيه: حَدِيْث جَابِر: أَخْرَجَهُ مُسْلِم.

(٢) **حَدِيْث** أبي مَسْعُوْد، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٦٩ كتاب النفقات، ١ باب فضل النفقة علىٰ الأهل، رقم ٥٣٥١.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ١٤ باب فضل النفقة...، رقم ١٠٠٢.

(٣) **حَدِيْث** هِنْد، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٦٩ كتاب النفقات، ٩ باب إذا لم ينفق الرجل...، رقم ٥٣٦٤.

(٤) **حَدِيْث**: بني الإِسْلَام علىٰ خمس... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢ كتاب الإيمان، ٢ باب دعاؤكم إيمانكم، رقم ٨، واللفظ له.

وتقدم بعض أَحَادِيْث الزكاة في عنصر (المال) من دعامة (الإنتاج).

ومنها: زكاة الفطر.

عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: (فَرَضَ رَسُوْل الله ﷺ زكاةَ الفِطرِ طُهْرَةً للصائم من اللَّغْو والرَّفَث، وطُعْمَةً للمساكينَ، من أداها قبل الصلاة فهي زكاةٌ مقبولة، ومن أداها بعد الصلاةِ فهي صَدَقَة من الصدقات).

وطُهْرَة: أي: تطهيراً لنفس من صام رَمَضَان من اللغو، وهو ما لا ينعقد عليه القلب من القول.

والرفث: الفحش من الكلام.

وطُعمة: الطعام الذي يؤكل(١).

والمقصود من تَشْرِيْع الفطرة إغناء الفُقَرَاء في ذٰلِكَ اليوم.

عن ابن عُمَر قال: (فرضَ رَسُوْل الله ﷺ زكاة الفطر، وقال: أَغْنُوهم في هٰذَا اليوم).

وفي رِوَايَة البَيْهَقِيّ: (أَغْنُوهم عن طَوَاف هٰذَا اليوم)(٢).

وصَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٦ باب بني الإسْلَام علىٰ خمس، رقم ١٦.

(١) نَيْل الأَوْطَار ص٨٣٨.

وحَدِيْث: فرض رَسُوْل الله ﷺ زكاةَ الفطر... إلخ. في:

سُنَن أبي دَاوُد: كتاب الزكاة، ١٧ باب زكاة الفطر، رقم ١٦٠٩، واللفظ له.

وسُنَن ابن مَاجه: أبواب الزكاة، ٢١ باب صَدَقَة الفطر، رقم ١٨٢٧.

وأَخْرَجَهُ أَيْضاً الدَّارَقُطْنِيّ والحَاكِم وصححه. / نَيْل الأَوْطَار ص٨٣٨.

(٢) نَيْل الأَوْطَار ص٨٣٩، وفيه: حَدِيْث ابن عُمَر: أَخْرَجَهُ البَيْهَقِيّ والدَّارَقُطْنِيّ.

٣- الميراث.

٤- الـفَـيْء والخَـرَاج وخمس الـغَـنِـيْـمَـة.

٥- الـعَـطَـاء.

عن عَوْف بن مَالِك: (أن رَسُوْل الله ﷺ كان إذا أتاه الفَيْء قَسَمه في يومِهِ، فأعطىٰ الآهلَ حَظَّيْنِ وأعطىٰ العَزِبَ حظاً)(١).

والفَيْء: ما رَدّه الله تعالىٰ علىٰ أهل دينه من أموال من خالفهم في الدِّيْن بلا قتال، إما بالجلاء أو بالمصالحة علىٰ جزية، أو غيرها. والغَنِيْمَة أخصّ منه، والنفل أخصّ منها(٢). والآهل: المتزوج.

٦- الـكَـفَّـارَات.

٧- العواقل والـدِّيَـات.

وفي كل هٰذَا جُمْلَة من الأَحَادِيْث الشَّرِيْفَة.

ثانياً: إعادة التوزيع الاخْـتِـيَـارِيَّـة:

ومن وَسَائِلها التي تذكر في إعادة التوزيع ما يأتي:

الصدقات النافلة، والأوقاف، والوصايا، والهبات، ومنها (العُمْرىٰ والرقبىٰ)، والهدايا، والعواري، والمنائح، والقروض، ووضع الجوائح.

---

(١) نَيْل الأَوْطَار ص١٦٥١، وفيه: حَدِيْث عَوْف بن مَالِك: رواه أبو دَاوُد، وذكره أَحْمَد في رِوَايَة أبي طَالِب وقال: حَدِيْث حسن.

وحَدِيْث عَوْف بن مَالِك في: سُنَن أبي دَاوُد، رقم ٢٩٥٣.

(٢) التَّعْرِيْفَات للجُرْجَانِيّ ص١٧٠.

والإبضاع، وهو عمل العامل لرب المال متبرعاً بدون أجر، وفيه معنىٰ الإرفاق والمعروف(١).

والضيافة، والأُضحية، والعَقِيْقَة، وعارية الماعون(٢).

وفي هٰذَا جُمْلَة من الأَحَادِيْث الشَّرِيْفَة، مثل:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النَّبِيّ ﷺ قال: (ما من يوم يُصبحُ العِبَاد فيه إلَّا مَلَكان يَنزِلان، فيقول أحدُهما: اللهم أَعْطِ مُنفِقاً خَلَفاً. ويقول الآخرُ: اللهم أَعْطِ مُمْسِكاً تَلَفاً)(٣).

وعن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رَسُوْل الله ﷺ قال: (قال اللهُ: أَنفِق يا ابنَ آدم أُنفِق عليكَ)(٤).

وعن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النَّبِيّ ﷺ: الساعي علىٰ الأرملة والمسكين كالمُجَاهِد في سَبِيْل الله، أو القائمِ الليلَ الصائمِ النهارَ)(٥).

---

(١) أُصُوْل الاقْتِصَاد الإِسْلَامِيّ: د. رفيق المِصْرِيّ ص٢٤٦.

(٢) الاقْتِصَاد الإِسْلَامِيّ: حسن سري ص٥٤.

(٣) **حَدِيْث**: ما من يوم... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٤ كتاب الزكاة، ٢٧ باب قول الله تعالىٰ: فأما من أعطىٰ واتقىٰ...، رقم ١٤٤٢.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ١٧ باب في المنفق والممسك، رقم ١٠١٠.

(٤) **حَدِيْث**: قال الله أنفق... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٤ كتاب الزكاة، ٢٧ باب قول الله تعالىٰ: فأما من أعطىٰ واتقىٰ...، رقم ٥٣٥٢.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ١١ باب الحث علىٰ النفقة...، رقم ٩٩٣.

(٥) **حَدِيْث**: الساعي علىٰ الأرملة... إلخ. في:

- ويُغْبَط الإنسانُ علىٰ ما أنفق:

عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: سمعتُ النَّبِيّ ﷺ يقول: (لا حَسَدَ إلَّا في اثنتين: رجلٍ آتاه اللهُ مالاً فسلَّطَه علىٰ هَلَكَتِهِ في الحقّ، ورجلٍ آتاه اللهُ حكمةً فهو يقضي بها ويعلّمها)(١).

- وأخبر الرَّسُوْل ﷺ أن المتصدق الذي يُخفي صدقته من السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم القيامة:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبِيّ ﷺ قال: سبعةٌ يُظِلُّهم اللهُ تعالىٰ في ظِلّه يومَ لا ظِلَّ إلَّا ظِلُّه: إمَام عادلٌ... ورجلٌ تصدَّقَ بصَدَقَة فأخفاها حتىٰ لا تعلَمَ شِمَالُه ما تُنفِقُ يَمِينُه...)(٢).

- ودعا رَسُوْل الله ﷺ إلىٰ الإنفاق من طَيِّبات الكسب:

عن عَائِشَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قالت: قال رَسُوْل الله ﷺ: (إذا أنفقتِ المرأةُ من طعام بيتها

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٤ كتاب الزكاة، ٢٧ باب قول الله تعالىٰ: فأما من أعطىٰ واتقىٰ...، رقم ٥٣٥٣.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٥٣ كتاب الزهد والرَّقَائِق، ٢ باب الإحْسَان إلىٰ الأرملة...، رقم ٢٩٨٢.

(١) **حَدِيْث**: لا حسد إلَّا في اثنتين... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٤ كتاب الزكاة، ٥ باب إنفاق المال في حقه، رقم ١٤٠٩، واللفظ له.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٦ كتاب صلاة المسافرين، ٤٧ باب فضل من يقوم بالقُرْآن ويعلّمه، رقم ٨١٦.

(٢) **حَدِيْث**: سبعة يظلهم.. إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٤ كتاب الزكاة، ١٦ باب الصَّدَقَة باليمين، رقم ١٤٢٣، واللفظ له.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ٣٠ باب فضل إخفاء الصَّدَقَة، رقم ١٠٣١.

غيرَ مُفْسِدَةٍ، كان لها أجرُها بما أَنْفَقت، ولزوجها أجرُهُ بما كَسَبَ، وللخازنِ مثلُ ذٰلِكَ، لا يَنقُص بعضُهم أجرَ بعضٍ شَيْئاً)(١).

● ودعا الرَّسُوْل ﷺ إلىٰ تفريج المسلم كرب أخيه:

عن عَبْد الله بن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رَسُوْل الله ﷺ قال: (المسلم أخو المسلم، لا يَظلِمُه ولا يُسْلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان اللهُ في حاجته، ومن فَرَّج عن مُسْلِم كُرْبَةً فَرَّجَ الله عنه كُرْبَةً من كُرُبَات يوم القيامة، ومن سَتَرَ مسلماً سَتَرَهُ اللهُ يومَ القيامة)(٢).

وللصَّدَقَة أجر عَظِيْم، لأنها من أسباب تفريج الكروب:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (سَبَقَ درهمٌ مائةَ ألف درهم، فقال رجلٌ: وكيف ذاك يا رَسُوْل الله؟ قال: رجلٌ له مالٌ كثير أخذ من عَرْضه مائةَ ألف درهم فتصدَّقَ بها، ورجلٌ ليس له إلَّا درهمان فأخذ أحدَهما فتصدَّق به، فهٰذا تصدَّق بنصف ماله)(٣).

---

(١) حَدِيْث: إذا أنفقت المرأة... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٤ كتاب الزكاة، ١٧ باب من أمر خادمه بالصَّدَقَة...، رقم ١٤٢٥.

وصَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ٢٥ باب أجر الخازن الأَمِيْن...، رقم ١٠٢٤.

(٢) حَدِيْث: المسلم أخو المسلم... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤٦ كتاب المظالم والغصب، ٣ باب لا يَظلم المسلمُ المسلمَ...، رقم ٢٤٤٢.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البرّ والصِّلَة، ١٥ باب تحريم الظلْم، رقم ٢٥٨٠.

(٣) نَيْل الأَوْطَار ص٨٣٩، وفيه: حَدِيْث: سبق درهم... إلخ: أَخْرَجَهُ النَّسَائِيّ وابن خُزَيْمَة وابن حِبَّان في صَحِيْحه واللفظ له، والحَاكِم وقال علىٰ شرط مُسْلِم.

- وحَرَّمَ رَسُوْل الله ﷺ المَنّ في الصَّدَقَة:

عن أبي ذَرّ عن النَّبِيّ ﷺ قال: (ثلاثةٌ لا يُكلِّمهم اللهُ يوم القيامة: المَنَّانُ الذي لا يُعطِي شَيْئاً إلَّا مَنَّهُ، والمُنَفِّقُ سلعتَه بالحَلِف الفاجر، والمُسْبِلُ إزَارَهُ)[1].

- وخير الصَّدَقَة ما كان عن ظهر غنى، أي: من المال الزائد:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النَّبِيّ ﷺ قال: (خَيْرُ الصَّدَقَة ما كان عن ظهر غنى، وابدأ بمن تَعُول)[2].

يتّضح مما تقدم:

أن توزيع الثروات: الأرض وخَيْـرَاتها، بطريق الصدقات والهبات والهدايا والقروض والإعارة وما يتّصل بها، في الدعوات الصَّادِقَة منه ﷺ، هو تعبير حقيقي عن نظره ﷺ إلىٰ مستقبل الأُمَّة واستشرافه إياه، للوُصُوْل بها إلىٰ الحياة الهادئة المستقرة.

---

(١) **حَدِيْث**: ثلاثة لا يكلمهم الله... إلخ. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٤٤ باب بَيَان غِلَظ تحريم إسبال الإزار والمَنّ بالعَطِيَّة...، رقم ١٠٦ (٢٠٩).

(٢) **حَدِيْث**: خير الصَّدَقَة... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٤ كتاب الزكاة، ١٨ باب لا صَدَقَة إلَّا عن ظهر غنى، رقم ١٤٢٦.

١٦٦

المَبْحَث الرابع

الدعامة الرابعة للاقْتِصَاد: الاستهلاك

هو عَمَلِيَّات الإشباع المتوالية للحاجات الانسانية بالطَّيِّبَات. وهو الهدف من النشاط الاقْتِصَادِيّ، ومآل الفعالية الاقْتِصَادِيَّة[١].

والرَّسُوْل ﷺ في أَحَادِيْثه الكثيرة بهٰذَا الصدد دعا إلىٰ النفقة علىٰ النفس ثم الأهل، ونهىٰ عن إضاعة المال، وعن الغصب، والرشوة، وأمر بالتعاون بين الناس، وما يتعلق بذٰلِكَ. وهٰذَا بناء مَتِيْن لاقْتِصَاد الأُمَّة واستشراف مستقبلها المَيْمُوْن.

- لذٰلِكَ كانت البَدَاءَة بالإنفاق علىٰ النفس ثم الأهل:

في حَدِيْث طارق المُحَارِبِيّ قال رَسُوْل الله ﷺ: (ابدأ بمن تعول: أُمّك وأباك، وأُخْتك وأخاك، ثم أدناك أدناك). وتقدم هٰذَا في التوزيع الثالث (إعادة التوزيع). ومعه أَحَادِيْث التَّرْغِيْب بالإنفاق.

عن أبي أُمَامَة قال: (قال رَسُوْل الله ﷺ: يا ابنَ آدمَ، إنك أَنْ تَبذُلَ الفَضْل خيرٌ لك، وأَنْ تُمْسِكَهُ شَرٌّ لك، ولا تُلامُ علىٰ كَفَافٍ، وابدأ بمَن تَعُولُ، واليد العليا خَيْرٌ من اليد السفلىٰ)[٢].

---

(١) الاقْتِصَاد الاسَلَامي – الاستهلاك: أ. د. عَبْد الجَبَّار السَّبْهَانِيّ، مَقَالَة نشرها علىٰ موقعه في الإنترنت.

(٢) حَدِيْث أبي أُمَامَة، في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١٢ كتاب الزكاة، ٣٢ باب اليد العليا خيرٌ من اليد السفلىٰ، رقم ١٠٣٦.

- ونهىٰ ﷺ عن الإسراف والخيلاء وإضاعة المال:

قال النَّبيّ ﷺ: (كُلُوا واشربوا والبَسُوا وتَصَدَّقُوا في غير إسرافٍ ولا مَخِيْلَة)[١].

لذٰلِكَ قال ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: (كُلْ ما شئتَ، والبَسْ ما شئتَ، ما اخطأتْكَ اثنتان: سَرَفٌ أو مَخِيْلَة)[٢].

(نهىٰ النَّبيّ ﷺ عن إضاعةِ المال)[٣].

وهٰذِهِ من ضوابط الاستهلاك السَّلِيْم.

- ومن أُسس الاستهلاك أن يكون المرء متعاوناً مع الآخر علىٰ البر والتقوىٰ:

عن أبي مُوسَىٰ عن النَّبيّ ﷺ قال: (إنَّ المُؤْمِن للمُؤْمِن كالبُنْيان، يَشُدّ بعضُه بعضاً، وشَبَّك أصابعه)[٤].

وعن النُّعْمَان بن بَشِيْر قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (مَثَلُ المُؤْمِنِيْن في توادِّهم وتراحُمهم وتعاطُفهم مَثَلُ الجسَدِ اذا اشتكىٰ منه عضوٌ تَداعَىٰ له سائرُ الجسد بالسَّهَر

---

(١) **حَدِيْث**: كلوا واشربوا... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٧ كتاب اللباس، ١ باب قول الله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ...﴾ - الأعراف: ٣٢، أول الباب.

(٢) قول ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا مع الحَدِيْث السَّابِق.

(٣) **حَدِيْث**: نهىٰ النَّبيّ ﷺ عن إضاعة المال. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٤ كتاب الزكاة، ١٨ باب لا صَدَقَة إلَّا عن ظهر غنى، أول الباب.

(٤) **حَدِيْث**: إن المُؤْمن للمُؤْمِن... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨ كتاب الصلاة، ٨٨ باب تشبيك الأصابع...، رقم ٤٨١، واللفظ له.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة...، ١٧ باب تراحم المُؤْمِنِيْن...، رقم ٢٥٨٥.

والحُمَّىٰ)[١].

- وأثنىٰ ﷺ علىٰ الأَشْعَرِيِّيْن المتعاونين بينهم أيام قلة ذات اليد:

عن أبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النَّبِيّ ﷺ: (إنَّ الأَشْعَرِيِّيْنَ إذا أَرْملوا في الغزو، أَوْ قلَّ طعامُ عِيالهم بالمَدِيْنَة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب وَاحِد، ثم اقتسَموه بينهم في إناء وَاحِد بالسَّوِيَّة، فهم منّي وأنا منهم)[٢].

وضرب ﷺ للمتعاونين بحَدِيْث السفينة:

عن النُّعْمَان بن بَشِيْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النَّبِيّ ﷺ قال: (مَثَل القائمِ علىٰ حُدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا علىٰ سفينةٍ، فأصاب بعضُهم أعلاها وبعضُهم أسفلَها، فكان الذين في أسفلها، إذا استَقوا من الماء مرُّوا علىٰ مَن فوقَهم، فقالوا: لو أَنَّا خَرَقْنا في نَصيبنا خَرقاً، ولم نؤذِ مَن فوقَنا، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا علىٰ أيديهم نَجَوْا ونَجَوْا جميعاً)[٣].

---

(١) حَدِيْث: مثل المُؤْمِنِيْن... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٢٧ باب رحمة الناس والبهائم، رقم ٦٠١١.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة...، ١٧ باب تراحم المُؤْمِنِيْن...، رقم ٢٥٨٦، واللفظ له.

(٢) حَدِيْث: إنّ الأَشْعَرِيِّيْن... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤٧ كتاب الشركة، ١ باب الشركة في الطعام...، رقم ٢٤٨٦.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٤٤ كتاب فَضَائِل الصَّحَابَة: ٣٩ باب من فَضَائِل الأَشْعَرِيِّيْن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، رقم ٢٥٠٠.

(٣) حَدِيْث: مَثَل القائم... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤٧ كتاب الشركة، ٦ باب هل يُقرع في القسمة...، رقم ٢٤٩٣.

- واستحب رَسُوْل الله ﷺ المواساة بفضول الأموال:

عن أبي سَعِيْد الخُدْرِيّ قال: (بينما نحن في سفر مع النَّبِيّ ﷺ إذ جاء رجل علىٰ راحلة له، قال: فجعَلَ يَصْرِفُ بَصَرَه يميناً وشمالاً. فقال رَسُوْل الله ﷺ: من كان معه فَضْلُ ظَهْرٍ فليَعُدْ به علىٰ من لا ظهر له. ومن كان له فضلٌ مِن زادٍ فليعدْ به علىٰ من لا زادَ له.

قال فذكر من أصناف المال ما ذَكَرَ، حتىٰ رأينا أَنه لا حقَّ لاحدٍ منا في فَضْلٍ)[١].

- ومع أن الوصية مما يتقرب به العبد إلىٰ ربه، لأنها تحصين للمُوْصَىٰ له وأمان من الفقر، فلا ينبغي أن تتجاوز ثلث المال، وهو تَرْشِيْد واضح للاستهلاك:

عن سَعْد بن أبي وَقَّاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: (كان النَّبِيّ ﷺ يَعُودُنِي وأنا مريضٌ بمَكَّة، فقلتُ: لي مالٌ، أُوصي بمالي كله؟ قال: لا. قلتُ: فالشَّطْرُ؟ قال: لا. قلتُ: فالثُّلُثُ؟ قال: الثُّلُثُ والثُّلُثُ كَثِيْرٌ، أن تَدَعَ وَرَثَتَكَ أغنياءَ خَيْرٌ من أن تَدَعَهم عَالَةً يَتكفَّفون الناسَ في أيديهم. ومهما انفقتَ فهو لك صَدَقَةٌ، حتىٰ اللقمةَ تَرْفَعُهَا في فِي امرأتِكَ، ولعلَّ الله يَرْفَعُكَ، يَنْتَفِعُ بِكَ نَاسٌ، ويُضَرُّ بِكَ آخرون)[٢].

---

(١) حَدِيْث: بينما نحن في سفر... إلخ. في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٣١ كتاب اللقطة، ٤ باب استحباب المواساة بفضول المال، رقم ١٧٢٨.

وقوله: (جعل يصرف بصره): أي: متعرضاً لشيءٍ يدفع به حاجته. وفي الحَدِيْث مواساة ابن السَّبِيْل والصَّدَقَة عليه إذا كان مُحْتَاجاً وإن كان له راحلة وعليه ثياب. / المِنْهَاج بشَرْح صَحِيْح مُسْلِم للنَّوَوِيّ ص١٣٣٣.

(٢) حَدِيْث سَعْد، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٦٩ كتاب النفقات، ١ باب فضل النفقة علىٰ الأهل، رقم ٥٣٥٤.

- ونهىٰ رَسُوْل الله ﷺ عن الغَصْب، لأنه مظنة الحقد وأكل أموال الناس بالباطل:

عن السَّائِب بن يَزِيْد عن أبيه قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (لا يَأخُذَنَّ أحدُكم متاعَ أخيه جَادّاً ولا لاعباً، وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فَلْيَرُدَّهَا عليه).

عن أَنَس أن النَّبِيّ ﷺ قال: (لا يَحِلّ مال امرئٍ مُسْلِم إلَّا بطيب نفسه).

وعن سَعِيْد بن زَيْد قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (من أخذ شِبْراً من الأرض ظلماً فإنه يُطَوَّقُهُ يومَ القيامة من سبع أَرَضِيْن)(١).

- وحَرَّمَ رَسُوْل الله ﷺ الرشوةَ ولَعَنَ أطرافَها، لما فيها من إبطال الحقّ وإحقاق الباطل، الذي يجعل الاستهلاك في غير موضعه:

عن عَبْد الله بن عَمْرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: (لَعَنَ رَسُوْل الله ﷺ الراشيَ والمرتشي).

والراشي: هو الذي يبذل المالَ ليتَوَصَّلَ به إلىٰ الباطل.

والمرتشي: آخذ الرشوة، وهو الحَاكِم.

واستحقا اللعنةَ جميعاً لتَوَصُّل الراشي بماله إلىٰ الباطل، والمرتشي للحكم بغير الحق.

وفي حَدِيْث ثَوْبَان زِيَادَة: (والرائش)، وهو الذي يمشي بينهما(٢).

- وأوضح رَسُوْل الله ﷺ أن اخْتِيَار ذوي الخبرة والأمانة والصَّلَاح هي مِفْتَاح كل خير ودعامة الملك، وبخلافه يكون الهلاك:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (إذا وُسِّد الأمرُ إلىٰ غير أهله

---

(١) نَيْل الأَوْطَار ص١١٤٨. وفيه: حَدِيْث السَّائِب: رواه أَحْمَد وأبو دَاوُد والتِّرْمِذِيّ وحسَّنه. وحَدِيْث: أَنَس: رواه الدَّارَقُطْنِيّ. وحَدِيْث: سَعِيْد بن زَيْد: مُتَّفَق عليه.

(٢) سُبُل السَّلَام ج٣ ص٤٣، وفيه: حَدِيْث عَبْد الله عَمْرو: رواه أبو دَاوُد والتِّرْمِذِيّ وصحَّحه، ورواه أَحْمَد في القَضَاء وابن مَاجَة في الأَحْكَام والطَّبَرَانِيّ في الصَّغِيْر. وقال الهَيْثَمِيّ: رِجَاله ثِقَات.

فانتظرِ الساعةَ)[١].

وهٰذَا يوضّح أن النَّبِيّ عليه الصلاة والسَّلَام قد استشرف مستقبل الأُمَّة، حين نظّم الإنفاق وسُبُل التعاون بين الناس والانتهاء عما حرّمه اللهُ تعالىٰ. وحين جعل الأمانة في تسيير أُمُور الأُمَّة أَسَاس البناء في المستقبل.

وأَخِيْراً:

فإن هٰذَا البَحْث يوضّح الثراء الكَبِيْر في نُصُوْص السُّنَّة النَّبَوِيَّة، وما أوردتُه فيه نَزْرٌ يسيرٌ منها، دَلَّ علىٰ حسن التَّخْطِيْط ودقته في ميادين الحياة الاقْتِصَادِيَّة للأُمَّة علىٰ مستوىٰ الفرد والمجتمع، ووَجَّهَ المُسْلِمِيْن إلىٰ الأخذ بأسباب الرُّقِيّ، فبنىٰ بها اقْتِصَاد الأُمَّة الإِسْلَامِيَّة طوال تلك القرون ذٰلِكَ البناء المحكم الدقيق، وأهّلهم لمواكبة التقدم العالمي وريادة العالم والشهادة عليه.

وما ذكره عُلَمَاء الاقْتِصَاد اليوم في دِرَاسَاتهم الاقْتِصَادِيَّة المُخْتَلِفَة حول أوجه النشاط الاقْتِصَادِيّ: (الإنتاج، والتبادل، والتوزيع، والاستهلاك)، هو كله مما ورد في سُنَّة رَسُوْل الله ﷺ بصورته المعمقة الهادفة.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

---

(١) حَدِيْث: إذا وسد الأمر... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٣ كتاب العلم، ٢ باب من سئل علماً...، رقم ٥٩.

البحث الرابع

مُقَابَلَة النُّصُوْص عند كَتَبَة الحَدِيْث الشَّرِيْف

وفيه:

المُقَدِّمَة.

المَبْحَث الأول: المُقَابَلَة، حكمها، كيفية حصولها.

المَبْحَث الثاني: أَحْكَام في المُقَابَلَة.

المُقَدِّمَة

نال الحرف العَرَبِيّ العِنَايَة البَالِغَة من راسميه، منذ صدر الإسْلَام، وزاد ذٰلِكَ تأكيداً انصرافُ المُسْلِمِيْن إلىٰ كتابة القُرْآن الكَرِيْم ثم من بعده إلىٰ الحَدِيْث النَّبَوِيّ الشَّرِيْف، فحرَص كَتَبَةُ الحَدِيْث علىٰ ترسيخ القَوَاعِد والأُصُوْل.

فعقد كُتَّاب مُصْطَلَح الحَدِيْث فُصُوْلاً في آداب كتابة الحَدِيْث الشَّرِيْف، ومما ذكروا:

أَنَّ علىٰ كاتب الحَدِيْث الشَّرِيْف صرفَ الهمَّة إلىٰ ضبطه وتَحْقِيْقه شكلاً ونقطاً يُؤْمَن معه الالتباس، ليؤديه كما سمعه، وقالوا بلزوم أن يُشْكَل المُشْكِل ويُضبط الملتَبِس، واستحبوا تَحْقِيْق الخط وإِيْضَاحه، وضبط الحروف المُهْمَلَة والمُعْجَمَة، وميزوا الزِّيَادَات علىٰ الأصل، وبينوا كيفية تخرج الساقط وهو اللَّحَق، وكيف تُمَدّ العَطْفَة إلىٰ أول اللَّحَق، وكيفية التَّصْحِيْح والتَّضْبِيْب والتَّمْرِيْض والضرب علىٰ الحرف وحكّه ومحوه، وتحويق الدوائر علىٰ الكلمات، وحمرة الحروف، والاخْتِصَارَات، وغير ذٰلِكَ مما يطول ذكره.

ومن اهتماماتهم الفَذَّة موضوع المُقَابَلَة الذي سأتناوله بالبَحْث الآن، لأني رأيت الكَثِيْر من الطلبة وخاصة في مرحلتي الماجستير والدكتوراه قد وقعوا في رَسَائِلهم العِلْمِيَّة بأخطاء جسيمة سببها عدم مُقَابَلَة النُّصُوْص علىٰ الأُصُوْل المستقاة منها، فاختلفت الأَحْكَام، واضطربت النتائج.

١٧٦

المَـبْـحَـث الأول

المُقَابَلَة، حكمها، كيفية حصولها

المُقَابَلَة لُغَة واصطِلَاحاً:

المُقَابَلَة في أصل اللُّغَة من:

قَابَلَه: أي وَاجَهه[(١)]. والمُقَابَلَة: المُوَاجَهَة، والتَّقَابُل مثله. وهو قِبَالُك وقُبَالَتُك، أي: تُجاهك[(٢)]. واستقبلتُ الشيءَ: واجهتُه[(٣)]. والاستقبال: ضد الاستدبار، وفُلَان قُبَالتي، أي: مستقبلي[(٤)].

وكلُّ شيء جعلتَه تِلْقَاء نفسِكَ فقد استقبلتَه[(٥)].

ومنه: القِبْلَة، لأن المصلّي يُقَابِلُهَا[(٦)].

وقَابَلَ الكتابَ: عَارَضَه[(٧)]. مُقَابَلَة وقِبَالًا[(٨)].

---

(١) القَامُوْس المُحِيْط، مادة (قبل).

(٢) لِسَان العَرَب، مادة (قبل).

(٣) المِصْبَاح المُنِيْر، مادة (قبلت).

(٤) لِسَان العَرَب، مادة (قبل).

(٥) المِصْبَاح المُنِيْر، مادة (قبلت).

(٦) المِصْبَاح المُنِيْر، مادة (قبلت).

(٧) القَامُوْس المُحِيْط، مادة (قبل)، ومادة (عرض).

وانظر: لِسَان العَرَب، مادة (قبل).

(٨) لِسَان العَرَب، مادة (قبل).

لذٰلِكَ سُمِّيت المُقَابَلَة بالمُعَارَضَة. تقول: قابلتُ بالكتاب قِبَالاً ومُقَابَلَة، أي: جعلتُه قُبَالَتَهُ، وصَيَّرْتُ في أحدهما كلَّ ما في الآخر، ومنه منازل القوم تتقابل: أي: يُقابِل بعضُها بعضاً.

وعارضتُ بالكتابِ الكتابَ، أي: جعلتُ ما في أحدهما مثلَ ما في الآخر، مأخوذ من عارضتُ بالثوب إذا أعطيتُه وأخذتُ ثوباً غيره(١).

وهٰذَا المعنىٰ هو الذي قصده عُلَمَاء أُصُوْل الحَدِيْث من (المُقَابَلَة) **في اصْطِلَاحهم.**

ما ورد في المُقَابَلَة من آثار:

١- أخرج السَّمْعَانِيّ بسَنَده من طريق نَافِع بن يَزِيْد عن عَقِيْل بن خَالِد عن الزُّهْرِيّ عن ابن سُلَيْمَان بن زَيْد بن ثَابِت عن أبيه عن جَدّه زَيْد بن ثَابِت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كنتُ أكتب الوحيَ عند رَسُوْل الله ﷺ وكان إذا أُنزِل عليه أخذَتْه بُرَحَاءُ شديدة، وعَرِق عَرَقاً مثل الجُمَان، ثم سُرِّيَ عنه، فكنتُ أدخُل عليه بقطعة القَتَب أو كسره، فأكتُبُ وهو يُمْلِي عَلَيَّ، فما أبرَح حتىٰ تكاد تنكسر رجلي من ثِقَل القُرْآن، وحتىٰ أقول لا أمشي علىٰ رِجْلٍ أَبَداً، فإذا فرغتُ قال: اقرأه، فأقرؤه، فإن كان فيه سَقَطٌ أقامه، ثم أخرجُ به إلىٰ الناس(٢).

---

(١) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٤-٧٥.

ومثله في: النُّكَت علىٰ مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح للزَّرْكَشِيّ ج٣ ص٥٨٢، نَقْلاً عن هامش مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٠.

وانظر: فَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٥.

(٢) أدب الإملاء والاستملاء ص٧٧.

وقال البُلْقِيْنِيّ في مَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٣٧٦: (ذكره المَرْزُبَانِيّ في كتابه). ونقله عن البُلْقِيْنِيّ السُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٨، وقال السُّيُوْطِيّ بعد ذٰلِكَ: الحَدِيْث رواه الطَّبَرَانِيّ في الأَوْسط بسندٍ رِجَاله موثقون.

٢- أخرج السَّمْعَانِيّ بسَنَده من طريق شَرِيْك بن عَبْد الله بن أبي نَمِر عن عَطَاء بن يَسَار: أن رجلاً كتب عند النَّبِيّ ﷺ. فقال له النَّبِيّ ﷺ كتبتَ؟ قال: نعم. قال: عرضتَه؟ قال: لا. قال: لم تكتبْهُ حتىٰ تعرِضه فيَصِحّ[1].

وقال السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٧٥: (رواه الطَّبَرَانِيّ في الكَبِيْر وابن السُّنِّي في رياضة المُتَعَلِّمِيْن، كلاهما من حَدِيْث أبي الطاهر بن السَّرح، قال: وجدت في كتاب خالي، يعني: عَبْد الرَّحْمٰن بن عَبْد الحَمِيْد، حَدَّثَنِي عَقِيْل عن سَعِيْد بن سُلَيْمَان بن زَيْد بن ثَابِت عن أبيه عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

والحَدِيْث في المُعْجَم الكَبِيْر للطَّبَرَانِيّ، رقم ٤٨٨٩ ج٥ ص١٤٢ ط٢، وفيه: خالي عَبْد الحَمِيْد. وقال السَّخَاوِيّ أَيْضاً: وأَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيّ أَيْضاً. / فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٧٥، وهو في المُعْجَم الكَبِيْر، رقم ٤٨٨٨ ج٥ ص١٤٢ ط٢ من طريق آخر.

وقال الهَيْثَمِيّ في مَجْمَع الزَّوَائِد ج١ ص١٥٢: (رواه الطَّبَرَانِيّ في الأَوْسط، ورِجَاله موثَّقون، إلَّا أن فيه: وجدت في كتاب خالي، فهو وِجَادة). وفي الحَدِيْث: (... فكنتُ أدخل عليه بقطعة الكتف أو كسرة).

وقال الهَيْثَمِيّ في مَجْمَع الزَّوَائِد أَيْضاً ج٨ ص٢٥٧: (رواه الطَّبَرَانِيّ بإسنادين، ورِجَال أحدهما ثِقَات). وفيه: (فكنت أدخل عليه بقطعة العَسْب أو كسره).

وأشار محقق فَتْح المُغِيْث في هامش ص٧٥ إلىٰ السَّمْعَانِيّ وهٰذَيْنِ الموضعين من الطَّبَرَانِيّ، وقال أَيْضاً: أَخْرَجَهُ الصُّوْلِيّ في أدب الكاتب ص١٦٥ بسَنَده الذي يَلْتَقِي بهٰذَا الإسناد في عَقِيْل.

وقال السَّخَاوِيّ أَيْضاً: وأَخْرَجَهُ الخَطِيْب في جَامِعه من طريق نَافِع بن يَزِيْد عن عَقِيْل عن الزُّهْرِيّ عن سَعِيْد (بن سُلَيْمَان بن زَيْد بن ثَابِت) بنحوه. / فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٧٥. وهو في: الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع للخَطِيْب ج٢ ص١٩٠.

وأشار إلىٰ هٰذَا الخبر: القَاضِي عِيَاض في الإلماع ص١٦١. والعِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة ج٢ ص٣٨. والتُّرْمُسِيّ في مَنْهَج ذوي النَّظَر ص١٨٠.

(١) أدب الإملاء والاستملاء ص٧٧-٧٨.

٣- رَوَىٰ الخَطِيْب في جَامِعه بسَنَده عن هِشَام بن عُرْوَة بن الزُّبَيْر قال: قال لي أبي[١]: أَكتبتَ؟ قلتُ: نعم. قال: عارضتَ؟ قلتُ: لا. قال: فلم تكتب[٢].

لذٰلِكَ:

كان عُـرْوَة يكتب العلم للناس ويعارضه لهم. فيما رواه السَّمْعَانِيّ بسَنَده عن

وقال البُلْقِيْنِيّ في مَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٣٧٦: (ذكره السَّمْعَانِيّ في أدب الإملاء. ثم قال: وهٰذَا أَصْرَح في المقصود، إلَّا أنه مُرْسَل).

ونقله السُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٨ عن البُلْقِيْنِيّ. ونقله أَيْضاً التُّرْمُسِيّ في مَنْهَج ذوي النَّظَر ص١٨٠ عن البُلْقِيْنِيّ. وذكره السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٧٦ نَقْلاً عن أدب الإملاء والاستملاء.

وذكره المَامِقَانِيّ في مِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢٠٨.

(١) في مَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٣٧٦: (فائدة: أقدم من يُنْقَل ذٰلِكَ عنه عُرْوَة. وقد أسند كلامَه وكلامَ يَحْيَىٰ بن أبي كَثِيْر الرَّامَهُرْمُزِيّ في كتابه الفَاصِل في باب المُعَارَضَة. وفي المَسْأَلَة حَدِيْثَان مَرْوِيَّان عن النَّبِيّ ﷺ)، وهما المتقدمان آنِفاً.

(٢) الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج١ ص٤٢٨. ونقله عنه السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٧٦.

وانظر الخبر في: الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥٠ بسَنَد آخر. والمُحَدِّث الفَاصِل ج١ ص٥٤٤ من طريقين. وجَامِع بَيَان العلم ج١ ص٩٣ من طريقين. وأدب الإملاء والاستملاء ص٧٩. والإلماع ص١٦٠. ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٠-٣٠١. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٨.

وفي تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٧: أسنده البَيْهَقِيّ في المَدْخَل.

وانظر خبر عُرْوَة أَيْضاً في: المُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٣ ولم يذكر الخَطِيْب. وخبر عُرْوَة أَيْضاً ذكره د. نُور الدِّيْن عِتْر في مَنْهَج النقد ص٢٣٤. و د. أَحْمَد مُحَمَّد نور سَيْف في: من آداب المُحَدِّثِيْن ص٢٢٤. وأسطيري جمال في: التَّصْحِيْف ص٤٢٣. ومادته متضمَّنة في هٰذَا البَحْث. و د. حَارِث سُلَيْمَان الضَّارِي: محاضرات في عُلُوْم الحَدِيْث ص١٣٣.

هِشَام بن عُرْوَة عن أبيه[١].

٤- وأخرج الخَطِيْب في كفايته بسَنَده عن أفلح بن بَسَّام، قال: كنتُ عند القَعْنَبِيّ، فكتبتُ عنه، فقال لي: كتبتَ؟ قلتُ: نعم. قال: عارضتَ؟ قلتُ: لا. قال: لم تصنع شَيْئاً[٢].

٥- رَوَىٰ الخَطِيْب في جَامِعه بسَنَده عن الخَلِيْل بن أَحْمَد قال: إذا نُسِخَ الكتابُ ثلاث مرات - ولم يُعارَض - تحوَّل بالفَارِسِيَّة، من كثرة سَقَطه[٣].

٦- رَوَىٰ الخَطِيْب في الكِفَايَة بسَنَده عن الأَخْفَش قال: إذا نُسِخَ الكتابُ ولم يُعارَض، ثم نُسِخَ - منه - ولم يُعارَض - يعني المنسوخ أَيْضاً - خَرَج أَعْجَمِيّاً[٤].

---

(١) أدب الإملاء والاستملاء ص٧٨.

(٢) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥١. ونقله عنه السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٧٦.

(٣) الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج١ ص٤٢٩. ونقله عنه السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٧٧.

(ولم يعارض): لم ترد في الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع، وإنما هي زِيَادَة من فَتْح المُغِيْث للبَيَان.

(٤) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥١.

وانظر الخبر في: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠١. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٨. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٧ عن الكِفَايَة للخَطِيْب. والغَايَة للسَّخَاوِيّ ص٣٨. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٧-٥٠٨. وفي هامش فَتْح المُغِيْث: أدب الكاتب للصولي ص١٦٥.

وانظر الخبر أَيْضاً في: المُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٤-٣٥٥ دون عَزْو إلىٰ الخَطِيْب ولا الأَخْفَش.

(منه) و(يعني المنسوخ أَيْضاً): لم ترد في الكِفَايَة، وإنما هي زِيَادَة من فَتْح المُغِيْث للبَيَان.

حكم المُقَابَلَة:

بعد أن يُحَصِّلَ الطَّالِبُ المَرْوِيَّ بخطِّه أو بخَطِّ غيره عليه أن يقابل كتابه وجوباً(١).

وحكم الوجوب صَرَّح به الخَطِيْب في الجَامِع، وذكر أنه شرط في صحة الرِّوَايَة(٢). حيث قال: يجب علىٰ مَن كتب نُسخة من أصل بعض الشُّيُوْخ أن يعارض نسخته بالأصل، فإن ذٰلِكَ شرط في صحة الرِّوَايَة من الكتاب المسموع(٣).

وقال الخَطِيْب أَيْضاً:

يجبُ أن يكونَ الكتابُ الذي يحدّث فيه قد قوبل بأصل الشَّيْخ الذي يَرْوِيه عنه(٤).

وذكره القَاضِي عِيَاض في الإلماع، فقال: مُقَابَلَة النُّسخة بأصل السَّمَاع ومُعارَضتُها به مُتَعَيِّنَةٌ لا بُدَّ منها(٥).

---

(١) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٥.

وانظر: فَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦. وتَدْرِيب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٧. ومنظومته في علم الأَثَر وشرح التُّرْمُسِيّ عليها ص١٨٠. وشرح الإِتْيُوبِيّ عليها ج٢ ص٢٢. ومادته متضمنة في هٰذَا البَحْث. ومِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢٠٨.

(٢) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٥.

وانظر: من آداب المُحَدِّثِيْن في التربية والتَّعْلِيْم ص٢٢٤.

(٣) الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج١ ص٤٢٨.

(٤) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥٠.

(٥) الإلماع ص١٥٨. ونقله عنه كلٌّ من: الأَبْنَاسِيّ في الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٣٤١. والسَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٧٦. والعِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة ج١ ص٤٧٨. والسُّيُوْطِيّ في تَدْرِيب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٧. وعَلِيّ القَارِي في شرح شرح نُخْبَة الفِكَر ص٨٠٥. والتُّرْمُسِيّ في مَنْهَج ذوي النَّظَر ص١٨٠. والإِتْيُوبِيّ في شرح أَلْفِيَّة السُّيُوْطِيّ ج٢ ص٢٢.

وهو مُقْتَضَىٰ قول ابن الصَّلَاح[١]، حيث قال: علىٰ الطَّالِب مُقَابَلَة كتابه بأصل سَمَاعه وكتاب شَيْخه الذي يَرْوِي عنه وإن كان إجازةً[٢]. ومثله عن النَّوَوِيّ[٣] وابن جَمَاعَة[٤].

وكذا مُقْتَضَىٰ قول العِرَاقِيّ: علىٰ الطَّالِب مُقَابَلَة كتابه بكتاب شَيْخه الذي يَرْوِيه عنه سَمَاعاً أو إجازةً[٥].

ووَافَقَهُم بذٰلِكَ آخرون[٦].

والقول بالوجوب هو ما نَصَّ عليه العِرَاقِيّ في تَبْصِرَتِهِ، قال:

ثُـمَّ عليه الـعَـرْضُ بـالأصـلِ ولَـوْ   إجازةً أو أصلِ أصلِ الشَّيْخ أَوْ
فَـرعٍ مُـقـابَـلٍ......................   ....[٧]

وقال السُّيُوْطِيّ في منظومته:

(١) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٦.
(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٠.
(٣) إرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٥. والتَّقْرِيْب – تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٧.
(٤) المَنْهَل الرَّوِيّ ص٩٤.
(٥) شرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٨.
(٦) المُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٣. والغَايَة للسَّخَاوِيّ ص٣٧. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦. ومنظومة علم الأَثَر للسُّيُوْطِيّ وعليها شرح التُّرْمُسِيّ ص١٨٠.

وهامش مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحَمِيْد علىٰ تَوْضِيْح الأَفْكَار للصَّنْعَانِيّ ج٢ ص٣٥٧. ومادتُه متضمَّنة في هٰذَا البَحْث.

وذكر الحكم د. نُور الدِّيْن عِتْر في مَنْهَج النقد ص٢٣٤. و د. حَارِث سُلَيْمَان الضَّارِي في محاضرات في عُلُوْم الحَدِيْث ص١٣٣.

(٧) شرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٨.

ثُمَّ عليه حَتْماً المُقَابَلَهْ بأصلِهِ أو فَرْعِ أصلٍ قابَلَهْ[1]

وبالوجوب أخذ أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن نصر بن عَبْد العَزِيْز السُّوَيْدِيّ، لأن الأصل في الأمر الوجوب، قال:

عليكَ بتَصْحِيْح الكتابِ مُعارِضاً فذٰلِكَ مَفْرُوْض علىٰ المرءِ واجبُ
ومن لم يُصَحِّحْ بالقِرَاءَة خَطَّهُ فما هو مكتوبٌ ولا هو كاتبُ[2]

وكذٰلِكَ أخذ به أبو حَفْص عُمَر بن عُثْمَان بن الحُسَيْن الجَنْزِيّ:

عارِضْ كتابَكَ بعدَما حَرَّرْتَه فالخَطُّ غيرَ مُعارَضٍ لم يُكْتَبِ
وإذا كتَبْتَ مُقَابِلاً ومُصَحِّحاً سَهُلَت تِلاوتُه علىٰ الغِرِّ الغَبي[3]

لذٰلِكَ:

قال الخَلاَّل الحَنْبَلِيّ: مَن لم يُعارِض لم يَدرِ كيف يضع رِجْلَه[4].

وقال بعضهم: مَن كتب ولم يُقابِل كمن غَزَا ولم يُقاتِل[5].

واشتراط المُقَابَلَة في صحة الرِّوَايَة هو المعتمَد بين المُتَقَدِّمِيْن[6].

(١) منظومة علم الأَثَر للسُّيُوْطِيّ، وعليها شرح التُّرْمُسِيّ ص١٨٠. وشرح الإتْيُوبِيّ ج٢ ص٢٢.
(٢) أدب الإملاء والاستملاء ص١٧٢، قال: أنشدنا لنفسه برَزِيق.
(٣) أدب الإملاء والاستملاء ص٧٩، قال: أنشدنا لنفسه بمَرْوَ.
(٤) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٧.
(٥) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٧.
(٦) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٤.
ومِمن اشترطه الخَطِيْب في: الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج١ ص٤٢٨، وتقدم آنِفاً.

وبه صَرَّحَ القَاضِي عِيَاض، إذ قال: (لا يَحل للمسلم التَّقِيّ الرِّوَايَة ما لم يُقابل... ولا ينخدع في الاعتماد علىٰ نَسخ الثِّقَة العارف دون مُقَابَلَة، نعم ولا علىٰ نَسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويُصَحِّح، فإن الفكرَ يَذهب، والقلبَ يَسهو، والنَّظَر يَزِيغ، والقلمَ يَطْغَىٰ)(١).

بل واختاره من المتأخرين ابن أبي الدم فقال: لا يجوز أن يَرْوِي عن شَيْخه شَيْئاً سمعه عليه من كتاب لا يعلم هل هو كلُّ الذي سمعه أو بعضُه، وهل هو علىٰ وجهه أو لا؟(٢).

لأن المُقَابَلَة تورث شدة الاطمئنان بصحته، وترك المُقَابَلَة قد يؤدي إلىٰ الزِّيَادَة والنقصان في الإخبار(٣).

لذٰلِكَ كان طَلَبَة العلم يكتبون، ويعرضون علىٰ شُيُوْخهم ما كتبوه عنهم، وكان شُيُوْخهم يقوِّمون ذٰلِكَ، ابتغاء الدقة والإتْقَان.

فقد رَوَىٰ الخَطِيْب بسَنَده في الكِفَايَة عن بِشْر بن عُمَر الزَّهْرَانِيّ قال: ثنا هِشَام بن سَعْد، وسمعته، وقرأته عليه، وقوَّمه.

ورَوَىٰ أَيْضاً بسَنَده عن هِشَام بن حَسَّان قال: رأيت أَيُّوْب يقوِّم لهم كتبهم بيده(٤).

ورَوَىٰ أَيْضاً بسَنَده عن جَرِيْر بن حَازِم عن أَيُّوْب قال: قلتُ له: كنتَ تكره أن تُكْتَبَ الأَحَادِيْث عنك، ثم أراهم اليوم يَعرضون الكتب عليك فتقوِّمها لهم. فقال: إني علىٰ رأيي الأول، ولٰكِن لما كتبوا عني كان أن يعرضوها عَلَيَّ فأُقوِّمها لهم أحبّ إِلَيَّ من

---

(١) الإلماع ص١٥٩-١٦٠. ونقله السَّخَاوِيّ في: فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٨٤.

وانظر: الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٣٤١.

(٢) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٤.

(٣) مِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢٠٨.

(٤) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥٣.

أن أدعَها في أيديهم. يعني: يقول: لا يكتبوا عني الخطأ(١).

ورَوَىٰ السَّمْعَانِيّ بسَنَده عن الأَصْمَعِيّ عن نَافِع بن أَبي نُعَيْم، قال: قلتُ لنَافِع مَوْلَىٰ ابن عُمَر: إنهم قد كتبوا حَدِيْثك. قال: فليأتوني حتىٰ أُقِيمه لهم(٢).

وذكر العُلَمَاء: أن مجلس الإملاء حين يكمل لا غنى عن المُقَابَلَة فيه، لإصْلَاح زَيْغ أو طغيان قَلَم(٣).

قال العِرَاقِيّ في تَبْصِرَتِهِ:

وليسَ بالإملاءِ حينَ يَكْمُلُ غِنًى عن العَرْضِ لزَيْغٍ يَحْصُل(٤)

والمُقَابَلَة من تَحْرِيْر المكتوب، والأَئِمَّة كرهوا إِخْرَاج التصنيف إلىٰ الناس بلا تَحْرِيْر وتَهْذِيْب وتكرير النَّظَر فيه.

قال ابن المُعْتَزّ: لحظة القلب أسرع خَطْرَةً من لحظة العين، وأبعد غَايَة، وأَوْسع مجالاً، وهي الغائصة في أعماق أَوْدِيَة الفكر، والمُتَأَمِّلَة لوجوه العواقب، والجَامِعَة بين ما غاب وحضر، والمِيْزَان الشَّاهد علىٰ ما نَفعَ وضرَّ، والقلب كالمُمْلي للكلام علىٰ اللِّسَان إذا نطق، واليد إذا كتبت، فالعاقل يكسو المعاني وَشْيَ الكلامِ في قلبه، ثم يُبْدِيها، فألفاظه كَوَاسٍ في أحسن زِيْنَة، والجاهل يستعجل بإظهار المعاني قبل العِنَايَة بتزيينِ مَعارِضها واسْتِكْمَال مَحَاسِنها(٥).

لذٰلِكَ لم يلتفت العُلَمَاء إلىٰ أصل غير متقَن:

---

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥٤.

(٢) أدب الإملاء والاستملاء ص٧٨.

(٣) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٢٧٢.

(٤) التَّبْصِرَة وشرحها للعِرَاقِيّ ج٢ ص٣٦.

(٥) قول ابن المعتز ذكره الخَطِيْب في: الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج٢ ص٤٢٨-٤٢٩. وذكره السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٣٣٠.

فقد رَوَىٰ الخَطِيْب بسَنَده عن عَلِيّ بن عَبْد الله قال: أتيتُ يَحْيَىٰ بن سَعِيْد القَطَّان، فذكرت له عن شَيْخ ولم يعرفه. فقلت: يا أبا سَعِيْد، إنه في أصل كتابه. قال: فلا يلتفت إلىٰ أصل غير متقن، إلَّا إلىٰ شُعْبَة وسُفْيَان الثَّوْرِيّ وسُفْيَان بن عُيَيْنَة وحَمَّاد بن زَيْد(١).

لٰكِن السَّخَاوِيّ رأىٰ التفصيل في حكم المُقَابَلَة، فقال:

الظَّاهِر أن محل الوجوب حيث لم يثق بصحة كتابته أو نسخته. أما من عُرف بالاسْتِقْرَاء ندورُ السَّقَط والتحريف منه فلا(٢).

أما ما نقله ابن عَبْد البَرّ عن مَعْمَر قوله: (لو عورض الكتاب مئة مرة ما كاد يسلم من أن يكون فيه سَقَط، أو قال: خطأ)(٣).

فقد علَّق السَّخَاوِيّ عليه بأنه قد بالغ... نعم لا يخلو الكاتب من غلط وإن قَلَّ، كما هو معروف من العرف والتَّجْرِبَة، ولذا قال بعضهم: ما قَرْمَطْنا ندمنا، وما انتخبنا ندمنا، وما كتبنا بدون مُقَابَلَة ندمنا(٤).

ويقابل قولَ مَعْمَر قولُ القائل: (الأَصلُ عدمُ الغلط).

وردَّه السَّخَاوِيّ، بأن ذٰلِكَ معارض بقول غيره، بل الأصل عدم نقل كل ما كان في الأصل(٥).

فهٰذَان القولان لا يُلتفت إليهما، لما فيهما من إفراط أو تفريط.

---

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥٤.

(٢) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٧.

(٣) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج١ ص٩٣. ونقله عنه السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٧٨.

(٤) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٨.

القَرْمَطَة: دِقَّة الكتابة. / القَامُوْس المُحِيْط، مادة (القَرْمَطَة).

(٥) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٨.

كيف تحصل المُقَابَلَة؟

تكون مُقَابَلَة النَّصّ إمَّا:

١- بالأصل الذي أخذه عن شَيْخه بوجوه الأخذ الصَّحِيْحَة، ولو كان الأخذ إجازةً(١).

٢- أو بأصل أصل الشَّيْخ الذي أخذ الطَّالِب عنه، المُقَابَلِ به أصلُ شَيْخه(٢).

والتَّقْيِيْد في أصل الأصل بكونه قد قوبل الأصل عليه لا بدَّ منه، وإلَّا فلو كان لشَيْخ شَيْخه عدة أُصُوْل قوبل أصل شَيْخه بأحدها لا تكفي المُقَابَلَة بغيره، لاحتمال أن يكون فيه زِيَادَة أو نقص، فيكون قد أتىٰ بما لم يروه شَيْخه له، أو حذف شَيْئاً مما رواه له شَيْخه(٣).

وكان ابن دَقِيْق العِيْد قد ذكر: أنه إذا قابل بأصل شَيْخ شَيْخه لا بأصل سَمَاعه من

---

(١) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٨. والغَايَة للسَّخَاوِيّ ص٣٧.

وانظر: الإلماع ص١٥٩. ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٠. وإرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٥. والتَّقْرِيْب - تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٧. والاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد ص٣٣٧. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٥. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٨. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦. والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٩٤. ومنظومة علم الأَثَر للسُّيُوْطِيّ، وعليها شرح التُّرْمُسِيّ ص١٨٠. وشرح شرح نُخْبَة الفِكَر لِعَلِيّ القَارِي ص٨٠٥. وقَفْو الأَثَر ص١٢١ عن الكَمَال الشُّمُنِّيّ. ومِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢٠٨.

(٢) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٨. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٨. والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٩٤. وقَفْو الأَثَر ص١٢١. وشرح شرح نُخْبَة الفِكَر لِعَلِيّ القَارِي ص٨٠٥. وشرح التُّرْمُسِيّ علىٰ منظومة علم الأَثَر ص١٨٠. وإرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٦. ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٢. والتَّقْرِيْب - تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٩-٥١٠. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٦. ومِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢١٠.

(٣) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٨، وذكر أن ابن دَقِيْق العِيْد قد أشار إليه.

شَيْخه، ففي الاكتفاء بذٰلِكَ قولان:

القول الأول: المسامحة في ذٰلِكَ، وهو قول قوم من المغاربة وبعض المَشَارِقة.

القول الثاني: منع ذٰلِكَ، وهو قول المحققين من مشايخ ابن دَقِيْق العِيْد، لأنه يحتمل أن يكون الذي يريد أن يَرْوِيه غير مسموع له، وإن كان في أصل شَيْخ الشَّيْخ، فيكون في روايته له مبلغاً ما لم يتحمل.

وقد رَوَىٰ كتابَ الصَّحِيْح للبُخَارِيّ ثلاثةُ مشايخَ عن الفِرَبْرِيّ، وأخذه عنهم الحافظ أبو ذَرّ الهَرَوِيّ، وضبَط اختلافهم، فكان كَثِيْراً علىٰ ما هو معروفٌ في روايته، وكلُّهم عن شخص وَاحِد.

فلو كان أبو ذَرّ اكتفىٰ بالمُقَابَلَة علىٰ أصل الفِرَبْرِيّ مثلاً، لكان قد حَمَّل كلَّ وَاحِد من شُيُوْخه ما لم يَروِه له(١).

٣- أو بفرعٍ مُقَابَلٍ بالأصل مُقَابَلَة موثوقةً(٢).

٤- أو بفرعٍ قوبل كذٰلِكَ علىٰ فرعٍ، ولو كثر العدد بينهما(٣).

---

(١) الاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد ص٣٤٢-٣٤٣.

(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٢. وإرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٦. والتَّقْرِيْب - تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٩. والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٩٤. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٦. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٨. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٨. والغَايَة للسَّخَاوِيّ ص٣٧. ومنظومة علم الأَثَر للسُّيُوْطِيّ، وعليها شرح التُّرْمُسِيّ ص١٨٠. ومِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢١٠. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦. وشرح شرح نُخْبَة الفِكَر لِعَلِيّ القَارِي ص٨٠٥. وقَفْو الأَثَر ص١٢١ عن الكَمَال الشُّمُنِّيّ.

قال القَاضِي عِيَاض في الإلماع ص١٥٩: (أو نسخة تحقَّقَ ووثِقَ بمقابلتها بالأصل).

(٣) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٨. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦. وشرح شرح نُخْبَة الفِكَر لِعَلِيّ القَارِي ص٨٠٥.

لأنَّ الغَرَض المطلوب أن يكون كتابُ الطَّالِب مطابقاً لأصل سَمَاعه وكتابِ شَيْخه، سواءٌ حصل ذٰلِكَ بواسطة أو بغير واسطة[(١)].

وتحصل المُقَابَلَة أَيْضاً إن كان الأصل بيد الشَّيْخ أو ثِقَة يَقِظ غيره، تولاه الطَّالِب بنفسه، أو ثِقَة يَقِظ غيره، وقع حالةَ السَّمَاع أم لا، أمسك الأصل معه غيرُه أم كانا معاً بيده[(٢)].

وأوضح ذٰلِكَ عَلِيّ القَارِي في شرحه علىٰ نُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر بقوله:

(وصفة عَرْضه) أي: ومن المهم صفة عَرْضه.

(وهو مقابلتُه) أي: مُقَابَلَة الطَّالِب أو مسموعه ولو كان من غيره.

(مع الشَّيْخ المُسْمِع) أي: المُحَدِّث سواء يكون معه أصله، وهو الأَوْلَىٰ، أو لا يكون معه أصله، أو لا يكون معه أصلٌ أَصْلاً، وهو حافظ ضابط.

(أو مع ثِقَة غيرِهِ) أي: غير المُسْمِع.

(أو مع نفسهِ) أي: مع أصل الشَّيْخ في الصورتين.

(شَيْئاً فشَيْئاً) أي: علىٰ جهة التدريج، للاحتياط في المُقَابَلَة، وهو قيد للأَخِيْر، أو قيد للكل[(٣)].

---

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٢. وإرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٦. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٦. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٨. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥١٠. وشرح شرح نُخْبَة الفِكَر لِعَلِيّ القَارِي ص٨٠٥. ومنظومة علم الأَثَر للسُّيُوْطِيّ، وعليها شرح التُّرْمُسِيّ ص١٨٠. ومِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢١٠.

(٢) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٩.

وانظر: فَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦.

(٣) شرح نُخْبَة الفِكَر لابن حَجَر، وشرحه: لِعَلِيّ القَارِي ص٨٠٤-٨٠٥.

أفضلية العَرْض:

اختلفوا في هل أن خير العَرْض مع شَيْخه أو مع نفسه؟ علىٰ ثلاثة أقوال هي:

القول الأول: أفضل المُعَارَضَة أن يُعارِضَ الطَّالِب بنفسه كتابَهُ بكتاب الشَّيْخ مع الشَّيْخ في حال تَحْدِيْثه إياه من كتابه[1].

أي: أن أفضل المُقَابَلَة هي أن يمسك الطَّالِب كتابَه والشَّيْخ كتابَه حالَ تَحْدِيْثه، لما يجتمع من الإِتْقَان[2] من الجانبين، ولما فيه من وجوه الاحتياط[3].

فإن لم تجتمع هٰذِهِ الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاته[4].

وانظر: قَفْو الأَثَر ص١٢١. وبُلْغَة الأريب ص٢٠٨.

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠١. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٩. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٩. والغَايَة للسَّخَاوِيّ ص٣٧. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦.

(٢) إرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٥.

وانظر: التَّقْرِيْب - تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٨. والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٩٤. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٥. وشرح شرح نُخْبَة الفِكَر لِعَلِيّ القَارِي ص٨٠٥. وقَفْو الأَثَر ص١٢١-١٢٢ عن الكَمَال الشُّمُنِّيّ، وعبارته بتَلْخِيْص وإيْضَاح: (قال: وصفةُ ذٰلِكَ أن يُمسِكَ الطَّالِب كتابَهُ، أو ثِقَة غيرُهُ، والشَّيْخ كتابَهُ، أو ثِقَة غيرُهُ، فيقابِلَهُ معه في حالة السَّمَاع منه، أو القِرَاءَة عليه إن أمكن، أو قَبْلَهَا، وهو الأَوْلَىٰ). ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨٠ عن ابن الصَّلَاح. ومِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢٠٩. ومحاضرات في عُلُوْم الحَدِيْث: د. حَارِث سُلَيْمَان الضَّارِي ص١٣٣.

(٣) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠١. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٩. وشرح شرح نُخْبَة الفِكَر لِعَلِيّ القَارِي ص٨٠٥. ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨٠.

(٤) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠١. وإرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٦. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٩ نَقْلاً عن ابن الصَّلَاح. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٨. وشرح شرح نُخْبَة الفِكَر لِعَلِيّ القَارِي ص٨٠٥. ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨٠.

وقَيَّد ابن دَقِيْق العِيْد الأفضلية بأن تكون المُقَابَلَة في حالة السَّمَاع، حين يحدِّث الشَّيْخ أو يُقرأُ عليه، إن كان ذٰلِكَ مُتَيَسِّراً، لتَثَبُّت الرَّاوِي في القِرَاءَة، وإلَّا فتقديمُ المُقَابَلَة أَوْلَىٰ[١].

أي: الأفضلية بتمكُّن الطَّالِب مع ذٰلِكَ من التثبت في القِرَاءَة أو السَّمَاع، وإلَّا فتقديم العرض حينئذ أَوْلَىٰ[٢].

وقال ابن دَقِيْق العِيْد: بل أقول: إنه أَوْلَىٰ مطلقاً، لأنه إذا قوبل أولاً كان حالةَ السَّمَاع أيسرَ[٣].

القول الثاني: خيرُ العرض ما كان مع نفس الطَّالِب حرفاً حرفاً[٤]، فلا تَصِحّ مُقَابَلَة الطَّالِب مع أحد غير نفسه، ولا يُقلِّد سواه[٥]. وهو رأي الحافظ أبي الفَضْل الهَرَوِيّ الجَارُوْدِيّ مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد (المُتَوَفَّىٰ سنة ٤١٣هـ) القائل: (أَصدقُ

---

(١) الاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد ص٣٣٧-٣٣٨. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٩ نَقْلًا عن الاقْتِرَاح.

(٢) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٩.

(٣) الاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد ص٣٣٨. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٩ نَقْلًا عن الاقْتِرَاح.

قال الأَنْصَارِيّ في فَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦: (قال ابن دَقِيْق العِيْد: الأَوْلَىٰ العرض قبل السَّمَاع، لأنه أيسر للسَّمَاع).

(٤) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٩.

ونحوه في: الغَايَة للسَّخَاوِيّ ص٣٧. وشرح شرح نُخْبَة الفِكَر لِعَلِيّ القَارِي ص٨٠٦. ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨٠.

(٥) الإلماع ص١٥٩.

وانظر: المُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٦. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٩. وأشار التُّرْمُسِيّ في مَنْهَج ذوي النَّظَر إلىٰ الجَارُوْدِيّ ص١٨٠.

المُعَارَضَة مع نفسِك)[١].

ولذا اشترط ذٰلِكَ بعضُ أهل التَّحْقِيْق، فجزم - كما حكاه القَاضِي عِيَاض - بعدم صحة مقابلته مع أحدٍ غيرِ نفسِه[٢].

وحُجَّة هٰذَا القول:

أنه حينئذ لم يقلِّد غيره، ولم يجعل بينه وبين كتاب شَيْخه واسطة، وهو بذٰلِكَ علىٰ ثِقَة ويقين من مطابقتها[٣].

وردَّه ابنُ الصَّلَاح، فقال: إنه مَذْهَب متروك، وهو من مَذَاهِب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا[٤].

---

(١) قول الحافظ الجَارُوْدِيّ في: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠١. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٩. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٥. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٨. وذكره ابنُ دَقِيْق العِيْد في الاقْتِرَاح ص٣٤٠ دون عَزْو. وابن كَثِيْر في اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٣٦ دون عَزْو أَيْضاً.

(٢) الإلماع ص١٥٩.

وانظر: المُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٥. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٩. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٠. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٩.

(٣) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٧٩-٨٠. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦. وشرح شرح نُخْبَة الفِكَر لِعَلِيّ القَارِي ص٨٠٦. ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨٠.

وانظر: الإلماع ص١٥٩. ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٢. المُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٥.

(٤) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٢. ونقله عنه: السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٨٠. والعِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة ج١ ص٤٧٩: وعَلِيّ القَارِي في شرح شرح نُخْبَة الفِكَر ص٨٠٦. والتُّرْمُسِيّ في مَنْهَج ذوي النَّظَر ص١٨٠.

ووَافَقَهُ آخرون[١].

لأَنَّ الفكر يتَشَعَّب بالنَّظَر في النسختين[٢].

لذٰلِكَ صحَّحوا القول الأول[٣].

وقالوا: لا يُشترط أن يُقابلَه بنفسه، بل يَكفيهِ مُقَابَلَة نسختهِ بأصل الرَّاوِي، وإن لم يكن ذٰلِكَ حالةَ القِرَاءَة، وإن كانت المُقَابَلَة علىٰ يَدَي غيرهِ إذا كان ثِقَة موثوقاً بضبطه[٤].

قال العِرَاقِيّ في تَبْصِرَتِهِ:

...، وخيرُ العَرْض معْ ... أُسْتَاذه بنفسه إذْ يَسْمَعْ
وقيلَ بلْ مَعْ نفسهِ واشتَرَطا ... بعضُهُمُ هٰذَا وفيهِ غُلِّطَا[٥]

(١) إرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٥. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٥ و٣٥٦. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٩. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦. واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٣٦. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٩. والغَايَة للسَّخَاوِيّ ص٣٧.

(٢) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٠. وشرح شرح نُخْبَة الفِكَر لِعَلِيّ القَارِي ص٨٠٦.

(٣) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٢.

وانظر: المُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٥ و٣٥٦. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٩. والغَايَة للسَّخَاوِيّ ص٣٧. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦. ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨٠.

(٤) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٢. وإرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٥. والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٩. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٥ و٣٥٦ عن ابن الصَّلَاح. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٩ عن ابن الصَّلَاح. ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨٠.

وانظر: مِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢٠٩.

(٥) التَّبْصِرَة وشرحها للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٨.

وقال السُّيُوْطِيّ في منظومته:

وخَيرُها مَعْ شَيْخه إذْ يَسْمَعُ وقـال قـومٌ مَـعَ نَـفْـسٍ أَنْـفَـعُ
وقيلَ هٰـذَا واجـبٌ ويُكْتَفَىٰ إنْ ثِقَة قابَلَهُ في المُقْتَفَىٰ[١]

وقد وُجِّهت عبارة الجَارُوْدِيّ بما نقله السَّخَاوِيّ عن ابن حَجَر، وذٰلِكَ بقوله: وقد قرأت بخطِّ شَيْخنا - يريد به ابن حَجَر - التردد في مُرَاد الجَارُوْدِيّ فقال:

إن أراد به أَنَّ صاحب الكتاب يتولاها بنفسه مع الشَّيْخ أو مع موثوق به فهو مُتَّجِه، فإن عِنَايَة المرء بتَصْحِيْح نسخته أشد من اعتناء غيره، حتىٰ ذهب بعض أهل التشديد إلىٰ أن الرِّوَايَة لا تَصِحّ إلَّا إن قابل الطَّالِب بنفسه مع غيره، وأنه لا يقلِّد غيره في ذٰلِكَ.

وإن أراد أنه يقرأ سطراً من الأصل، ثم يقرؤه بعينه فهٰذَا لا يفيد، لأن الشخص لا يَتَمَكَّن من المُقَابَلَة بنفسه مع نفسه من نسختين.

وإن أراد أنه يقرأ كلمة أو كلمَتِيْن في كتاب نفسه، ثم يقرأ ذٰلِكَ في الأصل فهٰذَا يَصِحّ، إلَّا أنه قَلَّ أن يتفق مع ما فيه من التَّطْوِيْل الذي يضيع به العُمْر[٢].

القول الثالث: التفصيل. وهو قول ابن دَقِيْق العِيْد، حيث قال: (وعندي أن ذٰلِكَ يختلف باختلاف الشخص، فمَن كان من عادتِهِ - لمَزِيْد يقظته وحفظه - أن لا يَسهوَ عند نظره في الأصل والفرع فهٰذَا يُقَابِلُ بنفسه.

ومَن عادتُه - لجمود حركته و - لقلة حفظه أن يَسْهُوَ، فمقابلتُه مع الغير أَوْلَىٰ أو

(١) منظومة علم الأَثَر للسُّيُوْطِيّ، وشرحها: مَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨٠. وشرحها للإِتْيُوَبِيّ ج٢ ص٢٤.
(٢) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٠-٨١.

أَوْجَبُ)[١].

وعقَّب السَّخَاوِيّ علىٰ ذٰلِكَ بقوله: الحقّ معه[٢].

قال عَلِيّ القَارِي: قلت: وهٰذَا هو الغالب علىٰ أكثر الناس في معظم الأحوال[٣].

وأَيَّد السَّخَاوِيّ هٰذَا القول بما نقله عن الخَطِيْب في كفايته القائل: من سمع من الرَّاوِي، ولم يكن له في الحال نسخة، ثم نسخ من الأصل بعد ذٰلِكَ استحب له عرض ما نسخه علىٰ الرَّاوِي للتَّصْحِيْح، وإن كان قد قابل به، لأنه يحتمل أن يكون في الأصل خطأ ونقصان حروف وغير ذٰلِكَ مما يعرفه الرَّاوِي، ولعلَّه أن يكون أقرَّه في أصله، لأن الذي حدثه به كذٰلِكَ رواه، وكره تغيير روايته، وعوّل فيه علىٰ حفظه له ومعرفته به[٤].

---

(١) الاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد ص٣٤١. ونقله عنه السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٨٠. ونقله عَلِيّ القَارِي عن السَّخَاوِيّ في شرح شرح نُخْبَة الفِكَر ص٨٠٦.

(٢) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٠.

(٣) شرح شرح نُخْبَة الفِكَر لِعَلِيّ القَارِي ص٨٠٦.

(٤) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٠. ونَصُّ الخَطِيْب من الكِفَايَة ص٣٥٣.

المَبْحَث الثاني
أَحْكَام في المُقَابَلَة

حكم نظر السامع حين يسمع في النسخة:

اختلفوا في حكم نظر السامع حين يسمع في النسخة علىٰ أقوال:

القول الأول: الاستحباب. يُستحبُّ للطَّالِب أن ينظر في نسخته حالة السَّمَاع[1]. ويُستحب أَيْضاً للطَّالِب أن ينظر معه في نسخته من حضر من السامعين ممن ليس معه نسخة، لا سِيَّمَا إذا أراد الآخرُ النقلَ منها[2]، لما يأتي:

١- لأنه اضبط وأجدر أن يفهم معه ما يسمع، لوُصُوْل المقروء إلىٰ قلبه من طريقي السمع والبصر.

٢- ولأن النَّاظِر في الكتاب إذا تلفظ به يكون أثبت في قلبه، لأنه يصل إليه من طريقين[3].

قال الزُّبَيْر بن بَكَّار (المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ) في المُوَفَّقِيَّات: دخل عَلَيَّ أبي وأنا أنظر

(١) شرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٩. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦.

(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠١. وإرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٥. والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٩. والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٩٤. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٩. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٥. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٦. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨١. ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨٠. ومِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢٠٩.

(٣) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨١.

في دفتر، وأروي فيه بيني وبين نفسي ولا أجهر. فقال لي: إنما لك من روايتك هٰذِهِ ما أَدَّىٰ بصرُكَ إلىٰ قلبك، فإذا أردتَ الرِّوَايَة فانظر إليها واجهر بها، فإنه يكون لك منها ما أَدَّىٰ بصرُكَ إلىٰ قلبك، وما أَدَّىٰ سمعك إلىٰ قلبك[١].

ولهٰذَا قال الخَطِيْب: حَدَّثَنِي أبو عَبْد الله الحُمَيْدِيّ (مُحَمَّد بن فُتُوح الأَنْدَلُسِيّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٨٨هـ) قال: أتىٰ جَمَاعَة من الطَّلَبَة الحافظ أبا إسْحَاق إبْرَاهِيْم بن سَعِيْد بن عَبْد الله المِصْرِيّ الحبال (المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٨٢هـ) ليسمعوا منه جزءً فأخرج به عشرين نسخة، وناول كل وَاحِد نسخة يعارض بها[٢].

وإذا أراد السامع النقل منها تأكد نظره في النسخة. صرَّح بذٰلِكَ ابن الصَّلاح تَبَعاً للخَطِيْب[٣].

رَوَىٰ الخَطِيْب بسَنَده عن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَبْد الصَّمَد المَكِّيّ قال: قلتُ لأَحْمَد بن حَنْبَل ونحن في مجلس نسمع فيه الحَدِيْث، وأنا لا أنظر في النسخة: يا أبا عَبْد الله يجزيني أَلَّا أنظر في النسخة فأقول: حَدَّثَنَا، مثل الصَّكّ إذا لم ينظر فيه فيشهدون؟ فقال لي: لو نظرت في الكتاب كان أطيب لنفسك[٤].

والاستحباب هو قول عامة الشُّيُوْخ كما ذكر يَحْيَىٰ بن مَعِيْن[٥]. وقال أَيْضاً

---

(١) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ص٨٢. وهو في: جَامِع أَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج٢ ص٤٠٢.

(٢) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٢، وأشار محققه إلىٰ تَذْكِرَة الحُفَّاظ للذَّهَبِيّ ج٣ ص١١٩٣.

(٣) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٢.

وانظر: الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥١. ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠١، وتقدم آنِفاً.

(٤) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥١. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٢.

(٥) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥١. ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠١. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٩. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٣. ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨١.

يَحْيَىٰ بن مَعِيْن: كان ابن أبي ذِئْب يحدث فيقرأ عليهم كتابه ويلقيه إليهم فيكتبونه، ولم ينظروا في الكتاب[١].

وهو الصواب الذي قاله الجماهير[٢]. فيَصِحّ السَّمَاع وإن لم ينظر أَصْلًا في الكتاب حالةَ القِرَاءَة[٣].

القول الثاني: وجوب النَّظَر. وهو قول يَحْيَىٰ بن مَعِيْن[٤]. فقد رَوَىٰ الخَطِيْب بسَنَده عن عَلِيّ بن الحُسَيْن بن حِبَّان، قال: وجدت في كتاب أبي بخطِّ يده، قيل: لأبي زَكَرِيَّا، أرأيت إن اجتمع قوم عند مُحَدِّث فقرأ عليهم، فنظر بعضهم في الكتاب، وبعضهم لم ينظر، هل يجوز لهٰؤُلَاءِ الذين لم ينظروا أن يحدثوا بها؟ قال: أما عندي فلا يجوز، لٰكِن عامة الشُّيُوْخ هٰكَذَا كان سَمَاعهم[٥].

وبه قال ابن وارة، فأورد الخَطِيْب عن أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن مُسْلِم بن وارة أنه قال: أنتم أهل بلد يُنظر إليكم، يجيء رجل يسألني في أَحَادِيْث وأنتم لا تنظرون فيها، ثم تكتبونها، لا أُحلّ لمن لم ينظر في الكتاب أن ينسخ منه شَيْئاً[٦].

---

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥٢. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٣.

(٢) إرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٥. والتَّقْرِيْب - تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٩.

(٣) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٢. وإرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٥. والتَّقْرِيْب - تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٩.

(٤) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥١. ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠١. وإرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٥. والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٩٤. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٥. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٩. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٧. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٣ عن الكِفَايَة. ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨١.

(٥) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥١. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٣ عن الكِفَايَة.

والخبر في: فَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٧. ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨١.

(٦) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥٢. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٣ عن الكِفَايَة.

ونحوه عن عَبْد الرَّزَّاق قال: لما قدم علينا سُفْيَان (الثَّوْرِيّ)، قال: ائتوني برجل يكتب خفيف الكتاب. قال: فأتيناه بِهِشَام بن يُوْسُف (الصَّنْعَانِيّ القَاضِي المُتَوَفَّىٰ سنة ١٩٧هـ)، فكان هو يكتب ونحن ننظر في الكتاب، فإذا فرغ ختمنا الكتاب حتىٰ ننسخه[١].

إلَّا أن ابن الصَّلَاح لم يرتضِ هٰذَا القول، وذهب إلىٰ أنه من مَذَاهِب أهل التشديد في الرِّوَايَة.

وقال: والصَّحِيْح أن ذٰلِكَ لا يُشترط، وأنه يَصِحّ السَّمَاع وإن لم ينظر أَصْلاً في الكتاب حالةَ القِرَاءَة[٢].

قال العِرَاقِيّ في تَبْصِرَتِهِ:

وَلْيَنظرِ السَّامعُ حينَ يَطْلُبُ ... في نُسخةٍ، وقال يَحْيَىٰ: يَجِبُ[٣]

وقال السُّيُوْطِيّ في منظومته:

ونَظَرُ السَّامعِ مَعْهُ يُنْدَبُ ... في نُسخةٍ وابن مَعِيْن يَجِبُ[٤]

القول الثالث: اشتراط النَّظَر مخصوص بما إذا لم يكن صاحب النسخة مأموناً موثوقاً بضبطه، ولم يكن تقوم العرض بأصل الرَّاوِي، فإنه حينئذ كما اقتضاه كلام الخَطِيْب لا

---

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥٢. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٣ عن الكِفَايَة.

(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٢. ونقل عن ابن الصَّلَاح: العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة ج١ ص٤٧٩. والأَنْصَارِيّ في فَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٧. وذكره النَّوَوِيّ في إرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٥. وابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٣٥٥. والسَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٨٣، وذكر: (أورده ابن الصَّلَاح بصيغة التَّمْرِيْض).

(٣) التَّبْصِرَة وشرحها للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٨.

(٤) منظومة علم الأَثَر للسُّيُوْطِيّ، وشرحها: مَنْهَج ذوي النَّظَر للتِّرْمِسِيّ ص١٨٠. وشرحها للإتْيُوبِيّ ج٢ ص٢٦.

بُدَّ من النَّظَر. وبه قال السَّخَاوِيّ(١).

وعبارة الخَطِيْب في كفايته: (وإذا كان صاحب النسخة مأموناً في نفسه موثوقاً بضبطه، جاز لمن حضر المجلس أن يترك النَّظَر معه اعتماداً عليه في ذٰلِكَ)(٢).

وعقَّب السَّخَاوِيّ عليه بقوله: بل ويجوز ترك النَّظَر حين القِرَاءَة إذا كان العرض قد سبق بالأصل(٣).

حكم الرِّوَايَة من كتاب غير مُعَارَض:

إذا لم يُعارِض المُحَدِّث كتابَه بالأصل أَصْلاً، ففي الرِّوَايَة من كتابه الأقوال الآتية:

القول الأول: يجوز أن يَرْوِي المُحَدِّث من فرع غير مقابَل.

وهو قول الأُسْتَاذ أبي إسْحَاق الإسْفَرَائِيْنِيّ (المُتَوَفَّىٰ سنة ٤١٨هـ)(٤).

القول الثاني: يجوز أن يَرْوِي بشرط أن يُبين أنه لم يُعارِض. وهو قول أبي بَكْر الإسْمَاعِيْلِيّ (المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٧١هـ)(٥)، فقد رَوَىٰ الخَطِيْب في الكِفَايَة أن أبا بَكْر إسْمَاعِيْل سئل: هل للرجل أن يحدِّث بما كتب عن الشَّيْخ ولم يُعارِض بأصله؟ فقال:

(١) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٤.

(٢) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥٢. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٤.

(٣) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٤.

(٤) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٣. وإرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٦. والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥١٠. والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٩٤. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٦. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٨٠. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٧. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٤. ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨١.

(٥) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥٣. ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٣. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٨٠. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٤. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥١٠.

نعم، ولٰكِن لا بُدَّ أن يُبَيِّنَ أنه لم يُعارِض، لما عسىٰ يقع من زلة أو سقوط(١).

وهو مَذْهَب أبي بَكْر البَرْقَانِيّ (المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٢٥هـ)، فقد حكىٰ الخَطِيْب عن شَيْخه أبي بَكْر البَرْقَانِيّ أنه سأل أبا بَكْر الإسْمَاعِيْلِيّ: هل للرجل أن يُحَدِّث بما كَتَب عن الشَّيْخ ولم يُعارِض بأصله؟ فقال: نعم، ولٰكِن لا بُدَّ أن يُبَيِّنَ أنه لم يُعارِض... .

قال الخَطِيْب: قلتُ: وهٰذَا مَذْهَب أبي بَكْر البَرْقَانِيّ، فإنه رَوَىٰ لنا أَحَادِيْث كثيرة وقال فيها: أَخْبَرَنَا فُلَان، ولم يُعارِض بالأصل(٢).

القول الثالث: يجوز أن يَرْوِي بشرطين هما:

إن بيَّنَ عند الرِّوَايَة أنه لم يُعارِض، وكان النسخ لذٰلِكَ الفرع من أصل بالنقل معتمد. وهو قول الخَطِيْب البَغْدَادِيّ(٣).

وزاد ابن الصَّلَاح شرطاً ثالثاً هو: أن يكون ناقلُ النسخة من الأصل غيرَ سقيم

---

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥٣. ونقله عنه: ابن الصَّلَاح، والعِرَاقِيّ، وكلاهما دون التَّعْلِيْل (لما عسىٰ يقع...).

وذكر القولَ والتَّعْلِيْل: السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٨٤-٨٥.

(٢) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٣٥٣. ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٣.

وانظر: شرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٨٠. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٥. ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨١. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٧. وأشار ابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٣٥٦ إلىٰ الإسْمَاعِيْلِيّ والبَرْقَانِيّ ولم يفصِّل قولهما.

(٣) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٤، وفيه: (ونسب الجواز للخَطِيْب كما في كفايته لٰكِن إن بين...). ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٣. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٨٠. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٧. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥١٠. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٦. ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨١.

وانظر: إرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٦. والتَّقْرِيْب - تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥١٠.

النقل، بل صَحِيْح النقل قليلَ السَّقَط[١].

لٰكِن ابن دَقِيْق العِيْد فَصَّل القول في ذٰلِكَ قائلاً:

إذا سمع ولم يُقابِل فَلْيُبَيِّنْ ذٰلِكَ، ولْيقلْ مثلاً: أَخْبَرَنَا فُلَان مع الحاجة إلىٰ المُقَابَلَة أو المُعَارَضَة.

فإن لم يفعل ذٰلِكَ:

فإن علم من نفسه كثرةَ النسيان والخطأ لم يروِ ذٰلِكَ بوجه إلَّا بعد المُقَابَلَة، أو بعد بَيَان آخر لكثرة الخطأ في الكتابة.

وإنْ كانت تَغْلِب الصحة علىٰ الكتابة فقد يقال: إن الظَّاهِر عدم التغيير والمخالفةِ بعد الاطلاع علىٰ ما في الأصل، ويكون البَيَان مستحسناً.

وقد يقال: إن الأصل عدمُ وقوع هٰذَا المكتوب علىٰ وَفْق الأصل حتىٰ يتحقق ذٰلِكَ بالمُقَابَلَة[٢].

القول الرابع: منع الرِّوَايَة عند عدم المُقَابَلَة، وإن اجتمعت الشروط السَّابِقَة. وهو قول القَاضِي عِيَاض[٣]. حيث نَصَّ في كتابه الإلماع علىٰ أنه: (لا يَحِلُّ للمسلم التَّقِيّ الرِّوَايَة ما لم يقابل بأصل شَيْخه، أو نُسخةٍ تَحَقَّقَ ووَثِقَ بمقابلتِها بالأصل،

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٣. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٦. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٨٠. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٧. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٥. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥١٠. ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨١.

وانظر: إرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٦. والتَّقْرِيْب - تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥١٠.

(٢) الاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد ص٣٠٣-٣٠٤.

وانظر: المُوْقِظَة للذَّهَبِيّ ص٦٤.

(٣) تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥١٠. ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨١.

وتكونُ مقابلتُه لذٰلِكَ معَ الثِّقَة المأمونِ ما ينظر فيه، فإذا جاء حرفٌ مُشكِلٌ نظرَ معه حتىٰ يُحقِّق ذٰلِكَ... ولا ينخدع في الاعتماد علىٰ نَسخ الثِّقَة العارف دون مُقَابَلَة، نعم ولا علىٰ نسخ نفسه بيده مالم يقابل ويُصَحِّح، فإن الفكر يذهب، والقلبَ يَسهو، والنَّظَر يَزِيغُ، والقلمَ يَطغَىٰ)[١].

قال السَّخَاوِيّ: كل ذٰلِكَ مع ملاحظة براعة القارئ أو الشَّيْخ أو بعض السامعين، لأن بمجموعه يخرج من العهدة، ولا يتّهم عند ظهور الأمر بخلاف ما رَوَىٰ، لا سِيَّمَا بعد اصْطِلَاح الاستجازة التي بها ينجبر ما لعله يتفق من خلل، وكون الملحوظ أَيْضاً كما أُشير إليه قبيل مراتب التَّعْدِيْل بَقَاء سلسلة الإسناد خاصة بخلاف المتقدمِين، وإن منع ابن أبي الدم من المتأخرين ذٰلِكَ كما تقدم[٢].

وينبغي أن يُراعيَ في كتاب شَيْخه بالنسبة إلىٰ مَن فوقَه مثلَ ما ذكرنا أنه يُراعيهِ من كتابه، ولا يَكونَنَّ كطائفة من الطَّلَبة إذا رأوا سَمَاع شَيْخ لكتابٍ قرؤوه عليه من أي نُسخةٍ اتفقت[٣].

قال العِرَاقِيّ في تَبْصِرَتِهِ:

---

(١) الإلماع ص١٥٩-١٦٠.

وانظر: شرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٨٠. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٧. والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٣٤١.

(٢) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٥.

(٣) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٣٠٣. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٨٠. ومَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨١. وكلاهما نقل عن ابن الصَّلَاح.

وانظر: إرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٦. والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥١٠. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥٦. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨٥. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٧.

وجَوَّز الأُسْتَاذ أن يَرْوِي مِنْ غيرِ مُقابَلٍ، وللخَطِيْب إنْ
بَيَّنَ والنَّسْخُ مِنَ أصلٍ ولْيُزَدْ صِحَّةُ نَقلِ نَاسخٍ فالشَّيْخ قَدْ
شَرَطَهُ، ثم اعْتَبِر ما ذُكِرَا في أصلِ الأصلِ لا تكُنْ مُهَوِّرَا(١)

وقال السُّيُوْطِيّ في منظومته:

إنْ لم يُقابِلْ جازَ أنْ يَرْوِي إنْ يَنسَخْ مِن أصلٍ ضابطٍ ثمَّ لْيُبِنْ
وكلُّ ذا مُعتَبَرٌ في الأصلِ ....(٢)

طريقة التأكد من المُقَابَلَة:

وللتأكد من مُقَابَلَة النَّصّ قال المُحَدِّثُوْن:

ينبغي أن يُجعل بين كل حَدِيْثَيْن دَارَةٌ (صورة) تفصِل بينهما، وتميز أحدهما عن الآخر(٣).

(١) شرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٩.

التَّهَوُّر: الوقوعُ في الشيء بقِلَّة مبالاةٍ. قاله الجَوْهَرِيّ. / شرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٨٠. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٧.

(٢) منظومة علم الأَثَر للسُّيُوْطِيّ، وشرحها: مَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٨١. وشرحها للإِتْيُوبِيّ ج٢ ص٢٧-٢٨.

(٣) الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج١ ص٤٢٤.

وانظر: أدب الإملاء والاستملاء ص١٧٣. ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٩٧. وإرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٤. والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٩٣. والاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد ص٣٣٤. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٢. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥١. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٦١. والغَايَة للسَّخَاوِيّ ص٣٦. والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٢. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٣٩. ومِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢٠٣. وهامش مُحَمَّد مُحْيِي

وهٰذَا علىٰ سَبِيْل الاستحباب(١)، وذٰلِكَ:

١- لأجل تمام الضبط(٢).

٢- لئلا يحصل التداخل، فيدخل عجز الأول في صدر الثاني أو بالعكس، وذٰلِكَ إذا تجردت المتون عن أسانيدها وعن صحابتها، كأَحَادِيْث (الشِّهَاب) و (النَّجْم) ونحوهما(٣).

وممن رُوِيَ عنه الفصل بالدَّارَة بين الحَدِيْثَيْن:

- أبو الزِّنَاد(٤)، فقد رَوَىٰ الرَّامَهُرْمُزِيّ والخَطِيْب بسَنَدهما من طريق ابن أبي حَاتِم السِّجِسْتَانِيّ، حَدَّثَنَا الأَصْمَعِيّ، ثنا ابن أبي الزِّنَاد، قال: في كتاب أبي: هٰذَا ما سمعته من عَبْد الرَّحْمٰن بن هُرْمُز الأعرج. قال: فكلما انقضىٰ حَدِيْث

الدِّين عَبْد الحَمِيْد علىٰ تَوْضِيْح الأَفْكَار للصَّنْعَانِيّ ج٢ ص٣٥٦.

وفي مِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢٠٤: (في وُصُوْل الأَخْبَار ص١٩١: ثم تجعل بين كل حَدِيْثَيْن دائرة حَمْرَاء أو سوداء كَبِيْرَة بَيِّنَة، أَبْيَن من كتابة الأَحَادِيْث، كما كان يفعله المتقدمون).

الدَّارَة: حلقة منفرجة أو مطبقة. / فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ. وذُكِرَت في المُحَدِّث الفَاصِل، والتَّقْرِيْب للنَّوَوِيّ، والاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد، وفَتْح البَاقِي، والمُقْنِع لابن المُلَقِّن، ومِقْبَاس الهِدَايَة: الدائرة.

(١) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٦١. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٣٩.

(٢) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٦١. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٣٩.

(٣) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٦١. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٣٩.

(٤) المُحَدِّث الفَاصِل ص٦٠٦. والجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج١ ص٤٢٤. وأدب الإملاء والاستملاء ص١٧٣. وإرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٤. ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٩٧. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٦١. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٢. ونقله ابن كَثِيْر في: اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٣٥ عن ابن الصَّلَاح.

وانظر: تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٢. ومِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢٠٤.

أدار دَارَةً. ثم قال: هٰكَذَا كل الكتاب(١).

• والإِمَام أَحْمَد بن حَنْبَل (المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٤١هـ)(٢)، فقد ذكر الخَطِيْب في الجَامِع: رأيت في كتاب أبي عَبْد الله أَحْمَد بن مُحَمَّد بن حَنْبَل بخطِّه بين كل حَدِيْثَيْن دارة. وبعض الدَّارَات قد نقط في كل وَاحِدَة منها نقطة، وبعضها لا نقطة فيه(٣).

وقال ابن كَثِيْر أَيْضاً: قد رأيته في خطّ الإِمَام أَحْمَد بن حَنْبَل رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ(٤).

• وإِبْرَاهِيْم بن إِسْحَاق الحَرْبِيّ (المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٨٥هـ)، ومُحَمَّد بن جَرِيْر الطَّبَرِيّ (المُتَوَفَّىٰ سنة ٣١٠هـ)(٥)، فقد قال الخَطِيْب بعد روايته عن أَحْمَد بن

---

(١) المُحَدِّث الفَاصِل ص٦٠٦. والجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج١ ص٤٢٤.

وأشار إليه: السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٦١. والعِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة ج١ ص٤٧٢. عن ابن خَلَّاد الرَّامَهُرْمُزِيّ.

(٢) الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج١ ص٤٢٤. وإِرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٤. ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٩٧. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٦١. والغَايَة للسَّخَاوِيّ ص٣٦. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٢. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٢. ونقله ابن كَثِيْر في اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٣٥ عن ابن الصَّلَاح. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥١. ومِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢٠٤.

(٣) الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج١ ص٤٢٥.

(٤) اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٣٥. ونقله عنه الأَبْنَاسِيّ في الشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٣٣٥. والسَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٦١.

(٥) الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج١ ص٤٢٥. ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٩٧. ونقله عنه ابن كَثِيْر في اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٣٥. وإِرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٤. ومِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢٠٤. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٦١. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٢. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٢. وذكر ابن المُلَقِّن في المُقْنِع ج١ ص٣٥١ ابنَ جَرِيْر ولم يذكر الحَرْبِيّ، وكذٰلِكَ السَّخَاوِيّ في الغَايَة ص٣٦.

حَنْبَل: (وكذٰلِكَ رأيت في كتابَي إبْرَاهِيْم الحَرْبِيّ ومُحَمَّد بن جَرِيْر الطَّبَرِيّ بخطيهما)[١].

واستحبَّ الخَطِيْب أن تكون الداراتُ غُفْلاً، فإذا عورض بكل حَدِيْث نَقَط في الدارة التي تليه نقطةً، أو خطَّ في وسطها خطّاً[٢]، وعُلل ذٰلِكَ بما يأتي:

١- حتىٰ لا يكون بعد في شك، هل عارضه أو سها فتجاوزه؟ لا سِيَّمَا حين يخالف فيه[٣].

٢- وليعرفَ به كم مرةً عارضَه حين يُخالفه فيه غيرُه[٤].

رَوَىٰ الخَطِيْب عن أبي بَكْر الخَلاَّل عن عَبْد الله بن أَحْمَد بن حَنْبَل قال: كنتُ أرىٰ في كتاب أبي إجازة، يعني: دَارَة ثلاث مرات، ومرتين، ووَاحِدَة أقله. فقلت له: أيش تصنع بها؟ فقال: أعرفه، إذا خالفني إنسان. قلت: قد سمعته ثلاث مرات[٥].

---

(١) الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج١ ص٤٢٥.

(٢) الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج١ ص٤٢٥.

وانظر استحباب الخَطِيْب هٰذَا في: إرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق ص١٤٤. ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٩٨. والمَنْهَل الرَّوِيّ ص٩٣. واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٣٥. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٢. والمُقْنِع لابن المُلَقِّن ج١ ص٣٥١. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٦٢. والغَايَة للسَّخَاوِيّ ص٣٦. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٣٩. والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٢.

وذكر القولَ ولم ينسبه إلىٰ الخَطِيْب: ابنُ دَقِيْق العِيْد في الاقْتِرَاح ص٣٣٥. والمَامِقَانِيّ في مِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢٠٤.

غُفْل: خالية، لا علامة فيها. / فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٦٢. والغَايَة للسَّخَاوِيّ ص٣٦.

(٣) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٦٢. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٣٩.

(٤) فَتْح البَاقِي ج٢ ص٣٩.

(٥) الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج١ ص٤٢٧. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣

قال العِرَاقِيّ في تَبْصِرَتِهِ:

وتَنبغي الـدَّارَةُ فَصْلاً وارْتَضَىٰ إغفالَهَا (الخَطِيْبُ) حتىٰ يُعْرَضَا[١]

وقال ابن الجَزَرِيّ:

ودَارَةً بعدَ الحَدِيْث يُفصَلُ بَينَهما، والـوَسْطُ منها يُغْفَلُ

فعندَ عَـرْضٍ وَسْطُها يُعَلَّمُ ....[٢]

وقال السُّيُوْطِيّ في منظومته:

. . . . وبـيـنَ كـلِّ أَثَـرَيْـنِ يُـفْـصَـلُ

بـدَارَةٍ وعـنـدَ عَـرْضٍ تُـعْـجَـمُ ....[٣]

قال الخَطِيْب: وقد كان بعض أهل العِلْم لا يَعتدُّ من سَمَاعه إلَّا بما كان كذٰلِكَ، أو في معناه[٤].

ثم رَوَىٰ بسَنَده عن يَحْيَىٰ بن مَعِيْن قال: كان غُنْدَر رجلاً صالحاً سَلِيْم الناحية، وكل حَدِيْث من حَدِيْث شُعْبَة ليست عليه علامة عَيْن (ع) لم يعرضه علىٰ شُعْبَة بعد

ص٦٢.

(١) التَّبْصِرَة وشرحها للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٢.

(٢) الهِدَايَة في علم الرِّوَايَة لابن الجَزَرِيّ. / انظر: الغَايَة شرح منظومة الهِدَايَة للسَّخَاوِيّ ص٣٦.

(٣) منظومة علم الأَثَر للسُّيُوْطِيّ. وانظر: شرحها: مَنْهَج ذوي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ ص١٧٧. وشرحها للإِتْيُوَبِيّ ج٢ ص١٧.

(٤) الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج١ ص٤٢٥. ومُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ص٢٩٨. وشرح التَّبْصِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٤٧٢. وفَتْح البَاقِي ج٢ ص٤٠. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٦٢. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٥٠٢. ومِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢٠٤ ولم يذكر الخَطِيْب.

سَمَاعه، فلا يقول فيه: حَدَّثَنَا[١].

ولٰهٰذَا ذهب بعض المُحَدِّثِيْن إلىٰ اتخاذ علامة للفصل، فرأوا:

١. استحباب وضع الدائرة بين الحَدِيْث وبين ما لعله يكون بآخره من إيْضَاح لغَرِيْب وشرح لمعنى ونحو ذٰلِكَ مما كان إغفاله أو ما يقوم مقامه أحد أسباب الإدراج من باب أَوْلَىٰ[٢].

٢. ترك بقية السطر بياضاً. قال السَّخَاوِيّ: وكذا يفعل في التَّرَاجُم ورُؤُوْس المَسَائِل، وما أنفع ذٰلِكَ[٣].

٣. ومنهم من جعل عقب كل باب أو كراس ما يعلم منه العرض[٤].

٤. ومنهم من كان إذا أورد شَيْئاً مما لا علامةَ فيه نَبَّه عليه. قال أبو بَكْر بن أبي دَاوُد: في كتابي عن مُحَمَّد بن يَحْيَىٰ بغير إجازة، وساق حَدِيْثاً[٥].

٥. كان زُهَيْر بن مُعَاوِيَة إذا سمع الحَدِيْث مرتين كتب عليه: قد فرغت[٦].

٦. وربما اقتصر بعضهم علىٰ الإعْلَام بذٰلِكَ آخر الكتاب. حتىٰ كان أبو القَاسِم

---

(١) الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج١ ص٤٢٥-٤٢٦. ونقله عنه السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٦٢. وفي هامشه: ورِوَايَة يَحْيَىٰ بن مَعِيْن في كتابه التَّارِيْخ ج٢ ص٥٠٨.

(٢) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٦١.

(٣) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٦٢.

وانظر: فَتْح البَاقِي ج٢ ص٣٩.

وفي مِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢٠٤: (وفي وُصُوْل الأَخْبَار ص١٩١: ولو ترك بياضاً متسعاً بيناً جاز، لأن القصد التَّمْيِيْز).

(٤) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨١.

(٥) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٦٣.

(٦) الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآداب السامع ج١ ص٤٢٧.

البَازْكُلِّيّ يكتب ما نَصُّه: صَحَّ بالمُعَارَضَة، وسَلِمَ بالمُقَابَلَة من المناقضة، وذٰلِكَ من البَسْملة إلىٰ الحَسْبَلَة[١].

٧. أن يفصل بين الحَدِيْث وغيره مما يتّصل به من كلام المؤلف بهاء مشقوقة هٰكَذَا (هـ) ونحوها، لئلا يختلط لفظ الحَدِيْث بغيره[٢].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(١) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٨١.

(٢) في مِقْبَاس الهِدَايَة ج٣ ص٢٠٤: (في وُصُوْل الأَخْبَار ص١٩١ ... وقال: كما وقع لنا في بعض أَحَادِيْث التَّهْذِيْب من الالتباس بكلام المُقْنِعة وكلام الشَّيْخ الطُّوْسِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ).

٢١٢

البحث الخامس

جَرْح الأَقْرَان

وفيه:

المُقَدِّمَة.

المَبْحَث الأول: الجَرْح والتَّعْدِيْل، وجَرْح الأَقْرَان.

المَبْحَث الثاني: المَأْثُوْرات عن الأَئِمَّة من أقوال بعضهم في الآخر، وأقوال العُلَمَاء فيها.

المُقَدِّمَة

العُلَمَاء مَصَابِيْح الدُّجَىٰ، وأَزْهَار الرِّيَاض، وشذاها الفَيَّاح، وسادة الأنام، وملجأ المُعْضِلَات، وحِلْيَة الوجود.

وهم أعلم الناس بربهم، وأخشَاهم له، قال سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ - فاطر: ٢٨.

وهم المُرْشِدُون الذين يَهدي بهم الله عَزَّ وجَلَّ الناس إلىٰ سُبُل السَّلَام، وهم المتميزون بما أُوتوا من علم وفِقْه، قال عَزَّ وعَلَا: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ - الزُّمَر: ٩.

وفَضْل العَالِم بَيِّنٌ وراجح علىٰ فَضْل العَابِد المُنْقَطِع إلىٰ الله تعالىٰ، كما أخبر بذٰلِكَ الرَّسُوْل ﷺ بقوله: (فَضْلُ العَالِم علىٰ العَابِد كفضلي علىٰ أدناكم)، أي: علىٰ أقلكم درجة.

ومثّله ﷺ بالقمر بين الكواكب بقوله: (وإن فضل العالم علىٰ العابد كفضل القمر ليلة البَدْر علىٰ سائر الكواكب).

فاستحق بذٰلِكَ الفَضْل رحمةَ الله سُبْحَانَهُ، واسْتِغْفَار الملائكة، وتضرع المُؤْمِنِيْن وغيرهم، ودعاءَهم، قال الرَّسُوْل ﷺ: (إن الله وملائكته وأهل السماوات والأَرَضِيْن، حتىٰ النملةَ في جُحْرها، وحتىٰ الحوتَ، لَيُصَلُّون علىٰ مُعَلِّمِي الناسِ الخَيْرَ)[1].

---

(١) حَدِيْث: إن الله وملائكته وأهل السماوات والأَرَضِيْن... إلخ. في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: عن أبي أُمَامَة البَاهِلِيّ، قال: ذُكِرَ لرَسُوْل الله ﷺ رجلان، أحدهما عابد، والآخر عالم. فقال رَسُوْل الله ﷺ: فضل العالم علىٰ العابد كفضلي علىٰ أدناكم.

وقال ﷺ: (وإن الملائكة لَتَضعُ أجنحتَها رِضَا لطالب العلم، وإن العالم لَيستغفر له من في السماوات ومن في الأرض، والحيتانُ في جوف الماء).

فكان العالم وَارِث النُّبُوَّة، قال ﷺ: (وإن العُلَمَاء ورثة الأنبياء...)[1].

ثم قال رَسُوْل الله ﷺ: إن الله وملائكته وأهل السماوات والأَرَضِيْن، حتىٰ النملة في جحرها، وحتىٰ الحوت، ليصلون علىٰ مُعَلِّمِي الناس الخير.

قال التِّرْمِذِيّ: هٰذَا حَدِيْث حسن غَرِيْب صَحِيْح.

سُنَن التِّرْمِذِيّ (الجَامِع الكَبِيْر): أبواب العلم، ١٩ باب ما جاء في فضل الفِقْه علىٰ العِبَادَة، رقم ٢٨٨٠ ج٤ ص٦١٩.

قال الشَّيْخ شُعَيْب: إسناده محتمل للتَّحْسِيْن، وأَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيّ في الكَبِيْر ٧٩١١ و٧٩١٢.

(١) **حَدِيْث**: وإن الملائكة لتضع أجنحتها... إلخ:

عن أبي الدَّرْدَاء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: (سمعتُ رَسُوْل الله ﷺ يقول: من سلك طريقاً يطلب فيه علماً، سلك الله عَزَّ وجَلَّ به طريقاً من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رِضَا لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض، والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم علىٰ العابد كفضل القمر ليلة البَدْر علىٰ سائر الكواكب، وإن العُلَمَاء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورِّثوا دِيْنَاراً ولا درهماً، وَرَّثُوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر).

الحَدِيْث بهٰذَا اللفظ في:

سُنَن أبي دَاوُد: أول كتاب العلم، ١ باب الحث علىٰ طلب العلم، رقم ٣٦٤١ ج٥ ص٤٨٥.

قال الشَّيْخ شُعَيْب: حسن بشواهده. وخَرَّجَهُ.

وهٰذَا الحَدِيْث مع اختلاف لفظي يسير في:

سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب العلم، ١٩ باب ما جاء في فضل الفِقْه علىٰ العِبَادَة، رقم ٢٨٧٧ ج٤ ص٦١٧.

والعالم عند الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ صاحب الدرجات الرفيعة، قال جل جَلَاله: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾- المجادلة: ١١.

ومن المَعْلُوْم أن العُلَمَاء بَشَرٌ، قد يصدر عنهم ما يصدر عن الآخرين من كلام فيه خشونة وغلظة في المنافرات بينهم، فهٰذِهِ لا يجوز أن تتخذ سَبِيْلاً يقلّدون فيه.

وقد رأيت البعض في أيامنا هٰذِهِ ممن قرأ في كتب التَّارِيْخ وتَرَاجُم الأَعْلَام كلماتٍ جرحَ فيها بعضُ العُلَمَاء البعضَ الآخر، فظن أنها طريق يمكن سُلُوْكه مع من يَعيب عليهم، فأطلق لِسَانه في العُلَمَاء الأثبات، وطعن في الأَجِلَّة الثِّقَات، دون أن يطّلع علىٰ طريقة من كتبوا في تَارِيْخ الرِّجَال، ومهّدوا في إجْلَال العُلَمَاء، وحرروا في جَرْح الأَقْرَان.

وقد نبه العُلَمَاء الأَعْلَام إلىٰ خطورة ذٰلِكَ.

وقد أَوْلَىٰ عُلَمَاء الحَدِيْث خاصةً عنايتهم البَالِغَة بهٰذَا الموضوع، وأوضحوا ذٰلِكَ بجلاء في كلامهم عن (جَرْح الأَقْرَان)، فنبهوا إلىٰ الجارح والمجروح وإلىٰ حقيقة ذٰلِكَ الجَرح في كتب عُلُوْم الحَدِيْث والجَرْح والتَّعْدِيْل والتَّرَاجُم.

ودراستي عن هٰذَا الموضوع في المَبْحَثَيْن الآتيين:

المَبْحَث الأول: الجَرْح والتَّعْدِيْل، وجَرْح الأَقْرَان.

والمَبْحَث الثاني: المَأْثُوْرات عن الأَئِمَّة من أقوال بعضهم في الآخر، وأقوال

قال الشَّيْخ شُعَيْب: حسن لغيره. وخَرَّجَهُ.

وهٰذَا الحَدِيْث أَيْضاً في:

سُنَن ابن مَاجَة: أبواب السنة، ١٧ باب فضل العُلَمَاء والحث علىٰ طلب العلم، رقم ٢٢٣ ج١ ص١٥٠.

قال الشَّيْخ شُعَيْب: حسن بشواهده. وخَرَّجَهُ.

العُلَمَاء فيها.

وترجمتُ للأَعْلَام الوَارِدَة في البَحْث، وترجمة الأَعْلَام وإن كانت من متمماته، إلَّا أني رأيتها هنا من صُلبه، أكشف بها الذين جَرحوا وجُرحوا من العُلَمَاء الأَعْلَام مع جَلَالَة أقدارهم، بسبب المنافسة وغيرها، لتتضح حقيقة قول العُلَمَاء: (جَرْح الأَقْرَان مردود).

المَبْحَث الأول

الجَرْح والتَّعْدِيْل، وجَرْح الأَقْرَان

الجَرْح لُغَةً:

مصدر جَرَحَ يَجْرَحُ، بمعنىٰ أَثَّر فيه بالسلاح. والاسم الجُرْح. وجَرَحه بِلِسَانه: سبَّه وشتمه، وجرح الشَّاهدَ: أسقط عدالتَه(١).

الجَرْح اصْطِلاحاً:

ردُّ الحافظِ المتقِن رِوَايَة الرَّاوِي لعِلَّة قادحة فيه أو في روايته، من فسق أو تَدْلِيْس أو كذب أو شُذُوْذ أو نحوها(٢).

ويقابله التَّعْدِيْل.

التَّعْدِيْل لُغَةً:

مصدر عدَّل، يقال: عدَّل الحكْمَ تعديلاً: أقامه، وعدَّل فُلَاناً: زكّاه، وعدّل المِيْزَان: سوَّاه(٣). والعَدْل من الناس: المَرْضِيُّ قولُهُ وحكمه(٤).

---

(١) القَامُوْس المُحِيْط، مادة (جرحه) ص٢٧٥. ولِسَان العَرَب، مادة (جرح) ج٢ ص٤٢٢.

وانظر: مُعْجَم مَقَايِيْس اللُّغَة، مادة (جرح) ص١٩٦. وأَسَاس البَلَاغَة، مادة (جرح) ص٥٥.

(٢) المُخْتَصر في علم رِجَال الأَثَر: عَبْد الوَهَّاب عَبْد اللَّطِيْف ص٤٣.

(٣) القَامُوْس المُحِيْط، مادة (عدل) ص١٣٣٢.

(٤) لِسَان العَرَب، مادة (عدل) ج١١ ص٤٣٠.

التَّعْدِيْل اصْطِلَاحاً:

هو وصف الرَّاوِي بما يقتضي قبولَ روايته[١].

علم الجَرْح والتَّعْدِيْل:

هو علم يُبحث فيه عن جرح الـرُّوَاة، وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ[٢].

الأَقْـرَان لُغَـةً:

جمعٌ، مفردُه قَرْن.

قال الزَّمَخْشَرِيّ: القَرْن بالفَتْح: مِثلُك في السنّ، والقِرن بالكسر: مثلُك في الشَّجَاعَة. وهم أَقْرَانه، وهو قرينه في العلم والتجارة وغيرهما[٣].

وانظر: مُعْجَم مَقَايِيْس اللُّغَة، مادة (عدل) ص٧١٨.

(١) المُخْتَصر في علم رِجَال الأَثَر: عَبْد الوَهَّاب عَبْد اللَّطِيْف ص٤٣.

(٢) أبجد العُلُوْم للقَنَّوْجِيّ ص٣٥٧.

(٣) أَسَاس البَلَاغَة، مادة (قرن) ص٣٦٤.

وانظر: مُعْجَم مَقَايِيْس اللُّغَة، مادة (قرن) ص٨٥٢. ولِسَان العَرَب، مادة (قرن) ج١٣ ص٣٣٧.

الزَّمَخْشَرِيّ: أبو القَاسِم مَحْمُوْد بن عُمَر بن مُحَمَّد بن عُمَر الحَنَفِيّ. فَخْر خُوَارِزْم (وزَمَخْشَر إحدىٰ قراها). جاور بمَكَّة زمناً فسُمِّيَ جَارُ الله. من تصانيفه الجَلِيْلَة: الكَشَّاف في التَّفْسِيْر لم يصنّف قبله مثله، والفائق في تَفْسِيْر الحَدِيْث، وأَسَاس البَلَاغَة في اللُّغَة، والمُفَصَّل، والأُنْمُوْذَج في النَّحْو. تُوُفِّيَ بجُرْجَانِيَّة خُوَارِزْم بعد رجوعه من مَكَّة سنة ٥٣٨هـ. كان إمَام عَصْره بغير مُدافِع.

الأَقْرَان في الاصْطِلَاح:

هم المتقاربون في السن والإسناد[١]، والتقارب في الإسناد يعني الأخذ عن الشُّيُوْخ[٢].

وقال ابن الصَّلَاح: وربما اكتفىٰ الحَاكِم أبو عَبْد الله فيه بالتقارب في الإسناد، وإن لم يوجد التقارب في السن[٣].

تَاج التَّرَاجُم ص٧١. والفَوَائِد البَهِيَّة ص٢٠٩. وبُغْيَة الوُعَاة ج٢ ص٢٧٩. وإِنْبَاه الرُّوَاة ج٣ ص٢٦٥. وشَذَرَات الذَّهَب ج٤ ص١١٨. وطَبَقَات المُفَسِّرِيْن للدَّاوُدِيّ ج٢ ص٣١٤. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٤ ص٧٨. ولِسَان المِيْزَان ج٦ ص٤. ومِرْآة الجَنَان ج٣ ص٢٦٩.

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح - التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص٣٣٣. وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج٣ ص٦٧. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص١٦٠. واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٩٧. والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص٢٤٦. ونُزْهَة النَّظَر لابن حَجَر، وشرحه: لَقْط الدُّرَر ص١٢٨.

وفي الاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد ص٣٥٧: (مَعْرِفَة المُدَبَّج: وهو رِوَايَة الأَقْرَان بعضهم عن بعض، وهم المتقاربون في السن والطبقة).

وقال الحَاكِم في كتابه مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث ص٢١٥: (إنما القَرِيْنَان إذا تقارب سنهما وإسنادهما). ونقله العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة المذكور آنِفاً عن الحَاكِم بلفظه، وهو عَيْن ما ذكره ابن الصَّلَاح.

(٢) فَتْح البَاقِي - شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج٣ ص٦٧. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص١٦٠.

(٣) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح - التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص٣٣٣. وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج٣ ص٦٧. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص١٦٠. واخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث ص١٩٧. والتَّقْرِيْب وتَدْرِيْب الرَّاوِي عليه ج٢ ص٢٤٦. ولَقْط الدُّرَر ص١٢٨.

وتقدم آنِفاً كلام الحَاكِم في كتابه مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث، وربما نقله ابن الصَّلَاح من موضع آخر من كتبه.

وتعريف الأَقْـرَان هٰـذَا، وإن أورده عُلَمَاء أُصُـوْل الـحَدِيْث عند كلامهم علىٰ المُدَبَّج ورِوَايَة الأَقْرَان، فهو مما يمكننا الاستفادة منه في بَيَان المُرَاد من هٰذَا اللفظ في موضوعنا (جَرْح الأَقْرَان).

مشروعية الجَرْح والتَّعْدِيْل:

الجَرْح والتَّعْدِيْل مشروعان بالنَّصّ والإجماع:

١- الجَرْح والتَّعْدِيْل مشروعان بالنَّصّ:

عن عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن رجلاً استأذن علىٰ النَّبِيّ ﷺ، فلما رآه قال: بِئْسَ أخو

ابن الصَّلَاح: تَقِيّ الدِّيْن أبو عَمْرو عُثْمَان بن عَبْد الرَّحْمٰن الكُرْدِيّ الشَّهْرَزُوْرِيّ. الفَقِيْه الشَّافِعِيّ. ولد سنة ٥٧٧هـ بشَرَخَان من أَعْمَال أَرْبِل قريبة من شَهْرَزُوْر في شمال العِرَاق. درس علىٰ والده الصَّلَاح الذي كان من جِلَّة مشايخ الأكراد. أحد فُضَلاء عَصْره في التَّفْسِيْر والحَدِيْث والفِقْه والرِّجَال واللُّغَة. من كتبه: المُقَدِّمَة في أُصُوْل الحَدِيْث. مات بدِمَشْق سنة ٦٤٣هـ.

وَفَيَات الأَعْيَان ج٣ ص٢٤٣. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ للسُّبْكِيّ ج٨ ص٣٢٦. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص١٣٣. وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٢٢١. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لابن هِدَايَة ص٢٢٠. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٣٠.

الحَاكِم: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن حَمْدُوْيَهْ بن نُعَيْم بن الحَكَم الضَّبِّيّ النَّيْسَابُوْرِيّ، الحافِظ، المعروف بابن البَيِّع، وبالحَاكِم. برع في فُنُوْن الحَدِيْث، وأتقن الفِقْه الشَّافِعِيّ، إِمَام ثِقَة. من كتبه: المُسْتَدْرَك علىٰ الصَّحِيْحَيْن في الحَدِيْث. لٰكِن فيه أَحَادِيْث كثيرة ليست علىٰ شرط الصحة، بل فيه أَحَادِيْث موضوعة، نَبَّه عليها الذَّهَبِيّ في تَلْخِيْصه. مات سنة ٤٠٥هـ.

غَايَة النِّهَايَة ج٢ ص١٨٤. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص١٠٣٩. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٦٠٨. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج١ ص٤٠٥. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ للسُّبْكِيّ ج٤ ص١٥٥. وشَذَرَات الذَّهَب ج٣ ص١٧٦. والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٤ ص٢٣٨. ووَفَيَات الأَعْيَان ج٤ ص٢٨٠-٢٨١. وتَبْيِيْن كَذِب المُفْتَرِي ص٢٢٧. وتَارِيْخ بَغْدَاد ج٥ ص٤٧٣.

العشيرة، وبِئْسَ ابن العشيرة[١].

وهٰذَا الرجل هو عُيَيْنَة بن حِصْن الفَزَارِيّ، ولم يكن أسلم حينئذ، وإن كان قد أظهر الإسْلَام، فأراد النَّبِيّ ﷺ أن يبين حاله ليعرفه الناس، ولا يَغْتَرَّ به من لم يعرف

---

(١) حَدِيْث: بِئْسَ أخو العشيرة... إلخ:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٣٨ باب لم يكن النَّبِيّ ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً، رقم ٦٠٣٢ ص١٢٩٤.

وهو أَيْضاً في: صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٤٨ باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد، رقم ٦٠٥٤ ص١٢٩٨، بلفظ: (... فقال: ائذنوا له، بِئْسَ أخو العشيرة أو ابن العشيرة...).

وفي: صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٨٢ باب المداراة مع الناس، رقم ٦١٣١ ص١٣١١، بلفظ: (... فقال: ائذنوا له، فبِئْسَ ابن العشيرة، أو بِئْسَ أخو العشيرة...).

وصَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البرّ والصِّلَة، ٢٢ باب مداراة من يُتَّقَىٰ فحشه، رقم ٧٣-(٢٥٩١). / المِنْهَاج شرح صَحِيْح مُسْلِم للنَّوَوِيّ ص١٥٤٧، بلفظ: (... فقال: ائذنوا له، فلبِئْسَ ابن العشيرة، أو بِئْسَ رجل العشيرة...).

والحَدِيْث الذي بعده في صَحِيْح مُسْلِم، بلفظ: (بِئْسَ أخو القوم وابن العشيرة).

عَائِشَة بنت أبي بَكْر الصِّدِّيْق: أُمّ المُؤْمِنِيْن. من أكبر فُقَهَاء الصَّحَابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، كانت تُكْنَىٰ بأُمّ عَبْد الله ابن أُخْتها أَسْمَاء. قالت رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا: (تزوجني رَسُوْل الله ﷺ وأنا بِنْتُ سبع سنين، وبنىٰ بي وأنا بنت تسع سنين، وقُبِضَ عني وأنا ابنة ثمان عشرة سنة). كانت أحبَّ نسائه إليه ﷺ، وأكثرهن رِوَايَة للحَدِيْث عنه. تُوُفِّيَت سنة ٥٧هـ، وقيل سنة ٥٨هـ، ودفنت بالبَقِيْع في المَدِيْنَة المُنَوَّرَة.

الاسْتِيْعَاب ج٤ ص٣٥٦. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٢٧. والإصَابَة ج٤ ص٣٥٩. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٤٧. وأُسْد الغَابَة ج٥ ص٥٠١. والرِّيَاض المُسْتَطَابَة ص٣١٠.

حاله[١].

وقوله ﷺ: (بِئْسَ أخو العَشيرة...) جرح.

وعن أبي بَكْر الصِّدِّيْق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: إني سمعتُ رَسُوْل الله ﷺ يقول: (نِعْمَ عَبْد الله وأخو العشيرة، خَالِد بن الوَلِيْد، وسَيْف من سيوف الله، سَلَّهُ الله عَزَّ وجَلَّ علىٰ الكفار والمنافقين)[٢]، وهو تعديل.

---

(١) المِنْهَاج شرح صَحِيْح مُسْلِم للنَّوَوِيّ ص١٥٤٧ نَقْلًا عن القَاضِي، وفيه:

(وكان منه في حياة النَّبِيّ ﷺ وبعده ما دَلَّ علىٰ ضعف إيمانه، وارتد مع المُرْتَدّين، وجيء به أسيراً إلىٰ أبي بَكْر الصِّدِّيْق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ووصف النَّبِيّ ﷺ بأنه بِئْسَ أخو العشيرة، من أَعْلَام النُّبُوَّة، لأنه ظهر كما وصف.

والمُرَاد بالعشيرة قبيلته، أي: بِئْسَ هٰذَا الرجل منها).

وكان عُيَيْنَة من جفاة العَرَب، وكان يُسَمَّىٰ: الأحمق المُطَاع. وهو من المؤلفة قلوبهم ابتغاء إِسْلَام قومه، لأنه كان رئيسهم. وكان بعد ردته قد رجع، وأسلم، وحضر بعض الفُتُوْح في عهد عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. / فَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١٨ ص٣٨٨-٣٩١ (طَبْعَة الرِّسَالَة العالمية).

(٢) **حَدِيْث أبي بَكْر** رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، في:

مُسْنَد الإمَام أَحْمَد ج١ ص٨ عن أبي بَكْر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وسُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب المَنَاقِب، ١٢٢ مَنَاقِب خَالِد بن الوَلِيْد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، رقم ٤١٨١ ج٦ ص٣٧٢، بلفظ: (... نِعْمَ عَبْد الله خَالِد بن الوَلِيْد، سَيْف من سيوف الله) عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. قال التِّرْمِذِيّ: حَدِيْث غَرِيْب.

قال الشَّيْخ شُعَيْب: حَدِيْث صَحِيْح بشواهده. وخَرَّجَهُ.

أبو بَكْر الصِّدِّيْق: عَبْد الله بن أبي قُحَافَة، واسم أبي قُحَافَة عُثْمَان بن عَامِر التَّيْمِيّ القُرَشِيّ. أول من آمن برَسُوْل الله ﷺ من الرِّجَال، ورفيقه في الغار، من أغنياء قُرَيْش وساداتها، شَهِدَ الغَزَوَات كلها، أَولُ الخُلَفَاء الراشدين. مات سنة ١٣هـ.

الاسْتِيْعَاب ج٢ ص٢٤٣. وأُسْد الغَابَة ج٣ ص٢٠٥. وتَارِيْخ الخُلَفَاء للسُّيُوْطِيّ ص٢٧. وطَبَقَات

٢- الجَرْح والتَّعْدِيْل مشروعان بالإجماع:

أجمع الصَّحَابَة والتابعون وأتباعهم علىٰ جواز الجرح، وأنه ليس من الغِيْبَة المحرمة، اتقاءً لحَدِيْث الكذاب وابتغاء النصيحة.

ولأن حَدِيْث رَسُوْل الله ﷺ دِيْن، والدِّيْن أمانة، كما هو مَعْلُوْم.

وإنما أطلقوا الجرح فيمن ليس بعدل، لئلا يتغطىٰ أمره علىٰ من لا يخبره، فيظنه من أهل العدالة، فيحتج بخبره[1].

ولخطورة موضوع الجَرْح والتَّعْدِيْل تكلم فيه أكابر العُلَمَاء والمُحَدِّثِيْن وبحثوا في جزئيات كثيرة، غايتها بَيَان حال الرَّاوِي، وهل هو ثِقَة ونحوه يؤخذ بحَدِيْثه، أو ليس بذاك فيرد؟

وقد بلغتنا أقوال كثيرة عن الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن وأتباعهم في الجَرْح والتَّعْدِيْل، لا يحابي الناقد أخاً أو أباً أو غيره أمام حَدِيْث رَسُوْل الله ﷺ، كما هو معروف في موضعه، تديّناً والتزاماً بهدي القُرْآن الكَرِيْم والسُّنَّة النَّبَوِيَّة.

وشروط الرَّاوِي المحتج بروايته التي أجمع عليها جماهير أَئِمَّة الحَدِيْث والفِقْه، كما قال ابن الصَّلَاح، هي: أن يكون عدلاً، ضابطاً لما يَرْوِيه، أي: أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفّل، حافظاً إن حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتابه، وإن كان يحدّث بالمعنىٰ اشترط فيه مع ذٰلِكَ أن

الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٣٦. وأبو بَكْر الصِّدِّيْق لِعَلِيّ الطَّنْطَاوِيّ.

خَالِد بن الوَلِيْد: بن المُغِيْرَة المَخْزُوْمِيّ القُرَشِيّ. لَقَّبَهُ الرَّسُوْل ﷺ بسَيْف الله المسلول. من أشراف قُرَيْش. أسلم سنة ٨هـ. وَجَّهَهُ أبو بَكْر لقتال المُرْتَدِّيْن، وقَتَلَ مُسَيْلِمَةَ الكَذَّاب. وهو صاحب الفُتُوْحات العَظِيْمَة في العِرَاق والشَّام. تُوُفِّيَ بحِمْص سنة ٢١هـ.

الاسْتِيْعَاب ج١ ص٤٠٥. والإصَابَة ج١ ص٤١٣. وأُسْد الغَابَة ج٢ ص٩٣.

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب ص٨١ وما بعدها، وفيه روايات كثيرة في هٰذَا الباب.

يكون عالماً بما يحيل المعاني(١).

وحرصاً من العُلَمَاء علىٰ أن لا يكون الجرح مسيئاً إلىٰ سمعة الـرَّاوِي فتجرح روايته، ذكروا لنا في الجارح والمعدِّل شروطاً معينة.

شروط الجارح والمُعَدِّل:

اشترطوا في الجارح والمُعَدِّل: العلم، والتقوىٰ، والورَع، والصدق، والتجنب عن التعصب، ومَعْرِفَة أسباب الجرح والتَّزْكِيَة.

ومن ليس كذٰلِكَ لا يقبل منه الجرح ولا التَّزْكِيَة(٢).

قال ابن الصَّلَاح: علىٰ الآخذ في ذٰلِكَ - أي: الجارح - أن يَتَّقِيَ الله تبارك وتعالىٰ، ويتثبت، ويتوقىٰ التساهل، كي لا يجرح سَلِيْماً، ويَسِم بريئاً بسمعة سوء، يبقىٰ عليه الدهرَ عارُها(٣).

ونظر المُحَدِّثُوْن في أسباب الجرح ودوافعه مما يجب أن يقف عندها الجارح ملياً، لئلا يجرح عدلاً، ويعدّل مجروحاً، فيكون هو المخطئ. وقد نبه إلىٰ ذٰلِكَ ابن دَقِيْق العِيْد بقوله: (أعراض المُسْلِمِيْن حفرة من حُفَر النار، وقف علىٰ شفيرها طائفتان من الناس: المُحَدِّثُوْن، والحُكَّام)(٤).

---

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح - التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص١٣٦.

(٢) الرَّفْع والتَّكْمِيْل للَّكْنَوِيّ ص٥٢، وأورد في ذٰلِكَ نُصُوْصاً عن: التَّاج السُّبْكِيّ، والبَدْر بن جَمَاعَة، وابن حَجَر في شرح نُخبته، والذَّهَبِيّ عند ترجمة أبي بَكْر الصِّدِّيْق في تَذْكِرَة الحُفَّاظ، وفَوَاتِح الرَّحَمُوْت شرح مُسَلَّم الثُّبُوْت.

(٣) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح ومَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٥٩٠.

(٤) الاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد ص٣٧٩ وما بعدها.

ونقلها عنه: السُّبْكِيّ في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ ج٢ ص١٢و١٨. والأَبْنَاسِيّ في:

قال الذَّهَبِيّ: نحن لا ندعي العصمة في أَئِمَّة الجَرْح والتَّعْدِيْل، لٰكِن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأً، وأشدهم إنْصَافاً، وأبعدهم عن التَّحَامُل.

وإذا اتفقوا علىٰ تعديل أو جرح، فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه فتندم. ومن شذ منهم، فلا عِبْرَة به.

فخَلِّ عنك العناء، وأعطِ القوس باريها. فوالله لولا الحُفَّاظ الأكابر، لخطبت الزَّنَادِقَة علىٰ المنابر[1].

أسباب الجرح، ومنها جَرْح الأَقْرَان:

ذكر العُلَمَاء أسباب الجرح علىٰ النَّحْو الآتي:

الشذىٰ الفَيَّاح ج٢ ص٧٤٢.

ونحوه قول بعضهم: (من أراد بي سوءاً، جعله الله - جُمْلَة دعائية - مُحَدِّثاً أو قَاضِياً). / قاعدة في الجَرْح والتَّعْدِيْل - أربع رَسَائِل في عُلُوْم الحَدِيْث، هامش ص٥٢.

ابن دَقِيْق العِيْد: أبو الفَتْح تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن وَهْب القُشَيْرِيّ القُوْصِيّ. تَفَقَّهَ علىٰ المَذْهَبَيْن الشَّافِعِيّ والمَالِكِيّ، مجتهد من أكابر العُلَمَاء، ولي قَضَاء القُضَاة الشَّافِعِيَّة بمِصْر. ومات بالقَاهِرَة سنة ٧٠٢هـ. من كتبه: إحْكَام الأَحْكَام، والإلمام، والإمَام، والاقْتِرَاح في بَيَان الاصْطِلَاح.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٢٧. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٨١. والمُقَدِّمَة الوَافِية التي كتبتُها عند تَحْقِيْقي كتابه: الاقْتِرَاح في بَيَان الاصْطِلَاح، وفيها مصادرُه.

(١) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١١ ص٨٢ في ترجمة يَحْيَىٰ بن مَعِيْن.

الذَّهَبِيّ: أبو عَبْد الله شَمْس الدِّيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز، التُّرْكُمَانِيّ الأصل، الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعِيّ. المُحَدِّث والمُؤَرِّخ الثِّقَة. رحل كَثِيْراً. من تصانيفه: تَارِيْخ الإسْلَام في ٢١ مجلداً، والعِبَر، ومِيْزَان الاعْتِدَال، والكاشِف. تُوُفِّيَ بدِمَشْق سنة ٧٤٨هـ.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ للسُّبْكِيّ ج٩ ص١٠٠. والوَافِي بالوَفَيَات ج٢ ص١٦٣. وغَايَة النِّهَايَة ج٢ ص٧١. وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص١٥٣. والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص١١٠. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج١ ص٥٥٨. ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج٨ ص٢٨٩.

١- المخالفة في العَقَائِد، فإنها أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض أو تَبْدِيْعهم، وأوجبت عَصَبِيَّة اعتقدوها ديناً يتدينون به، ويتقربون به إلىٰ الله تعالىٰ. ونشأ من ذٰلِكَ الطعن بالتكفير أو التَّبْدِيْع. وهٰذَا موجود كَثِيْراً في الطبقة المتوسطة من المتقدمين.

٢- الاختلاف الواقع بين المُتَصَوِّفَة وأصحاب العُلُوْم الظَّاهِرَة، فقد وقع بينهم تنافر، أوجب كلام بعضهم في بعض، وهٰـذِهِ غمرة لا يخلص منها إلَّا العالم الوَافِي بشواهد الشَّرِيْعَة.

وهٰذَا المقام خطر شديد، فإن القادح في المُحِقّ من الصُّوْفِيَّة مُعادٍ لأَوْلِيَاء الله تعالىٰ، وقد قال فيما أخبر عنه نبيه ﷺ: (من عادَىٰ لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة).

والتارك لإنكار الباطل مما يسمعه عن بعضهم تارك للأمر بالمعروف والنهي عن المُنْكر، عاصٍ لله تعالىٰ بذٰلِكَ. فإن لم يُنْكِر بقلبه فقد دخل تحت قوله ﷺ: (وليس وراءَ ذٰلِكَ من الإيمان حَبَّةُ خَرْدَل).

٣- الكلام بسبب الجهل بالعُلُوْم ومراتبها، والحق والباطل منها.

وهٰذَا مُحْتَاج إليه في المتأخرين أكثر مما يُحتاج إليه في المتقدمين، وذٰلِكَ لأن الناس انتشرت بينهم أنواع من العُلُوْم المتقدمة والمتأخرة حتىٰ عُلُوْم الأوائل، وقد عُلم أن عُلُوْم الأوائل قد انقسمت إلىٰ حق وباطل، ومن الحق: علم الحساب والهَنْدَسَة والطب، ومن الباطل: ما يقولونه في الطبيعات وكثير من الإلٰهِيَّات وأَحْكَام النجوم، وقد تحدث في هٰذِهِ الأُمُور أقوام.

ويحتاج القادح بسبب ذٰلِكَ إلىٰ أن يكون مميِّزاً بين الحق والباطل، لئلا يُكفِّر من ليس بكافر، أو يقبل رِوَايَة الكافر. والمتقدمون قد استراحوا من هٰذَا الوجه، لعدم شيوع هٰذِهِ الأُمُور في زَمَانهم.

٤- الخلل الواقع بسبب عدم الورع والأخذ بالتوهم والقرائن التي قد تتخلف. فمن فعل ذٰلِكَ فقد دخل تحت قوله ﷺ: (إياكم والظنَّ، فإنَّ الظن أكذبُ الحَدِيْث).

وهٰذَا ضرره عَظِيْم، فيما إذا كان الجارح معروفاً بالعلم، وكان قليل التقوىٰ، فإن علمه يقتضي أن يجعل أهلاً لسَمَاع قوله وجرحه، فيقع الخلل بسبب قلة ورعه وأخذه بالوهم.

٥- وهو شَرّ هٰذِهِ الوجوه: الكلام بسبب الهوىٰ والغرض والتَّحَامُل. وهٰذَا مجانِب لأهل الدِّيْن وطرائقهم.

وهٰذَا وإن كان تنزّه عنه المتقدمون لتوفر أديانهم، فقد تأخر أقوام، ووضعوا تواريخ، ربما وقع فيها شيء من ذٰلِكَ.

علىٰ أن الفلَتات من الأنفس لا يدعَىٰ العصمةُ منها، فإنه ربما حدث غضب لمن هو من أهل التقوىٰ، فبدرت منه بادرة لفظ.

وقد ذكر أبو عُمَر بن عَبْد البَرّ الحافظ أُمُوراً كثيرة عن أقوام من المتقدمين وغيرهم، حَكم بأنه لا يلتفت إليها، وحمل بعضها علىٰ أنها خرجت عن غضب وحرج من قائلها. هٰذَا أو قريب منه.

ومن رأيه: أن من اشتهر بحمل العلم، فلا يقبل فيه جرح إلَّا ببَيَان هٰذَا أو معناه[1].

---

(١) الاقْتِرَاح لابن دَقِيْق العِيْد ص٣٨٠-٣٩٢.

وذكر هٰذِهِ الوجوه الخمسة مقتصراً علىٰ عُنْوَان كل وجه: العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٣ ص٢٦٢، ثم عقب بقوله: وهٰذَا واضح جلي. والأَبْنَاسِيّ في الشذىٰ الفَيَّاح ج٢ ص٧٤٢. والسُّيُوْطِيّ في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٣٧٠. وعَلِيّ القَارِي في شرحه شرح نُخْبَة الفِكَر ص٢٣٩. والعَدَوِيّ في لَقْط الدُّرَر ص١٥٧.

وذكر السَّخَاوِيّ غالب نُصُوْصها عن الاقْتِرَاح في كتابه فَتْح المُغِيْث ج٣ ص٣١٠-٣٣٠.

وأشار إلىٰ الاقْتِرَاح أَيْضاً: تاج الدِّيْن السُّبْكِيّ في قاعدة في الجَرْح والتَّعْدِيْل ص١٢ وما بعدها. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ ج٢ ص١٢.

. . . .

وانظر كلام ابن عَبْد البَرّ في كتابه جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٥١ وما بعدها، وسيأتي في ثنايا هٰذَا البَحْث.

حَدِيْث: من عادىٰ لي ولياً... إلخ. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨١ كتاب الرقاق، ٣٨ باب التواضع، رقم ٦٥٠٢. / فَتْح البَارِي ج١١ ص٣٤٠، بلفظ: عن أبي هُرَيْرَة قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: إن الله قال: من عادىٰ لي ولياً فقد آذنته بالحَرْب. وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته (في صَحِيْح البُخَارِيّ ج٨ ص١٣١: افترضت) عليه... إلخ.

قال ابن حَجَر في فَتْح البَارِي ج١١ ص٣٤٢: (في رِوَايَة الكُشْمِيْهَنِيّ: فقد آذنته بحَرْب، ووقع في حَدِيْث عَائِشَة: من عادىٰ لي ولياً. وفي رِوَايَة لأَحْمَد: من آذىٰ لي ولياً. وفي أُخْرَىٰ له: من آذىٰ. وفي حَدِيْث مَيْمُوْنَة مثله: فقد استحل محاربتي. وفي رِوَايَة وهْب بن مُنَبِّه موقوفاً: قال الله: من أهان وليي المُؤْمِن فقد استقبلني بالمحاربة. وفي حَدِيْث مُعَاذ: فقد بارز الله بالمحاربة. وفي حَدِيْث أبي أُمَامَة وأَنَس: فقد بارزني).

وفي سُنَن ابن مَاجَة: ٣٦ كتاب الفتن، ١٦ باب من ترجىٰ له السَّلَامَة من الفتن، رقم ٣٩٨٩ ج٢ ص١٣٢٠، وهو قسم من حَدِيْث رواه مُعَاذ بن جَبَل، قال: سمعت رَسُوْل الله ﷺ يقول: (إن يسير الرياء شِرك، وإن من عادىٰ لله ولياً فقد بارز الله بالمحاربة...). قال في الزَّوَائِد: في إسناده عَبْد الله بن لَهِيْعَة، وهو ضعيف.

حَدِيْث: وليس وراء ذٰلِكَ من الإيمان حبة خردل:

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٢٠ باب بَيَان كون النهي عن المُنْكر من الإيمان...، رقم ٨٠ (٥٠) ج١ ص٧٠: (عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد: أن رَسُوْل الله ﷺ قال: ما من نَبِيّ بَعثه الله في أُمَّة قبلي إلَّا كان له من أُمته حَوَاريون وأصحاب، يأخذون بسنته ويَقتدون بأمره، ثم إنها تَخْلُف من بعدهم خُلُوف، يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يُؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مُؤْمِن، ومن جاهدهم بلِسَانه فهو مُؤْمِن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مُؤْمِن، وليس وراء ذٰلِكَ من الإيمان حبة خردل).

. . . .

حَدِيْث: إياكم والظن... إلخ:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبِيّ ﷺ، بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٥٥ كتاب الوصايا، ٨ باب قول الله عَزَّ وجَلَّ: من بعد وصية يوصي بها أو دَين. / فَتْح البَارِي ج٥ ص٣٧٥.

و٦٧ كتاب النكاح، ٤٥ باب لا يخطب علىٰ خُطْبَة أخيه حتىٰ ينكح أو يدع، رقم ٥١٤٣. / فَتْح البَارِي ج٩ ص١٩٨.

و٧٨ كتاب الأدب، ٥٧ باب ما ينهىٰ عن التحاسد والتدابر، رقم ٦٠٦٤. / فَتْح البَارِي ج١٠ ص٤٨١.

و٧٨ كتاب الأدب، ٥٨ باب يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كَثِيْراً من الظن، رقم ٦٠٦٦. / فَتْح البَارِي ج١٠ ص٤٨٤.

و٨٥ كتاب الفرائض، ٢ باب تَعْلِيْم الفرائض، رقم ٦٧٢٤. / فَتْح البَارِي ج١٢ ص٤.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة، ٩ باب تحريم الظن والتجسس، رقم ٢٥٦٣ ج٤ ص١٩٨٥.

وسُنَن التِّرْمِذِيّ: ٢٨ أبواب البِرّ والصِّلَة، ٥٦ باب ما جاء في ظن السوء، رقم ١٩٨٩ ج٦ ص٢٠٥. وقال: حَدِيْث حسن صَحِيْح.

والمُوَطَّأ: ما جاء في المُهَاجِرة. / تَنْوِيْر الحَوَالِك ج٢ ص٢١٣.

ومُسْنَد الإمَام أَحْمَد ج٢ ص٢٨٧ و٣١٢ و٣٤٢ و٤٦٥ و٤٨٢ و٤٩٢ و٥٠٤ و٥١٧.

ابن عَبْد البَرّ: هو أبو عُمَر يُوْسُف بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَبْد البَرّ النَّمَرِيّ القُرْطُبِيّ المَالِكِيّ. إمَام عَصْره في الحَدِيْث والأَثَر وما يتعلق بهما. قال البَاجِيّ: أبو عُمَر أحفظ أهل المَغْرِب. من تصانيفه: الاسْتِيْعَاب، والاسْتِذْكَار شَرْح المُوَطَّأ، والدُّرَر في اخْتِصَار المَغَازِي والسِّيَر، وجَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ. تُوُفِّيَ سنة ٤٦٣هـ بمَدِيْنَة شَاطِبَة شرق الأَنْدَلُس.

طَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص١٢٨. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص١١٢٨ رقم ١٠١٣. وتَرْتِيْب المَدَارِك ج٤ ص٨٠٨. ووَفَيَات الأَعْيان ج٧ ص٦٦. وشَذَرَات الذَّهَب ج٣ ص٣١٤. ومِرْآة الجَنَان ج٣ ص٨٩. والأَعْلَام ج٨ ص٢٤٠.

وهٰذَا الوجه الأَخِيْر الذي تحدث فيه ابن عَبْد البَرّ هو الذي حمل عُلَمَاء الحَدِيْث إلىٰ القول: بأن الجرح إذا صدر من تعصب أو عداوة أو منافرة أو نحو ذٰلِكَ فهو جرح مردود، ولا يؤمن به إلَّا المطرود(١).

تَفْسِيْر الجَرْح والتَّعْدِيْل:

اختلف العُلَمَاء في اشتراط تَفْسِيْر تعديل أو جرح الرَّاوِي علىٰ أقوال هي:

١- التَّعْدِيْل مقبول من غير ذكر سببه، أما الجرح فإنه لا يقبل إلَّا مفسراً.

٢- يجب بَيَان سبب التَّعْدِيْل، ولا يجب بَيَان سبب الجرح.

٣- لا بد من ذكر سبب التَّعْدِيْل والجرح معاً.

٤- لا يجب ذكر سبب وَاحِد في الجَرْح والتَّعْدِيْل، إذا كان الجارح والمعدل عالماً بأسباب الجَرْح والتَّعْدِيْل.

٥- التجريح المُجْمَل المبهم إذا صدر من عارف يقبل في حق من خلا عن التَّعْدِيْل، أما في حق من وُثِّقَ وعُدِّلَ فلا يقبل الجرح المُجْمَل.

علىٰ ما سيأتي تفصيله.

قال الزَّرْكَشِيّ: (ومنشأ هٰذَا الخلاف أن المعدل والمجرح هل هو مخبر فيصدق، أو حاكم ومفتٍ فلا يقلد؟)(٢).

---

(١) الرَّفْع والتَّكْمِيْل ص٢٥٩.

وانظر: أُصُوْل السَّرَخْسِيّ ج٢ ص١١.

(٢) البَحْر المُحِيْط للزَّرْكَشِيّ ج٦ ص١٧٩.

الزَّرْكَشِيّ: بَدْر الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن بَهَادُر بن عَبْد الله المِصْرِيّ الشَّافِعِيّ. أخذ عن الأَسْنَوِيّ والبُلْقِيْنِيّ والأَذْرَعِيّ. كان فقيهاً أُصُوْلِيّاً أديباً فاضلاً. من تصانيفه: تَكْمِلَة

القول الأول:

التَّعْدِيْل مقبول من غير ذكر سببه.

وذٰلِكَ: لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإن ذٰلِكَ يحوج المعدل إلىٰ أن يقول: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا. فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه، وذٰلِكَ شاق جداً.

وأما الجرح فإنه لا يقبل إلَّا مفسراً مبين السبب. وذٰلِكَ:

لأن الجرح يحصل بأمر وَاحِد فلا يشق ذكره.

ولأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء علىٰ أمر اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بَيَان سببه، لينظر فيما هو جرح أم لا؟[1].

ومن أمثلة ذٰلِكَ ما ذكره الخَطِيْب:

١- بلغ الإمَام الشَّافِعِيّ أن إنساناً جرح رجلاً، فسئل عما جرحه به، فقال: رأيته يبول قائماً. فقيل له: وما في ذٰلِكَ ما يوجب جرحه؟ فقال: لأنه يقع الرشش عليه وعلىٰ ثوبه ثم يصلي. فقيل له: رأيته يصلي كذٰلِكَ؟ فقال: لا.

شَرْح المِنْهَاج للأَسْنَوِيّ، والبَحْر في الأُصُوْل، وشَرْح جَمْع الجَوَامِع للسُّبْكِيّ. تُوُفِّيَ بمِصْر سنة ٧٩٤هـ.

شَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٣٣٥. والدُّرَر الكَامِنَة ج٥ ص١٣٣ رقم ١٠٥٩. والأَعْلَام ج٦ ص٦٠. ومُقَدِّمَة كتابه البُرْهَان في عُلُوْم القُرْآن التي كتبها مُحَقِّقُهُ: مُحَمَّد أبو الفَضْل إبْرَاهِيْم.

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح - التَّقْيِيْد والإيْضَاح ص١٣٨-١٤٠. وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٣٠٠. وتَنْقِيْح الأَنْظَار وعليه تَوْضِيْح الأَفْكَار ج٢ ص١٤٤ نَقْلاً عن ابن الصَّلَاح. والبَحْر المُحِيْط للزَّرْكَشِيّ ج٦ ص١٧٩. والكَوْكَب المُنِيْر وشرحه ج٢ ص٤٢٠.

قال الخَطِيْب: فهٰذَا ونحوه جرح بالتَّأْوِيْل، والعالم لا يجرح أحداً بهٰذَا وأمثاله.

٢- قيل لشُعْبَة: لِمَ ترك حَدِيْث فُلَان؟ قال: رأيته يركض علىٰ بِرْذَوْن، فتركت حَدِيْثه.

قال السَّخَاوِيّ: الركض هو استحثاث الدابة بالرجل لتعدو، والبِرْذَوْن: الجافي الخلقة، والجلد علىٰ السير في الشعاب والوعر، من الخيل غير العَرَبِيَّة، وأكثر ما يجلب من الرُّوْم(١).

---

(١) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٨٠، وفيه اعتذار للجارحين الواردين ببعض أمثلة الخَطِيْب. والبَحْر المُحِيْط للزَّرْكَشِيّ ج٦ ص١٧٩.

الخَطِيْب البَغْدَادِيّ: أبو بَكْر أَحْمَد بن عَلِيّ بن ثَابِت. صاحب تَارِيْخ بَغْدَاد وغيره من المُصَنَّفَات. من الحُفَّاظ المُتْقِنِيْن، والعُلَمَاء المُتَبَحِّرِيْن. تُوُفِّيَ ببَغْدَاد سنة ٤٦٣هـ.

وَفَيَات الأَعْيَان ج١ ص٩٢. وتَبْيِيْن كَذِب المُفْتَرِي ص٢٦٨. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص١١٣٥. وشَذَرَات الذَّهَب ج٣ ص٣١١. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج١ ص٢٠١. وانظر مراجعه الكثيرة في: الأَعْلَام ج١ ص١٧٢. ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج٢ ص٣.

الشَّافِعِيّ: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن إِدْرِيْس بن العَبَّاس بن عُثْمَان بن شَافِع بن السَّائِب بن عُبَيْد بن عبد يَزِيْد بن هَاشِم بن المُطَّلِب بن عَبْد مَنَاف بن قُصَيّ بن كِلَاب المُطَّلِبِيّ القُرَشِيّ المَكِّيّ. وجَدُّهُ المُطَّلِبُ بنُ عَبْد مَنَاف أخو هَاشِم بن عَبْد مَنَاف جَدّ رَسُوْل الله ﷺ، فهو يَلْتَقِي مع الرَّسُوْل مُحَمَّد ﷺ في جَدِّهِ عَبْد مَنَاف، لأن الرَّسُوْل ﷺ هو مُحَمَّد بن عَبْد الله بن عَبْد المُطَّلِب بن هَاشِم بن عَبْد مَنَاف. وشَافِع وأبوه السَّائِب صَحَابِيَّان. ولد سنة ١٥٠هـ. قال أبو عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام: (ما رأيتُ رَجُلاً قطُّ أَكْمَل من الشَّافِعِيّ). وقال المُبَرِّد: (كان الشَّافِعِيّ من أشعر الناس وأعلمهم بالقِرَاءَات). مات سنة ٢٠٤هـ. وهو أَحَد الأَئِمَّة الأربعة، وإليه يُنْسَب المَذْهَب الشَّافِعِيّ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٢٥. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٧١. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج١ ص١١. وتَهْذِيْب الأَسْمَاء واللُّغَات ج١ ص٤٤. وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة للعَبَّادِيّ ص٦. وآداب الشَّافِعِيّ ومَنَاقِبه لابن أبي حَاتِم الرَّازِيّ. ومَنَاقِب الشَّافِعِيّ للبَيْهَقِيّ. وانظر من مصادر ترجمته الكثيرة في: تَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ لبروكلمان، الطَّبْعَة العَرَبِيَّة ج٣ ص٢٩٢. ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج٩ ص٣٢. والأَعْلَام

٣- قال شُعْبَة: قلت للحَكَم بن عُتَيْبَة: لِمَ لَمْ تَرْوِ عن زَاذَان؟ قال: كان كثير الكلام.

٤- قال مُحَمَّد بن عَلِيّ الوَرَّاق: سألت مُسْلِم بن إِبْرَاهِيْم عن حَدِيْث لصالح المُرِّيّ، فقال: ما تصنع بصالح؟... ذكروه يوما عند حَمَّاد بن سَلَمَة، فامتخط حَمَّاد.

قال الخَطِيْب: امتخاط حَمَّاد عند ذكره لا يوجب رد خبره(١).

ج٦ ص٢٦.

شُعْبَة بن الحَجَّاج: بن الوَرْد الأَزْدِيّ مَوْلَاهُم، أبو بِسْطَام الوَاسِطِيّ البَصْرِيّ. قال ابن مَهْدِيّ: كان الثَّوْرِيّ يقول: شُعْبَة أَمِيْر المُؤْمِنِيْن في الحَدِيْث. وقال أَحْمَد: كان شُعْبَة أُمَّة وَحْدَهُ في هٰذَا الشأن، يعني في الرِّجَال، وبصره في الحَدِيْث، وتثبته، وتنقيته للرِّجَال. وقال الحَاكِم: شُعْبَة إِمَام الأَئِمَّة في مَعْرِفَة الحَدِيْث بالبَصْرَة. رأىٰ أَنَس بن مَالِك وعَمْرو بن سَلَمَة الصَّحَابِيَّيْن، وسمع من أربعمائة من التَّابِعِيْن. مات سنة ١٦٠هـ بالبَصْرَة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ٤ ص٣٣٨. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٥١. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٧٧. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٩٣. وحِلْيَة الأَوْلِيَاء ج٧ ص١٤٤.

السَّخَاوِيّ: شَمْس الدِّيْن أبو عَبْد الله وأبو الخَيْر مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمٰن بن مُحَمَّد بن أبي بَكْر بن عُثْمَان. القَاهِرِيّ المولد، الشَّافِعِيّ. مُقْرِئ مُحَدِّث فَقِيْه مُؤَرِّخ. أصله من سَخَا من قرىٰ مِصْر. تُوُفِّيَ بالمَدِيْنَة سنة ٩٠٢هـ=١٤٩٧م. من تصانيفه: الضَّوْء اللَّامِع لأهل القرن التاسع، والمَقَاصِد الحَسَنَة في الأَحَادِيْث المُشْتَهِرَة علىٰ الأَلْسِنَة، وفَتْح المُغِيْث بشَرْح أَلْفِيَّة الحَدِيْث.

مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج٣ ص٣٩٩. وترجمته بقلمه في كتابه: الضَّوْء اللَّامِع ج٨ ص٢-٣٢.

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب ص١٧٨-١٨٥.

وانظر بعضها في: مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح - التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص١٤٠. وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٣٠١. والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٢٤١ نَقْلاً عن الكِفَايَة.

وكلمة شُعْبَة في: تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٣٠٢.

وعقد في كتابه الكِفَايَة باباً ذكر فيه بعض أَخْبَار من استفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة(١).

والقول بأن التَّعْدِيْل مقبول من غير ذكر سببه، قال فيه ابن الصَّلَاح: إنه المَذْهَب الصَّحِيْح المشهور(٢).

الحَكَم بن عُتَيْبَة: الكِنْدِيّ مَوْلَاهُم، أبو مُحَمَّد الكُوْفِيّ. ثِقَة ثَبْت فقيه. قيل: ولد هو وإِبْرَاهِيْم النَّخَعِيّ في ليلة وَاحِدَة، لٰكِنه تَفَقَّهَ بإِبْرَاهِيْم. مات سنة ١١٥هـ، وقيل غيره.

طَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٨٢. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٤٣٣.

زَاذَان: أبو عَبْد الله، ويقال: أبو عُمَر الكِنْدِيّ مَوْلَاهُم، الكُوْفِيّ الضرير. يقال: إنه شَهِدَ خُطْبَة عُمَر بالجَابِيَة. ورَوَىٰ عنه وعن عَلِيّ وابن مَسْعُوْد وسَلْمَان وأبي هُرَيْرَة وعَائِشَة. قال ابن مَعِيْن: ثِقَة لا يُسْأَل عن مثله. وقال ابن عَدِيّ: أَحَادِيْثه لا بأس بها إذا رَوَىٰ عنه ثِقَة. مات سنة ٨٢هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٣٠٢. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٦٣.

صَالِح بن بشير بن وَادِع المُرِّيّ: أبو بِشْر البَصْرِيّ. القَاصّ. رَوَىٰ عن الحَسَن وابن سِيْرِيْن وقَتَادَة. قال عَبَّاس عن ابن مَعِيْن: ليس به بأس. ورَوَىٰ آخرون عن ابن مَعِيْن أنه ضعيف، ليس بشيء. وضَعَّفَهُ المَدِيْنِيّ وعَمْرو بن عَلِيّ والجُوْزْجَانِيّ والنَّسَائِيّ وغيرهم. وقال البُخَارِيّ: مُنْكَر الحَدِيْث. وقال ابن عَدِيّ: صَالِح المُرِّيّ من أهل البَصْرَة، وهو رجل قَاصّ حَسَن الصوت، وعامة أَحَادِيْثه مُنْكَرَات تنكرها الأَئِمَّة عليه... ومع هٰذَا لا يتعمد الكذب بل يغلط. مات سنة ١٧٢هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٣٨٢. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٢٨٩. وتَهْذِيْب الكَمَال ج٣ ص٤٢٠.

حَمَّاد بن سَلَمَة: بن دِيْنَار البَصْرِيّ، أبو سَلَمَة. ثِقَة عابد، أَثْبَت الناس في ثَابِت، وتغير حفظه بأَخَرَةٍ. مات سنة ١٦٧هـ.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٩٧. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص١١. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٥٧.

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب ص١٨١.

(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح - التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص١٣٨.

وقال فيه الخَطِيْب: هٰذَا القول أَوْلَىٰ بالصواب عندنا[١].

والقول بأن الجرح لا يقبل إلَّا مفسراً، قال فيه ابن الصَّلَاح: وهو ظَاهِر مقرر في الفِقْه وأُصُوْله[٢].

وقال فيه الخَطِيْب: هو الصواب عندنا، وإليه ذهب الأَئِمَّة من حُفَّاظ الحَدِيْث ونقاده، مثل: مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل البُخَارِيّ، ومُسْلِم بن الحَجَّاج النَّيْسَابُوْرِيّ، وغيرهما. فإن البُخَارِيّ قد احتج بجَمَاعَة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم، كعِكْرِمَة مَوْلَىٰ ابن عَبَّاس في التَّابِعِيْن، وكإسْمَاعِيْل بن أبي أُوَيْس، وعَاصِم بن عَلِيّ، وعَمْرو بن مَرْزُوق، في المتأخرين.

وهٰكَذَا فعل مُسْلِم بن الحَجَّاج، فإنه احتج بسُوَيْد بن سَعِيْد وجَمَاعَة غيره اشتهر عمن ينظر في حال الرُّوَاة الطعن عليهم.

وسلك أبو دَاوُد السِّجِسْتَانِيّ هٰذِهِ الطريق وغير وَاحِد ممن بعده[٣].

---

(١) الكِفَايَة للخَطِيْب ص١٦٥.

(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح - التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص١٤٠. وتَنْقِيح الأَنْظَار - تَوْضِيْح الأَفْكَار ج٢ ص١٤٤ نَقْلاً عن ابن الصَّلَاح، وذكر الأقوال الأربعة الأُوْلَىٰ في شرط تَفْسِيْر الجَرْح والتَّعْدِيْل المذكورة.

(٣) الكِفَايَة للخَطِيْب ص١٧٩. وذكره عنه ابن الصَّلَاح في مُقَدّمته ص١٤٠.

البُخَارِيّ: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل بن إبْرَاهِيْم بن المُغِيْرَة بن بَرْدِزْبَه الجُعْفِيّ. ولد سنة ١٩٤هـ ببُخَارَىٰ، له رحلات وَاسِعَة بَحْثاً في الحَدِيْث، حتىٰ صار إمَاماً فيه. له: الجَامِع الصَّحِيْح، أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالىٰ، وله التَّارِيْخ، وغيرهما. تُوُفِّيَ سنة ٢٥٦هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٥٥٥ رقم ٥٧٨. وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص١٠٠. وهُدَىٰ السَّارِي مُقَدِّمَة فَتْح البَارِي ص٤٧٧. وإرْشَاد السَّارِي للقَسْطَلَّانِيّ ج١ ص١٩.

مُسْلِم بن الحَجَّاج: بن مُسْلِم القُشَيْرِيّ، أبو الحُسَيْن النَّيْسَابُوْرِيّ. رَوَىٰ عن القَعْنَبِيّ

....

وأَحْمَد بن يُوْنُس وإِسْمَاعِيْل بن أبي أُوَيْس وسَعِيْد بن مَنْصُوْر وغيرهم. له كتابه المشهور الصَّحِيْح، أحد الصَّحِيْحَيْن المُعَوَّل عليهما. كان مُسْلِم من أوعية العِلْم، ثِقَة جَلِيْل القَدْر، من الحُفَّاظ. مات سنة ٢٦١هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص١٢٦. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٤٥. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٥٨٨. وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص١١١. وطَبَقَات الحَنَابِلَة ج١ ص٣٣٧. ووَفَيَات الأَعْيَان ج٥ ص١٩٤. وشَذَرَات الذَّهَب ج٢ ص١٤٤. وتَارِيْخ بَغْدَاد للخَطِيْب ج١٣ ص١٠٠. والمَقْصَد الأَرْشَد ج٣ ص٣١ رقم ١١٤٧. والأَعْلَام ج٧ ص٢٢١.

عِكْرِمَة بن عَبْد الله: مَوْلَىٰ ابن عَبَّاس، أصله بَرْبَرِيّ. ثِقَة ثَبْت، عالم بالتَّفْسِيْر. لم يثبت تكذيبه عن ابن عُمَر، ولا يثبت عنه بِدْعَة. مات سنة ١٠٧هـ، وقيل قبل ذٰلِكَ. اتُّهِم برأي الخَوَارِج.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٠. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص٢٦٣. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٩٣.

ابن عَبَّاس: هو عَبْد الله بن العَبَّاس بن عَبْد المُطَّلِب القُرَشِيّ الهَاشِمِيّ. ولد قبل الهِجْرَة بثلاث سنين. وكان ابن ثلاث عشرة سنة حين تُوُفِّيَ رَسُوْل الله ﷺ. دعا له الرَّسُوْل ﷺ، فقال: (اللَّهُمَّ عَلِّمْه الحكمة وتَأْوِيْل القُرْآن)، وفي رِوَايَة: (اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ في الدِّيْن، وعَلِّمْه التَّأْوِيْل)، فكان حِبْرَ الأُمَّة. شَهِدَ مع عَلِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الجَمَل وصِفِّيْن. مات سنة ٦٨هـ بالطَّائِف.

الاسْتِيْعَاب ج٢ ص٣٥٠. والإِصَابَة ج٢ ص٣٣٠. وأُسْد الغَابَة ج٣ ص١٩٢. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٤٠. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٤٨.

إِسْمَاعِيْل بن عَبْد الله بن عَبْد الله بن أُوَيْس: بن مَالِك بن أبي عَامِر الأَصْبَحِيّ، أبو عَبْد الله بن أبي أُوَيْس. ابن أُخْت مَالِك ونسيبه. رَوَىٰ عن أبيه وأخيه أبي بَكْر وخاله وابن أبي الزِّنَاد وعَبْد العَزِيْز المَاجِشُوْن. ورَوَىٰ عنه البُخَارِيّ ومُسْلِم وآخرون. قال أَحْمَد: لا بأس به. وقال أبو حَاتِم: محله الصدق وكان مغفلاً. وقال النَّسَائِيّ: ضعيف غير ثِقَة. وقال مُعَاوِيَة بن صَالِح: هو وأبوه ضعيفان. قال ابن حَجَر بعد أن ذكر تضعيف النَّسَائِيّ له: (ولعل هٰذَا كان من إِسْمَاعِيْل في شَبِيْبَتِهِ ثم انصلح، وأما الشَّيْخَان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إِلَّا الصَّحِيْح من حَدِيْثه الذي شارك فيه الثِّقَات). مات سنة ٢٢٦هـ.

. . . .

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣١٠. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٢٢٢.

عَاصِم بن عَلِيّ بن عَاصِم الوَاسِطِيّ: أبو الحُسَيْن. ويقال: أبو الحَسَن التَّيْمِيّ مَوْلَاهُم. رَوَىٰ عن أبيه وابن أبي ذِئْب واللَّيْث بن سَعْد. ورَوَىٰ عنه البُخَارِيّ وغيره. قال أَحْمَد: صَحِيْح الحَدِيْث قليل الغلط. ورُوِيَ تضعيفه عن ابن مَعِيْن. وضَعَّفَهُ النَّسَائِيّ. وقال أبو حَاتِم: صَدُوْق. ووَثَّقَه ابن سَعْد وابن قَانِع والعِجْلِيّ. مات بوَاسِط سنة ٢٢١هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٤٩. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٣٥٤.

عَمْرو بن مَرْزُوْق البَاهِلِيّ مَوْلَاهُم: أبو عُثْمَان البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن شُعْبَة ومَالِك والحَمَّادَيْن. ورَوَىٰ عنه البُخَارِيّ مقروناً بغيره، وأبو دَاوُد وبُنْدَار. تكلم فيه عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ. قال أَحْمَد بن حَنْبَل: ثِقَة مأمون فتشنا علىٰ ما قيل فيه فلم نجد له أَصْلاً. ووَثَّقَه ابن مَعِيْن وأبو حَاتِم وابن سَعْد. وكان يَحْيَىٰ بن سَعِيْد لا يرضىٰ عَمْراً. وقال ابن عَمَّار المَوْصِلِيّ: ليس بشيء. وقال العِجْلِيّ: ضعيف يحدث عن شُعْبَة، ليس بشيء. وقال الدَّارَقُطْنِيّ: صَدُوْق كثير الوهم. مات سنة ٢٢٤هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٩٩. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٢٨٧.

سُوَيْد بن سَعِيْد بن سَهْل الهَرَوِيّ: أبو مُحَمَّد الحَدَثَانِيّ الأَنْبَارِيّ. رَوَىٰ عن مَالِك وحَفْص بن مَيْسَرَة. ورَوَىٰ عنه مُسْلِم وابن مَاجَه وأبو زُرْعَة وأبو حَاتِم. وعن أَحْمَد روايات عنه: ثِقَة، وما علمت إلَّا خَيْراً، ولا بأس به. وقال أبو حَاتِم: كان صَدُوْقاً وكان يُدَلِّس. وقال البُخَارِيّ: كان قد عمي فيُلَقَّن ما ليس من حَدِيْثه. وقال النَّسَائِيّ: ليس بثِقَة. مات سنة ٢٤٠هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٢٧٢. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٢٤٨.

أبو دَاوُد: سُلَيْمَان بن الأَشْعَث بن شَدَّاد السِّجِسْتَانِيّ. صاحب السُّنَن. قال ابن حِبَّان: هو أَحد أَئِمَّة الدنيا فِقْهاً وعلماً، وحفظاً ونُسْكاً وإتْقَاناً. جمع وصَنَّف وذَبَّ عن السُّنَن. تُوُفِّيَ بالبَصْرَة سنة ٢٧٥هـ.

تَهْذِيْب الأَسْمَاء واللُّغَات ج٢ ص٢٢٤. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٥٩١. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص١٦٩. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٢١.

وذٰلِكَ دال علىٰ أنهم ذهبوا إلىٰ أن الجرح لا يثبت إلَّا إذا فسر سببه، ومَذَاهِب النقاد للرِّجَال غامضة مُخْتَلِفَة[١].

وهٰـذَا القول - الأول - اقتصر عليه ابن الصَّلَاح[٢]، وتابعه: الطِّيْبِيّ[٣]، والنَّوَوِيّ[٤]، وابن كَثِيْر[٥].

---

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح - التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص١٤٠.

(٢) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح - التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص١٣٨.

(٣) الخُلَاصَة للطِّيْبِيّ ص٨٩.

الطِّيْبِيّ: شَرَف الدِّيْن الحُسَيْن بن مُحَمَّد بن عَبْد الله. عالم مشارك في أنواع من العُلُوْم. من تصانيفه: الخُلَاصَة في أُصُوْل الحَدِيْث، وشَرْح علىٰ تَفْسِيْر الكَشَّاف، والتِّبْيَان في المَعَانِي والبَيَان، وشَرْح المِشْكَاة. كان كَرِيْماً متواضعاً. تُوُفِّيَ سنة ٧٤٣هـ=١٣٤٢م.

البَدْر الطَّالِع ج١ ص٢٢٩. ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج١ ص٦٣٩ طَبْعَة مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة.

وسَمَّاهُ السُّيُوْطِيّ في بُغْيَة الوُعَاة ج١ ص٥٢٢: الحَسَن.

(٤) تَقْرِيْب النَّوَاوِيّ - تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٣٠٥. وإِرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق للنَّوَوِيّ ص١١٠ وفيه قال: علىٰ المَذْهَب الصَّحِيْح المشهور.

النَّوَوِيّ: مُحْيِي الدِّيْن أبو زَكَرِيَّا يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي بن حَسَن الحِزَامِيّ النَّوَوِيّ. مُحَرِّر المَذْهَب الشَّافِعِيّ ومُنَقِّحُهُ. ولد في (نَوَا) قَرْيَة من دِمَشْق سنة ٦٣١هـ، وبها نشأ وقرأ القُرْآن، وقدم دِمَشْق سنة ٦٤٩هـ. وواصل دراسته. كان صابراً علىٰ خشونة العيش، عابداً آمراً بالمعروف ناهياً عن المُنْكَر، يواجه الملوك فمن دونهم. مات سنة ٦٧٦هـ، ودفن ببلده. من مُصَنَّفَاته: مِنْهَاج الطَّالِبِيْن، وشَرْح مُسْلِم، ورِيَاض الصَّالِحِيْن، والأذكار، وتَهْذِيْب الأَسْمَاء واللُّغَات، والتَّقْرِيْب، والرَّوْضَة.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٤٧٦. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٤ ص١٤٧٠ رقم ١١٦٢. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ للسُّبْكِيّ ج٨ ص٣٩٥. وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٣٥٤. والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٧ ص٢٧٨.

(٥) اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث لابن كَثِيْر ص٩٤.

ابن كَثِيْر: أبو الفِدَاء عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل بن عُمَر بن كَثِيْر الدِّمَشْقِيّ القُرَشِيّ

وقال العِرَاقِيّ: إنه الصَّحِيْح المشهور[١].

وقال زَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ: صححه جُمْهُوْر أَئِمَّة الأَثَر[٢].

وقال السَّخَاوِيّ: صححه الجُمْهُوْر من المُحَدِّثِيْن وغيرهم كما هو المشهور[٣].

واعتمده عَلِيّ القَارِي[٤].

الشَّافِعِيّ. حافظ، مؤرخ. من كتبه: التَّفْسِيْر المشهور، والبِدَايَة والنِّهَايَة في التَّارِيْخ. مات بدِمَشْق سنة ٧٧٤هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ (ملحق شُيُوْخ الذَّهَبِيّ) ج٤ ص١٥٠٨ رقم ٣٤. وذَيْل تَذْكِرَة الحُفَّاظ لأبي المَحَاسِن ص٥٧. وذَيْل طَبَقَات الحُفَّاظ للسُّيُوْطِيّ ص٣٦١. ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج٢ ص٢٨٣.

(١) شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٣٠٠.

العِرَاقِيّ: زَيْن الدِّيْن أبو الفَضْل عَبْد الرَّحِيْم بن الحُسَيْن بن عَبْد الرَّحْمٰن. حافظ العَصْر وشَيْخ المُحَدِّثِيْن. من كتبه: أَلفيَّته في مُصْطَلَح الحَدِيْث، وشرحها، ونَظْم الاقْتِرَاح، وتَخْرِيْج أَحَادِيْث الإحياء. مات سنة ٨٠٦هـ بالقَاهِرَة.

إِنْبَاء الغُمْر بأَبْنَاء العُمْر ج٥ ص١٧٠. ولَحْظ الأَلْحَاظ لابن فَهْد ص٢٢٠. وذَيْل طَبَقَات الحُفَّاظ للسُّيُوْطِيّ ص٣٧٠. وشَذَرَات الذَّهَب ج٧ ص٥٥.

(٢) فَتْح البَاقِي لزَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ - شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٣٠٠.

زَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ: بن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن زَكَرِيَّا القَاهِرِيّ الأَزْهَرِيّ الشَّافِعِيّ، زَيْن الدِّيْن، أبو يَحْيَىٰ. شَيْخ الإسْلَام وقَاضِي القُضَاة وعُمْدَة العُلَمَاء. أفتىٰ ودرّس وتصدّر. من مُصَنَّفَاته: شَرْح الرَّوْض، وشَرْح البَهْجَة، والمَنْهَج وشرحه، وغيرها. تُوُفِّيَ بالقَاهِرَة سنة ٩٢٦هـ، وقيل ٩٢٥هـ.

شَذَرَات الذَّهَب ج٨ ص١٣٤. والكَوَاكِب السَّائِرَة ج١ ص١٩٦. والبَدْر الطَّالِع ج١ ص٢٥٢.

(٣) فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٨٠.

(٤) شرح شرح نُخْبَة الفِكَر لِعَلِيّ القَارِي ص١٢٢.

عَلِيّ القَارِي: هو المُلَّا عَلِيّ القَارِي بن سُلْطَان بن مُحَمَّد الهَرَوِيّ الحَنَفِيّ. ولد في هَرَاة، ورحل إلىٰ مَكَّة واستقر بها. وأخذ عن ابن حَجَر الهَيْتَمِيّ وغيره. من مؤلفاته: شَرْح

واختاره من الأُصُوْلِيِّيْن والفُقَهَاء:

الإمَام الشَّافِعِيّ[1]، وأكثر الفُقَهَاء ومنهم الحَنَفِيَّة[2]، وهو الأكثر من قول مَالِك[3]، والإمَام أَحْمَد[4].

مِشْكَاة المَصَابِيْح، وشَرْح الشَّمَائِل، وشَرْح الشِّفَاء، وشَرْح الشَّاطِبِيَّة، وغيرها كثير. قال اللَّكْنَوِيّ: كلها مُفِيْدَة، بلغت إلىٰ مرتبة المجددية علىٰ رأس الألف. تُوُفِّيَ بمَكَّة سنة ١٠١٤هـ.

البَدْر الطَّالِع ج١ ص٤٤٥. والتَّعْلِيْقَات السَّنِيَّة علىٰ الفَوَائِد البَهِيَّة ص٢٥. وطَرَب الأَمَاثِل ص٥١٥. وهَدِيَّة العَارِفِيْن ج١ ص٧٥١.

(١) البُرْهَان للجُوَيْنِيّ ج١ ص٦٢٠. والمَحْصُوْل للرَّازِيّ ج٤ ص٤٠٩. والإحْكَام في أُصُوْل الأَحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٧٨. ومُخْتَصَر المُنْتَهَىٰ والعَضُد والسَّعْد عليه ج٢ ص٦٥. وشرح تَنْقِيْح الفُصُوْل للقَرَافِيّ ص٣٦٥. ونِهَايَة السُّوْل للأَسْنَوِيّ ج٣ ص١٤٢. وجَمْع الجَوَامِع بشَرْح المَحَلِّيّ وحَاشِيَة البَنَّانِيّ علىٰ المَحَلِّيّ ج٢ ص١٦٣. وتَشْنِيْف المَسَامِع للزَّرْكَشِيّ ج٢ ص٤٦٩. والبَحْر المُحِيْط للزَّرْكَشِيّ ج٦ ص١٧٩. والمنخول للغَزَالِيّ ص٢٦٢. والمُسْتَصْفَىٰ للغَزَالِيّ ج١ ص١٦٢. وإرْشَاد الفُحُوْل ص٦٨. وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٣٠٥. وشرح الكَوْكَب المُنِيْر لابن النَّجَّار ج٢ ص٤٢٠، وفيه: الأكثر من الشَّافِعِيَّة. وشرح طَلْعَة الشَّمْس ج٢ ص٤٠.

(٢) تَيْسِيْر التَّحْرِيْر ج٣ ص٦١. ونصره ابن مَلَك في شرح المَنَار ص٦٦٤.

(٣) البَحْر المُحِيْط للزَّرْكَشِيّ ج٦ ص١٧٩ عن القُرْطُبِيّ. وإرْشَاد الفُحُوْل ص٦٨ نَقْلًا عن القُرْطُبِيّ.

مَالِك بن أَنَس: الأَصْبَحِيّ الحِمْيَرِيّ. إمَام دار الهِجْرَة، وأحد الأَئِمَّة الأربعة، إليه يُنْسَب المَذْهَب المَالِكِيّ. ولد بالمَدِيْنَة المُنَوَّرَة، وتُوُفِّيَ فيها سنة ١٧٩هـ. له كتاب المُوَطَّأ، وغيره.

طَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٦٧. وتَرْتِيْب المَدَارِك للقَاضِي عِيَاض ج١ ص١٠٢. والانتقاء لابن عَبْد البَرّ ص٩. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٢٠٧. وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص٩٣. ومَالِك للشَّيْخ أبي زُهْرَة.

(٤) شرح الكَوْكَب المُنِيْر لابن النَّجَّار ج٢ ص٤٢٠.

أَحْمَد بن حَنْبَل: هو أبو عَبْد الله أَحْمَد بن مُحَمَّد بن حَنْبَل، الشَّيْبَانِيّ المَرْوَزِيّ

وقال عَبْد العَزِيْز البُخَارِيّ: وهو مَذْهَب عامة الفُقَهَاء والمُحَدِّثِيْن[١].

وقد ذكر هٰذَا القول الكثيرون[٢].

ومعنىٰ قولهم: (لا يقبل الجرح إلَّا مفسراً) إنما هو - كما ذكر السُّبْكِيّ - : في جرح من ثبتت عدالته واستقرت، فإذا أراد رَافِع رفعها بالجرح قيل له: ائت ببُرْهَان علىٰ هٰذَا.

أو فيمن لم يعرف حاله، ولٰكِن ابتدره جارحان ومزكيان، فيقال إذ ذاك للجارحين: فسرا ما رميتماه به.

البَغْدَادِيّ. قال الشَّافِعِيّ: (أَحْمَد إمَام في ثمان خِصال: إمَام في الحَدِيْث، إمَام في الفِقْه، إمَام في اللُّغَة، إمَام في القُرْآن، إمَام في الفقر، إمَام في الزُّهد، إمَام في الوَرَع، إمَام في السُّنَّة). صَنَّفَ المُسْنَد، وهو أَحَد الأَئِمَّة الأربعة، وإليه ينسب الحَنَابِلَة والمَذْهَب الحَنْبَلِيّ. مات سنة ٢٤١هـ ببَغْدَاد. وسِيْرَتُهُ أَفْرَدَهَا البَيْهَقِيُّ في مجلد، وأَفْرَدَهَا كذٰلِكَ ابنُ الجَوْزِيّ، وشَيْخُ الإسْلَام الأَنْصَارِيُّ.

طَبَقَات الحَنَابِلَة لابن أبي يَعْلَىٰ ج١ ص٤. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٤٣١. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٩١. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٧٢. وشَذَرَات الذَّهَب ج٢ ص٩٦. وتَارِيْخ بَغْدَاد ج٤ ص٤١٢. والأَعْلَام ج١ ص٢٠٣. ومَنَاقِب الإمَام أَحْمَد لابن الجَوْزِيّ.

(١) كشف الأَسْرَار: عَبْد العَزِيْز البُخَارِيّ ج٣ ص٦٨.

عَبْد العَزِيْز بن أَحْمَد بن مُحَمَّد البُخَارِيّ: عَلَاء الدِّيْن. فقيه حَنَفِيّ، من عُلَمَاء الأُصُوْل. من كتبه: كشف الأَسْرَار شرح أُصُوْل البَزْدَوِيّ، وشرح المنتخب الحُسَامِيّ. مات سنة ٧٣٠هـ.

الأَعْلَام ج٤ ص١٣. والفَوَائِد البَهِيَّة ص٩٤. والجَوَاهِر المُضِيَّة ج٢ ص٤٢٨.

(٢) انظر علىٰ سَبِيْل المثال حكاية هٰذَا القول في:

اللُّمَع للشِّيْرَازِيّ ص٤٦. وشرح التلويح علىٰ التَّوْضِيْح ج٢ ص١٤. وفتح الغَفَّار لابن نُجَيْم ج٢ ص١٠٧. ومِرْآة الأُصُوْل شرح مِرْقَاة الوُصُوْل ص٤٠٥.

وأورد اللَّكْنَوِيّ في كتابه الرَّفْع والتَّكْمِيْل ص٦٥ وما بعدها نُصُوْصاً عديدة في هٰذَا الباب.

أما من ثبت أنه مجروح فيقبل قول من أطلق جرحه، لجريانه علىٰ الأصل المقرر عندنا، ولا نطالبه بالتَّفْسِيْر، إذ لا حاجة إلىٰ طلبه.

وقال السُّبْكِيّ: ثم إنا لا نطلب التَّفْسِيْر من كل أحد، بل إنما نطلبه حيث يحتمل الحال شكا: إما لاختلاف في الاجْتِهَاد، أو لتهمة يَسِيْرَة في الجارح، أو نحو ذٰلِكَ مما لا يوجب سقوط قول الجارح، ولا ينتهي إلىٰ الاعتبار به علىٰ الإطلاق، بل يكون بين بين.

أما إذا انتفت الظُّنُوْن، واندفعت التهم، وكان الجارح حبراً من أحبار الأُمَّة، مبرأ عن مظان التهمة، أو كان المجروح مشهوراً بالضعف، متروكاً بين النقاد، فلا نتلعثم عند جرحه، ولا نحوج الجارح إلىٰ تَفْسِيْر، بل طلب التَّفْسِيْر منه - والحالة هٰذِهِ - طلب لغَيْبَة لا حاجة إليها.

فنحن نقبل قول ابن مَعِيْن في إِبْرَاهِيْم بن شُعَيْب المَدَنِيّ - شَيْخ رَوَىٰ عنه ابن وَهْب - : إنه ليس بشيء. وفي إِبْرَاهِيْم بن يَزِيْد المَدَنِيّ: إنه ضعيف. وفي الحُسَيْن بن الفَرَج الخَيَّاط: إنه كذاب يسرق الحَدِيْث. وعلىٰ هٰذَا - وإن لم يبين الجرح - لأنه إمَام مُقَدَّم في هٰذِهِ الصِّنَاعَة، جرح طائفة غير ثَابِتي العدالة والثَّبْت.

ولا نقبل قوله في الشَّافِعِيّ، ولو فسر وأتىٰ بألف إِيْضَاح، لقيام القاطع علىٰ أنه غير محق بالنسبة إليه.

وذكر السُّبْكِيّ أنما تقدم لا يراه النَّاظِر في غير كتابه هٰذَا[١].

---

(١) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ لتاج الدِّيْن السُّبْكِيّ ج٢ ص٢١-٢٢. وقاعدة في الجَرْح والتَّعْدِيْل ص٢٨-٣٠.

ونقلها الزَّبِيْدِيّ في إِتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن ج١ ص٥١-٥٣ عن السُّبْكِيّ. ونقلها أَيْضاً الصَّنْعَانِيّ في تَوْضِيْح الأَفْكَار ج٢ ص١٥٧.

وأورد ظفر أَحْمَد العُثْمَانِيّ التَّهَانَوِيّ في كتابه قَوَاعِد عُلُوْم الحَدِيْث كَثِيْراً من الألفاظ المَأْثُوْرَة عن المتقدمين في هٰذَا الباب، وذكر أنها لا يعتد بها، لأنها من جَرْح الأَقْرَان، أو

. . . .

لأسباب أُخْرَىٰ. وأكد فيها أن الجرح لا يقبل إلَّا مفسراً ببَيَان واضح.

ابن السُّبْكِيّ تَاج الدِّيْن: أبو نَصْر عَبْد الوَهَّاب بن تَقِيّ الدِّيْن عَلِيّ بن عَبْد الكَافِي بن عَلِيّ بن تَمَّام الشَّافِعِيّ الأَنْصَارِيّ. ولد سنة ٧٢٧هـ بالقَاهِرَة. وأجاز له ابن سَيِّد النَّاس وغيره. قدم دِمَشْق مع والده، ولازم الاشتغال بالفِقْه والأُصُوْل والعَرَبِيَّة. انتهت إليه رياسة القَضَاء بالشَّام، وحصلت له بسببه محن. كان بليغاً طلق اللِّسَان. رزق السَّعَادَة في تصانيفه، ومنها: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ والوُسْطَىٰ والصُّغْرَىٰ، وشَرْح مُخْتَصَر ابن الحَاجِب، وشَرْح مِنْهَاج البَيْضَاوِيّ، وجَمْع الجَوَامِع. تُوُفِّيَ سنة ٧٧١هـ بالطاعون بدِمَشْق.

النُّجُوْم الزَّاهِرَة ج١١ ص١٠٨. وشَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص٢٢١. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٣ ص١٠٤. والبَدْر الطَّالِع ج١ ص٤١٠. ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج٢ ص٣٤٣ طَبْعَة مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة. ومُقَدِّمَة كتابه: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ، التي كتبها مُحَقِّقَاهُ: الطَّنَاحِيّ، والحُلْو.

يَحْيَىٰ بن مَعِيْن: أبو زَكَرِيَّا المُرِّيّ مَوْلَاهُم، البَغْدَادِيّ. سَيِّد الحُفَّاظ، ثِقَة، إِمَام الجَرْح والتَّعْدِيْل، ولد سنة ١٥٨هـ. قال ابن المَدِيْنِيّ: انتهىٰ علم الناس إلىٰ يَحْيَىٰ بن مَعِيْن. تُوُفِّيَ بالمَدِيْنَة سنة ٢٣٣هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٤٢٩. ووَفَيَات الأَعْيَان ج٦ ص١٣٩. وطَبَقَات الحَنَابِلَة ج١ ص٤٠٢. واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٣ ص٢٠١. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٥٨.

إِبْرَاهِيْم بن شُعَيْب المَدَنِيّ: رَوَىٰ عنه ابن وَهْب. قال ابن مَعِيْن: ليس بشيء.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٣٧.

إِبْرَاهِيْم بن يَزِيْد المَدَنِيّ: رَوَىٰ عن ابن أبي نَجِيْح ويَزِيْد بن أبي حَبِيْب. قال ابن مَعِيْن: ضعيف ضعيف. وقال أبو الفَتْح الأَزْدِيّ: ذاهب.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٧٥.

الحُسَيْن بن الفَرَج الخَيَّاط: رَوَىٰ عن وَكِيْع. قال ابن مَعِيْن: كذاب يسرق الحَدِيْث. ومَشَّاهُ غَيْرُهُ. وقال أبو زُرْعَة: ذهب حَدِيْثه. قال الذَّهَبِيّ: حَدَّثَ بأَصْبَهَان.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٥٤٥.

القول الثاني:

يجب بَيَان سبب التَّعْدِيْل، ولا يجب بَيَان سبب الجرح.

وذٰلِكَ: لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها، فيبني المُعَدِّلُون علىٰ الظَّاهِر(١).

وإطلاق الجرح كاف، فإنه يخرم الثِّقَة المبتغاة من الحَدِيْث(٢).

فقد رَوَىٰ الخَطِيْب بسنده عن يَعْقُوْب بن سُفْيَان، قال: سمعت إنساناً يقول لأَحْمَد بن يُوْنُس: عَبْد الله العُمَرِيّ ضعيف. قال: إنما يضعفه رافضي مبغض لآبائه، ولو رأيت لحيته وخضابه وهيأته لعرفت أنه ثِقَة.

قال الخَطِيْب: فاحتج أَحْمَد بن يُوْنُس علىٰ أن عَبْد الله العُمَرِيّ ثِقَة بما ليس حُجَّة، لأن حسن الهيأة مما يشترك فيه العَدْل والمجروح(٣).

---

(١) شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٣٠٣، وفَتْح البَاقِي بهامشه. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٣٠٧.

(٢) المنخول ص٢٦٢. والبُرْهَان للجُوَيْنِيّ ج١ ص٦٢١.

(٣) الكِفَايَة للخَطِيْب ص١٦٥.

وورد الخبر أَيْضاً مستشهداً به في: شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٣٠٣، وفَتْح البَاقِي بهامشه. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٣٠٧.

وعلق عليه السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص٢٨٢ بقوله: (وإن أمكن أن يقال: لعله أراد أن توسمه يقضي بعدالته فضلاً عن دينه ومروءته وضبطه، لٰكِن يندفع هٰذَا في العُمَرِيّ بخصوصه، بأن الجُمْهُوْر علىٰ ضعفه. وكَثِيْراً ما يوجد مدح المرء بأنك إذا رأيت سمته علمت أنه يخشىٰ الله).

يَعْقُوْب بن سُفْيَان بن جَوَّان الفَسَوِيّ: أبو يُوْسُف. الحافظ. رَوَىٰ عن أبي عَاصِم النَّبِيْل وسُلَيْمَان بن حَرْب. ورَوَىٰ عنه التِّرْمِذِيّ والنَّسَائِيّ وأبو عَوَانَة. ذكره ابن حِبَّان في الثِّقَات، وقال: كان ممن جَمَعَ وصَنَّفَ مع الوَرَع والنُّسُك والصلابة في السُّنَّة. وقال النَّسَائِيّ: لا بأس به. وقال الحَاكِم: كان إمَام أهل الحَدِيْث بفَارِس. مات سنة ٢٧٧هـ. له التَّارِيْخ الكَبِيْر

وهٰذَا القول، أي: الثاني، حكاه - كما قال العِرَاقِيّ - صاحب المَحْصُوْل وغيره، ونقله إمَام الحَرَمَيْن في البُرْهَان، والغَزَالِيّ في المنخول تبعاً له، عن القَاضِي أبي بَكْر - البَاقِلَّانِيّ - . ثم قال العِرَاقِيّ: والظَّاهِر أنه وهم منهما، والمعروف عنه بأنه لا يجب ذكر أسبابهما معاً[1].

والمَشْيَخَة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١١ ص٣٨٥. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٥٨٢.

أَحْمَد بن عَبْد الله بن يُوْنُس: التَّمِيْمِيّ اليَرْبُوْعِيّ، أبو عَبْد الله الكُوْفِيّ. وقد يُنْسَب إلىٰ جَدِّه. يقال: إنه مَوْلَىٰ الفُضَيْل بن عِيَاض. رَوَىٰ عنه البُخَارِيّ ومُسْلِم وأبو دَاوُد وغيرهم. وَصَفَهُ أَحْمَد بن حَنْبَل بأنه شَيْخ الإسْلَام. وقال أبو حَاتِم: كان ثِقَة مُتْقِناً. وقال النَّسَائِيّ: ثِقَة. مات سنة ٢٢٧هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج١ ص٥٣.

(١) شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٣٠٣.

وأَسْمَاء المذكورين في تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٣٠٧.

وانظر: المَحْصُوْل للرَّازِيّ ج٤ ص٤٠٩، وفيه: (وقال قوم).

وحكاية صاحب المَحْصُوْل له في: تَنْقِيْح الفُصُوْل للقَرَافِيّ ص٣٦٥.

ونقله إمَام الحَرَمَيْن الجُوَيْنِيّ عن القَاضِي في البُرْهَان ج١ ص٦٢١.

ونقله الغَزَالِيّ عن القَاضِي في المنخول ص٢٦٢. وهو خلاف ما نقله عنه في المُسْتَصْفَىٰ كما سيأتي في القول الرابع.

الرَّازِيّ: فَخْر الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن عُمَر بن الحُسَيْن القُرَشِيّ، الطَّبَرِيّ الأصل. ولد في الرَّيّ. ويُقال له: ابن خَطِيْب الرَّيّ. من مؤلفاته: تَفْسِيْره مفاتيح الغَيْب، والمَحْصُوْل في علم الأُصُوْل. رحل إليه العُلَمَاء، ولُقِّبَ بشَيْخ الإسْلَام، وكان الملك خُوَارِزْم شَاه يأتي إلىٰ بابه. مات بِهَرَاة سنة ٦٠٦هـ.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٦٠. ولِسَان المِيْزَان ج٤ ص٤٢٦. ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج١١ ص٧٩ وفيه سرد مراجعه.

وذكر هٰذَا القول آخرون[1].

القول الثالث:

لا بد من ذكر سبب التَّعْدِيْل والجرح معاً.

فكما قد يجرح الجارح بما لا يقدح، كذٰلِكَ قد يوثق المعدل بما لا يقتضي

الجُوَيْنِيّ إِمَام الحَرَمَيْن: عَبْد المَلِك بن عَبْد الله بن يُوْسُف. من فُقَهَاء الشَّافِعِيَّة الكبار، تَفَقَّهَ علىٰ والده في صِبَاه، ورحلَ إلىٰ بَغْدَاد والحِجَاز، فجاور بمَكَّة والمَدِيْنَة أربع سنين، يدرّس ويفتي، فلقب بإِمَام الحَرَمَيْن، وتولىٰ تدريس النِّظَامِيَّة ببَغْدَاد. تُوُفِّيَ في نَيْسَابُوْر سنة ٤٧٨هـ. من مُصَنَّفَاته: البُرْهَان في أُصُوْل الفِقْه، والشَّامل، والإِرْشَاد.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج١ ص٤٠٩. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ للسُّبْكِيّ ج٥ ص١٦٥. وشَذَرَات الذَّهَب ج٣ ص٣٥٨. والأَعْلَام ج٤ ص١٦٠.

الغَزَالِيّ: أبو حَامِد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الشَّافِعِيّ. الفَيْلَسُوْف المُتَكَلِّم، المُتَصَوِّف الفَقِيْه، الأُصُوْلِيّ. ولد في طُوْس، ومات بها سنة ٥٠٥هـ. من كتبه: إحياء عُلُوْم الدِّيْن، والمُسْتَصْفَىٰ.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٤٢. وتَبْيِيْن كَذِب المُفْتَرِي ص٢٩١. ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج١١ ص٢٦٦.

البَاقِلَّانِيّ: مُحَمَّد بن الطَّيِّب بن مُحَمَّد، أبو بَكْر. قاضٍ بالعِرَاق. مَالِكِيّ، من أهل البَصْرَة، وسكن ببَغْدَاد. وانتهت إليه رئاسة المَذْهَب الأَشْعَرِيّ. من كتبه: الإِنْصَاف، وإعجاز القُرْآن، والتَّمهِيْد. تُوُفِّيَ سنة ٤٠٣هـ.

تَارِيْخ بَغْدَاد ج٥ ص٣٧٩. وتَرْتِيْب المَدَارِك ج٤ ص٥٨٥. وتَبْيِيْن كَذِب المُفْتَرِي ص٢١٧. وشَذَرَات الذَّهَب ج٣ ص١٦٨. والأَعْلَام ج٦ ص١٧٦.

(١) انظر مثلًا: الإِحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٧٨. ونِهَايَة السُّوْل للأَسْنَوِيّ ج٣ ص١٤٣. وجَمْع الجَوَامِع بشَرْح المَحَلِّيّ - حَاشِيَة البَنَّانِيّ علىٰ المَحَلِّيّ ج٢ ص١٦٣. وتَشْنِيْف المَسَامِع للزَّرْكَشِيّ ج٢ ص٤٦٩. والبَحْر المُحِيْط للزَّرْكَشِيّ ج٦ ص١٧٩. ومُخْتَصَر المُنْتَهَىٰ والعَضُد عليه ج٢ ص٦٥. والمُسْتَصْفَىٰ للغَزَالِيّ ج١ ص١٦٢. وتَيْسِيْر التَّحْرِيْر ج٣ ص٦١. وإِرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٨. وشرح طَلْعَة الشَّمْس ج٢ ص٤٠.

العدالة[١]. ولا سِيَّمَا مع اختلاف المَذَاهِب في الأُصُوْل والفُرُوْع، فقد يكون ما أبهمه الجارح من الجرح هو مجرد كونه علىٰ غير مَذْهَبه، وعلىٰ خلاف ما يعتقده وإن كان حقاً.

وقد يكون ما أبهمه من التَّعْدِيْل هو مجرد كونه علىٰ مَذْهَبه وعلىٰ ما يعتقده، وإن كان في الواقع مخالفاً للحق، كما وقع ذٰلِكَ كَثِيْراً[٢]. وهو قول المَاوَرْدِيّ[٣].

قال العِرَاقِيّ: حكاه الخَطِيْب والأُصُوْلِيُّوْن[٤].

---

(١) شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٣٠٣، وفَتْح البَاقِي بهامشه ص٣٠٥. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٨٢. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٣٠٧.

(٢) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٨.

(٣) البَحْر المُحِيْط للزَّرْكَشِيّ ج٦ ص١٨٠.

المَاوَرْدِيّ: أبو الحَسَن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن حَبِيْب البَصْرِيّ. أقضىٰ القُضَاة. تَفَقَّهَ علىٰ أبي القَاسِم الصَّيْمَرِيّ بالبَصْرَة، ثم ارتحل إلىٰ الشَّيْخ أبي حَامِد الإسْفَرَايِيْنِيّ فأخذ عنه. ودرّس بالبَصْرَة وبَغْدَاد. من مُصَنَّفَاته الكثيرة: الحاوي في الفِقْه، والأَحْكَام السُّلْطَانِيَّة، وأَدَب الدُّنْيَا والدِّيْن. كان حافظاً لمَذْهَب الشَّافِعِيَّة، إمَاماً رفيع الشأن ثِقَة. رَوَىٰ عنه أبو بَكْر الخَطِيْب وآخرون. مات ببَغْدَاد سنة ٤٥٠هـ. والمَاوَرْدِيّ نسبة إلىٰ بيع المَاوَرْد وعمله، وهو ماء الوَرْد.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٣٨٧. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ للسُّبْكِيّ ج٥ ص٢٦٧. وتَارِيْخ بَغْدَاد ج١٢ ص١٠٢. ولِسَان المِيْزَان ج٤ ص٢٦٠. ووَفَيَات الأَعْيَان ج٣ ص٢٨٢. واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٣ ص١٥٦. ومُقَدِّمَة كتابه أَدَب القَاضِي بتَحْقِيْق: أ. د. مُحْيِي هِلَال السِّرْحَان.

(٤) شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٣٠٣. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٣٠٧.

وانظر أَيْضاً هٰذَا القول في الكتب الأُصُوْلِيَّة الآتية: المَحْصُوْل للرَّازِيّ ج٤ ص٤١٠، وفيه: (وقال قوم... أخذاً بمَجَامِع كلام الفريقين). والإحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٧٨. ونِهَايَة السُّوْل للأَسْنَوِيّ ج٣ ص١٤٣. وجَمْع الجَوَامِع بشَرْح المَحَلِّيّ - حَاشِيَة البَنَّانِيّ علىٰ المَحَلِّيّ ج٢ ص١٦٣. وتَشْنِيْف المَسَامِع للزَّرْكَشِيّ ج٢ ص٤٦٩. ومُخْتَصَر المُنْتَهَىٰ والعَضُد عليه ج٢ ص٦٥. وتَيْسِيْر التَّحْرِيْر ج٣ ص٦١. والمَنْخُول للغَزَالِيّ ص٢٦٢. والمُسْتَصْفَىٰ للغَزَالِيّ ج١ ص١٦٢. وشرح طَلْعَة الشَّمْس ج٢ ص٤٠.

ورجحه الشَّوْكَانِيّ[١].

وذكر العَضُد حُجَّة هٰذَا القول - لا يكفي الإطلاق فيهما، بل يجب ذكر السبب - : بأنه لو اكتفىٰ بالإطلاق لأثبت ما يثبت مع الشك فيه، للالتباس في أسباب الجَرْح والتَّعْدِيْل وكثر الخلاف فيه، واللازم ظَاهِر البطلان.

وأجاب عليها بقوله:

إنا لا نسلم أنه يثبت مع الشك، فإن قول العَدْل يوجب الظن، فإنه لو لم يعرف لم يقل[٢].

القول الرابع:

لا يجب ذكر سبب وَاحِد في الجَرْح والتَّعْدِيْل، إذا كان الجارح والمعدل عالماً

(١) إرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٨، وذكر أنه: الحق.

الشَّوْكَانِيّ: مُحَمَّد بن عَلِيّ. تَفَقَّهَ علىٰ مَذْهَب الزَّيْدِيَّة، وبرع وأفتىٰ، وطلب الحَدِيْث فاجتهد، ولد بهَجْرَة شَوْكَان، ونشأ بصَنْعَاء، وولي قَضَاءها، ومات بها سنة ١٢٥٠هـ. من كتبه: نَيْل الأَوْطَار، وإرْشَاد الفُحُوْل.

البَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢١٤ (ترجمته بقلمه). ومُقَدِّمَة نَيْل الأَوْطَار. ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج١١ ص٥٣.

(٢) مُخْتَصَر المُنْتَهَىٰ والعَضُد عليه ج٢ ص٦٥.

والإجابة في مُخْتَصَر المُنْتَهَىٰ بلفظ: أُجيب بأنه لا شك مع إخبار العَدْل.

عَضُد الدِّيْن الإِيْجِيّ: عَبْد الرَّحْمٰن بن أَحْمَد بن عَبْد الغَفَّار. من نَسْل أبي بَكْر الصِّدِّيْق، مولده في إِيْج من نواحي شِيْرَاز، ولي القَضَاء، عالم بالأُصُوْل وعُلُوْم العَرَبِيَّة والكلام. من كتبه: المَوَاقِف، والعَقَائِد العَضُدِيَّة، وشرح مُخْتَصَر ابن الحَاجِب في الأُصُوْل. مات مسجوناً سنة ٧٥٣هـ.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ للسُّبْكِيّ ج١٠ ص٤٦. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٣٨. والدُّرَر الكَامِنَة ج٣ ص١١٠. وبُغْيَة الوُعَاة ج٢ ص٧٥. والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج١٠ ص٢٨٨. والبَدْر الطَّالِع ج١ ص٣٢٦.

بأسباب الجَرْح والتَّعْدِيْل والخلاف في ذٰلِكَ، بَصِيْراً مَرْضِيّاً في اعْتِقَاده وأفعاله.

وهٰذَا اخْتِيَار القَاضِي أَبِي بَكْر البَاقِلَّانِيّ، ونقله عن الجُمْهُوْر. واختاره إمَام الحَرَمَيْن، والغَزَالِيّ، والرَّازِيّ، والخَطِيْب، وصححه الحافظ أبو الفَضْل العِرَاقِيّ، والبُلْقِيْنِيّ في مَحَاسِن الاصْطِلَاح[1].

(١) تَدْرِيْب الرَّاوِي ج١ ص٣٠٨.

وانظر: شرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة للعِرَاقِيّ ج١ ص٣٠٤ و٣١١-٣١٢. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٨٤.

وحكاية هٰذَا القول عن القَاضِي أبي بَكْر في: المَحْصُوْل للرَّازِيّ ج٤ ص٤١٠. والإحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٧٨. وتَنْقِيْح الفُصُوْل للقَرَافِيّ ص٣٦٥. ومُخْتَصَر المُنْتَهىٰ والعَضُد عليه ج٢ ص٦٥. والمُسْتَصْفَىٰ للغَزَالِيّ ج١ ص١٦٢. وتَشْنِيْف المَسَامِع للزَّرْكَشِيّ ج٢ ص٤٦٩. والبَحْر المُحِيْط للزَّرْكَشِيّ ج٦ ص١٨٠. ونِهَايَة السُّوْل للأَسْنَوِيّ وحَاشِيَة مُحَمَّد بَخِيْت المُطِيْعِيّ عليه ج٣ ص١٤٢. وكشف الأَسْرَار لعَبْد العَزِيْز البُخَارِيّ ج٣ ص٦٨. وتَيْسِيْر التَّحْرِيْر ج٣ ص٦١. والتَّقْيِيْد والإيْضَاح للعِرَاقِيّ ص١٤٠. وجَمْع الجَوَامِع بشَرْح المَحَلِّيّ - حَاشِيَة البَنَّانِيّ علىٰ المَحَلِّيّ ج٢ ص١٦٣. والشَّذَا الفَيَّاح ج١ ص٢٤١. وتَوْضِيْح الأَفْكَار ج٢ ص١٤٤. وإرْشَاد الفُحُوْل للشَّوْكَانِيّ ص٦٨. وشرح الكَوْكَب المُنِيْر ج٢ ص٤٢٣. وشرح طَلْعَة الشَّمْس ج٢ ص٣٩، وفيه: (كقول المعدل: هٰذَا عدل، والجارح: هٰذَا مجروح).

وفي الكِفَايَة للخَطِيْب ص١٧٨ نقل عن القَاضِي أبي بَكْر: قال الجُمْهُوْر من أهل العلم: إذا جرح من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذٰلِكَ، ولم يوجبوا ذٰلِكَ علىٰ أهل العلم بهٰذَا الشأن، قال: والذي يُقَوِّي عندنا ترك الكشف عن ذٰلِكَ إذا كان الجارح عالماً، والدليل عليه نفس ما دللنا به علىٰ أنه لا يجب استفسار العَدْل عما به صار عنده المزكي عدلاً... إلخ.

واختار هٰذَا القول:

إمَام الحَرَمَيْن في البُرْهَان ج١ ص٦٢١. والغَزَالِيّ في كتابيه: المنخول ص٢٦٣، والمُسْتَصْفَىٰ ج١ ص١٦٣. والخَطِيْب في الكِفَايَة ص١٦٥ و١٧٨.

واختاره الآمِدِيّ، واحتج بأنه:

إما أن يكون المزكي والجارح عدلاً بَصِيْراً بما يجرح به ويعدل، أو لا يكون كذٰلِكَ:

فإن لم يكن عدلاً، أو كان عدلاً وليس بَصِيْراً، فلا اعتبار بقوله.

وإن كان عدلاً بَصِيْراً وجب الاكتفاء بمطلق جرحه وتعديله، إذ الغالب مع كونه عدلاً بَصِيْراً أنه ما أخبر بالعدالة والجرح إلَّا وهو صَادِق في مقاله، فلا معنىٰ لاشتراط إظهار السبب مع ذٰلِكَ.

والقول بأن الناس قد اختلفوا فيما يجرح به – وإن كان حقاً – إلَّا أن الظَّاهِر من حال العَدْل البَصِيْر بجهات الجَرْح والتَّعْدِيْل، أنه أَيْضاً يكون عارفاً بمَوَاقِع الخلاف في ذٰلِكَ.

والظَّاهِر أنه لا يطلق الجرح إلَّا في صورةٍ عُلِمَ الوفاق عليها، وإلَّا كان مُدَلِّساً ملبساً بما يوهم الجرح علىٰ من لا يعتقده، وهو خلاف مُقْتَضَىٰ العدالة والدِّيْن. وبمثل هٰذَا يظهر أنه ما أطلق التَّعْدِيْل إلَّا بعد الخبرة البَاطِنَة، والإحاطة بسريرة المخبر عنه،

وتصويب العِرَاقِيّ لما حكاه عن القَاضِي أبي بَكْر في التَّقْيِيْد والإِيْضَاح ص١٤١.

وكلام البُلْقِيْنِيّ في مَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٢٢١-٢٢٢.

البُلْقِيْنِيّ: عُمَر بن رَسْلَان بن نصير بن صَالِح القَاهِرِيّ الشَّافِعِيّ الكِنَانِيّ سِرَاج الدِّيْن أبو حَفْص. فقيه أُصُوْلِيّ مفسّر مُتكلم نَحْوِيّ. ولد ببُلْقِيْنَة من بلاد الغَرْبِيَّة بمِصْر، ونشأ بالقَاهِرَة، وتَوَلَّىٰ قَضَاء دِمَشْق. وتُوُفِّيَ بالقَاهِرَة سنة ٨٠٥هـ. له حواشٍ علىٰ المُهِمَّات علىٰ الرَّوْضَة في فُرُوْع الفِقْه الشَّافِعِيّ سماها مَعْرِفَة المُلِمَّات بردّ المُهِمَّات، والعَرْف الشَّذِيّ علىٰ جَامِع التِّرْمِذِيّ، وحَاشِيَة علىٰ الكَشَّاف، وتَصْحِيْح المِنْهَاج للنَّوَوِيّ، وغيرها.

شَذَرَات الذَّهَب ج٧ ص٥١. والبَدْر الطَّالِع ج١ ص٥٠٦. وهَدِيَّة العَارِفِيْن ج١ ص٧٩٢. ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج٧ ص٢٨٤.

ومَعْرِفَة اشتماله علىٰ سبب العدالة دون البناء علىٰ ظَاهِر الحال(١).

وأجيب علىٰ هٰذِهِ الحُجَّة بأمرين:

١- قد يبنىٰ الجرح علىٰ اعْتِقَاده فيما يراه جرحاً حقاً، فلا يكون مُدَلِّساً.

٢- ربما لا يعرف الخلاف، ولا يخطر بباله أَصْلاً، فلا تَدْلِيْس(٢).

وذكر الشَّيْخ زَكَرِيَّا الأَنْصَارِيّ في كتابه فَتْح البَاقِي:

قال جَمَاعَة منهم التَّاج السُّبْكِيّ: ليس هٰذَا قولاً مستقلاً، بل تَحْرِيْر لمحل النزاع، إذ من لا يكون عالماً بأسبابهما لا يقبلان - أي: الجَرْح والتَّعْدِيْل - منه، لا بإطلاق ولا بتَقْيِيْد، لأن الحكم علىٰ الشيء فرع تصوره.

---

(١) الإِحْكَام للآمِدِيّ ج٢ ص٧٨.

وهو قول الرَّازِيّ في المَحْصُوْل ج٤ ص٤١٠، ونصه: (والحق: أن هٰذَا - بعد أن حكىٰ الأقوال الأربعة - يختلف باختلاف أحوال المزكي: فإن علمنا كونه عالماً بأسباب الجَرْح والتَّعْدِيْل، اكتفينا بإطلاقه.

وإن علمنا عدالته في نفسه، ولم نعرف اطلاعه علىٰ شرائط الجَرْح والتَّعْدِيْل، استخبرناه عن أسباب الجَرْح والتَّعْدِيْل).

الآمِدِيّ: عَلِيّ بن أبي عَلِيّ بن مُحَمَّد بن سَالِم الثَّعْلَبِيّ (التَّغْلِبِيّ)، أبو الحَسَن سَيْف الدِّيْن. الأُصُوْلِيّ المتكلم. أحد أذكياء العَالَم. كان حَنْبَلِيّاً، ثم انتقل إلىٰ مَذْهَب الشَّافِعِيّ، وبرع في الخلاف، وأحكم الأصلين والفلسفة وسائر العقليات. دخل مِصْر وتصدر للإِقْرَاء، ثم قدم حماة، ثم دِمَشْق، ودَرَّس بالمدرسة العَزِيْزِيَّة. تُوُفِّيَ بدِمَشْق سنة ٦٣١هـ. من كتبه: الإِحْكَام في أُصُوْل الأَحْكَام في أُصُوْل الفِقْه، وأَبْكَار الأَفْكَار في أُصُوْل الدِّيْن.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ للسُّبْكِيّ ج٨ ص٣٠٦ رقم ١٢٠٧. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لابن قَاضِي شُهْبَة ج٢ ص٧٩ رقم ٣٧٩. وسِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج٢٢ ص٣٦٤.

(٢) مُخْتَصَر المُنْتَهَىٰ وشرح العَضُد عليه ج٢ ص٦٥.

أي: فالنزاع في إطلاق العالم دون إطلاق غيره.

وهٰـذَا إن سلم فلا نسلم أن تَقْيِيْد غير العالم لهما - أي: تَفْسِيْره لهما - لا يقبل، واخْتِيَار شَيْخنا أنه إن لم يخلُ المجروح عن تعديل لم يقبل الجرح فيه إلَّا مفسراً، وإن خلا عن ذٰلِكَ قبل فيه مبهماً إذا صدر من عارف، لأنه إذا خلا عن ذٰلِكَ فهو في حيز المجهول، وإعْمَال قول المجرح فيه أَوْلَىٰ من إهماله.

قال: ومال ابن الصَّلَاح في مثل هٰذَا إلىٰ التوقف[1].

القول الخامس:

التجريح المُجْمَل المبهم إذا صدر من عارف يقبل في حق من خلا عن التَّعْدِيْل، لأنه لما خلا عن التَّعْدِيْل صار في حيز المجهول، وإعْمَال قول المجرح أَوْلَىٰ من إهماله في حق هٰذَا المجهول.

وأما في حق من وثق وعدل فلا يقبل الجرح المُجْمَل.

وهٰذَا القول اختاره ابن حَجَر في النُّخْبَة وشرحه نُزْهَة النَّظَر عليها[2].

قال اللَّكْنَوِيّ:

وهٰـذَا وإن كان مخالفاً لما حققه ابن الصَّلَاح وغيره من عدم قبول الجرح المبهم

---

(١) فَتْح البَاقِي ج١ ص٣١٢.

وانظره في: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج١ ص٢٨٥ عن ابن جَمَاعَة والتَّاج السُّبْكِيّ.

(٢) نُخْبَة الفِكَر ونُزْهَة النَّظَر عليها لابن حَجَر ولَقْط الدُّرَر للسمين عليها ص١٥٨.

وأشار إليه السَّخَاوِيّ في فَتْح المُغِيْث ج١ ص٢٨٥. وذكره اللَّكْنَوِيّ في الرَّفْع والتَّكْمِيْل ص٨٩.

وانظر: مُخْتَصَر المُنْتَهَىٰ وشرح العَضُد عليه ج٢ ص٦٥. والبَحْر المُحِيْط للزَّرْكَشِيّ ج٦ ص١٨٠.

بإطلاقه، لٰكِنه تَحْقِيْق مستحسن، وتدقيق حسن[١].

وبعد أن أورد ابن الحَاجِب في مُخْتَصره الأقوال الأربعة الأُوْلَىٰ، قال العَضُد معلقاً: قد عرفت المآخذ، والمَسْأَلَة اجْتِهَادِيَّة.

وشرح هٰذِهِ العبارة السَّعْد التَّفْتَازَانِيّ بقوله: (عرفت المآخذ) أي: مآخذ الأقوال. (والمَسْأَلَة اجْتِهَادِيَّة) يكتفىٰ فيها بالظن، فعليك بالتَّرْجِيْح واخْتِيَار ما هو أغلب علىٰ الظن[٢].

---

(١) الرَّفْع والتَّكْمِيْل ص٨٩، وجعله قولًا خامساً.

أبو الحَسَنَات اللَّكْنَوِيّ: هو أبو الحَسَنَات مُحَمَّد عَبْد الحَيّ بن مُحَمَّد عَبْد الحَلِيْم بن مُحَمَّد أَمِيْن الله اللَّكْنَوِيّ. ينتهي نسبه إلىٰ أبي أَيُّوْب الأَنْصَارِيّ الصَّحَابِيّ الجَلِيْل. كان مفرط الذكاء، ومن عجائب الزمن، والثَّنَاء عليه بالإجماع. زادت مُصَنَّفَاته علىٰ ١٠٣ من الكتب والرَّسَائِل. منها: الفَوَائِد البَهِيَّة في تَرَاجُم الحَنَفِيَّة، وإقامة الحُجَّة علىٰ أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة، والحَاشِيَة الكُبْرَىٰ علىٰ الوقاية. كان علىٰ مَذْهَب أبي حَنِيْفَة غير مُتَعَصِّب له. مات سنة ١٣٠٤هـ.

مُقَدِّمَة كتابه الرَّفْع والتَّكْمِيْل، لمُحَقِّقِهِ: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، نَقْلاً عن ترجمة اللَّكْنَوِيّ بقلمه، وعن كتاب نُزْهَة الخواطر للنَّدْوِيّ.

(٢) مُخْتَصَر المُنْتَهَىٰ بشَرْح العَضُد والسَّعْد عليه ج٢ ص٦٥.

ابن الحَاجِب: هو جَمَال الدِّيْن أبو عَمْرو عُثْمَان بن عُمَر بن أبي بَكْر الكُرْدِيّ المَالِكِيّ. الفَقِيْه الأُصُوْلِيّ المُقْرِئ النَّحْوِيّ. ولد سنة ٥٧٠هـ أو سنة ٥٧١هـ، بأَسْنَا من صَعِيْد مِصْر، كان أبوه حَاجِباً بقُوْص من صَعِيْد مِصْر، للأَمِيْر عِزّ الدِّيْن موسك الصَّلَاحِيّ فغلبت عليه النسبة إلىٰ وظيفته، دخل به أبوه القَاهِرَة فحفظ القُرْآن، وقرأ القِرَاءَات علىٰ الشَّاطِبِيّ وغيره، ودخل دِمَشْق فسمع من ابن عَسَاكِر وغيره، ودرَّس بجَامِع دِمَشْق بزاوية المَالِكِيَّة، ثم دخل مِصْر هو والشَّيْخ عِزّ الدِّيْن بن عَبْد السَّلَام، وتَصَدَّر هو بالفَاضِلِيَّة ولازمه الطلبة، كان فقيهاً مناظراً متبحّراً في عدة عُلُوْم، ثِقَة، دَيِّناً، وَرِعاً متواضعاً. له تصانيف باهرة منها: الكَافِيَة في النَّحْو، والشَّافِيَة في الصَّرْف، ومُنْتَهَىٰ السُّؤْل والأَمَل، ومُخْتَصَره في أُصُوْل الفِقْه. تُوُفِّيَ

أقول:

هٰذِهِ الأقوال الخمسة المتقدمة، وهي اجْتِهَادِيَّة، كلها تدور علىٰ أن التَّعْدِيْل والجرح لا يُلْقَىٰ اعتباطاً، بل لا بد من التحري الكَامِل في حال الرَّاوِي، ولذٰلِكَ فرقوا بين من كان موثقاً أو غير موثق، في الجارح والمجروح.

جَرْح الأَقْرَان:

وكلام الأَقْرَان بعضهم في الآخر من نوع المنافرة والتعصب، لأن المنافسة في بعض الأَحْيَان قائمة.

رَوَىٰ ابن عَبْد البَرّ بسنده من طريقين عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: استمعوا علم العُلَمَاء، ولا تصدّقوا بعضهم علىٰ بعض، فوالذي نفسي بيده لَهم أشد تغايُراً من التيوس في زَرْبها.

وفي رِوَايَة أُخْرَىٰ عن ابن عَبَّاس أنه قال: خذوا العلم حيث وجدتم، ولا تقبلوا

بالإسْكَنْدَرِيَّة سنة ٦٤٦هـ.

انظر ترجمة ابن الحَاجِب في: غَايَة النِّهَايَة في طَبَقَات القُرَّاء ج١ ص٥٠٨-٥٠٩. والبُلْغَة في تَارِيْخ أَئِمَّة اللُّغَة ص١٤٠. والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٦ ص٣٦٠. والطَّالِع السَّعِيْد ص٣٥٢. وبُغْيَة الوُعَاة ج٢ ص١٣٤-١٣٥. وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٤٥٦. ووَفَيَات الأَعْيَان ج٣ ص٢٤٨. وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٢٣٤. والبِدَايَة والنِّهَايَة ج١٣ ص١٧٦. ومِرْآة الجَنَان ج٤ ص١١٤-١١٥. ومِفْتَاح السَّعَادَة ج١ ص١٣٨-١٤٠. والمدارس النَّحْوِيَّة لشوقي ضَيْف ص٣٤٣-٣٤٦. ونشأة النَّحْو للطَّنْطَاوِيّ ص١٨٦. والأَعْلَام ج٤ ص٣٧٤. ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج٦ ص٢٦٥.

التَّفْتَازَانِيّ: سَعْد الدِّيْن مَسْعُوْد بن عُمَر بن عَبْد الله. من أَئِمَّة العَرَبِيَّة والبَيَان والمنطق، ولد بتَفْتَازَان من خُرَاسَان، وأقام بسَرَخْس، وأبعده تَيْمُوْرلَنْك إلىٰ سَمَرْقَنْد، وتُوُفِّيَ بها، ودُفِنَ بسَرَخْس سنة ٧٩١هـ. في لِسَانِهِ لُكْنَةٌ. له: تَهْذِيْب المنطق، والمُطَوَّل في البَلَاغَة، ومَقَاصِد الطَّالِبِيْن وشرحه، وشرح العَقَائِد النَّسَفِيَّة، والتلويح.

بُغْيَة الوُعَاة ج٢ ص٢٨٥. والدُّرَر الكَامِنَة ج٦ ص١١٢. والأَعْلَام ج٧ ص٢١٩.

قول الفُقَهَاء بعضهم علىٰ بعض، فإنهم يتغايرون تغاير التيوس في الزربية.

ورَوَىٰ ابن عَبْد البَرّ أَيْضاً بسنده عن مَالِك بن دِيْنَار، أنه قال: يؤخذ بقول العُلَمَاء والقُرَّاء في كل شيء إلَّا قول بعضهم في بعض، فإنهم أشد تحاسداً من التيوس، تنصب لهم الشاة الضَّارِب، فيَنِبّ هٰذَا من هٰهُنَا وهٰذَا من هٰهُنَا.

وقال سَعِيْد - بن عُثْمَان، من سلسلة رُوَاة هٰذَا الحَدِيْث: فإني وجدتهم أشد تحاسداً من التيوس بعضها علىٰ بعض.

ورَوَىٰ بسنده عن كَعْب قال: قال مُوسَىٰ: يا ربّ أيّ عِبَادك أعلم؟ قال: عالم غَرْثَان من العلم، ويوشك أن تروا جهال الناس يتباهون بالعلم، ويتغايرون عليه، كما تتغاير النساء علىٰ الرِّجَال، فذٰلِكَ حظهم منه.

ورَوَىٰ ابن عَبْد البَرّ بسنده عن عَبْد العَزِيْز بن أبي حَازِم، أنه قال: سمعت أبي يقول: العُلَمَاء كانوا فيما مضىٰ من الزَّمَان إذا لقي العالم من هو فوقه في العلم كان ذٰلِكَ يوم غَنِيْمَة، وإذا لقي من هو مثله ذَاكَرَهُ، وإذا لقي من هو دونه لم يُزْهَ عليه، حتىٰ كان هٰذَا الزَّمَان، فصار الرجل يعيب من هو فوقه، ابتغاء أن ينقطع منه، حتىٰ يرىٰ الناس أنه ليس به حاجة إليه، ولا يذَاكِر من هو مثله، ويزهىٰ علىٰ من هو دونه، فهلك الناس[1].

---

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٥١-١٥٢.

وانظر: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ ج٢ ص٩ نَقْلاً عن ابن عَبْد البَرّ.

الزَّرْب: موضع الغنم. وجمعها زُرُوب. / القَامُوْس المُحِيْط، مادة (زرب).

مَالِك بن دِيْنَار: السَّامِيّ النَّاجِيّ مَوْلَاهُم، أبو يَحْيَىٰ البَصْرِيّ. الزَّاهِد. رَوَىٰ عن أَنَس والحَسَن وابن سِيْرِيْن وعِكْرِمَة. ورَوَىٰ عنه أخوه عُثْمَان وبِسْطَام بن مُسْلِم وسَعِيْد بن أبي عَرُوْبَة وآخرون. وَثَّقَه النَّسَائِيّ وابن سَعْد. وذكره ابن حِبَّان في الثِّقَات. مات سنة ١٢٧هـ، وقيل غيره.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص١٤. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٤٢٦.

قال السُّبْكِيّ: قلتُ: ورأيتُ في كتاب مُعِيْن الحُكَّام لابن عَبْد الرفيع من المَالِكِيَّة: وقع في المَبْسُوْطَة من قول عَبْد الله بن وَهْب: (أنه لا يجوز شهادة القارئ علىٰ القارئ - يعني: العُلَمَاء - ، لأنهم أشد الناس تحاسداً وتباغياً. وقاله سُفْيَان الثَّوْرِيّ ومَالِك بن دِيْنَار) انتهىٰ.

ابن السَّكَن: هو أبو عَلِيّ سَعِيْد بن عُثْمَان بن سَعِيْد بن السَّكَن البَغْدَادِيّ. نَزِيْل مِصْر، الحافظ الحُجَّة، جَمَعَ وصَنَّفَ وبَعُدَ صِيْتُه. له كتاب الصَّحِيْح المُنْتَقَىٰ. تُوُفِّيَ سنة ٣٥٣هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص٩٣٧ رقم ٨٩٠. وشَذَرَات الذَّهَب ج٣ ص١٢. وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣٥١.

كَعْب الأَحْبَار: هو أبو إِسْحَاق كَعْب بن ماتِع الحِمْيَرِيّ. أدرك عهد النَّبِيّ ﷺ رجلاً، وأسلم في خِلَافَة عُمَر علىٰ الراجح، وكان علىٰ دين اليَهُوْد، فأسلم، وقدم المَدِيْنَة، ثم خرج إلىٰ الشَّام، فسكن حِمْص، ومات بها سنة ٣٢هـ. وكان من العُلَمَاء.

الإِصَابَة ج٣ ص٣١٥. وأُسْد الغَابَة ج٤ ص٢٤٧.

عَبْد العَزِيْز بن أبي حَازِم سَلَمَة: بن دِيْنَار المُحَارِبِيّ مَوْلَاهُم، أبو تمام المَدَنِيّ. الفَقِيْه. رَوَىٰ عن أبيه وسُهَيْل بن أبي صَالِح ومُوسَىٰ بن عُقْبَة والعَلَاء بن عَبْد الرَّحْمٰن. ورَوَىٰ عنه ابن مَهْدِيّ وابن وَهْب والقَعْنَبِيّ. وَثَّقَه ابن مَعِيْن والنَّسَائِيّ والعِجْلِيّ وغيرهم. وذكره ابن عَبْد البَرّ في من كان مدار الفَتْوَىٰ عليه في آخر زَمَان مَالِك وبعده. مات سنة ١٨٤هـ وهو ساجد.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص٣٣٣. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٦٢٦.

أبو حَازِم سَلَمَة بن دِيْنَار: الأعرج التَّمَّار المَدَنِيّ. مَوْلَىٰ الأَسْوَد بن سُفْيَان المَخْزُوْمِيّ. رَوَىٰ عن سَهْل بن سَعْد وأبي أُمَامَة بن سَهْل وسَعِيْد بن المُسَيَّب وغيرهم. ورَوَىٰ عنه الزُّهْرِيّ وابن أبي ذِئْب وابن إِسْحَاق ومَالِك والحَمَّادَان والسُّفْيَانَان وسُلَيْمَان بن بِلَال وغيرهم. قال أَحْمَد وأبو حَاتِم والعِجْلِيّ والنَّسَائِيّ: ثِقَة. قال ابن سَعْد: كان يقضي في مسجد المَدِيْنَة. مات في خِلَافَة أبي جَعْفَر المَنْصُوْر بعد سنة ١٤٠هـ، وقيل غير ذٰلِكَ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص١٤٣. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣١٦. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٣٣. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٧٩.

وقال السُّبْكِيّ بعده: ولعل ابن عَبْد البَرّ يرىٰ هٰذَا[١].

وقد نَبَّهَ العُلَمَاء الأَعْلَام إلىٰ ذٰلِكَ، كالسُّبْكِيّ الذي قال: (ينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سَبِيْل الأدب مع الأَئِمَّة الماضين، وأن لا تنظر إلىٰ كلام بعضهم في بعض، إلَّا إذا أتىٰ ببُرْهَان واضح. ثم إن قَدَرْتَ علىٰ التَّأْوِيْل وتَحْسِيْن الظن فدونك، وإلَّا فاضْرِبْ صفحاً عما جرىٰ بينهم، فإنك لم تُخْلق لهٰذَا، فاشتغل بما يعنيك، ودَعْ ما لا يعنيك. ولا يزال طالب العلم عندي نَبِيْلاً حتىٰ يخوض فيما جرىٰ بين السَّلَف الماضين، ويقضي لبعضهم علىٰ بعض. فإياك ثم إياك أن تصغي إلىٰ ما اتفق بين أبي حَنِيْفَة وسُفْيَان الثَّوْرِيّ، أو بين مَالِك وابن أبي ذِئْب، أو بين أَحْمَد بن صالح والنَّسَائِيّ، أو بين أَحْمَد بن حَنْبَل والحَارِث المُحَاسِبِيّ، وهلم جراً، إلىٰ زَمَان الشَّيْخ عِزّ الدِّيْن بن عَبْد السَّلَام، والشَّيْخ تَقِيّ الدِّيْن بن الصَّلَاح. فإنك إن اشتغلْتَ بذٰلِكَ خشيتُ عليك الهلاك، فالقوم أَئِمَّة أَعْلَام، ولأقوالهم مَحَامِل، وربما لم يُفْهَم بعضُها، فليس لنا إلَّا التَّرَضِّي عنهم

(١) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ ج٢ ص٩ في ترجمة أَحْمَد بن صالح المِصْرِيّ. وقاعدة في الجَرْح والتَّعْدِيْل ص٧.

ابن وَهْب: عَبْد الله بن وَهْب بن مُسْلِم الفِهْرِيّ مَوْلَاهُم المِصْرِيّ، أبو مُحَمَّد. من أَئِمَّة المَالِكِيَّة، جمع بين الفِقْه والحَدِيْث والعِبَادَة. من كتبه: الجَامِع الكَبِيْر والمُوَطَّأ الكَبِيْر. عرض عليه القَضَاء فَخَبَّأ نفسه. ولد بِمِصْر، وتُوُفِّيَ بها سنة ١٩٧هـ.

طَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص١٥٠. وتَرْتِيْب المَدَارِك ج٢ ص٤٢١. واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٢ ص٤٤٨.

سُفْيَان الثَّوْرِيّ: هو سُفْيَان بن سَعِيْد بن مَسْرُوْق، أبو عَبْد الله الكُوْفِيّ. قال شُعْبَة وسُفْيَان بن عُيَيْنَة وأبو عَاصِم وابن مَعِيْن وغَيْرُ وَاحِد من العُلَمَاء: سُفْيَان أَمِيْر المُؤْمِنِيْن في الحَدِيْث. وقال ابن مَهْدِيّ: كان وَهْب يُقَدِّم سُفْيَان في الحفظ علىٰ مَالِك. تُوُفِّيَ بالبَصْرَة سنة ١٦١هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص١١١. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣١١. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٦٩. وتَهْذِيْب الأَسْمَاء واللُّغَات ج١ ص٢٢٢.

والسكوتُ عما جرىٰ بينهم، كما يُفعل فيما جرىٰ بين الصَّحَابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ[1].

---

(١) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ ج٢ ص٢٧٨ في ترجمة الحَارِث بن أَسَد المُحَاسِبِيّ.

ونقل النَّصّ في: الرَّفْع والتَّكْمِيْل ص٤٢٥ نَقْلاً عن طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ.

أبو حَنِيْفَة: النُّعْمَان بن ثَابِت بن زُوْطَىٰ، التَّيْمِيّ مَوْلَاهُم، الكُوْفِيّ. الفَقِيْه المجتهد الوَرِع العَلَم، أحد الأَئِمَّة الأربعة، وينسب إليه المَذْهَب الحَنَفِي. تُوُفِّيَ سنة ١٥٠هـ ببَغْدَاد.

الطَّبَقَات السَّنِيَّة في تَرَاجُم الحَنَفِيَّة ج١ ص٨٦. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٨٦. ووَفَيَات الأَعْيَان ج٥ ص٤٠٥. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٦٨ رقم ١٦٣. وانظر: أَخْبَار أبي حَنِيْفَة وأصحابه للصَّيْمَرِيّ. وعُقُوْد الجُمَان في مَنَاقِب الإمَام أبي حَنِيْفَة النُّعْمَان للصَّالِحِيّ. ومَنَاقِب الإمَام أبي حَنِيْفَة وصاحبيه للذَّهَبِيّ.

ابن أَبِي ذِئْب: هو مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمٰن بن المُغِيْرَة بن الحَارِث بن أبي ذِئْب القُرَشِيّ المَدَنِيّ. ثِقَة قَوَّال بالحق. تُوُفِّيَ سنة ١٥٨هـ. قال أَحْمَد: ابن أبي ذِئْب كان يعد صَدُوْقاً أفضل من مَالِك، إلَّا أن مَالِكاً أشد تنقية للرِّجَال منه.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٣٠٣-٣٠٧.

أَحْمَد بن صَالِح المِصْرِيّ: أبو جَعْفَر، المعروف بابن الطَّبَرِيّ. الحافظ. رَوَىٰ عن عَبْد الله بن وَهْب وابن عُيَيْنَة. ورَوَىٰ عنه البُخَارِيّ وأبو دَاوُد والتِّرْمِذِيّ بواسطة. قال البُخَارِيّ: أَحْمَد بن صَالِح ثِقَة صَدُوْق، ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحُجَّة. وكان أَحْمَد بن حَنْبَل وعَلِيّ وابن نُمَيْر وغيرهم يُثَبِّتُون أَحْمَد بن صَالِح. ووَثَّقَه العِجْلِيّ وأبو حَاتِم وآخرون. مات سنة ٢٤٨هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج١ ص٣٤٢. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٩. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص١٠٣.

النَّسَائِيّ: أبو عَبْد الرَّحْمٰن أَحْمَد بن شُعَيْب بن عَلِيّ. القَاضِي الحافظ صاحب كتاب السُّنَن. قال أبو عَلِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ: كان من أَئِمَّة المُسْلِمِيْن، والإمَام في الحَدِيْث بلا مدافعة. قال ابن يُوْنُس: كان ثِقَة ثَبْتاً حافظاً. تُوُفِّيَ بفِلَسْطِيْن سنة ٣٠٣هـ. والنَّسَائِيّ نسبة إلىٰ مَدِيْنَة (نَسَاء) بخُرَاسَان.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٦. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٦. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٦٩٨. ومِرْآة الجَنَان ج٢ ص٢٤٠.

وهٰذَا الباب - أي: جَرْح الأَقْرَان - غلط فيه كثير من الناس، كما قال ابن عَبْد البَرّ، وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذٰلِكَ.

والصَّحِيْح في هٰذَا الباب:

أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يلتفت فيه إلىٰ قول أحد، إلَّا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة تَصِحّ بها جرحته علىٰ طريق

المُحَاسِبِيّ: أبو عَبْد الله الحَارِث بن أَسَد. سُمِّيَ بالمُحَاسِبِيّ لكثرة محاسبتِهِ نفسَه، بَصْرِيّ الأصل، من الزُّهَّاد. ذكره الأُسْتَاذ أبو مَنْصُوْر التَّمِيْمِيّ في الطبقة الأُوْلَىٰ من أصحاب الشَّافِعِيّ، فقال: هو إمَام المُسْلِمِيْن في الفِقْه والتَّصَوُّف والحَدِيْث والكلام. من كتبه: الرعاية لحقوق الله. مات سنة ٢٤٣هـ ببَغْدَاد.

حِلْيَة الأَوْلِيَاء ج١٠ ص٧٣. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج١ ص٢٦. وتَارِيْخ بَغْدَاد ج ٨ ص٢١١. ووَفَيَات الأَعْيَان ج٢ ص٥٧. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ للسُّبْكِيّ ج٢ ص٢٧٥. وطَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة للعَبَّادِيّ ص٢٧. وشَذَرَات الذَّهَب ج٢ ص١٠٣. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٤٣٠. واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٣ ص١٧١. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٣٤.

عِزّ الدِّيْن بن عَبْد السَّلَام: أبو مُحَمَّد عِزّ الدِّيْن عَبْد العَزِيْز بن عَبْد السَّلَام الدِّمَشْقِيّ السُّلَمِيّ. كان شَيْخاً للإسْلَام، عالماً مجتهداً وَرِعاً زَاهِداً مُجَاهِداً آمِراً بالمعروف وناهياً عن المُنْكَر. قرأ الفِقْه علىٰ ابن عَسَاكِر، والأُصُوْل علىٰ الآمِدِيّ، وُلِّيَ خَطَابَة دِمَشْق فتعرّض للسُّلْطَان في خُطْبته، فحصل له تشويش، انتقل بسببه إلىٰ مِصْر، فولَّاه الملك نَجْم الدِّيْن أَيُّوْب القَضَاء والخَطَابَة ومَكَّنَهُ من الأمر والنهي، واستقر بتدريس الصَّالِحِيَّة بالقَاهِرَة، له مَوَاقِف جَلِيْلَة. مات سنة ٦٦٠هـ. من كتبه: قَوَاعِد الأَحْكَام في مَصَالِح الأنام، والتَّفْسِيْر، والإمَام في أَدِلَّة الأَحْكَام، وغيرها.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ للسُّبْكِيّ ج٨ ص٢٠٩. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص١٩٧. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة لابن هِدَايَة ص٢٢٢. ومِرْآة الجَنَان ج٤ ص١٥٣. وشَذَرَات الذَّهَب ج٥ ص٣٠١. والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٧ ص٢٠٨. وحُسْن المُحَاضَرَة ج١ ص٣١٤. والأَعْلَام ج٤ ص٢١.

وابن دَقِيْق العِيْد هو الذي لَقَّبَ شَيْخه العِزّ بنَ عَبْد السَّلَام بسُلْطَان العُلَمَاء.

انظر: طَبَقَات السُّبْكِيّ، والأَسْنَوِيّ، وشَذَرَات الذَّهَب، وحُسْن المُحَاضَرَة، السَّابِقَة.

الشهادات، والعَمَل فيها من المشَاهدة والمعاينة لذٰلِكَ بما يوجب قوله في جهة الفِقْه والنَّظَر.

وأما من لم تثبت إمَامته، ولا عرفت عدالته، ولا صحت لعدم الحفظ والإتْقَان روايته، فإنه ينظر فيه إلىٰ ما اتفق أهل العلم عليه، ويجتهد في قبول ما جاء به علىٰ حسب ما يؤدي النَّظَر إليه.

والدليل علىٰ أنه لا يقبل فيمن اتخذه جُمْهُوْر من جماهير المُسْلِمِيْن إمَاماً في الدِّيْن قول أحد من الطاعنين: أن السَّلَف رِضْوَان الله عليهم قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد، كما قال ابن عَبَّاس ومَالِك بن دِيْنَار وأبو حَازِم، ومنه علىٰ جهة التَّأْوِيْل مما لا يلزم القول فيه ما قاله القائل فيه. وقد حمل بعضهم علىٰ بعض بالسَّيْف تَأْوِيْلاً واجْتِهَاداً، لا يلزم تقليدهم في شيء منه دون بُرْهَان ولا حُجَّة توجبه[1].

لذٰلِكَ بدأ ابن عَبْد البَرّ هٰذَا الباب - وسماه باب حكم قول العُلَمَاء بعضهم في بعض - بقول الرَّسُوْل ﷺ: (دَبَّ إليكم داءُ الأُمَم قبلكم الحسد والبغضاء، البغضاء هي الحالقة، لا أقول تحلق الشَّعْر ولٰكِن تحلق الدِّيْن، والذي نفس مُحَمَّد بيده لا تدخلوا الجنة حتىٰ تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتىٰ تَحَابُّوا، ألا أُنَبِّئُكُم بما يثبت ذٰلِكَ لكم، أفشوا السَّلَام بينكم)[2].

---

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٥٢.

(٢) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٥٠.

وحَدِيْث: دَبَّ إليكم داء الأُمَم... إلخ:

أورده ابن عَبْد البَرّ بسنده من أربع طرق، وكلها عن الزُّبَيْر بن العَوَّام عن الرَّسُوْل ﷺ.

وهو في الجَامِع الصَّغِيْر ج١ ص١٤، بلفظ مقارب، وفيه: أَخْرَجَهُ أَحْمَد والتِّرْمِذِيّ والضِّيَاء عن الزُّبَيْر بن العَوَّام. وهو صَحِيْح.

وقال الذَّهَبِيّ:

(كتبتُ في مصنفي «المِيْزَان» عدداً كَثِيْراً من الثِّقَات الذين احتج البُخَارِيّ أو مُسْلِم أو غيرهما بهم، لكون الرجل منهم قد دُوِّنَ اسمه في مُصَنَّفَات الجرح.

وما أوردتهم لضعف فيهم عندي، بل ليعرف ذٰلِكَ.

وما زال يمر بي الرجل الثَّبْت وفيه مقال من لا يعبأ به. ولو فتحنا هٰذَا الباب علىٰ نفوسنا لدخل فيه عدة من الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن والأَئِمَّة. فبعض الصَّحَابَة كفر بعضهم بتَأْوِيْل ما.

والله يرضىٰ عن الكل، ويغفر لهم، فما هم بمعصومين، ولا اختلافهم ومحاربتهم بالتي تلينهم عندنا أَصْلاً، وبتكفير الخَوَارِج لهم انحطت رواياتهم، بل صار كلام الخَوَارِج والشِّيْعَة فيهم جرحاً في الطاعنين.

فانظر إلىٰ حكمة ربك، نسأل الله السَّلَامَة.

وهٰذَا كثير من كلام الأَقْرَان بعضهم في بعض، ينبغي أن يطوىٰ ولا يُرْوَىٰ، ويطرح ولا يجعل طعناً، ويعامل الرجل بالعَدْل والقسط)[1].

وقال الذَّهَبِيّ:

وبكل حال كلام الأَقْرَان بعضهم في بعض يحتمل، وطَيُّهُ أَوْلَىٰ من بَثِّهِ، إلَّا أن يتفق

(١) الرُّوَاة الثِّقَات المُتَكَلَّم فيهم بما لا يُوْجِبُ رَدَّهُم للذَّهَبِيّ ص٢٣-٢٤.

وهو في: طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ ج٩ ص١١١-١١٢ في ترجمة الذَّهَبِيّ.

قال محققه في الهامش: (هٰذَا الفصل ذكره الذَّهَبِيّ في كتاب «الثِّقَات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم»، المطبوع بمِصْر سنة ١٩٠٦م. وانظر: مُقَدِّمَة مِيْزَان الاعْتِدَال وخاتمته).

وهو في قَوَاعِد التَّحْدِيْث للقَاسِمِيّ ص٣١٢-٣١٣ نَقْلاً عن الذَّهَبِيّ في كتابه: (الثِّقَات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم).

المتعاصرون علىٰ جرح شَيْخ، فيعتمد قولهم(١).

لذٰلِكَ قال ابن عَبْد البَرّ:

فمن أراد أن يقبل قول العُلَمَاء الثِّقَات الأَئِمَّة الأثبات بعضهم في بعض، فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصَّحَابَة رِضْوَان الله عليهم أجمعين بعضهم في بعض.

فإن فعل ذٰلِكَ ضل ضلالاً بعيداً، وخسر خسراناً مبيناً، وكذٰلِكَ إن قبل في سَعِيْد بن المُسَيَّب قول عِكْرِمَة، وفي الشَّعْبِيّ والنَّخَعِيّ وأهل الحِجَاز وأهل مَكَّة وأهل الكُوْفَة وأهل الشَّام علىٰ الجُمْلَة، وفي مَالِك والشَّافِعِيّ وسائر من ذكرنا في هٰذَا الباب ما ذكرنا عن بعضهم في بعض. فإن لم يفعل - ولن يفعل إن هداه الله وألهمه رشده - فليقف عند ما شرطنا في أن لا يقبل فيمن صحت عدالته، وعلمت بالعلم عنايته، وسلم من الكبائر، ولزم المروءة والتعاون، وكان خيره غَالِباً، وشره أقل عمله، فهٰذَا لا يقبل منه قول قائل لا بُرْهَان له به.

فهٰذَا هو الحق الذي لا يَصِحّ غيره إن شاء الله... .

والذين أثنوا علىٰ سَعِيْد بن المُسَيَّب وعلىٰ سائر من ذكرنا من التَّابِعِيْن وأَئِمَّة المُسْلِمِيْن أكثر من أن يحصوا. وقد جمع الناس فَضَائِلهم، وعنوا بسيرهم وأَخْبَارهم، فمن قرأ فَضَائِل مَالِك وفَضَائِل الشَّافِعِيّ وفَضَائِل أبي حَنِيْفَة بعد فَضَائِل الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن وعني بها، ووقف علىٰ كَرِيْم سيرهم وهديهم، كان ذٰلِكَ له عملاً زاكياً نفعنا

(١) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١١ ص٤٣٢ في ترجمة هِشَام بن عَمَّار بن نصير السلمي الظَّفَرِيّ، خَطِيْب دِمَشْق، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٤٥هـ.

قال الشَّيْخ ظفر التَّهَانَوِيّ في قَوَاعِد عُلُوْم الحَدِيْث ص١٩٧: (وبالجُمْلَة إذا صدر الجرح من تعصب أو عداوة أو منافرة أو نحو ذٰلِكَ، فهو جرح مردود. وكذا جَرْح الأَقْرَان بعضهم في بعض إذا كان بغير حُجَّة وبُرْهَان، وكان مبنياً علىٰ التعصب والمنافرة، فإن لم يكن هٰذَا ولا ذاك فهو مقبول).

الله بحب جميعهم.

قال الثَّوْرِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عند ذكر الصَّالِحِيْن تنزل الرحمة.

ومن لم يحفظ من أَخْبَارهم إلَّا ما بَدَرَ من بعضهم في بعض علىٰ الحسد والهَفَوَات، والغضب والشهوات، دون أن يعي بفَضَائِلهم، حرم التوفيق، ودخل في الغِيْبَة، وحاد عن الطريق(١).

والنُّصُوْص في الحسد كثيرة تبين آفاته الكُبْرَىٰ التي تعبث بالنفوس.

وأورد تاج الدِّيْن السُّبْكِيّ كلام ابن عَبْد البَرّ، وذكر بأنه علىٰ حسنه غير صاف عن القذىٰ والكدر، فإنه:

لم يزد فيه علىٰ قوله: إن من ثبتت عدالته ومعرفته لا يقبل قول جارحه إلَّا ببُرْهَان. وهٰذَا قد أشار إليه العُلَمَاء جميعاً حيث قالوا: لا يقبل الجرح إلَّا مفسراً، فما الذي زاده ابن عَبْد البَرّ عليهم؟ وإن أومأ إلىٰ أن كلام النظير في النظير، والعُلَمَاء بعضهم في بعض، مردود مطلقاً، كما قدمناه عن (المبسوطة) فليفصح به.

وذكر السُّبْكِيّ أَيْضاً بأنه مما لا ينبغي أن يؤخذ علىٰ إطلاقه، بل لا بد من زِيَادَة علىٰ قولهم: إن الجرح مُقَدَّم علىٰ التَّعْدِيْل، ونقصان من قولهم: كلام النظير في النظير مردود، والقاعدة مَعْقُوْدة لهٰذِهِ الجُمْلَة، ولم ينح ابن عَبْد البَرّ فيما يظهر سواها، وإلَّا لصرح بأن كلام العُلَمَاء بعضهم في بعض مردود، أو لكان كلامه غير مُفِيْد فائدة زائدة علىٰ ما

---

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ لابن عَبْد البَرّ ج٢ ص١٩٩، وانظر: ص١٨٦.

وقال العِرَاقِيّ في شرح التَّبْصِرَة ج٣ ص٢٦٣: وقد عقد ابن عَبْد البَرّ في كتاب العلم باباً لكلام الأَقْرَان المتعاصرين بعضهم في بعض، ورأىٰ أن أهل العلم لا يقبل جرحهم إلَّا ببَيَان واضح.

ونحوه في: فَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٣٢٨، وزاد: فإذا انضم لذٰلِكَ عداوة فهو أَوْلَىٰ بعدم القبول.

ذكره الناس، ولٰكِن عبارته، كما ترىٰ، قاصرة عن المُرَاد.

وانتهىٰ التَّاج السُّبْكِيّ أَخِيْراً إلىٰ أن العبارة الوَافِية في ذٰلِكَ هي:

أن الجارح لا يقبل منه الجرح، وإن فسره في حق من غلبت طاعاته علىٰ معاصيه، ومادحوه علىٰ ذاميه، ومزكوه علىٰ جارحيه، إذا كانت هناك قَرِيْنَة يشهد العقل بأن مثلها حَامِل علىٰ الوقيعة في الذي جرحه، من تعصب مَذْهَبِيّ، أو منافسة دنيوية، كما يكون من النُّظَرَاء، أو غير ذٰلِكَ. فنقول مثلاً: لا يلتفت إلىٰ كلام ابن أبي ذِئْب في مَالِك، وابن مَعِيْن في الشَّافِعِيّ، والنَّسَائِيّ في أَحْمَد بن صالح، لأن هٰؤُلَاءِ أَئِمَّة مشهورون، صار الجارح لهم كالآتي بخبر غَرِيْب، لو صح لتوفرت الدواعي علىٰ نقله، وكان القاطع قائماً علىٰ كذبه[1].

وقد حذر السُّبْكِيّ كل التحذير من فهم قاعدة (الجرح مُقَدّم علىٰ التَّعْدِيْل) علىٰ إطلاقها، فإن الغِرَّ بالأُمُور والفَدْمَ المقتصر علىٰ مَنْقُوْل الأُصُوْل يحسب أن العَمَل علىٰ جرح المتقدمين.

قال: فإياك ثم إياك، والحذر كل الحذر، من هٰذَا الحسبان، بل الصواب عندنا أن من ثبتت إمَامته وعدالته، وكثر مادحوه ومزكوه، وندر جارحوه، وكانت هناك قَرِيْنَة دالة علىٰ سبب جرحه من تعصب مَذْهَبِيّ أو غيره، فإنا لا نلتفت إلىٰ الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة، وإلَّا فلو فتحنا هٰذَا الباب، وأخذنا تقديم الجرح علىٰ إطلاقه، لما سلم لنا أحد من الأَئِمَّة، إذ ما من إمَام إلَّا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون[2].

---

(١) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ ج٢ ص١١-١٢ في ترجمة أَحْمَد بن صالح المِصْرِيّ. وقاعدة في الجَرْح والتَّعْدِيْل ص١٠-١٢.

ونقل بعضها: القَاسِمِيّ في قَوَاعِد التَّحْدِيْث ص٣٠٩. وأبو الحَسَنَات اللَّكْنَوِيّ في ظَفَر الأَمَانِي ص٤٩٧.

(٢) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ ج٢ ص٩. وقاعدة في الجَرْح والتَّعْدِيْل ص٥-٦. والرَّفْع

ثم إن قولهم (الجرح مُقَدَّم) إنما يعنون به حالة تعارض الجَرْح والتَّعْدِيْل، فإذا تعارضا لأمر من جهة التَّرْجِيْح قدمنا الجرح، لما فيه من زِيَادَة العلم. وتعارضهما هو استواء الظن عندهما، لأن هٰذَا شأن المتعارضين.

أما إذا لم يقع استواء الظن عندهما فلا تعارض، بل العَمَل بأقوىٰ الظنين من جرح أو تعديل. وما نحن فيه – أي: جرح من ثبتت إمَامته – لم يتعارضا، لأن غلبة الظن بالعدالة قائمة...، فليس كل جرح مُقَدّماً[1].

والتَّكْمِيْل ص٢٧٣-٢٧٤ مشيراً إلىٰ السُّبْكِيّ.

ونقل هٰذِهِ القاعدة عن السُّبْكِيّ: الإمَام الزَّبِيْدِيّ في إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن ج١ ص٥١-٥٣. وأبو الحَسَنَات اللَّكْنَوِيّ في ظَفَر الأَمَانِي ص٤٩٦.

(١) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ ج٢ ص٢٠. وقاعدة في الجَرْح والتَّعْدِيْل ص٢٧-٢٨.

إذا تعارض الجَرْح والتَّعْدِيْل في راو وَاحِد، فجرحه بعضهم وعدله بعضهم، ففيه ثلاثة أقوال:

١. إن الجرح مُقَدّم مطلقاً، ولو كان المُعَدِّلُون أكثر. نقله الخَطِيْب عن جُمْهُوْر العُلَمَاء، وصححه ابن الصَّلَاح والرَّازِيّ والآمِدِيّ وغيرهما من الأُصُوْلِيِّيْن، لأن مع الجارح زِيَادَة علم لم يطلع عليها المعدل.

٢. إن كان عدد المُعَدِّلِيْن أكثر قدم التَّعْدِيْل. حكاه الخَطِيْب في الكِفَايَة والرَّازِيّ، لأن كثرة المُعَدِّلِيْن تُقَوِّي حالهم، وقلة الجارحين تضعف خبرهم.

وخطأه الخَطِيْب، لأن المُعَدِّلِيْن وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذٰلِكَ لكانت شهادة باطلة علىٰ نفي.

٣. لا يترجح الجرح أو التَّعْدِيْل إلّا بمرجح، حكاه ابن الحَاجِب.

الرَّفْع والتَّكْمِيْل ص٩٤-٩٦، وفيه نُصُوْص عديدة في الباب.

ويلاحظ أن القول الأول وهو قول الجُمْهُوْر هو الذي تكلم فيه السُّبْكِيّ علىٰ ما قدمناه.

أقول:

ما تقدم من الكلام عن ابن عَبْد البَرّ وغيره أشار إليه العُلَمَاء حين بحثوا تَفْسِيْر الجَرْح والتَّعْدِيْل، لأن الجرح مطلقاً ليس مُقَدّماً علىٰ التَّعْدِيْل مطلقاً، إذ لا بد من تَفْسِيْر الجرح، فالجرح المبهم مردود مطلقاً.

المَبْحَث الثاني

المَأْثُوْرات عن الأَئِمَّة من أقوال بعضهم في الآخر، وأقوال العُلَمَاء فيها

أُثرت أقوال عن الأَئِمَّة الجِلَّة الثِّقَات السَّادَة بعضهم في بعض، تكلم فيها العُلَمَاء، ورَدُّوا عليها، وذكروا أنها مما لا يجب أن يُلْتَفَت فيهم إليه، ولا يخرج عليه(١)، منها:

كلام الصَّحَابَة ومن بعدهم بعضهم في الآخر:

رَوَىٰ ابن عَبْد البَرّ عن عَائِشَة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أنها قالت: ما علم أَنَس بن مَالِك وأبو سَعِيْد الخُدْرِيّ بحَدِيْث رَسُوْل الله ﷺ، وإنما كانا غلامين صَغِيْرين.

وذكر حَدِيْث سَمُرَة أنه قال: كان للنَّبِيّ ﷺ سكتتان، يعني في الصلاة عند قِرَاءَته، فبلغ ذٰلِكَ عِمْرَان بن الحُصَيْن، فقال: كذَبَ سَمُرَة. فكتبوا إلىٰ أُبَيّ بن كَعْب، فكتب: أن قد صدق سَمُرَة. وهٰذَا الحَدِيْث مشهور جداً.

وعن طاوس قال: كنت جالساً عند ابن عُمَر، فأتاه رجل، فقال: إن أبا هُرَيْرَة يقول: إن الوتر ليس بحتم، فخذوا منه ودعوا. فقال ابن عُمَر: كذب أبو هُرَيْرَة، جاء رجل إلىٰ رَسُوْل الله ﷺ، فسأله عن صلاة الليل، فقال: مَثْنىً مَثْنىً، فإذا خشيت الصبح فوَاحِدَة.

وكذّبت عَائِشَة ابن عُمَر في عدد عُمَر رَسُوْل الله ﷺ، وفي: أن الميت يعذَّب ببكاء أهله عليه(٢).

---

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٨٧.

(٢) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٥٤-١٥٥.

. . . .

في سُنَن التِّرْمِذِيّ: أبواب الصلاة، باب ما جاء في السكتتين في الصلاة - عَارِضَة الأَحْوَذِيّ ج٢ ص٥١-٥٢:

عن سَمُرَة قال: سكتتان حفظتهما عن رَسُوْل الله ﷺ، فأنكر ذٰلِكَ عِمْرَان بن حُصَيْن، وقال: حفظنا سكتة. فكتبنا إلىٰ أُبَيّ بن كَعْب بالمَدِيْنَة. فكتب أُبَيّ أن حفظ سَمُرَة.

قال سَعِيْد: فقلنا لقَتَادَة - وهما في سلسلة رُوَاة الحَدِيْث - : ما هاتان السكتتان؟ قال: إذا دخل في صلاته، وإذا فرغ من القِرَاءَة، ثم قال بعد ذٰلِكَ: وإذا قرأ ولا الضالين. قال: وكان يعجبه إذا فرغ من القِرَاءَة أن يسكت حتىٰ يترادَّ إليه نَفَسُهُ. وحسّنه التِّرْمِذِيّ.

وللحَدِيْث ألفاظ مقاربة في:

سُنَن أبي دَاوُد: كتاب الصلاة، باب السكتة عند الافتتاح، من عدة طرق عن سَمُرَة ج١ ص١٧٩-١٨٠.

وسُنَن ابن مَاجَه: ٥ كتاب إقامة الصلاة، ١٢ باب في سكتتي الإمَام، رقم ٨٤٤ و٨٤٥ ج١ ص٢٧٥.

وسُنَن الدَّارِمِيّ: كتاب الصلاة، باب في السكتتين، عن سَمُرَة ج١ ص٢٨٣.

ومُسْنَد الإمَام أَحْمَد عن سَمُرَة ج٥ ص٧ و١٥ و٢٠ و٢١ بموضعين و٢٣.

ولم يرد في كل هٰذِهِ الروايات لفظ التكذيب عن عِمْرَان، وإنما الإنكار منه.

حَدِيْث: إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه. في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢٣ كتاب الجَنَائِز، ٣٢ باب قول النَّبِيّ ﷺ: يُعَذَّبُ الميتُ ببعض بكاء أهله عليه...، رقم ١٢٨٦-١٢٨٨. / فَتْح البَارِي ج٣ ص١٥١-١٥٢.

وهو من حَدِيْث عَبْد الله بن عُبَيْد الله بن أبي مُلَيْكَةَ عن ابن عُمَر، وقد رَوَىٰ ابن عُمَر الحَدِيْث، وفيه رِوَايَة عُمَر عن رَسُوْل الله ﷺ قال: إن الميت يُعَذَّبُ ببعض بكاء أهله عليه. فنقل ذٰلِكَ إلىٰ عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فقالت: رحم الله عُمَر، والله ما حدث رَسُوْل الله ﷺ: أن الله لَيُعَذِّبُ المُؤْمِن ببكاء أهله عليه، ولٰكِن رَسُوْل الله ﷺ قال: إن الله لَيَزِيْد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه، وقالت: حسبكم القُرْآن ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ - الأنعام: ١٦٤، والإسراء: ١٥، وفاطر: ١٨، والزُّمَر: ٧.

. . . .

وفي صَحِيْح البُخَارِيّ أَيْضاً: ٦٤ كتاب المَغَازِي، ٨ باب قتل أبي جَهْل، رقم ٣٩٧٨. / فَتْح البَارِي ج٧ ص٣٠١ عن هِشَام عن أبيه قال: ذكر عند عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن ابن عُمَر رفع إلىٰ النَّبِيّ ﷺ: إن الميت يُعَذَّبُ في قبره ببكاء أهله. فقالت: وَهِلَ، إنما قال رَسُوْل الله ﷺ: إنه لَيُعَذَّبُ بخَطِيْئَتِهِ وذنبه، وإن أهله ليبكون عليه الآن.

وَهِلَ: غَلِطَ، وزناً ومعنى.

وذكر ردّ عَائِشَة ابن حَجَر في تَلْخِيْص الحَبِيْر ج٢ ص١٤٨ وأورد رِوَايَة عَبْد المُحْسِن البَغْدَادِيّ من طريق حَبِيْب بن أبي حَبِيْب عن عَبْد الرَّحْمٰن بن القَاسِم عن عَائِشَة بلغها أن ابن عُمَر يحدث عن أبيه: (إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه)، فقالت: يرحم الله عُمَر وابن عُمَر، والله ما هما بكاذبين، ولٰكِنهما وَهِما.

ولمسلم من طريق ابن أبي مليكة: لما بلغها قول ابن عُمَر: إنكم لتحدثون عن غير كاذبين ولا مُكَذَّبِيْن، ولٰكِن السمع يُخْطِىء.

أَنَس بن مَالِك: بن النَّضْر الأَنْصَارِيّ النَّجَّارِيّ. خادم رَسُوْل الله ﷺ، وأَحَد المُكْثِرِيْن من الرِّوَايَة عنه. مات بالبَصْرَة ودُفِنَ بها سنة ٩١هـ، وقيل غير ذٰلِكَ. وكان آخر الصَّحَابَة موتاً بها.

الاسْتِيْعَاب ج١ ص٧١. والإصَابَة ج١ ص٧١. وأُسْد الغَابَة ج١ ص١٢٧. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٤٤ رقم ٢٣. وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص٣٥.

أبو سَعِيْد الخُدْرِيّ: سَعْد بن مَالِك بن سِنَان الخَزْرَجِيّ. صَحَابِيّ جَلِيْل، أول مشاهده الخَنْدَق، كان من نُجَبَاء الأَنْصَار وعلمائهم وفضلائهم. تُوُفِّيَ سنة ٧٤هـ، وقيل غير ذٰلِكَ.

الاسْتِيْعَاب ج٢ ص٤٧. والإصَابَة ج٢ ص٣٥.

سَمُرَة بن جُنْدُب: بن هِلَال الفَزَارِيّ، أبو سَعِيْد. صَحَابِيّ. رَوَىٰ عنه ابناه سُلَيْمَان وسَعْد، وعَبْد الله بن بُرَيْدَة والحَسَن البَصْرِيّ وغيرهم. سكن البَصْرَة، وكان زِيَاد يستخلفه عليها، فلما مات زِيَاد أَقَرَّهُ مُعَاوِيَة عاماً أو نحوه ثم عزله، وكان شديداً علىٰ الحَرَوْرِيَّة. وكان الحَسَن وابن سِيْرِيْن وفضلاء أهل البَصْرَة يُثْنون عليه. مات بالبَصْرَة سنة ٥٨هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٢٣٦. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٣٣. وأُسْد الغَابَة ج٢ ص٣٥٤.

. . . .

عِمْرَان بن حُصَيْن: بن عُبَيْد بن خَلَف الخُزَاعِيّ، أبو نُجَيْد. أسلم عام خَيْبَر، صَحَابِيّ جَلِيْل. رَوَىٰ عنه ابنه نُجَيْد وأبو رَجَاء العُطَارِدِيّ وابن سِيْرِيْن والحَسَن وغيرهم. نَزَلَ البَصْرَة وكان قَاضِياً بها، ومات بها سنة ٥٢هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٥ ص٤٨١. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص١٢٥. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٨٢. وأُسْد الغَابَة ج٤ ص١٣٧.

أُبَيّ بن كَعْب: بن قَيْس بن عُبَيْد الأَنْصَارِيّ الخَزْرَجِيّ. من أَجِلَّاء الصَّحَابَة، شَهِدَ العَقَبَة وبَدْراً والمَشَاهدَ كلها. وهو أَقرأُ المُسْلِمِيْن، وأول من كتب لرَسُوْل الله ﷺ مَقْدَمَهُ المَدِيْنَة. تُوُفِّيَ في خِلَافَة عُثْمَان سنة ٣٠هـ بالمَدِيْنَة.

أُسْد الغَابَة ج١ ص٤٩. والاسْتِيْعَاب ج١ ص٤٧. والإِصَابَة ج١ ص١٩. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٦ رقم ٦.

طَاوُوْس: هو أبو عَبْد الرَّحْمٰن طَاوُوْس بن كَيْسَان اليَمَانِيّ. سمع زَيْد بن ثَابِت وعَائِشَة وأبا هُرَيْرَة وابن عَبَّاس وطائفة. كان رأساً في العِلْم والعَمَل. وكان شَيْخ أهل اليَمَن وبركتهم ومفتيهم له جَلَالَة عَظِيْمَة، وكان كثير الحج، فاتفق موته بمَكَّة سنة ١٠٦هـ، وصَلَّىٰ عليه الخَلِيْفَة هِشَام بن عَبْد المَلِك.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٩٠. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٨.

عَبْد الله بن عُمَر بن الخَطَّاب: العَدَوِيّ، أبو عَبْد الرَّحْمٰن. صَحَابِيّ نشأ في الإِسْلَام، هاجر إِلىٰ المَدِيْنَة مع أبيه، أفتىٰ ستين سنة. من مَشَاهده: الخَنْدَق ومُؤْتَة واليَرْمُوْك ومِصْر وإِفْرِيْقِيَّة. تُوُفِّيَ بمَكَّة سنة ٧٣هـ.

الاسْتِيْعَاب ج٢ ص٣٤١. والإِصَابَة ج٢ ص٣٤٧. وأُسْد الغَابَة ج٣ ص٢٢٧. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٣٧.

أبو هُرَيْرَة: عَبْد الرَّحْمٰن بن صَخْر الدَّوْسِيّ. أسلم عام خَيْبَر سنة سبع، وشهدها مع رَسُوْل الله ﷺ. ثم لزمه وواظب عليه رغبة في العِلْم. وكان متثبتاً ذكياً، وكان من أحفظ أصحاب رَسُوْل الله ﷺ للأَحَادِيْث النَّبَوِيَّة في عَصْره. كان عريف مساكين الصُّفَّة، صاحب صيام وقيام. قال البُخَارِيّ: رَوَىٰ عنه ثمانمائة نفس أو أكثر. مات بالعَقِيْق سنة ٥٩هـ، وقيل

وعن الحسن بن عَلِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه سئل عن قول الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ﴾ - البروج: ٣، فأجاب فيها، فقيل له: إن ابن عُمَر وابن الزُّبَيْر قالا كذا وكذا، خلاف قوله، فقال: كذبا.

وعن عَلِيّ بن أبي طَالِب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: كذب المُغِيْرَة بن شُعْبَة.

وعن عُبَادَة بن الصَّامِت أنه قال: كذب أبو مُحَمَّد، يعني في وجوب الوتر، وأبو مُحَمَّد هٰذَا اسمه مَسْعُوْد بن أَوْس، أَنْصَارِيّ بَدْرِيّ. واستشهد عُبَادَة بقول رَسُوْل الله ﷺ: (خمس صلوات كتبهن الله علىٰ العِبَاد...) الحَدِيْث[1].

بالمَدِيْنَة سنة ٥٧هـ، وقيل غير ذٰلِكَ.

الاسْتِيْعَاب ج٤ ص٢٠٢. والإصَابَة ج٤ ص٢٠٢. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٣٢ رقم ١٦. والرِّيَاض المُسْتَطَابَة ص٢٧٠. واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج١ ص٥١٣. وأبو هُرَيْرَة: أ. د. عجاج الخَطِيْب. ودفاع عن أبي هُرَيْرَة: عَبْد المُنْعِم صَالِح العَلِيّ.

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٥٥-١٥٦، وفيه: تكذيب عُبَادَة له من رِوَايَة مَالِك وغيره في قصة الوتر.

في حكم **الوتر** قولان:

القول الأول: الوتر غير واجب. وهو قول مَالِك والشَّافِعِيّ والحَنَابِلَة. بدليل:

ما رَوَىٰ عَبْد الله بن مُحَيْرِيْز أن رجلاً من بني كِنَانَة يدعىٰ المُخْدَجِيّ سمع رجلاً بالشَّام يدعىٰ أبا مُحَمَّد يقول: إن الوتر واجب. قال: فرحت إلىٰ عُبَادَة بن الصَّامِت فأخبرته، فقال عُبَادَة: كذب أبو مُحَمَّد، سمعت رَسُوْل الله ﷺ يقول: (خمس صلوات كتبهن الله تعالىٰ علىٰ العِبَاد، فمن جاء بهن لم يضيع منهن شَيْئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة) - رواه أبو دَاوُد وأَحْمَد.

القول الثاني: الوتر واجب. وبه قال أبو حَنِيْفَة. بدليل:

قوله ﷺ: (إذا خفت الصبح فأوتر بوَاحِدَة).

. . . .

وأمر به في أَحَادِيْث كثيرة، والأمر يقتضي الوجوب.

المُغْنِي لابن قُدَامَة ج١ ص٧٩١ وساق أَدِلَّة أُخْرَىٰ للفريقين.

وانظر حَدِيْث ابن مُحَيْرِيْز في: نَصْب الرَّايَة ج٢ ص١١٥ ومخرجيه النَّسَائِيّ وابن مَاجَه أَيْضاً.

وبهامشه: كذب، أي: أخطأ، كذا في التَّلْخِيْص.

الحَسَن بن عَلِيّ بن أبي طَالِب: سِبْط الرَّسُوْل ﷺ ورَيْحَانَته، وأَمِيْر المُؤْمِنِيْن، أبو مُحَمَّد. وفي البُخَارِيّ: قال رَسُوْل الله ﷺ: (إن ابني هٰذَا سَيِّد، ولعل الله أن يُصْلِحَ به بين فِئتين من المُسْلِمِيْن). بايعه أهل العِرَاق بعد مَقْتَل أبيه، ثم تنازل لمُعَاوِيَة سنة ٤١هـ فسُمِّيَ ذٰلِكَ العام بعام الجَمَاعَة. مات سنة ٤٩هـ، ودفن بالبَقِيْع.

الإصَابَة ج١ ص٣٢٨. والاسْتِيْعَاب ج١ ص٣٦٩. وتَارِيْخ الخُلَفَاء للسُّيُوْطِيّ ص١٨٧. وأُسْد الغَابَة ج٢ ص٩. وسِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج٣ ص٢٤٥. وتَهْذِيْب الكَمَال ج٢ ص١٤٣.

عَبْد الله بن الزُّبَيْر: بن العَوَّام بن خُوَيْلِد القُرَشِيّ، أبو بَكْر. أُمُّه أَسْمَاء بنت أبي بَكْر الصِّدِّيْق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ. وهو أول مولود ولد في الإسْلَام من المُهَاجِرِيْن بالمَدِيْنَة. بويع بالخِلَافَة سنة ٦٥هـ بعد موت مُعَاوِيَة بن يَزِيْد، واجتمع علىٰ طاعته أهل الحِجَاز واليَمَن والعِرَاق وخُرَاسَان، وحجّ بالناس ثَمَانِي حِجَج. وقتل سنة ٧٣هـ أيام عَبْد المَلِك علىٰ يد الحَجَّاج.

الاسْتِيْعَاب ج٢ ص٣٠٠. والإصَابَة ج٢ ص٣٠٩. وأُسْد الغَابَة ج٣ ص١٦١. وتَارِيْخ الخُلَفَاء ص٢١١. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٥٠.

عَلِيّ بن أبي طَالِب عَبْد مَنَاف بن عَبْد المُطَّلِب: ابن عَمّ النَّبِيّ ﷺ وخَتَنُهُ. قَاضِي الأُمَّة وفَارِسها، شَهِدَ له ﷺ بالجنة، رابع الخُلَفَاء الرَّاشِدِيْن، الفَقِيْه الجَلِيْل، ذو المَنَاقِب الكُبْرَىٰ. اسْتُشْهِدَ سنة ٤٠هـ.

الاسْتِيْعَاب ج٣ ص٢٦. والإصَابَة ج٢ ص٥٠٧. وأُسْد الغَابَة ج٤ ص١٦. وتَارِيْخ الخُلَفَاء للسُّيُوْطِيّ ص١٦٦. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٤١. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٠.

المُغِيْرَة بن شُعْبَة: بن مَسْعُوْد الثَّقَفِيّ. صَحَابِيّ مشهور، من الدُّهَاة، أَسلم قبل الحُدَيْبِيَّة، وولي إمْرَة البَصْرَة، ثم الكُوْفَة. مات سنة ٥٠هـ علىٰ الصَّحِيْح.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٦٩. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٢٦٢. وأُسْد الغَابَة ج٤ ص٤٠٦.

و(**كـذب**) في هٰـذِهِ الآثـار بمعنىٰ: (أخطأ)، يقـال: كـذب الظن والسمع والعين والرأي[(١)].

وقال ابن عَبْد البَرّ: وقد كان بين أصحاب رَسُـوْل الله ﷺ وجِلَّة العُلَمَاء عند الغضب كلام هو أكثر من هٰذَا، ولٰكِن أهل الفهم والعلم والمَيْز لا يلتفتون إلىٰ ذٰلِكَ، لأنهم بشر يغضبون ويرضون، والقول في الرضا غير القول في الغضب، ولقد أحسن القائل:

لا يُعرف الحلمُ إلَّا ساعة الغضب[(٢)]

والبغي والحسد دفع الكُوْفِيّ إلىٰ أن يقول في سَعْد بن أبي وَقَّاص: إنه لا يَعْدِلُ في الرَّعِيَّة، ولا يَغْزُو في السَّرِيَّة، ولا يَقْسِمُ بالسَّوِيَّة.

وسَعْد بَدْرِيّ، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة الذين جعل عُمَر بن الخَطَّاب الشُّوْرَىٰ فيهم، وقال: توفي رَسُوْل الله ﷺ وهو عنهم راضٍ[(٣)].

عُبَادَة بن الصَّامِت: بن قَيس الخَزْرَجِيّ الأَنْصَارِيّ. كان نَقيباً، وشَهِدَ العَقَبَة الأُوْلَىٰ والثانية والثالثة، وشَهِدَ بَدْراً والمَشَاهد كلها. وَجَّهه عُمَر إلىٰ الشَّام قَاضِياً ومُعَلِّماً، فأقام بحِمْص، ثم انتقل إلىٰ فِلَسْطِيْن ومات بها، ودفن ببَيْت المَقْدِس سنة ٣٤هـ.

الاسْتِيْعَاب ج٢ ص٤٤٩. والإصَابَة ج٢ ص٢٦٨. وتَهْذِيْب الكَمَال ج٤ ص٦١.

(١) المُعْجَم الوَسِيْط، مادة (كذب) ص٨٣٢.

وانظر: النِّهَايَة لابن الأَثِيْر، مادة (كذب) ص٧١٦-٧١٧، وفيه جُمْلَة من الآثار في ذٰلِكَ.

وفي هُدَىٰ السَّارِي ص٤٢٦: قال ابن حِبَّان: أهل الحِجَاز يطلقون (كذب) في موضع (أخطأ).

(٢) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٥٥.

(٣) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٦١.

في صَحِيْح البُخَارِيّ: ١٠ كتاب الأذان، ٩٥ باب وجوب القِرَاءَة للإمَام والمأموم في الصلوات كلها...، رقم ٧٥٥. / فَتْح البَارِي ج٢ ص٢٣٦: من طريق عَبْد المَلِك بن عُمَيْر عن

. . . .

جَابِر بن سَمُرَة قال: (شكا أهل الكُوْفَة سَعْداً إلىٰ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فعزله، واستعمل عليهم عَمَّاراً، فَشَكَوْا حتىٰ ذكروا أنه لا يُحْسِنُ يُصَلِّي. فأرسل إليه، فقال: يا أبا إسْحَاق، إن هٰؤُلَاءِ يزعمون أنك لا تُحْسِنُ تُصَلِّي. قال أبو إسْحَاق: أما أنا والله فإني كنت أُصَلِّي بهم صلاةَ رَسُوْل الله ﷺ ما أَخْرِمُ عنها، أُصَلِّي صلاةَ العِشَاءِ فأَرْكُدُ في الأُوْلَيَيْن، وأُخِفُّ في الأُخْرَيَيْن. قال: ذاك الظنُّ بك يا أبا إسْحَاق. فأَرْسَلَ معه رَجُلاً - أو رِجَالاً - إلىٰ الكُوْفَة، فسأل عنه أَهْلَ الكُوْفَةِ، ولم يَدَعْ مسجداً إلَّا سأل عنه، ويُثْنُونَ معروفاً. حتىٰ دخل مسجداً لبني عَبْس، فقام رجل منهم يقال له أُسَامَةُ بن قَتَادَةَ، يُكْنىٰ أبا سَعْدَةَ، قال: أَمَّا إذْ نَشَدْتَنَا، فإنَّ سَعْداً كان لا يَسِيْرُ بالسَّرِيَّة، ولا يَقْسِمُ بالسَّوِيَّة، ولا يَعْدِلُ في القَضِيَّة. قال سَعْدٌ: أَمَا والله لَأَدْعُوَنَّ بثلاث: اللهم إن كان عبدُك هٰذَا كاذباً، قام رِيَاءً وسُمْعَةً، فَأَطِلْ عُمْرَهُ، وأَطِلْ فَقْرَهُ، وعَرِّضْهُ بالفِتَنِ. وكان بعدُ إذا سئل يقول: شَيْخٌ كَبِيْرٌ مَفْتُونٌ، أصابتني دَعْوَةُ سَعْدٍ.

قال عَبْدُ المَلِكِ: فأنا رأيتُه بعدُ، قد سقط حَاجِبَاهُ علىٰ عينيه من الكِبَر، وإنه لَيَتَعَرَّضُ للجَوَارِي في الطُّرُقِ يَغْمِزُهُنَّ).

السَّرِيَّة: قطعة من الجيش.

ولما نفىٰ الكُوْفِيّ عن سَعْد هٰذِهِ الفَضَائِل الثلاث وهي: الشَّجَاعَة، حيث قال: لا يَسِيْرُ بالسَّرِيَّة. والعفة، حيث قال: لا يَقْسِمُ بالسَّوِيَّة. والحكمة، حيث قال: لا يَعْدِلُ في القَضِيَّة. وهٰذِهِ الثلاثة مُتَعَلِّقَة بالنفس والمال والدِّيْن. قابلها بمثلها: فطول العُمْر يتعلق بالنفس، وطول الفقر يتعلق بالمال، والوقوع بالفتن يتعلق بالدِّيْن. / فَتْح البَارِي.

سَعْد بن أبي وَقَّاص مَالِك: بن وُهَيْب بن عَبْد مَنَاف الزُّهْرِيّ، أبو إسْحَاق. أحد العشرة المُبَشَّرَة، وأول من رمىٰ بسهم في سَبِيْل الله، شَهِدَ بَدْراً والمشاهد كلها. مات بالعَقِيْق، ودفن بالمَدِيْنَة بالبَقِيْع سنة ٥٥هـ علىٰ المشهور. ومَنَاقِبه كثيرة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٤٨٣. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢٩٠. وأُسْد الغَابَة ج٢ ص٢٩٠.

عُمَر بن الخَطَّاب: بن نُفَيْل القُرَشِيّ العَدَوِيّ، أبو حَفْص. ثاني الخُلَفَاء الرَّاشِدِيْن، مضرب المَثَل بالعَدْل، كان في الجاهلية من أبطال قُرَيْش وأشرافهم. قتله أبو لُؤْلُؤَة الفَارِسِيّ المَجُوْسِيّ سنة ٢٣هـ.

الاسْتِيْعَاب ج٢ ص٤٥٨. والإصَابَة ج٢ ص٥١٨. وأُسْد الغَابَة ج٤ ص٥٢. وتَارِيْخ الخُلَفَاء للسُّيُوْطِيّ ص١٠٨. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٣٨. وتَارِيْخ عُمَر بن الخَطَّاب لابن الجَوْزِيّ.

قال الذَّهَبِيّ:

قلتُ: كلام الأَقْرَان إذا تبرهن لنا أنه بهوى وعَصَبِيَّة، لا يُلْتَفَت إليه، بل يُطْوَىٰ ولا يُرْوَىٰ.

كما تقرر عن الكف عن كثير مما شجر بين الصَّحَابَة وقتالهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين.

وما زال يمر بنا ذٰلِكَ في الدواوين والكتب والأجزاء، ولٰكِن أكثر ذٰلِكَ مُنْقَطِع وضعيف، وبعضه كذب.

وهٰذَا فيما بأيدينا وبين علمائنا، فينبغي طيه وإخفاؤه، بل إعدامه، لتصفو القلوب، وتتوفر علىٰ حب الصَّحَابَة والتَّرَضِّي عنهم.

وكتمان ذٰلِكَ متعين عن العامة وآحاد العُلَمَاء، وقد يرخص في مُطَالَعَة ذٰلِكَ خلوة للعالم المنصف العَرِيّ من الهوىٰ، بشرط أن يستغفر لهم، كما علمنا الله تعالىٰ، حيث يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ - الحشر: ١٠.

فالقوم لهم سوابق، وأَعْمَال مُكَفِّرَة لما وقع منهم، وجِهَاد مَحَّاء، وعِبَادَة مُمَحِّصَة.

ولسنا ممن يغلو في أحد منهم، ولا ندعي فيهم العصمة، نقطع بأن بعضهم أفضل من بعض، ونقطع بأن أبا بَكْر وعُمَر أفضل الأُمَّة، ثم تَتِمَّة العشرة المشهود لهم بالجنة، وحَمْزَة وجَعْفَر ومُعَاذ وزَيْد، وأُمَّهَات المُؤْمِنِيْن، وبنات نَبِيِّنَا ﷺ، وأهل بَدْر مع كونهم علىٰ مراتب، ثم الأفضل بعدهم مثل: أبي الدَّرْدَاء، وسَلْمَان الفَارِسِيّ، وابن عُمَر، وسائر أهل بيعة الرِّضْوَان الذين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بنص آية سورة الفَتْح[1].

---

(١) وهي الآية ١٨ ﴿۞ لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا﴾. وكانت عدة الذين شهدوا هٰذِهِ البيعة ألفاً وخمس مائة، كما في الصَّحِيْحَيْن. وانظر: زَاد المَعَاد ج٣ ص٢٨٧. / هامش سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١٠ ص٩٣.

ثم عموم المُهَاجِرِيْن والأَنْصَار، كخَالِد بن الوَلِيْد، والعَبَّاس، وعَبْد الله بن عَمْرو، وهٰذِهِ الحَلَبَة.

ثم سائر من صحب رَسُوْل الله ﷺ، وجاهد معه، أو حج معه، أو سمع منه، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أجمعين، وعن جميع صواحب رَسُوْل الله ﷺ المُهَاجِرَات والمَدَنِيَّات، وأُمّ الفَضْل، وأُمّ هانئ الهَاشِمِيَّة، وسائر الصَّحَابِيَّات.

فأما ما تنقله الرَّافِضَة وأهل البدع في كتبهم من ذٰلِكَ، فلا نعرج عليه، ولا كَرَامَة، فأكثره باطل وكذب وافتراء. فدأب الرَّوَافِض رِوَايَة الأباطيل، أو رَدّ ما في الصِّحَاح والمَسَانِيْد.

ومتىٰ إفاقة من به سكران؟[1]

ومن المَعْلُوْم أن الصَّحَابَة عدول كلهم عند أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة.

كلام التَّابِعِيْن في بعض الصَّحَابَة:

قال ابن عَبْد البَرّ: ومن أشنع شيء رُوِيَ في هٰذَا الباب وأشده نَوْكاً ما رواه بسنده عن ابن شَوْذَب قال: كان الضَّحَّاك بن مُزَاحِم يكره المِسك. فقيل له: إن أصحاب رَسُوْل الله ﷺ كانوا يتطيبون به. قال: نحن أعلم منهم.

وقيل لعُرْوَة بن الزُّبَيْر: إن ابن عَبَّاس يقول: إن رَسُوْل الله ﷺ لبث بمَكَّة بعد أن بعث ثلاث عشرة سنة. فقال: كذب، إنما أخذه من قول الشاعر.

قال ابن عَبْد البَرّ: والشاعر هو أبو قَيْس صرمة بن أَنَس الأَنْصَارِيّ، ويقال: ابن أبي أَنَس، هو القائل:

(١) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١٠ ص٩٢-٩٣ في ترجمة الإمَام الشَّافِعِيّ.

ثَوَىٰ في قُرَيْشٍ بِضْعَ عَشْرَةَ حِجَّةً يُذَكِّرُ لو يَلْقَىٰ صَدِيْقاً مُوَاتِيَا(١)

و(كذب) هنا بمعنىٰ أخطأ، وقد تَقَدَّمَ هٰذَا.

كلام بعض التَّابِعِيْن في بعضهم الآخر:

قال الذَّهَبِيّ: تكلم خلق من التَّابِعِيْن، بعضهم في بعض، وتحاربوا، وجرت أُمُور لا يمكن شرحها، فلا فائدة في بثها.

ووقع في كتب التواريخ، وكتب الجَرْح والتَّعْدِيْل، أُمُور عجيبة.

والعاقل خصم نفسه، ومن حُسْن إسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ ما لا يَعْنِيْهِ، ولحوم العُلَمَاء مسمومة.

---

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٥٥. والبيت لحَسَّان بن ثَابِت.

النَّوْك: الحُمْق. / القَامُوْس المُحِيْط، مادة (النوك) ص١٢٣٤.

خَالِد بن شَوْذَب: رَوَىٰ عن الحَسَن البَصْرِيّ مقاطيع. ورَوَىٰ عنه قُتَيْبَة. قال البُخَارِيّ: فيه نظر.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٦٣١.

الضَّحَّاك بن مُزَاحِم: البَلْخِيّ المُفَسِّر، أبو القَاسِم كنَّاه ابن مَعِيْن، وأَمَّا الفَلَّاس فكَنَّاه أبا مُحَمَّد. وقال يَحْيَىٰ بن سَعِيْد: الضَّحَّاك ضعيف عندنا. لٰكِن وَثَّقَه أَحْمَد وابن مَعِيْن وأبو زُرْعَة. مات سنة ١٠٥هـ، وقيل غير ذٰلِكَ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٣٢٥. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٧٣.

عُرْوَة بن الزُّبَيْر بن العَوَّام: بن خُوَيْلِد الأَسَدِيّ، أبو عَبْد الله المَدَنِيّ. ثِقَة فقيه مشهور ثَبْت. ولد في أوائل خِلَافَة عُمَر الفَارُوْق. ومات سنة ٩٤هـ علىٰ الصَّحِيْح. رَوَىٰ عن أبيه وأخيه عَبْد الله، وأُمّه أَسْمَاء، وخالته عَائِشَة، وعَلِيّ بن أبي طَالِب وسَعِيْد بن زَيْد وآخرين.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٩. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص١٨٠. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٦٤.

وما نقل من ذٰلِكَ لتَبْيِيْن غلط العالِم، وكثرة وهمه، أو نقص حفظه، فليس من هٰذَا النمط (أي: جَرْح الأَقْرَان)، بل لتَوْضِيْح الحَدِيْث الصَّحِيْح من الحَسَن، والحَسَن من الضعيف(١).

كلام حَـمَّـاد بن أبي سُـلَـيْـمَـان في أهل الحِـجَـاز، وفي عَـطَـاء، وطاوس، ومُـجَـاهِـد:

رَوَىٰ ابن عَبْد البَرّ بسنده عن مُغِيْرَة عن حَمَّاد: أنه ذكر أهل الحِجَاز، فقال: قد سألتهم فلم يكن عندهم شيء، والله لصِبْيَانكم أعلم منهم، بل صِبْيَان صِبْيَانكم(٢).

---

(١) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١٠ ص٩٣-٩٤ في ترجمة الإِمَام الشَّافِعِيّ.

(٢) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٥٢.

المُغِيْرَة بن مِقْسَم: الضَّبِّيّ مَوْلَاهُم، أبو هِشَام الكُوْفِيّ. الفَقِيْه. قيل: إنه ولد أَعْمَىٰ. رَوَىٰ عن أبيه وإِبْرَاهِيْم النَّخَعِيّ وعَامِر الشَّعْبِيّ وسِمَاك بن حَرْب ومُجَاهِد وطائفة. رَوَىٰ عنه سُلَيْمَان التَّيْمِيّ وشُعْبَة والثَّوْرِيّ وجَرِيْر وآخرون. قال شُعْبَة: كان مُغِيْرَة أحفظ من الحَكَم، وفيه رِوَايَة: أحفظ من حَمَّاد. قال جَرِيْر عن مُغِيْرَة: ما وقع في مسامعي شيء فنسيته. وَثَّقَه ابن مَعِيْن وأبو حَاتِم والعِجْلِيّ والنَّسَائِيّ. وكان من فُقَهَاء أصحاب إِبْرَاهِيْم، وكان عُثْمَانِيّاً. مات سنة ١٣٦هـ، وقيل قبله.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٢٦٩. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٧٠. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٤ ص١٦٥.

حَمَّاد بن أبي سُلَيْمَان مُسْلِم: الأَشْعَرِيّ مَوْلَاهُم، أبو إِسْمَاعِيْل الكُوْفِيّ. فقيه صَدُوْق، له أوهام. تَفَقَّهَ بإِبْرَاهِيْم النَّخَعِيّ، قيل لإِبْرَاهِيْم: مَن لنا بعدك؟ قال: حَمَّاد. رَوَىٰ عن أَنَس وابن المُسَيَّب وابن جُبَيْر وغيرهم. ورَوَىٰ عنه شُعْبَة والثَّوْرِيّ وأبو حَنِيْفَة وآخرون. مات سنة ١٢٠هـ.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٩٧. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٦. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٨٣. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١١١. وشَذَرَات الذَّهَب ج١ ص١٥٧.

عَطَاء بن أبي رَبَاح أَسْلَم: القُرَشِيّ مَوْلَاهُم المَكِّيّ، أبو مُحَمَّد. رَوَىٰ عن العَبَادِلَة الأربعة وغيرهم. كان أَسْوَد أَعْوَر أَفْطَس أَشَلّ أَعْرَج، ثم عمي بعد. وكان ثِقَة فقيهاً عالماً كثير الحَدِيْث، من أَئِمَّة الأَمْصَار وأَجِلَّاء الفُقَهَاء. مات بمَكَّة سنة ١١٤هـ، وقيل غيره.

ورَوَىٰ بسنده عن مُغِيْرَة أَيْضاً قال: قال حَمَّاد: لقيت عَطَاء وطاوساً ومُجَاهِداً، فصِبْيَانكم أعلم منهم، بل صِبْيَان صِبْيَانكم(١).

قال مُغِيْرَة: هٰذَا بغي منه.

وقال ابن عَبْد البَرّ: صدق مُغِيْرَة، وقد كان أبو حَنِيْفَة - وهو أقعد الناس بحَمَّاد - يفضل عَطَاء عليه، فرَوَىٰ بسنده عن أبي عَاصِم الضَّحَّاك بن مَخْلَد، قال: سمعت أبا حَنِيْفَة يقول: ما رأيت أفضل من عَطَاء بن أبي رَبَاح(٢).

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص١٩٩. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٦٩. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٨١. وخُلَاصَة تَذْهِيْب تَهْذِيْب الكَمَال ص٢٦٦.

مُجَاهِد بن جَبْر المَكِّيّ: أبو الحَجَّاج المَخْزُوْمِيّ مَوْلَاهُم. رَوَىٰ عن عَلِيّ وسَعْد بن أبي وَقَّاص والعَبَادِلَة الأربعة وغيرهم. ورَوَىٰ عنه أَيُّوْب وعَطَاء وعِكْرِمَة وآخرون. قال مُجَاهِد: (قرأت القُرْآن علىٰ ابن عَبَّاس ثلاثَ عَرَضَات، أقف عند كل آية، أسأله فِيْمَ نزلت، وكيف كانت؟). وهو مَكِّيّ تَابِعِيّ ثِقَة. مات سنة ١٠١هـ، وقيل غيره، بمَكَّة وهو ساجد.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٤٢. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٢٩. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٨٢.

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٥٣.

ورَوَىٰ ابن عَبْد البَرّ رِوَايَة أُخْرَىٰ بسنده ج٢ ص١٥٣ عن مُغِيْرَة، قال: قدم علينا حَمَّاد بن أبي سُلَيْمَان من مَكَّة، فأتيناه لنسلم عليه، فقال لنا: احمدوا الله يا أهل الكُوْفَة، فإني لقيت عَطَاء وطاووساً ومُجَاهِداً، فلصِبْيَانكم وصِبْيَان صِبْيَانكم أعلم منهم.

وهٰذِهِ الرِّوَايَة بلفظ مقارب أوردها الذَّهَبِيّ في: مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٥٩٦ عن مُغِيْرَة وبسند آخر، ثم قال مُغِيْرَة: فرأينا ذٰلِكَ بغياً منه.

(٢) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٥٣.

وأورد رِوَايَة أُخْرَىٰ بسنده عن أبي يَحْيَىٰ الحِمَّانِيّ، قال: سمعت أبا حَنِيْفَة يقول: ما رأيت أحداً أفضل من عَطَاء بن أبي رَبَاح، ولا رأيت أحداً أكذب من جَابِر الجُعْفِيّ.

وفي تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٤٥١: له في كتاب التِّرْمِذِيّ من رِوَايَة عَبْد الحَمِيْد

وقال ابن عَبْد البَرّ: فهٰذَا حَمَّاد بن أبي سُلَيْمَان، وهو فقيه الكُوْفَة بعد النَّخَعِيّ، القائم بفتواها، وهو معلم أبي حَنِيْفَة. وقيل لإبْرَاهِيْم النَّخَعِيّ: من نسأل بعدكَ؟ قال: حَمَّاد. وقعد مقعده بعده، يقول في عَطَاء وطاوس ومُجَاهِد، وهم عند الجميع أرضىٰ منه وأعلم وفوقه في كل حال ما ترىٰ. ولم ينسب وَاحِد منهم إلىٰ الإرجاء، وقد نسب إليه حَمَّاد هٰذَا، وعِيْبَ به، وعنه أخذه أبو حَنِيْفَة[1].

كلام الزُّهْرِيّ في رَبِيْعَة، وأبي الزِّنَاد، وأهل مَكَّة:

رَوَىٰ ابن عَبْد البَرّ عن ابن شِهَاب الزُّهْرِيّ، أنه قيل له: تركت المَدِيْنَة، ولزمت شَغْباً وإداماً – وهما موضعان بقرب المَدِيْنَة – ، وتركت العُلَمَاء بالمَدِيْنَة يتامىٰ.

الحِمَّانِيّ عنه، قال: قال: ما رأيت أكذب من جَابِر الجُعْفِيّ، ولا أفضل من عَطَاء بن أبي رَبَاح.

الضَّحَّاك بن مَخْلَد: بن الضَّحَّاك الشَّيْبَانِيّ، أبو عَاصِم النَّبِيْل البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن ابن أبي ذِئْب وابن جُرَيْج والأَوْزَاعِيّ وشُعْبَة ومَالِك. ورَوَىٰ عنه الأَصْمَعِيّ والخُرَيْبِيّ وهما من أقرانه، وأَحْمَد وإسْحَاق والمَدِيْنِيّ. وَثَّقَه ابن مَعِيْن والعِجْلِيّ وابن سَعْد وابن قَانِع. مات سنة ٢١٢هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٤٥٠ وج١٢ ص١٤٣. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٣٦٦.

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٥٣.

النَّخَعِيّ: أبو عِمْرَان إبْرَاهِيْم بن يَزِيْد بن قَيْس بن الأَسْوَد الكُوْفِيّ. رَوَىٰ عن عَلْقَمَة ومَسْرُوْق. ودخل علىٰ أُمّ المُؤْمِنِيْن عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهو صَبِيّ. أخذ عنه حَمَّاد بن أبي سُلَيْمَان وغيره. ثِقَة. قال الأَعْمَش: كان صَيْرَفِيّاً في الحَدِيْث. مات سنة ٩٥هـ، وهو متوارٍ من الحَجَّاج، ودفن ليلاً.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٧٣. والتَّارِيْخ الكَبِيْر للبُخَارِيّ ج١ ق١ ص٣٣٣. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٦. وأَسْمَاء التَّابِعِيْن للدَّارَقُطْنِيّ رقم ١٦. وطَبَقَات ابن سَعْد ج٦ ص٢٧٠. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٠١. ووَفَيَات الأَعْيَان ج١ ص٢٥.

فقال: أفسدها علينا العبدان: رَبِيْعَة، وأبو الزِّنَاد.

ورَوَىٰ بسنده عن سُفْيَان بن عُيَيْنَة قال: قال رَبِيْعَة بن أبي عَبْد الرَّحْمٰن للزُّهْرِيّ: لو جلست للناس في مسجد رَسُوْل الله ﷺ في بقية عُمْرك. قال: فقال رجل للزُّهْرِيّ: أما إنه ما يشتهي أن يراك. قال: فقال الزُّهْرِيّ: أما إنه لا ينبغي أن أفعل ذٰلِكَ حتىٰ أكون زَاهِداً في الدنيا رَاغِباً في الآخِرَة.

ورَوَىٰ بسنده عن الزُّهْرِيّ قال: ما رأيت قوماً أنقض لعرىٰ الإِسْلَام من أهل مَكَّة، ولا رأيت قوماً أشبه بالنَّصَارَىٰ من السَّبَئِيَّة.

قال أَحْمَد بن يُوْنُس - من رُوَاة سند هٰذَا الخبر - : يعني: الرَّافِضَة.

قال ابن عَبْد البَرّ: وهٰذَا ابن شِهَاب قد أطلق علىٰ أهل مَكَّة في زَمَانه أنهم ينقضون عرىٰ الإِسْلَام، ما استثنىٰ منهم أحداً، وفيهم من جِلَّة العُلَمَاء من لا خفاء بجَلَالته في الدِّيْن.

قال ابن عَبْد البَرّ: وأظن ذٰلِكَ والله أعلم، لما رُوِيَ عنهم في الصرف ومُتْعَة النساء[1].

---

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٥٢-١٥٤.

الزُّهْرِيّ: أبو بَكْر مُحَمَّد بن مُسْلِم بن عُبَيْد الله بن عَبْد الله بن شِهَاب القُرَشِيّ المَدَنِيّ. حَدَّثَ عن ابن عُمَر وأَنَس وسَهْل بن سَعْد وسَعِيْد بن المُسَيَّب. وحَدَّثَ عنه الأَوْزَاعِيّ واللَّيْث ومَالِك وغيرهم. قال عُمَر بن عَبْد العَزِيْز: لم يَبْقَ أَحَدٌ أعلم بسُنَّة ماضية من الزُّهْرِيّ. وقال مَالِك: بقي ابن شِهَاب وما له في الدنيا نظير. مات سنة ١٢٤هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٠٨. وتَهْذِيب التَّهْذِيب ج٩ ص٤٤٥. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٠٧. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٦٦. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٦٣. وحِلْيَة الأَوْلِيَاء ج٣ ص٣٦٠. وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص١٠٨. والإِمَام الزُّهْرِيّ وأَثَرُهُ في السُّنَّة: أ. د. حَارِث سُلَيْمَان الضَّارِي.

رَبِيْعَة الرَّأْي: هو أبو عُثْمَان رَبِيْعَة بن أبي عَبْد الرَّحْمٰن فَرُّوخ التَّيْمِيّ المَدَنِيّ. مَوْلَىٰ آل المُنْكَدِر. رَوَىٰ عن أَنَس وابن المُسَيَّب وآخرين. ورَوَىٰ عنه سُفْيَان ومَالِك والأَوْزَاعِيّ وغيرهم. كان إمَاماً فقيهاً مجتهداً بَصِيْراً بالرَّأْي. لذٰلِكَ يقال له رَبِيْعَة الرَّأْي. مات سنة ١٣٦هـ

بين رَبِيْعَة وأبي الزِّنَاد:

وتكلم رَبِيْعَة في أبي الزِّنَاد، فقال: ليس بثِقَة ولا رَضِيّ.

فقال الذَّهَبِيّ: لا يُسْمَعُ قَوْلُ رَبِيْعَة فيه، فإنه كان بينهما عداوة ظَاهِرَة، وقد أكثر عنه مَالِك[1].

بالهَاشِمِيَّة بالأَنْبَار.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٥٧ رقم ١٥٣. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٦٥. ووَفَيَات الأَعْيَان ج٢ ص٢٨٨. وتَارِيْخ بَغْدَاد ج٨ ص٤٢٠. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٢٥٨. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٤٤.

أبو الزِّنَاد: عَبْد الله بن ذَكْوَان القُرَشِيّ المَدَنِيّ. مُحَدِّث كَبِيْر. قال عنه مُصْعَب الزُّبَيْرِيّ: (هو كان فقيه أهل المَدِيْنَة، وكان صاحب كتابة وحساب). مات سنة ١٣١هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٣٤ رقم ١٢١. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٦٥.

سُفْيَان بن عُيَيْنَة: بن مَيْمُوْن الهِلَالِيّ، أبو مُحَمَّد الكُوْفِيّ. رَوَىٰ عن عَبْد المَلِك بن عُمَيْر وإِبْرَاهِيْم ومُوسَىٰ ومُحَمَّد بني عُقْبَة وأَيُّوْب السَّخْتِيَانِيّ وعَمْرو بن دِيْنَار وجَعْفَر الصَّادِق وغيرهم كثير. ورَوَىٰ عنه الأَعْمَش وابن جُرَيْج وشُعْبَة والثَّوْرِيّ والحَسَن بن حَيّ والشَّافِعِيّ وأَحْمَد بن حَنْبَل وابن مَعِيْن والفَلَّاس وغيرهم. قال العِجْلِيّ: ثِقَة ثَبْت في الحَدِيْث، وكان حَسَن الحَدِيْث، يُعَدّ من حكماء أصحاب الحَدِيْث. وقال الشَّافِعِيّ: لولا مَالِك وسُفْيَان لذهب عِلم الحِجَاز. وقال الذَّهَبِيّ: أجمعت الأُمَّة علىٰ الاحتجاج به. انتقل من الكُوْفَة إلىٰ مَكَّة سنة ١٦٣هـ، فاستمر بها إلىٰ أن مات سنة ١٩٨هـ.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٣ ص٢٢٣. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص١١٧. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣١٢. وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص٥٤. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص١٧٠. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٢٦٢. وحِلْيَة الأَوْلِيَاء ج٧ ص٢٧٠. وتَهْذِيْب الأَسْمَاء واللُّغَات ج١ ص٢٢٤. ووَفَيَات الأَعْيَان ج٢ ص٣٩١. وطَبَقَات ابن سَعْد ج٥ ص٤٩٧. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٤٩.

(١) مِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٤١٨. ونقل في: الرَّفْع والتَّكْمِيْل ص٢٦٦.

وانظر ذٰلِكَ في: قَوَاعِد عُلُوْم الحَدِيْث لظفر التَّهَانَوِيّ ص٤١٤.

وتكلم أبو الزِّنَاد في رَبِيْعَة، وهو من باب جَرْح الأَقْرَان أَيْضاً[١]، الذي لا يُلْتَفت إليه.

كلام عِكْرِمَة في الحسن البَصْرِيّ:

عن أَيُّوْب قال: قدم علينا عِكْرِمَة، فلم يزل يُحَدِّثُني حتىٰ صرت بالمِرْبَد، ثم قال: أَيُحْسِنُ حَسَنُكُم مِثْلَ هٰذَا؟

قال ابن عَبْد البَرّ: وقد علم الناس أن الحسن البَصْرِيّ يحسن أشياء لا يحسنها عِكْرِمَة، وإن كان عِكْرِمَة مُقَدّماً عندهم في تَفْسِيْر القُرْآن والسِّيَر[٢].

قال أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن نَصْر المَرْوَزِيّ: قد أجمع عامة أهل العلم بالحَدِيْث علىٰ الاحتجاج بحَدِيْث عِكْرِمَة، واتفق علىٰ ذٰلِكَ رؤساء أهل العلم بالحَدِيْث من أهل عَصْرنا منهم أَحْمَد بن حَنْبَل وابن رَاهَوَيْه ويَحْيَىٰ بن مَعِيْن وأبو ثَوْر... قال:

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٦١.

(٢) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩٠.

الحَسَن البَصْرِيّ: هو الحَسَن بن يَسَار. مَوْلَىٰ الأَنْصَار. ولد لسنتين بقيتا من خِلَافَة عُمَر، ونشأ بوادي القُرَىٰ، سَيِّد التَّابِعِيْن في زَمَانه بالبَصْرَة، رأىٰ عَلِيّاً وطَلْحَة وعَائِشَة. قال ابن سَعْد: كان جَامِعاً عالماً رفيعاً فقيهاً ثِقَة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العِلْم فصيحاً جميلاً وسيماً. مات سنة ١١٠هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٦٣. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٥٢٧. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٧١. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٨٨. ووَفَيَات الأَعْيَان ج٢ ص٦٩. وطَبَقَات ابن سَعْد (دار صادر) ج٧ ص١٥٦.

أَيُّوْب السَّخْتِيَانِيّ: أبو بَكْر أَيُّوْب بن أبي تَمِيْمة كَيْسَان البَصْرِيّ. الحافظ الثِّقَة، الثَّبْت الحُجَّة، من الموالي. سمع الرِّيَاحِيّ وسَعِيْد بن جُبَيْر وابن سِيْرِيْن. قال ابن عُيَيْنَة: لم أَلْقَ مثْلَه. مات سنة ١٣١هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٣٠. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٨٩. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٥٠. وشَذَرَات الذَّهَب ج١ ص١٨١. ومِرْآة الجَنَان ج١ ص٢٧٣. وأَسْمَاء التَّابِعِيْن للدَّارَقُطْنِيّ رقم ٨٣.

وكل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد، حتىٰ يبين ذٰلِكَ عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه(١).

بين عِكْرِمَة وسَعِيْد بن المُسَيَّب:

عن أَيُّوْب قال: سأل رجل سَعِيْد بن المُسَيَّب عن رجل نذر نذراً لا ينبغي له من المعاصي، فأمره أن يوفي له بنذره.

فسأل الرجل عِكْرِمَة، فأمره أن يكفر عن يمينه، ولا يوفي ينذره.

فرجع الرجل إلىٰ سَعِيْد بن المُسَيَّب، فأخبره بقول عِكْرِمَة، فقال ابن المُسَيَّب:

---

(١) تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص٢٧٢-٢٧٣.

مُحَمَّد بن نَصْر المَرْوَزِيّ: أبو عَبْد الله. الفَقِيْه الحافظ. رَوَىٰ عن إسْحَاق بن رَاهَوَيْه وغيره. قال الخَطِيْب: صَنَّفَ الكتب الكثيرة، ورحل إلىٰ الأَمْصَار في طلب العِلْم، وكان من أعلم الناس باختلاف الصَّحَابَة ومن بعدهم في الأَحْكَام. مات سنة ٢٩٤هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٤٩٠. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٦٥٠.

إسْحَاق بن رَاهَوَيْه: هو إسْحَاق بن إبْرَاهِيْم بن مَخْلَد الحَنْظَلِيّ المَرْوَزِيّ، المعروف بابن رَاهَوَيْه. أَحَد أَعْلَام نَيْسَابُوْر. نُقِل عنه أنه أَملَىٰ أَحَدَ عَشَرَ ألف حَدِيْث من حِفْظِهِ. وكان فقيهاً ومُحَدِّثاً. وهو ثِقَة، له مُسْنَد مشهور. سمع منه البُخَارِيّ ومُسْلِم. تُوُفِّيَ سنة ٢٣٨هـ بنَيْسَابُوْر.

طَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٩٤. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٢١٦. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص١٨٢. وتَارِيْخ بَغْدَاد ج٦ ص٣٤٥. وطَبَقَات الحَنَابِلَة ج١ ص١٠٩. وحِلْيَة الأَوْلِيَاء ج٩ ص٢٣٤.

أبو ثَوْر: إبْرَاهِيْم بن خَالِد بن أبي اليَمَان الكَلْبِيّ البَغْدَادِيّ. أخذ الفِقْه عن الشَّافِعِيّ ببَغْدَاد، قال أَحْمَد: «أَعرِفُه بالسُّنَّة منذ خمسين سنة، هو عندي في مِسْلَاخ سُفْيَان الثَّوْرِيّ». تُوُفِّيَ سنة ٢٤٠هـ ببَغْدَاد.

طَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٩٢ و١٠١. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج١ ص٢٥. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١١٨. وتَارِيْخ بَغْدَاد ج٦ ص٦٥. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٥١٢ رقم ٥٢٨.

لينتهين عِكْرِمَة أو ليوجعن الأُمَرَاء ظهره.

فرجع الرجل إلىٰ عِكْرِمَة فأخبره، فقال عِكْرِمَة: أما إذ بلغتني فبلغه: أما هو فقد ضربت الأُمَرَاء ظهره، وأوقفوه في تَبَّانٍ من شعر، وسله عن نذرك: أطاعة هو لله أم معصية؟ فإن قال: هو طاعة فقد كذب علىٰ الله، لأنه لا تكون معصية الله طاعة. وإن قال: هو معصية فقد أمرك بمعصية الله.

قال المَرْوَزِيّ:

فلهٰذَا كان بين سَعِيْد بن المُسَيَّب وبين عِكْرِمَة ما كان، حتىٰ قال فيه ما حكي عنه، أنه قال لغلامه برد: لا تكذب عَلِيّ كما كذب عِكْرِمَة علىٰ ابن عَبَّاس[1].

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩١.

ورَوَىٰ إِبْرَاهِيْم بن سَعْد عن أبيه عن سَعِيْد بن المُسَيَّب أنه كان يقول لغلامه برد... وذكر مقالته.

وفيه أَيْضاً: قال مُصْعَب الزُّبَيْرِيّ: كان عِكْرِمَة يرىٰ رأي الخَوَارِج، وزعم أن مولاه - يريد ابن عَبَّاس - كان كذٰلِكَ.

وقال أبو خلف الخزاز عن يَحْيَىٰ البكاء: سمعت ابن عُمَر يقول لنَافِع: اتق الله، ويحك يا نَافِع لا تكذب عَلَيَّ كما كذب عِكْرِمَة علىٰ ابن عَبَّاس.

وقال إسْحَاق بن عِيسَىٰ الطباع: سألت مَالِك بن أَنَس، أبلغك أن ابن عُمَر قال لنَافِع: لا تكذب عَلِيّ كما كذب عِكْرِمَة علىٰ ابن عَبَّاس. قال: لا، ولٰكِن بَلَغَنِي أن سَعِيْد بن المُسَيَّب قال ذٰلِكَ لبرد مولاه.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص٢٦٧-٢٦٨.

سَعِيْد بن المُسَيَّب: بن حَزْن المَخْزُوْمِيّ القُرَشِيّ، أبو مُحَمَّد. فقيه المَدِيْنَة، أَجَلّ التَّابِعِيْن، كان وَاسِع العِلْم، وافر الحُرْمَة، مَتِيْن الديانة، قَوَّالاً بالحق، فقيه النفس. ولد لسنتين مضتا من خِلَافَة عُمَر، كان يَتَّجِرُ بالزَّيْت وغيره. مات سنة ٩٤هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٥٤ رقم ٣٨. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٨٤. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٥٧. والجَرْح والتَّعْدِيْل ج٢ ق ١ ص٥٩ رقم ٢٦٢.

بين يَحْيَىٰ بن أبي كَثِيْر وقَتَادَة:

عن جُبَيْر بن دِيْنَار قال: سمعت يَحْيَىٰ بن أبي كَثِيْر قال: لا يزال أهل البَصْرَة بِشَرٍّ ما أبقىٰ الله فيهم قَتَادَة.

قال: وسمعت قَتَادَة يقول: متىٰ كان العلم في السَّمَّاكِيْن؟ يعرض بيَحْيَىٰ بن أبي كَثِيْر، كان أهل بيته سَمَّاكِيْن(١)، وكلاهما ثِقَة.

ورُوِيَ كلام يَحْيَىٰ وقَتَادَة عن أبي سَلَمَة المِنْقَرِيّ عن أَبَان العَطَّار، في سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء بلفظ مقارب، وعقب الذَّهَبِيّ عليه بقوله:

قلتُ: كلام الأَقْرَان يُطْوَىٰ ولا يُرْوَىٰ. فإن ذُكِرَ تَأَمَّلَهُ المُحَدِّث، فإن وجد له

---

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩٣.

يَحْيَىٰ بن أبي كَثِيْر: الطَّائِيّ مَوْلَاهُم، أبو نَصْر. رَوَىٰ عن أَنَس وقد رآه، وأبي سَلَمَة بن عَبْد الرَّحْمٰن بن عَوْف. رَوَىٰ عنه أَيُّوب السَّخْتِيَانِيّ ويَحْيَىٰ بن سَعِيْد الأَنْصَارِيّ وهما من أقرانه. وَثَّقَه العِجْلِيّ وابن حِبَّان وغيرهما. مات سنة ١٢٩هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١١ ص٢٦٨. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٢٨.

قَتَادَة بن دِعَامَة: بن قَتَادَة بن عَزِيْز، أبو الخَطَّاب السَّدُوْسِيّ البَصْرِيّ. الحافظ العَلَّامَة، الضَّرِير الأَكْمَهُ المُفَسِّر. حَدَّثَ عن عَبْد الله بن سَرْجِس وأَنَس بن مَالِك وسَعِيْد بن المُسَيَّب. ورَوَىٰ عنه مِسْعَر وشُعْبَة ومَعْمَر وأبو عَوَانَة. ثِقَة ثَبْت. قال قَتَادَة: ما قلتُ لمُحَدِّث قَطُّ: أَعِدْ عَلَيَّ، وما سَمِعَت أُذُنَاي قَطُّ شَيْئاً إلَّا وعاه قلبي. قال أَحْمَد: قَتَادَة عالم بالتَّفْسِيْر وباختلاط العُلَمَاء، ووصفه بالحفظ والفِقْه وأَطْنَب في ذِكره. مات بوَاسِط في الطاعون سنة ١١٨هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٢٢. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٨٩. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٣٥١. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٢٣. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٩٦. واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٢ ص١٠٩.

متابعاً، وإلَّا أعرض عنه[١].

بين سَعِيْد بن أبي عَرُوْبَة وقَتَادَة وسُلَيْمَان التَّيْمِيّ:

ذكر سَعِيْد بن أبي عَرُوْبَة عند سُلَيْمَان التَّيْمِيّ، فقال سُلَيْمَان: والله ما كنت أُجيز شهادة سَعِيْد، ولا شهادة معلمه، يعني: قَتَادَة. قال الأَصْمَعِيّ: من أجل القَدَر[٢].

وقال ابن قانع: خَلَّطَ سَعِيْد في آخر عُمْره، وكان أعرج يُرْمَىٰ بالقَدَر. وقال أَحْمَد:

(١) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج٥ ص٢٧٥-٢٧٦ في ترجمة قَتَادَة.
(٢) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِه ج٢ ص١٩٥.

سَعِيْد بن أبي عَرُوْبَة مِهْرَان: العَدَوِيّ مَوْلَاهُم، أبو النَّضْر البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن قَتَادَة والحَسَن البَصْرِيّ وأَيُّوْب وأبي رَجَاء العُطَارِدِيّ وغيرهم. ورَوَىٰ عنه شُعْبَة ويَحْيَىٰ القَطَّان وابن المُبَارَك وعَبْدَة وآخرون. ثِقَة مأمون حافظ، وكان أثبت الناس في قَتَادَة. اختلط آخر عُمْره. مات سنة ١٥٦هـ، وقيل غيره.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٦٣. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٠٢. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٥٨.

سُلَيْمَان بن طَرْخَان التَّيْمِيّ: أبو المُعْتَمِر البَصْرِيّ. لم يكن من بني تَيْم وإنما نزل فيهم. رَوَىٰ عن أَنَس وطَاوُس وأبي إسْحَاق السَّبِيْعِيّ. ورَوَىٰ عنه ابنه مُعْتَمِر وشُعْبَة والسُّفْيَانَان. قال يَحْيَىٰ بن سَعِيْد: ما رأيتُ أحداً أصدق من سُلَيْمَان التَّيْمِيّ. وَثَّقَه أَحْمَد وابن مَعِيْن والنَّسَائِيّ والعِجْلِيّ وابن سَعْد. قال ابن حِبَّان في الثِّقَات: كان من عُبَّاد أهل البَصْرَة وصَالِحيهم، ثِقَةً وإتْقَاناً وحفظاً وسُنَّةً. مات سنة ١٤٣هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٢٠١. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٥٠.

الأَصْمَعِيّ: عَبْد المَلِك بن قُرَيْب بن عَبْد المَلِك بن عَلِيّ بن أَصْمَع البَاهِلِيّ. رَاوِيَة العَرَب، صاحب اللُّغَة والنَّحْو والغَرِيْب والأَخْبَار، من أهل البَصْرَة، وقدِم بَغْدَاد أيام هَارُوْن الرَّشِيْد. وَثَّقَه ابن مَعِيْن، قال: أحفظ ستةَ عَشَرَ ألف أُرجوزة. قال المُبَرِّد: كان بحراً في اللُّغَة. مات سنة ٢١٦هـ. والأَصْمَعِيّ نسبة إلىٰ جدّه أَصْمَع.

تَارِيْخ بَغْدَاد ج١٠ ص٤١٠. وإنْبَاه الرُّوَاة ج٢ ص١٩٧. ووَفَيَات الأَعْيَان ج٣ ص١٧٠. وخُلَاصَة تَذْهِيْب تَهْذِيْب الكَمَال ص٢٤٥.

كان يقول بالقَدَر ويكتمه. وقال العِجْلِيّ: كان لا يدعو إليه، وكان ثِقَة[١].

وسُلَيْمَان التَّيْمِيّ متشدد مع القائلين بالقَدَر، لأنه لما مرض، قيل له: ما يبكيك؟ قال: مررت علىٰ قَدَرِيّ فسلمت عليه، فأخاف الحساب عليه[٢].

وكذٰلِكَ قول سَعِيْد في سُلَيْمَان:

قال يَزِيْد بن زُرَيْع: أول ما أنكرنا ابن أبي عَرُوْبَة يوم مات سُلَيْمَان التَّيْمِيّ، جئنا من جنازته، فقال: من أين جئتم؟ قلنا: من جنازة سُلَيْمَان التَّيْمِيّ. فقال: ومن سُلَيْمَان التَّيْمِيّ؟[٣].

---

(١) تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٦٥.

ابن قَانِع: هو عَبْد البَاقِي بن قَانِع بن مرزوق الأُمَوِيّ مَوْلَاهُم، أبو الحُسَيْن البَغْدَادِيّ. صاحب مُعْجَم الصَّحَابَة. سمع الحَارِث بن أبي أُسَامَة وإِبْرَاهِيْم الحَرْبِيّ. كان وَاسِع الرِّحْلَة كثير الحَدِيْث. رَوَىٰ عنه الدَّارَقُطْنِيّ وغيره. قال البَرْقَانِيّ: البَغْدَادِيُّوْن يوثقونه وهو عندي ضعيف. وقال الدَّارَقُطْنِيّ: كان يحفظ ولٰكِنه يخطئ ويُصِرّ. مات سنة ٣٥١هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص٨٨٣.

العِجْلِيّ: أبو الحَسَن أَحْمَد بن عَبْد الله بن صَالِح الكُوْفِيّ. سمع والده ويَعْلَىٰ بن عُبَيْد. حَدَّثَ عنه ولده صَالِح بمصنفه في الجَرْح والتَّعْدِيْل، وهو كتاب مُفِيْد يَدُلّ علىٰ سعة حفظه. قال عَبَّاس الدُّوْرِيّ: كنا نعده مثل أَحْمَد ويَحْيَىٰ بن مَعِيْن. مات سنة ٢٦١هـ بطَرَابُلُس المَغْرِب بعد فراره أيام محنة القُرْآن.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٥٦٠.

(٢) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٥١-١٥٢.

(٣) تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٦٥.

يَزِيْد بن زُرَيْع العَيْشِيّ: ويقال التَّمِيْمِيّ، أبو مُعَاوِيَة البَصْرِيّ. الحافظ. رَوَىٰ عن سُلَيْمَان التَّيْمِيّ وسَعِيْد بن أبي عَرُوْبَة وشُعْبَة والثَّوْرِيّ. ورَوَىٰ عنه ابن المُبَارَك وابن مَهْدِيّ. كان ريحانة البَصْرَة. وَثَّقَه ابن مَعِيْن وأبو حَاتِم وابن سَعْد وغيرهم. كان من أورع أهل زَمَانه.

بين الشَّعْبِيّ وإبْرَاهِيْم النَّخَعِيّ:

رَوَىٰ ابن عَبْد البَرّ بسنده عن الأَعْمَش، قال: كنت عند الشَّعْبِيّ، فذكروا إِبْرَاهِيْم. فقال: ذٰلِكَ رجل يختلف إلينا ليلاً، ويحدث الناس نهاراً، فأتيت إِبْرَاهِيْم فأخبرته فقال: ذٰلِكَ يحدث عن مَسْرُوْق، والله ما سمع منه شَيْئاً قط.

ورَوَىٰ ابن عَبْد البَرّ بسنده أَيْضاً عن الأَعْمَش، قال: ذكر إِبْرَاهِيْم النَّخَعِيّ عند الشَّعْبِيّ، فقال: ذاك الأعور الذي يستفتيني بالليل، ويجلس يفتي الناس بالنهار.

قال: فذكرت ذٰلِكَ لإِبْرَاهِيْم، فقال: ذاك الكذاب لم يسمع من مَسْرُوْق شَيْئاً.

قال ابن عَبْد البَرّ: مُعَاذ الله أن يكون الشَّعْبِيّ كذاباً، بل هو إِمَام جَلِيْل، والنَّخَعِيّ مثله جَلَالَة وعلماً وديناً[1].

مات بالبَصْرَة سنة ١٨٢هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١١ ص٣٢٥. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٢٥٦.

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٨٨–١٨٩.

الشَّعْبِيّ: أبو عَمْرو عَامِر بن شَرَاحِيْل بن عَبْد الهَمْدَانِيّ الكُوْفِيّ. كان إمَاماً حافظاً، فقيهاً متفنناً، ثَبْتاً مُتْقِناً. قال العِجْلِيّ: مُرْسَل الشَّعْبِيّ صَحِيْح. ولد الشَّعْبِيّ سنة جَلَوْلَاء (أي: سنة ١٧هـ)، وأقام بالمَدِيْنَة هارباً من المُخْتَار أشهراً، فسمع من ابن عُمَر، وتعلم الحساب من الحَارِث الأعور، وشَهِدَ وَقْعَة الجَمَاجِم مع ابن الأَشْعَث. ثم نجا من سَيْف الحَجَّاج وعفا عنه. وولي قَضَاء الكُوْفَة. ومات سنة ١٠٤هـ، وقيل غيره.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٧٩ رقم ٧٦. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٨١. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص٦٥. وأَخْبَار القُضَاة ج٢ ص٤١٣.

الأَعْمَش: هو سُلَيْمَان بن مِهْرَان الأَسَدِيّ الكَاهِلِيّ مَوْلَاهُم الكُوْفِيّ. رأىٰ أَنَس بن مَالِك وحفِظ عنه. ثِقَة ثَبْت. قال سُفْيَان بن عُيَيْنَة: كان الأَعْمَش أَقْرأهم لكتاب الله، وأحفظَهم للحَدِيْث، وأعلمهم بالفرائض. تُوُفِّيَ سنة ١٤٨هـ.

وقال البُخَارِيّ: ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم، نحو ما يذكر عن إبْرَاهِيْم من كلامه في الشَّعْبِيّ، وكلام الشَّعْبِيّ في عِكْرِمَة. ولم يلتفت أهل العلم في هٰذَا النَّحْو إلَّا ببَيَان وحُجَّة، ولم تسقط عدالتهم إلَّا ببُرْهَان وحُجَّة(١).

وعن سَعِيْد بن حميد أنه قال في العُمْرَة: إنها واجبة. فقيل له: إن الشَّعْبِيّ يقول: ليست بواجبة. فقال: كذب الشَّعْبِيّ(٢).

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٥٤ رقم ١٤٩. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١١١. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٢٢٢. وشَذَرَات الذَّهَب ج١ ص٢٢٠. واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٣ ص٧٩.

مَسْرُوْق بن الأَجْدَع: بن مَالِك بن أُمَيَّة الهَمْدَانِيّ الكُوْفِيّ، أبو عَائِشَة. تَابِعِيّ ثِقَة فَقِيْه عَابِد. من أهل اليَمَن، صَلَّىٰ خَلْف أبي بَكْر الصِّدِّيْق، وشَهِدَ حروب عَلِيّ. رَوَىٰ عن أبي بَكْر وعُمَر وعُثْمَان وعَلِيّ وعَائِشَة ومُعَاذ وغيرهم. ورَوَىٰ عنه ابن أخيه مُحَمَّد بن المُنْتَشِر بن الأَجْدَع والشَّعْبِيّ وإبْرَاهِيْم النَّخَعِيّ. وكان أعلم بالفُتْيَا من شُرَيْح. وهو ابن أُخت عَمْرو بن مَعْدِ يْكَرِب. مات سنة ٦٢هـ، وقيل غيره.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص١٠٩. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٢٤٢. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٧٩. وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص١١١. وتَهْذِيْب الأَسْمَاء واللُّغَات ج٢ ص٨٨. وطَبَقَات ابن خَيَّاط ص١٤٩. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٤٩ رقم ٢٦. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٠١. واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٣ ص٣٩١.

(١) تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٤١.

ونقله الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة في هامش ص٢٦٣ من الرَّفْع والتَّكْمِيْل عن كتاب البُخَارِيّ (جزء القِرَاءَة خلف الإمَام).

(٢) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩١.

للفُقَهَاء في حكم **العُمْرَة** قولان:

القول الأول: العُمْرَة واجبة علىٰ من يجب عليه الحج. وهو قول عُمَر وابن عَبَّاس وزَيْد بن ثَابِت وابن عُمَر وسَعِيْد بن المُسَيَّب وسَعِيْد بن جُبَيْر وعَطَاء وطاوس ومُجَاهِد والحسن وابن سِيْرِيْن والشَّعْبِيّ. وبه قال الثَّوْرِيّ وإسْحَاق، والشَّافِعِيّ في أحد قوليه، وأَحْمَد في إحدىٰ الروايتين عنه. بدليل:

كلام سُفْيَان الثَّوْرِيّ في الإمَام أبي حَنِيْفَة[١]:

رُوِيَ عن يَحْيَىٰ بن الضُّرَيْس قال: شهدت سُفْيَان وأتاه رجل، فقال: ما تنقم علىٰ أبي حَنِيْفَة، قال: وما له؟ قال: سمعته يقول: آخذ بكتاب الله، فإن لم أجد فبسنة رَسُوْل الله، فإن لم أجد فبقول الصَّحَابَة، آخذ بقول من شئت منهم ولا أخرج عن قولهم إلىٰ قول غيرهم، فأما إذا انتهىٰ الأمر إلىٰ إبْرَاهِيْم والشَّعْبِيّ وابن سِيْرِيْن وعَطَاء فقوم اجتهدوا، فأجتهد كما اجتهدوا[٢].

قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ - البقرة: ١٩٦، ومُقْتَضَىٰ الأمر الوجوب، ثم عطفها علىٰ الحج، والأصل التساوي بين المعطوف والمعطوف عليه، قال ابن عَبَّاس: إنها لقَرِيْنَة الحج في كتاب الله.

القول الثاني: العُمْرَة ليست واجبة: وهو قول ابن مَسْعُوْد ومَالِك وأبي ثَوْر وأصحاب الرأي، وأَحْمَد في إحدىٰ الروايتين عنه. بدليل:

ما رواه جَابِر: أن النَّبِيّ ﷺ سئل عن العُمْرَة أواجبة هي؟ قال: لا، وأن تعتمروا فهو أفضل. أَخْرَجَهُ التِّرمِذِيّ، وقال: حسن صَحِيْح.

المُغْنِي لابن قُدَامَة ج٣ ص١٧٣، وبهامشه الشَّرْح الكَبِيْر ص١٦٠، وأوردا الأَدِلَّة علىٰ القولين.

ويلاحظ أن قول الشَّعْبِيّ هنا هو وجوب العُمْرَة، علىٰ خلاف ما نقله ابن عَبْد البَرّ عن سَعِيْد.

(١) الرَّفع والتَّكْمِيْل ص٢٦٣.

(٢) تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٤٥١.

يَحْيَىٰ بن الضُّرَيْس: بن يَسَار البَجَلِيّ مَوْلَاهُم، أبو زَكَرِيَّاء الرَّازِيّ. القَاضِي. رَوَىٰ عن زُهَيْر بن مُعَاوِيَة والثَّوْرِيّ وغيرهما. ورَوَىٰ عنه يَحْيَىٰ بن مَعِيْن وإسْحَاق بن رَاهَوَيْه وآخرون. وَثَّقَه ابن مَعِيْن وابن حِبَّان. وقال النَّسَائِيّ: ليس به بأس. مات سنة ٢٠٣هـ. له في مُسْلِم حَدِيْث ابن عَبَّاس في الصلاة علىٰ القبر.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١١ ص٢٣٢. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٣٤٧.

بين الأَعْمَش وأبي حَنِيْفَة:

رواه ابن عَبْد البَرّ بسنده عن الفَضْل بن مُوسَىٰ قال:

دخلت مع أبي حَنِيْفَة علىٰ الأَعْمَش نعوده، فقال أبو حَنِيْفَة: يا أبا مُحَمَّد، لولا التثقيل عليك لزدت في عيادتك، أو قال: لعدتك أكثر مما أعودك.

فقال له الأَعْمَش: والله إنك عَلَيَّ لثقيل وأنت في بيتك، فكيف إذا دخلت عَلَيَّ؟

قال الفَضْل: فلما خرجنا عن عنده، قال أبو حَنِيْفَة: إن الأَعْمَش لم يصم رَمَضَان قط، ولم يغتسل من جنابة.

فسئل الفَضْل ما يعني بذٰلِكَ؟ قال: كان الأَعْمَش يرىٰ الماء من الماء، ويتسحر علىٰ حَدِيْث حُذَيْفَة[1].

ابن سِيْرِيْن: هو مُحَمَّد بن سِيْرِيْن الأَنْصَارِيّ، أبو بَكْر بن أبي عَمْرَة البَصْرِيّ. ثِقَة ثَبْت عابد، كَبِيْر القَدْر. مَوْلَىٰ أَنَس بن مَالِك، من سَبْي عَيْن التَّمْر. مات سنة ١١٠هـ.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص١٦٩. والمَعَارِف لابن قُتَيْبَة ص٤٤٢. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٨٨. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٧٧. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص٨٨.

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِه ج٢ ص١٩٢-١٩٣.

الفَضْل بن مُوسَىٰ السِّيْنَانِيّ: أبو عَبْد الله المَرْوَزِيّ. رَوَىٰ عن الأَعْمَش وهِشَام بن عُرْوَة والثَّوْرِيّ وشَرِيْك وشُرَيْح القَاضِي. ورَوَىٰ عنه إسْحَاق بن رَاهَوَيْه وآخرون. وَثَّقَه ابن مَعِيْن وابن سَعْد ووَكِيْع وغيرهم. وقال أبو حَاتِم: صَدُوْق صَالِح. مات سنة ١٩١هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص٢٨٦. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٢٩٦.

حُذَيْفَة بن اليَمَان: العَبْسِيّ، أبو عَبْد الله، واسم اليَمَان حُسَيْل بن جَابِر. من كبار الصَّحَابَة، وصاحب سِرّ الرَّسُوْل ﷺ. شَهِدَ نَهَاوَنْد. فلما قُتِلَ النُّعْمَان بن مُقَرِّن أخذ الراية. وكان فَتْح هَمَذَان والرَّيّ وَالدِّيْنَوَر علىٰ يده. مات سنة ٣٦هـ.

الاسْتِيْعَاب ج١ ص٢٧٧. والإصَابَة ج١ ص٣١٧. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٥٦.

....

حُكْم الماء من الماء:

اتفق العُلَمَاء علىٰ وجوب الغُسل علىٰ من غَيَّبَ الحَشَفَةَ في الفَرْج، وأَنْزَلَ.

إلَّا أنهم اختلفوا في من أَكْسَلَ، أي: لم يُنْزِلْ، علىٰ قولين:

القول الأول: يجب عليه الغُسل. وهو قول جُمْهُوْر الفُقَهَاء. بدليل:

١. حَدِيْث أبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ قال: (اختلف في ذٰلِكَ رهط من المُهَاجِرِيْن والأَنْصَار، فقال الأَنْصَارِيّون: لا يجب الغُسل إلَّا من الماء الدافق أو من الماء. وقال المُهَاجِرُون: بل إذا خالط فقد وجب الغُسل. فقال أبو مُوسَىٰ: فأنا أشفيكم من ذٰلِكَ، فقمت فاستأذنت علىٰ عَائِشَة، فقلت: يا أُمَّاه، أو يا أُمّ المُؤْمِنِيْن: إني أريد أن أسألك عن شيء وأنا أستحييك. فقالت: لا تستحي أن تسألني عن شيء كنت سَائِلاً عنه أُمّك التي ولدتك، فإنما أنا أُمّك. قلت: فما يوجب الغُسل؟ قالت: قال رَسُوْل الله ﷺ: إذا جلس بين شُعَبِهَا الأربع، ومَسَّ الخِتَانُ الخِتَانَ، فقد وَجَبَ الغُسل) – مُتَّفَق عليه.

٢. وفي حَدِيْث عن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه قال: من خالف في ذٰلِكَ جعلته نكالاً.

٣. رَوَىٰ أبو هُرَيْرَة أن النَّبِيّ ﷺ قال: (إذا قعد بين شعبها الأربع، وجهدها، فقد وجب عليه الغسل) – مُتَّفَق عليه.

زاد مُسْلِم: وإن لم ينزل.

القول الثاني: لا يجب عليه الغسل. وهو قول محكي عن دَاوُد، وكان بعض الصَّحَابَة يقولون به. بدليل:

أَحَادِيْث منها: قوله ﷺ: (الماء من الماء)، فلا غسل علىٰ من جَامِع فأكسل، يعني: لم ينزل.

ورُدَّ:

بأنها كانت رخصة رخص فيها رَسُوْل الله ﷺ، ثم أمر بالغسل. بدليل:

أن سهل بن سَعْد قال: (حَدَّثَنِي أُبَيّ بن كَعْب أن «الماء من الماء» كان رخصة أرخص فيها رَسُوْل الله ﷺ، ثم نهىٰ عنها) – رواه أَحْمَد وأبو دَاوُد وابن مَاجَه والتِّرْمِذِيّ وقال: حَدِيْث

بين السَّبِيْعِيّ والأَعْمَش:

قال جَرِير، عن مُغِيْرَة: ما أفسد حَدِيْث أهل الكُوْفَة غير أبي إسْحَاق - السَّبِيْعِيّ - والأَعْمَش.

قال الذَّهَبِيّ: قلتُ: لا يسمع قول الأَقْرَان بعضهم في بعض. وحَدِيْث أبي إسْحَاق محتج به في دواوين الإسْلَام(١).

والأَعْمَش ثِقَة أَيْضاً.

حسن صَحِيْح.

المُغْنِي لابن قُدَامَة ج١ ص٢٠٢، وانظر بهامشه: الشَّرْح الكَبِيْر. والمُنْتَقىٰ للبَاجِيّ ج١ ص٩٦.

وحَدِيْث: الماء من الماء... إلخ:

رواه مُسْلِم وأبو دَاوُد عن أبي سَعِيْد الخُدْرِيّ.

وانظر مخرجيه والكلام علىٰ نسخه في: نَصْب الرَّايَة ج١ ص٨١.

(١) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج٥ ص٣٩٩ في ترجمة أبي إسْحَاق السَّبِيْعِيّ.

أبو إسْحَاق السَّبِيْعِيّ: عَمْرو بن عَبْد الله بن عُبَيْد الكُوْفِيّ. رَوَىٰ عن عَلِيّ والبَرَاء بن عَازِب وجَابِر بن سَمُرَة والأَسْوَد بن يَزِيْد النَّخَعِيّ وابنه عَبْد الرَّحْمٰن بن الأَسْوَد وآخرين. ورَوَىٰ عنه الثَّوْرِيّ وقَتَادَة والأَعْمَش وزُهَيْر بن مُعَاوِيَة وغيرهم. وَثَّقَه ابن مَعِيْن والنَّسَائِيّ والعِجْلِيّ وأبو حَاتِم. وقال ابن حِبَّان في كتاب الثِّقَات: كان مُدَلِّساً. وذكره في المُدَلِّسِيْن حُسَيْن الكَرَابِيْسِيّ وأبو جَعْفَر الطَّبَرِيّ. مات سنة ١٢٦هـ، وقيل غيره، اختلط بأَخَرَةٍ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٦٣. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٧٣. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١١١. وجَامِع التَّحْصِيْل في أَحْكَام المَرَاسِيْل ص١٢٤. والجَرْح والتَّعْدِيْل ج٣ ق١ ص٢٤٢. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٢٧٠. وحِلْيَة الأَوْلِيَاء ج٤ ص٣٣٨. وإرْشَاد السَّارِي ج١ ص٢٤٢. واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٢ ص١٠٢.

بين ابن المُبَارَك وأبي حَنِيْفَة:

قال سَلَمَة بن سُلَيْمَان: قلت لابن المُبَارَك: وضعت من رأىٰ أبي حَنِيْفَة، ولم تضع من رأي مَالِك؟ قال: لم أره علماً.

قال ابن عَبْد البَرّ: وهٰذَا مما ذكرنا مما لا يُسْمَعُ من قولهم، ولا يُلْتَفَتُ إليه، ولا يُعَرَّجُ عليه(١).

وقيل لابن المُبَارَك: فُلَان يتكلم في أبي حَنِيْفَة.

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩٣.

سَلَمَة بن سُلَيْمَان المَرْوَزِيّ: أبو سُلَيْمَان، ويقال: أبو أَيُّوب المُؤَدِّب. رَوَىٰ عن عَبْد الله بن المُبَارَك. قال أبو حَاتِم: هو من جِلَّة أصحاب ابن المُبَارَك. وقال النَّسَائِيّ: ثِقَة. وذكره ابن حِبَّان في كتاب الثِّقَات. رَوَىٰ له البُخَارِيّ ومُسْلِم والنَّسَائِيّ. مات سنة ١٩٦هـ، وقيل غيره.

تَهْذِيب الكَمَال ج٣ ص٢٤٧.

عَبْد الله بن المُبَارَك: بن وَاضِح الحَنْظَلِيّ التَّمِيْمِيّ مَوْلَاهُم، أبو عَبْد الرَّحْمٰن المَرْوَزِيّ. شَيْخ الإِسْلَام الثِّقَة. تَفَقَّهَ بمَالِك والثَّوْرِيّ، وسمع كثيرين. قال ابن عُيَيْنَة: كان فقيهاً عالماً عابداً زَاهِداً شَيْخاً شُجَاعاً شاعراً. وقال ابن مَهْدِيّ: الأَئِمَّة أربعة: الثَّوْرِيّ ومَالِك وحَمَّاد بن زَيْد وابن المُبَارَك. وقال شُعْبَة: ما قَدِمَ علينا مثله. وقال العِجْلِيّ: ثِقَة ثَبْت في الحَدِيْث، رجل صَالِح، وكان جَامِعاً للعِلْم. وقال ابن سَعْد: مات بهِيْت مُنْصَرِفاً من الغزو سنة ١٨١هـ. وقبره الآن ظَاهِر في (هِيْت) بالعِرَاق.

تَهْذِيب التَّهْذِيْب ج٥ ص٣٨٢. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٤٥. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٩٤. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٢٧٤. وحِلْيَة الأَوْلِيَاء ج٨ ص١٦٢. وشَذَرَات الذَّهَب ج١ ص٢٩٥. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٩٤. وتَارِيْخ بَغْدَاد ج١٠ ص١٥٢. وطَبَقَات ابن سَعْد ج٧ ص٣٧٢ دار صادر. وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص٧٤. ومُقَدِّمَة كتابه الزُّهْد والرَّقَائِق، الذي حَقَّقَهُ الشَّيْخ المُحَدِّث حَبِيْب الرَّحْمٰن الأَعْظَمِيّ ص٣٥-٦١.

فأنشد بيت ابن الرُّقَيَّات:

حَسَدُوكَ إن رآوك فَضَّلَكَ اللهُ بها فُضِّلَتْ به النُّجَبَاءُ

وقيل لأبي عَاصِم النَّبِيْل: فُلَان يتكلم في أبي حَنِيْفَة.

فقال: هو كما قال نُصَيْب:

سَلِمْتَ وهل حَيٌّ من الناسِ يَسْلَمُ

وقال أبو الأَسْوَد الدُّؤَلِيّ:

حَسَدُوا الفَتَىٰ إذ لم ينالوا سَعْيَهُ فالناسُ أعداءٌ له وخُصُومُ[1]

---

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩٨.

ابن الرُّقَيَّات: هو عُبَيْد الله بن قَيْس الرُّقَيَّات بن شُرَيْح. من بني عَامِر بن لُؤَي. شاعر قُرَيْش في العَصْر الأُمَوِيّ. ولقب بابن قَيْس الرُّقَيَّات، لأنه كان يتغزل بثلاث نسوة، اسم كل وَاحِدَة منهن رُقَيَّة. وقيل: اسمه عَبْد الله. والصواب: التَّصْغِيْر. تُوُفِّيَ نحو سنة ٨٥هـ=٧٠٤م.

مُعْجَم الأَعْلَام ص٤٨٠.

نُصَيْب بن رَبَاح: كنيته أبو الحجناء، وأبو محجن. ويُسَمَّىٰ في البادية النُّصَيْب تَعْظِيْماً له، ويُسَمَّىٰ أَيْضاً نُصَيْب الأكبر، أو نُصَيْب الأَسْوَد المَرْوَانِيّ. من شعراء الدولة الأُمَوِيَّة. عاش حتىٰ سنة ١٠٨هـ=٧٢٦م.

شعر نُصَيْب بن رَبَاح: أ. د. دَاوُد سَلُّوم (المُقَدِّمَة).

أبو الأَسْوَد الدُّؤَلِيّ: ظَالِم بن عَمْرو بن ظَالِم، وقيل: ابن سُفْيَان بن عُمَر بن حِلْس، البَصْرِيّ. أول من أَسَّسَ النَّحْو. كان من سادات التَّابِعِيْن، ومن أَكْمَل الرِّجَال رأياً، وأَسَدّهم عقلاً. رَوَىٰ عن عُمَر وعَلِيّ وابن عَبَّاس وأبي ذَرّ وغيرهم. وصحب عَلِيّ بن أبي طَالِب وشَهِدَ معه صِفِّيْن، وقدم علىٰ مُعَاوِيَة فأكرمه وأعظم جائزته. ولي قَضَاء البَصْرَة. وهو أول من نَقَّطَ المصاحف. مات سنة ٦٩هـ بطاعون الجارف.

بُغْيَة الوُعَاة ج٢ ص٢٢-٢٣.

وقال ابن دَاوُد الخُرَيْبِيّ: الناس في أبي حَنِيْفَة حاسد وجاهل[١].

بين مَالِك وأهل العِرَاق:

للإمَام مَالِك فيهم روايتان:

الرِّوَايَة الأُوْلَىٰ: رَوَىٰ ابن عَبْد البَرّ بسنده عن ابن وَهْب قال:

ذكر عند مَالِك أهل العِرَاق، فقال: أنزلوهم منكم منزلة أهل الكتاب، لا تصدقوهم ولا تكذبوهم، ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ - العنكبوت: ٤٦.

ورَوَىٰ أَيْضاً عن مُحَمَّد بن الحسن، أنه دخل علىٰ مَالِك بن أَنَس يوماً فسمعه يقول هٰذِهِ المَقَالَة التي حكاها عنه ابن وَهْب في أهل العِرَاق، ثم رفع رأسه فنظر مني، فكأنه استحيا، وقال: يا أبا عَبْد الله أكره أن تكون غِيْبَة، كذٰلِكَ أدركت أصحابنا يقولون.

وقال سَعِيْد بن مَنْصُوْر: كنت عند مَالِك بن أَنَس، فأقبل قوم من أهل العِرَاق، فقال: ﴿تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡمُنكَرَۖ يَكَادُونَ يَسۡطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَاۗ﴾ - الحج: ٧٢[٢].

---

(١) تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٠ ص٤٥١.

عَبْد الله بن دَاوُد بن عَامِر: الهَمْدَانِيّ الشَّعْبِيّ، أبو عَبْد الرَّحْمٰن، المعروف بالخُرَيْبِيّ. كُوْفِيّ الأصل. سكن الخُرَيْبَةَ وهي مَحَلَّة بالبَصْرَة. رَوَىٰ عن الأَعْمَش وابن جُرَيْج والثَّوْرِيّ. ورَوَىٰ عنه الحَسَن بن صَالِح بن حَيّ وعَارِم ومُسَدَّد وبُنْدَار. وَثَّقَه ابن سَعْد وابن مَعِيْن وأبو زُرْعَة والنَّسَائِيّ والدَّارَقُطْنِيّ وغيرهم. مات سنة ٢١٣هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص١٩٩ و ج١٢ ص٢٩٣. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٣٣٧.

(٢) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩٣.

وأول الآية الأُوْلَىٰ: ﴿۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ -

الرِّوَايَة الثانية: رُوِيَ عن الإمَام مَالِك خلاف الأُوْلَىٰ:

قال عَبْد الله بن وَهْب: سئل مَالِك عن مَسْأَلَة، فأجاب فيها.

فقال له السَّائِل: إن أهل الشَّام يخالفونك فيها، فيقولون كذا وكذا.

فقال: ومتىٰ كان هٰذَا الشأن بالشَّام؟ إنما هٰذَا الشأن وقف علىٰ أهل المَدِيْنَة والكُوْفَة.

قال ابن عَبْد البَرّ: وهٰذَا خلاف ما تقدم من قوله في أهل الكُوْفَة وأهل العِرَاق، وخلاف المعروف عنه من تفضيله للأَوْزَاعِيّ، وخلاف قوله في أبي حَنِيْفَة المذكور في الباب قبل هٰذَا، لأن شأن المَسَائِل بالكُوْفَة، مداره علىٰ أبي حَنِيْفَة وأصحابه والثَّوْرِيّ.

قال عَبْد الله بن غانم: قلت لمَالِك: إنا لم نكن نرىٰ الصُّفْرَة ولا الكُدْرَة شَيْئاً، ولا نرىٰ ذٰلِكَ إلَّا في الدم العَبِيْط.

العنكبوت: ٤٦.

مُحَمَّد بن الحَسَن: بن فَرْقَد الشَّيْبَانِيّ مَوْلَاهُم. أصله من قَرْيَة حَرَسْتَا بدِمَشْق، ومولده بوَاسِط، ونشأته بالكُوْفَة. أخذ الفِقْه من أبي حَنِيْفَة وأبي يُوْسُف، ورَوَىٰ عن مَالِك والثَّوْرِيّ وآخرين. ورَوَىٰ عنه أبو عُبَيْد وابن مَعِيْن وغيرهما. وهو الذي نشر علم أبي حَنِيْفَة بتصانيفه. ولي قَضَاء الرَّقَّة للرَّشِيْد ثم قَضَاء الرَّيّ، وبها مات سنة ١٨٩هـ. من مُصَنَّفَاته: الأصل، والجَامِع الكَبِيْر، والجَامِع الصَّغِيْر، والسِّيَر الكَبِيْر، والسِّيَر الصَّغِيْر، والآثار، والمُوَطَّأ. رَوَىٰ عنه النَّوَادِر جَمَاعَة منهم ابن سِمَاعَة.

تَاج التَّرَاجُم ص٥٤. والفَوَائِد البَهِيَّة ص١٦٣. ووَفَيَات الأَعْيَان ج٤ ص١٨٤. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص١٣٥. ولِسَان المِيْزَان ج٥ ص١٢١. وتَارِيْخ بَغْدَاد ج٢ ص١٧٢.

سَعِيْد بن مَنْصُوْر: بن شُعْبَة المَرْوَزِيّ، أبو عُثْمَان. سمع مَالِكاً واللَّيْث بن سَعْد وأبا عَوَانَة وطبقتهم. وعنه أَحْمَد والأَثْرَم ومُسْلِم وأبو دَاوُد وآخرون. قال أبو حَاتِم: ثِقَة من المُتْقِنِيْن الأثبات ممن جَمَعَ وصَنَّفَ. مات بمَكَّة سنة ٢٢٧هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٤١٦ رقم ٤٢٢. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص٨٩.

فقال مَالِك: وهل الصُّفْرَة إلَّا دَمٌ؟

ثم قال: إن هٰذَا البلد إنما كان العَمَل فيه بالنُّبُوَّة، وإن غيرهم إنما العَمَل فيهم بأمر الملوك.

وهٰذَا من قوله أَيْضاً خلاف ما تقدم: وقد كان أهل العِرَاق يضيفون إلىٰ أهل المَدِيْنَة أن العَمَل عندهم بأمر الأُمَرَاء مثل هِشَام بن إسْمَاعِيْل المَخْزُوْمِيّ وغيره.

قال ابن عَبْد البَرّ: وهٰذَا كله تحامل من بعضهم علىٰ بعض(١).

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩٤.

اختلفوا في **الصُّفْرَة والكُدْرَة في أيام الحيض، هل هي حيض؟** علىٰ قولين:

القول الأول: إذا رأت المرأة في أيام عادتها صُفْرَة أو كُدْرَة فهو حيض كالدَّم العَبِيْط، وإن رأته بعد أيام حيضها لم يُعْتَدّ به. وهو قول يَحْيَىٰ الأَنْصَارِيّ ورَبِيْعَة ومَالِك والثَّوْرِيّ والأَوْزَاعِيّ وعَبْد الرَّحْمٰن بن مَهْدِيّ والشَّافِعِيّ وإسْحَاق وأبي حَنِيْفَة، ونص عليه أَحْمَد. بدليل:

١. قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى ﴾ - البقرة: ٢٢٢، وهٰذَا يتناول الصُّفْرَة والكُدْرَة.

٢. أن عَائِشَة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا كانت تَبْعَثُ إليها النِّسَاءُ بالدِّرَجَة، فيها الكُرْسُفُ، فيها الصُّفْرَةُ والكُدْرَةُ، فتقول: لا تَعْجَلْنَ حتىٰ تَرَيْنَ القَصَّةَ البَيْضَاءَ. تُرِيْدُ بذٰلِكَ الطُّهْرَ من الحَيْضَةِ.

القول الثاني: لا يكون حيضاً إلَّا أن يتقدمه دم أسود. وهو قول أبي يُوْسُف وأبي ثَوْر. بدليل:

أن أُمّ عَطِيَّة، وكانت بايعت النَّبِيّ ﷺ، قالت: (كُنَّا لا نَعْتَدُّ بالصُّفْرَةِ والكُدْرَةِ بعد الغُسْلِ شَيْئاً) - رواه أبو دَاوُد، وقال: بعد الطهر.

المُغْنِي لابن قُدَامَة ج١ ص٣٤٩.

وانظر: المُنْتَقَىٰ للبَاجِيّ ج١ ص١١٩ في شرح حَدِيْث عَائِشَة.

بين مَالِك ومُحَمَّد بن إسْحَاق:

قيل: سبب ما جرىٰ بينهما هو أن ابن إسْحَاق تكلم في نسب مَالِك وعلمه، فرد عليه مَالِك.

رَوَىٰ ابن عَبْد البَرّ عن عَبْد الله بن إدْرِيْس أنه قال: قدم علينا مُحَمَّد بن إسْحَاق، فذكرنا له شَيْئاً عن مَالِك. فقال: هاتوا علم مَالِك، فأنا بيطاره.

قال ابن إدْرِيْس: فلما قدمت المَدِيْنَة، ذكرت ذٰلِكَ لمَالِك بن أَنَس، فقال: ذٰلِكَ دَجَّال الدَّجَاجِلَة، ونحن أخرجناه من المَدِيْنَة.

قال ابن إدْرِيْس: وما كنت سمعت بجمع دَجَّال قبلها علىٰ ذٰلِكَ الجمع.

وكان ابن إسْحَاق يقول فيه: إنه مَوْلَىٰ لبني تَيْم قُرَيْش، وقال فيه ابن شِهَاب أَيْضاً. فَكَذَّبَ مَالِكٌ ابنَ إسْحَاق، لأنه كان أعلم بنسب نفسه، وإنما هم حلفاء لبني تَيْم في الجاهلية.

لذا قال ابن عَبْد البَرّ: وكذٰلِكَ - أي: من جَرْح الأَقْرَان - كان كلام مَالِك في مُحَمَّد بن إسْحَاق لشيء بلغه عنه تكلم به في نسبه وعلمه[1].

الدِّرَجَة: وعاء أو خرقة.

الكُرْسُف: القطن.

الأَوْزَاعِيّ: عَبْد الرَّحْمٰن بن عَمْرو بن يُحْمِد الدِّمَشْقِيّ، أبو عَمْرو. الحافظ، شَيْخ الإسْلَام، ولد ببَعْلَبَكّ، ورُبّي يَتِيْماً، قال ابن حِبَّان: هو أحد أَئِمَّة الدنيا، فِقْهاً وعِلماً، ووَرَعاً وحِفْظاً، وفضلاً وعِبَادَة، وضبطاً مع زَهَادَةٍ. مات ببَيْرُوْت مُرَابطاً سنة ١٥٧هـ.

مَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٨٠. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٧٨. وطَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٧٦. وتَهْذِيْب الأَسْمَاء واللُّغَات ج١ ص٢٩٨. وفِقْه الإمَام الأَوْزَاعِيّ: د. عَبْد الله مُحَمَّد الجُبُوْرِيّ.

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩١-١٩٢.

وقال ابن حِبَّان في الثِّقَات: لم يكن بالحِجَاز أحد أعلم بأَنْسَاب الناس وأيامهم من ابن إسْحَاق، وكان يزعم أن مَالِك من موالي ذي أَصْبَح، وكان مَالِك يزعم أنه من أنفسها، فوقع بينهما لذٰلِكَ مفاوضة، فلما صنف مَالِك المُوَطَّأ، قال ابن إسْحَاق: ائتوني به فأنا بيطاره. فنقل ذٰلِكَ إلىٰ مَالِك، فقال: هٰذَا دَجَّال من الدَّجَاجِلَة، يَرْوِي عن اليَهُوْد.

وذكر ابن سَيِّد النَّاس هٰذَا القول في نسب مَالِك عن الزُّهْرِيّ وغيره، ثم قال: والرجل أعلم بنسبه، وتأبىٰ له عدالته وإمَامته أن يخالف قولُه علمَه[1].

وانظر: سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج٧ ص٣٨-٣٩.

مُحَمَّد بن إسْحَاق: بن يَسَار المُطَّلِبِيّ بالولاء، المَدِيْنِيّ. صاحب المَغَازِي والسِّيَر. قال سُفْيَان بن عُيَيْنَة: ما أدركتُ أحداً يَتَّهم ابنَ إسْحَاق في حَدِيْثِهِ. وَثَّقَه كثيرون. مات ببَغْدَاد سنة ١٥١هـ، ودفن بمَقْبَرَة الخَيْزُرَان. من كتبه أخذ ابن هِشَام السِّيْرَة النَّبَوِيَّة.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٣٨. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٧٢ رقم ١٦٧. وطَبَقَات ابن سَعْد ج٧ ص٣٢١. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٤٦٨. وتَارِيْخ بَغْدَاد ج١ ص٢١٤. وعُيُوْن الأَثَر ج١ ص١٠-١٧ وفي مُقَدّمته ردود الطاعنين فيه. والرَّوْض الأُنُف ج١ ص٥. ووَفَيَات الأَعْيَان ج٤ ص٢٧٦.

عَبْد الله بن إدْرِيْس: بن يَزِيْد الأَوْدِيّ الزَّعَافِرِيّ، أبو مُحَمَّد الكُوْفِيّ. رَوَىٰ عن أبيه والأَعْمَش ومُحَمَّد بن إسْحَاق ومَالِك بن أَنَس. ورَوَىٰ عنه مَالِك وهو من شُيُوْخه، وابن المُبَارَك وابن مَعِيْن وإسْحَاق. كان بينه وبين مَالِك صداقة. قال أبو حَاتِم: هو حُجَّة يحتج بها وهو إمَام من أَئِمَّة المُسْلِمِيْن ثِقَة. ووَثَّقَه النَّسَائِيّ وابن سَعْد وابن حِبَّان وابن خِرَاش والعِجْلِيّ وغيرهم. مات سنة ١٩٢هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٥ ص١٤٤. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٢٨٢.

(١) عُيُوْن الأَثَر ج١ ص١٦-١٧.

ابن حِبَّان: هو أبو حَاتِم مُحَمَّد بن حِبَّان التَّمِيْمِيّ البُسْتِيّ. قال تلميذه الحَاكِم: كان ابن حِبَّان من أوعية العِلْم في الفِقْه واللُّغَة والحَدِيْث والوعظ ومن عُقَلَاء الرِّجَال. من تصانيفه: صَحِيْحه، وتَارِيْخ الثِّقَات، وتَارِيْخ الضعفاء. مات سنة ٣٥٤هـ ببُسْت.

وأرجع آخرون سبب كلام مَالِك في ابن إسْحَاق إلىٰ: تشيع ابن إسْحَاق، وما نسب إليه من القول بالقَدَر، وروايته عن اليَهُوْد.

ذكر ابن عَبْد البَرّ من ذٰلِكَ بقوله: وربما كان تكذيب مَالِك لابن إسْحَاق في تشيعه، وما نسب إليه من القول بالقَدَر.

وأما الصدق والحفظ فكان صَدُوْقاً حافظاً، أثنىٰ عليه ابن شِهَاب، ووَثَّقَه شُعْبَة، والثَّوْرِيّ، وابن عُيَيْنَة، وجَمَاعَة جِلَّة(١).

طَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص١٠٢. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج١ ص٤١٨. وشَذَرَات الذَّهَب ج٣ ص١٦. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص٩٢٠ رقم ٨٧٩. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٥٠٦. والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٣ ص٣٤٢. ولِسَان المِيْزَان ج٥ ص١١٢. والوَافِي بالوَفَيَات ج٢ ص٣١٧. ومُقَدِّمَة كتابه المجروحين لمُحَقِّقِهِ مَحْمُوْد إِبْرَاهِيْم زايد.

ابن سَيِّد النَّاس: فَتْح الدِّيْن أبو الفَتْح مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَبْد الله اليَعْمُرِيّ الشَّافِعِيّ الإشْبِيْلِيّ الأَنْدَلُسِيّ المِصْرِيّ. مُؤَرِّخ من حُفَّاظ الحَدِيْث. من كتبه: عُيُوْن الأَثَر في فُنُوْن المَغَازِي والشَّمَائِل والسِّيَر، وتَحْصِيْل الإصَابَة في تفضيل الصَّحَابَة. ولد بالقَاهِرَة، وتُوُفِّيَ بها سنة ٧٣٤هـ. تَفَقَّهَ علىٰ المَذْهَب الشَّافِعِيّ، وأخذ عن والده وابن دَقِيْق العِيْد وآخرين.

شَذَرَات الذَّهَب ج٦ ص١٠٨. والبَدْر الطَّالِع ج٢ ص٢٤٩. والأَعْلَام ج٧ ص٣٤.

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩٢.

وفي تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٤٢: قال أبو زُرْعَة الدِّمَشْقِيّ: ذَاكِرت دُحَيْماً قول مَالِك فيه، فرأىٰ أن ذٰلِكَ ليس للحَدِيْث، إنما هو لأنه اتهمه بالقَدَر. وقال الزُّبَيْرِيّ عن الدَّرَاوَرْدِيّ: وجلد ابن إسْحَاق، يعني في القَدَر. وقال مُحَمَّد بن عَبْد الله بن نمير: كان مُحَمَّد بن إسْحَاق يُرْمَىٰ بالقَدَر، وكان أبعد الناس منه.

وانظر: مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٤٦٩، وفي ص٤٧٢: جلد ابن إسْحَاق من أجل القَدَر، جلده إبْرَاهِيْم بن هِشَام الأَمِيْر.

وتوثيق مُحَمَّد بن إسْحَاق ثَابِت عند العُلَمَاء، وقد ذكر أقوالهم ابن حَجَر[١]، وابن سَيِّد النَّاس[٢]، والذَّهَبِيّ[٣]، وغيرهم.

وذهب ابن حِبَّان في الثِّقَات إلىٰ أن الإمَام مَالِك لم يكن يقدح في ابن إسْحَاق من أجل الحَدِيْث، وإنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النَّبِيّ ﷺ من أولاد اليَهُوْد الذي أسلموا، وحفظوا قصة خَيْبَر وقُرَيْظَة والنَّضِيْر وما أشبه ذٰلِكَ من الغرائب عن أسلافهم. وكان ابن إسْحَاق يتتبع ذٰلِكَ عنهم، ليعلم ذٰلِكَ، من غير أن يحتج بهم، وكان مَالِك لا يرىٰ الرِّوَايَة إلَّا عن متقن صَدُوْق.

أما ما صدر من الإمَام مَالِك، فإنه كان ذٰلِكَ منه مرة وَاحِدَة كما ذكر ابن حِبَّان، ثم عاد له إلىٰ ما يحب...، وكان بينهما ما يكون بين الناس، حتىٰ عزم مُحَمَّد علىٰ الخروج إلىٰ العِرَاق، فتصالحا حينئذٍ، وأعطاه - مَالِك - عند الوداع خمسين دِيْنَاراً ونصف ثمرته تلك السنة[٤].

لذا لم يلتفت إلىٰ كلام مَالِك فيه، لما علم أنه صدر من منافرة.

---

(١) تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٣٨-٤٦.

ابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ. من أَئِمَّة العِلْم والتَّارِيْخ. أصله من عَسْقَلَان بفِلَسْطِيْن، رحل كَثِيْراً، وولي القَضَاء. من تصانيفه: فَتْح البَارِي شَرْح صَحِيْح البُخَارِيّ، والدُّرَر الكَامِنَة، وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب. تُوُفِّيَ بالقَاهِرَة سنة ٨٥٢هـ.

البَدْر الطَّالِع ج١ ص٨٧. ولَحْظ الأَلْحَاظ لابن فَهْد مطبوع بنِهَايَة تَذْكِرَة الحُفَّاظ ص٣٢٦. ومعه ذَيْل طَبَقَات الحُفَّاظ للسُّيُوْطِيّ ص٣٨٠. وشَذَرَات الذَّهَب ج٧ ص٢٧٠. ومُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج٢ ص٢٠. وابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ للدكتور شَاكِر مَحْمُوْد عَبْد المُنْعِم.

(٢) عُيُوْن الأَثَر في فُنُوْن المَغَازِي والشَّمَائِل والسِّيَر ج١ ص٨ وما بعدها.

(٣) مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٤٦٩-٤٧٥.

(٤) عُيُوْن الأَثَر ج١ ص١٦-١٧. وبعضه في: تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٤٥. وكلاهما عن ابن حِبَّان في الثِّقَات.

وتوقف الشَّيْخ الكَوْثَرِيّ في ثُبُوْت هٰذِهِ المنافرة بين هٰذَيْنِ الإمَامَيْن في كتابه: (حُسْن التَّقَاضِي في سِيْرَة الإمَام أبي يُوْسُف القَاضِي) ص٤١، فقال: (لا أظن أن يكون ذٰلِكَ صَحِيْحاً، لأن أَئِمَّة الدِّيْن يجب أن يكونوا أنزه لِسَاناً وجَنَاناً من أن ينزلوا إلىٰ هٰذِهِ الدركة)[1].

أقول:

إن توقف الشَّيْخ الكَوْثَرِيّ دليل تدينه وصفاء نفسه وحسن ظنه بالعُلَمَاء، وإلَّا فإن هٰذَا الأمر معروف بين الصَّحَابَة ومن بعدهم من أُولي الفَضْل والتقىٰ والصَّلَاح كما تقدم وسيأتي، وهو الذي حمل عُلَمَاء الحَدِيْث إلىٰ أن يقولوا: لا يقبل جَرْح الأَقْرَان إلَّا بحُجَّة.

(١) الرَّفْع والتَّكْمِيْل، هامش ص٢٦٢ من تَعْلِيْق الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبي غُدَّة.

الكَوْثَرِيّ: مُحَمَّد زَاهِد بن الحَسَن بن عَلِيّ. فقيه حَنَفِيّ، جَرْكَسِيّ الأصل، تَفَقَّهَ في جَامِع الفَاتِح بالآسِتَانَة، ودَرَّسَ فيه، واضطهده الكَمَالِيُّون، فرحل إلىٰ الإسْكَنْدَرِيَّة والشَّام، واستقر في القَاهِرَة، وتُوُفِّيَ بها سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م. من كتبه: تأنيب الخَطِيْب علىٰ ما ساقه في ترجمة أبي حَنِيْفَة من الأكاذيب، ومَقَالَاته.

الأَعْلَام ج٦ ص١٢٩.

أبو يُوْسُف: يَعْقُوْب بن إبْرَاهِيْم بن حَبِيْب الأَنْصَارِيّ الكُوْفِيّ البَغْدَادِيّ. كان من أصحاب الحَدِيْث ثم غَلَبَ عليه الرأيُ. وأخذ الفِقْه عن مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي لَيْلَىٰ، ثم عن أبي حَنِيْفَة، وهو أول من نشر مَذْهَبه. ولي القَضَاء للمَهْدِيّ والهَادِي وهَارُوْن الرَّشِيْد، وهو أول من تلقب بقَاضِي القُضَاة. مات ببَغْدَاد سنة ١٨٢هـ. له: كتاب الخَرَاج، والآثار. وَثَّقَه ابن مَعِيْن وأَحْمَد.

طَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص١٣٤. وتَاج التَّرَاجُم ص٨١. والفَوَائِد البَهِيَّة ص٢٢٥. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٢٩٢ رقم ٢٧٣. ووَفَيَات الأَعْيَان ج٦ ص٣٧٨. والانتقاء ص١٧٢. وتَارِيْخ بَغْدَاد ج١٤ ص٢٤٢. وأَخْبَار القُضَاة ج٣ ص٢٥٤. وأبو يُوْسُف: مَحْمُوْد مطلوب.

وعَلَّقَ البُخَارِيّ علىٰ ما نقل عن مَالِك في ابن إسْحَاق بقوله:

ولم يَنْجُ كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم، نحو ما يذكر عن إبْرَاهِيْم من كلامه في الشَّعْبِيّ، وكلام الشَّعْبِيّ في عِكْرِمَة وفيمن كان قبلهم، وتناول بعضهم في العرض والنفس.

ولم يلتفت أهل العلم في هٰذَا النَّحْو إلَّا ببَيَان وحُجَّة، ولم تسقط عدالتهم إلَّا ببُرْهَان ثَابِت وحُجَّة. والكلام في هٰذَا كثير.

قال الذَّهَبِيّ معلقاً علىٰ كلام البُخَارِيّ هٰذَا:

قلتُ: لسنا ندعي في أَئِمَّة الجَرْح والتَّعْدِيْل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنَفَسٍ حَادٍّ فيمن بينهم وبينه شَحْنَاء وإحْنَة. وقد علم أن كَثِيْراً من كلام الأَقْرَان بعضهم في بعض مهدر، لا عِبْرَة به، ولا سِيَّمَا إذا وثق الرجل جَمَاعَة يلوح علىٰ قولهم الإنْصَاف.

وهٰذَان الرجلان - أي: مَالِك ومُحَمَّد بن إسْحَاق - كل منهما قد نال من صاحبه، لٰكِن أثر كلام مَالِك في مُحَمَّد بعض اللين، ولم يؤثر كلام مُحَمَّد فيه ولا ذرة، وارتفع مَالِك، وصار كالنَّجْم، والآخر فله ارتفاع بحسبه، ولا سِيَّمَا في السِّيَر[١].

مَالِك وهِشَام يتكلمان في ابن إسْحَاق:

وقد رُوِيَ عن مَالِك أنه قيل له: من أين قلت في مُحَمَّد بن إسْحَاق: إنه كذاب؟

فقال: سمعت هِشَام بن عُرْوَة يقوله.

قال ابن عَبْد البَرّ: وهٰذَا تقليد لا بُرْهَان عليه.

(١) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج٧ ص٤٠-٤١.

الإحْنَة: الحقد في الصدر.

وقيل لِهِشَام بن عُرْوَة: من أين قلت ذٰلِكَ؟ قال: هو يَرْوِي عن امرأتي، ووالله ما رآها قط.

قال أَحْمَد بن حَنْبَل عند ذكر هٰذِهِ الحكاية: قد يمكن ابن إسْحَاق أن يراها أو يسمع منها من وراء حجاب من حيث لم يعلم هِشَام(١).

وقال الذَّهَبِيّ: وما يدري هِشَام بن عُرْوَة؟ فلعله سمع منها في المسجد، أو سمع منها وهو صبي، أو دخل عليها فحدثته من وراء حجاب، فأي شيء في هٰـذَا؟ وقد كانت قد كبرت وأسنت...، أفبمثل هٰذَا يعتمد علىٰ تكذيب رجل من أهل العلم؟ هٰذَا مردود(٢).

وقال ابن حِبَّان في كتابه الثِّقَات: تكلم فيه (أي: في ابن إسْحَاق) رجلان: هِشَام ومَالِك، فأما هِشَام فأنكر سَمَاعه من فَاطِمَة، والذي قاله ليس مما يجرح به الإنسان في الحَدِيْث. وذٰلِكَ أن التَّابِعِيْن كالأسود وعَلْقَمَة سمعوا من عَائِشَة من غير أن ينظروا إليها، بل سمعوا صوتها، وكذٰلِكَ ابن إسْحَاق، كان يسمع من فَاطِمَة والستر بينهما مُسْبَل(٣).

---

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩٢.

هِشَام بن عُرْوَة بن الزُّبَيْر بن العَوَّام: الأَسَدِيّ، أبو المُنْذِر. رأىٰ ابنَ عُمَر وسَهْل بن سَعْد وجَابِراً وأَنَساً. رَوَىٰ عن أبيه وعمه عَبْد الله بن الزُّبَيْر وزوجته فَاطِمَة بنت المُنْذِر بن الزُّبَيْر بن العَوَّام وكانت أكبر منه بثلاث عشرة سنة، وَثَّقَها العِجْلِيّ وغيره. ورَوَىٰ عنه شُعْبَة واللَّيْث ومَالِك وغيرهم. وَثَّقَه أبو حَاتِم وابن سَعْد والعِجْلِيّ وكثيرون. مات سنة ١٤٦هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١١ ص٤٨، وترجمة فَاطِمَة زوجته فيه ج١٢ ص٤٤٤. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٤٤.

(٢) مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٤٧٠-٤٧١.

وانظر: تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٤٥. وعُيُوْن الأَثَر ج١ ص١١.

(٣) عُيُوْن الأَثَر ج١ ص١٦.

كلام مَالِك في عَبْد الله بن يَزِيْد بن سَمْعَان:

رَوَىٰ ابن عَبْد البَرّ بسنده عن أَحْمَد بن صالح، قال: سألت عَبْد الله بن وَهْب عن عَبْد الله بن يَزِيْد بن سَمْعَان، فقال: ثِقَة. فقلت: إن مَالِكاً يقول فيه: كذاب. فقال: لا يقبل قول بعضهم في بعض(١).

كلام مَالِك في عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي الزِّنَاد:

رَوَىٰ عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي الزِّنَاد عن أبيه أشياء لم يروها غيره.

وتكلم فيه مَالِك، لروايته عن أبيه كتاب السبعة - يعني: الفُقَهَاء - ، وقال: أين كنا عن هٰذَا؟(٢).

الأَسْوَد بن يَزِيْد بن قَيْس النَّخَعِيّ: أبو عَمْرو. رَوَىٰ عن أبي بَكْر وعُمَر وعَلِيّ وابن مَسْعُوْد وغيرهم. ورَوَىٰ عنه ابنه عَبْد الرَّحْمٰن وأخوه عَبْد الرَّحْمٰن وابن اخته إبْرَاهِيْم بن يَزِيْد النَّخَعِيّ وأبو إسْحَاق السَّبِيْعِيّ وغيرهم. وَثَّقَه أَحْمَد ويَحْيَىٰ وابن سَعْد والعِجْلِيّ. تُوُفِّيَ بالكُوْفَة سنة ٧٥هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٣٤٢. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٧٧. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٠٠.

عَلْقَمَة بن قَيْس: بن عَبْد الله النَّخَعِيّ الكُوْفِيّ، أبو شِبْل. كان من أشبههم بعَبْد الله بن مَسْعُوْد، وهو عم الأَسْوَد بن يَزِيْد، وخال إبْرَاهِيْم النَّخَعِيّ. وكان قد غزا خُرَاسَان، وأقام بخُوَارِزْم سنتين، ودخل مَرْو. كان من كبار التَّابِعِيْن، فقيهاً عالماً إماماً ثِقَة ثَبْتاً. وَثَّقَه أَحْمَد وابن مَعِيْن وغيرهما. قال الشَّعْبِيّ: كان الفُقَهَاء بعد أصحاب رَسُوْل الله ﷺ بالكُوْفَة في أصحاب عَبْد الله بن مَسْعُوْد، هٰؤُلَاءِ: عَلْقَمَة، وعَبِيْدَة، وشُرَيْح، ومَسْرُوْق. تُوُفِّيَ سنة ٦١هـ، وقيل غيره. رَوَىٰ له الجَمَاعَة.

تَهْذِيْب الكَمَال ج٥ ص٢١٨. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٠٠. والجَرْح والتَّعْدِيْل ج٣ ق١ ص٤٠٤. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٤٨. وشَذَرَات الذَّهَب ج١ ص٧٠. واللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب ج٣ ص٣٠٤. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣١.

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩٢.

(٢) تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص١٧٢.

كلام مَالِك فيمن تكلم في أهل المَدِيْنَة:

ذكر ابن وَهْب عن مَالِك قال: كان أبو بَكْر بن مُحَمَّد بن عَمْرو بن حَزْم يقول: إذا وجدت أهل المَدِيْنَة مجتمعين علىٰ أمر فلا تشك أنه الحق.

فرِوَايَة هٰذَا وشبهه وكتابه أَوْلَىٰ من رِوَايَة انطلاق الألسنة في أعراض أهل الديانات والفضل، ولٰكِن أُولو الفهم قليل، والله المستعان(١).

كلام ابن أبي ذِئْب في مَالِك بن أَنَس:

قال ابن عَبْد البَرّ: تكلم ابن أَبي ذِئْب في مَالِك بن أَنَس بكلام فيه جفاء وخشونة، كرهت ذكره، وهو مشهور عنه، قاله إنكاراً منه لقول مَالِك في حَدِيْث البَيِّعَيْن بالخِيَار(٢).

عَبْد الرَّحْمٰن بن أَبي الزِّنَاد عَبْد الله: بن ذَكْوَان القُرَشِيّ مَوْلَاهُم، المَدَنِيّ. رَوَىٰ عن أبيه ومُوسَىٰ بن عُقْبَة والأَوْزَاعِيّ. ورَوَىٰ عنه ابن جُرَيْج وزُهَيْر بن مُعَاوِيَة. قال عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ: ما حَدَّثَ بالمَدِيْنَة فهو صَحِيْح، وما حَدَّثَ ببَغْدَاد أفسده البَغْدَادِيُّوْن. ضَعَّفَهُ ابن مَعِيْن. وقال يَعْقُوْب بن شَيْبَة: ثِقَة صَدُوْق وفي حَدِيْثه ضعف. ووَثَّقَه التِّرْمِذِيّ والعِجْلِيّ، وصَحَّحَ التِّرْمِذِيّ عدة من أَحَادِيْثه. مات ببَغْدَاد سنة ١٧٤هـ.

تَهْذِيب التَّهْذِيب ج٦ ص١٧١. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٥٧٥.

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩٦.

أبو بَكْر بن مُحَمَّد: بن عَمْرو بن حَزْم الأَنْصَارِيّ الخَزْرَجِيّ النَّجَّارِيّ. القَاضِي، اسمه وكُنيته وَاحِد، وقيل كُنيته أبو مُحَمَّد. رَوَىٰ عن أبيه، وأرسل عن جَدّه، ورَوَىٰ عن كثير. ثِقَة عابد، قال مَالِك: لم يكن عندنا أَحَدٌ بالمَدِيْنَة عنده من علم القَضَاء ما كان عند أَبي بَكْر بن مُحَمَّد بن عَمْرو بن حَزْم. وكان وَلَّاه عُمَر بن عَبْد العَزِيْز وكتب إليه أن يكتب له من العِلْم من عند عَمْرَة بنت عَبْد الرَّحْمٰن والقَاسِم بن مُحَمَّد. مات سنة ١٢٠هـ، وقيل غير ذٰلِكَ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١٢ ص٣٨. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٩٩. وشَذَرَات الذَّهَب ج١ ص١٥٧.

(٢) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩٧.

. . . .

وانظر: قاعدة في الجَرْح والتَّعْدِيْل ص١١.

حَدِيْث: البَيِّعَان بالخِيَار... إلخ:

عن حَكِيْم بن حِزَام أن النَّبِيّ ﷺ قال: (البَيِّعَان بالخِيَار ما لم يَفْتَرِقَا - أو قال: حتىٰ يَفْتَرِقَا - فإن صَدَقَا وبَيَّنَا بُوْرِكَ لهما في بَيْعِهِمَا، وإن كَذَبَا وكَتَمَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا) - مُتَّفَق عليه.

وللحَدِيْث روايات عن ابن عُمَر مُتَّفَق عليها أوردها الشَّوْكَانِيّ في: نَيْل الأَوْطَار: باب إثبات خِيَار المجلس.

والبَيِّعَان: هما البائع والمشتري.

والبَيِّع: هو البائع، وأُطلق علىٰ المشتري تغليباً.

والخِيَار: هو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه. والمُرَاد بالخِيَار هنا خِيَار المجلس.

واختلف الفُقَهَاء **هل المعتبر التفرق بالأَبْدَان أو بالأقوال؟** علىٰ قولين:

القول الأول: التفرق يكون بالأَبْدَان. فيكون لكل من المتبايعين الخِيَار في فسخ البيع أو إمضائه ما داما مجتمعين في المجلس لم يتفرقا بأَبْدَانهما. وبه قال الشَّافِعِيَّة والحَنَابِلَة وهم المثبتون لخِيَار المجلس. وهو قول أكثر أهل العلم من الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن. وممن قال به ابن أبي ذِئْب من أهل المَدِيْنَة.

القول الثاني: التفرق يكون بالأقوال. فإذا وجبت الصفقة فلا خِيَار. أي: أن العقد يكون لازماً بالإيجاب والقبول، ولا يثبت فيه خِيَار المجلس. وهو قول المَالِكِيَّة إلَّا ابن حَبِيْب، والحَنَفِيَّة كلهم، وإبْرَاهِيْم النَّخَعِيّ.

قال ابن قُدَامَة: وعاب كثير من أهل العلم علىٰ مَالِك مخالفته للحَدِيْث مع روايته له وثُبُوْته عنده. وقال ابن أبي ذِئْب يستتاب مَالِك في تركه لهٰذَا الحَدِيْث. اهـ.

انظر: نَيْل الأَوْطَار للشَّوْكَانِيّ: باب إثبات خِيَار المجلس. والمُغْنِي لابن قُدَامَة ج٤ ص٦. وفيهما أَدِلَّة القولين.

ذكر الإمَام أَحْمَد في كتابه العِلَل: قالوا لابن أبي ذِئْب: إن مَالِكاً يقول ليس البَيِّعَان بالخِيَار. فقال ابن أبي ذِئْب: هٰذَا خبر مُوَطَّأ - أي: مُتَّبَع - في المَدِيْنَة. فقال ابن أبي ذِئْب: يستتاب مَالِك، فإن تاب وإلَّا ضربت عنقه(١).

وعَلَّقَ الذَّهَبِيّ علىٰ هٰذَا الكلام بقوله: وبكل حالٍ، فكلام الأَقْرَان بعضهم في بعض لا يعول علىٰ كثير منه، فلا نقصت جَلَالَة مَالِك بقول ابن أبي ذِئْب فيه، ولا ضَعَّفَ العُلَمَاءُ ابنَ أَبي ذِئْب بمقالته هٰذِهِ، بل هما عالما المَدِيْنَة في زَمَانهما رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا(٢).

عُلَمَاء أجلاء يتكلمون في مَالِك:

كان إِبْرَاهِيْم بن سَعْد يتكلم في مَالِك بن أَنَس، ويدعو عليه.

وتكلم في مَالِك أَيْضاً فيما ذكره السَّاجِي في كتاب العِلَل: عَبْد العَزِيْز بن أبي سَلَمَة، وعَبْد الرَّحْمٰن بن زَيْد بن أَسْلَم، وابن إِسْحَاق، وابن أبي يَحْيَىٰ، وابن أبي الزِّنَاد، وعابوا أشياء من مَذْهَبه.

وتكلم فيه غيرهم لتركه الرِّوَايَة عن سَعْد بن إِبْرَاهِيْم، وروايته عن دَاوُد بن الحُصَيْن، وثور بن زَيْد.

والحق أن الإمَام مَالِك لم يخالف الحَدِيْث وإنما تأوله، كما ذكره الإمَام أَحْمَد تعقيباً علىٰ قول ابن أبي ذِئْب. / انظر: هامش ص٢٧١ من الرَّفْع والتَّكْمِيْل نَقْلاً عن طَبَقَات الحَنَابِلَة في ترجمة الفَضْل بن زِيَاد البَغْدَادِيّ.

ومَالِك إنما لم يعمل بظَاهِر الحَدِيْث، لأنه رآه منسوخاً. وقيل: عمل به، وحمل قوله (حتىٰ يتفرقا) علىٰ التلفظ بالإيجاب والقبول. فمَالِك في هٰذَا الحَدِيْث وفي كل حَدِيْث، له أجر، ولا بد، فإن أصاب ازداد أجراً آخر. / سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج٧ ص١٤٣.

(١) العِلَل ومَعْرِفَة الرِّجَال للإمَام أَحْمَد بن حَنْبَل ج١ ص٢١٧. وسِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج٧ ص١٤٢.

(٢) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج٧ ص١٤٣.

وتحامل عليه الشَّافِعِيّ، وبعض أصحاب أبي حَنِيْفَة، في شيء من رأيه.

قال ابن عَبْد البَرّ: حسداً لموضع إمَامته(١).

---

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩٧.

قال أبو حَاتِم عن ابن المَدِيْنِيّ: كان سَعْد – أي: ابن إبْرَاهِيْم – لا يُحَدِّثُ بالمَدِيْنَة، فلذٰلِكَ لم يكتب عنه أهل المَدِيْنَة ومَالِك.

ويقال: إن سَعْداً وعظ مَالِكاً، فوجد عليه، فلم يرو عنه.

وقال أَحْمَد بن البَرْقِيّ: سألت يَحْيَىٰ عن قول بعض الناس في سَعْد إنه كان يرىٰ القَدَر وترك مَالِك الرِّوَايَة عنه، فقال: لم يكن يرىٰ القَدَر، وإنما ترك مَالِك الرِّوَايَة عنه، لأنه تكلم في نسب مَالِك، فكان مَالِك لا يَرْوِي عنه. وهو ثَبْت لا شك فيه.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٤٦٤-٤٦٥.

سئل مَالِك: كيف رويت عن دَاوُد بن الحُصَيْن وثور بن زَيْد وذكر غيرهما وكانوا يرمون بالقَدَر؟ فقال: كانوا لأن يخروا من السماء إلىٰ الأرض أَسْهَل عليهم من أن يكذبوا كذبة. / تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٢ في ترجمة ثور بن زَيْد عن البَرْقِيّ في الطَّبَقَات.

ورَوَىٰ ابن أبي خَيْثَمَة بسنده عن ابن إسْحَاق قال: حَدَّثَنِي دَاوُد بن الحُصَيْن وكان ثِقَة، وعاب غير وَاحِد علىٰ مَالِك الرِّوَايَة عنه، وتركه الرِّوَايَة عن سَعْد بن إبْرَاهِيْم. / تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص١٨٢ في ترجمة دَاوُد بن الحُصَيْن.

إبْرَاهِيْم بن سَعْد: بن إبْرَاهِيْم بن عَبْد الرَّحْمٰن بن عَوْف الزُّهْرِيّ، أبو إسْحَاق المَدَنِيّ. رَوَىٰ عن أبيه والزُّهْرِيّ ومُحَمَّد بن إسْحَاق وشُعْبَة. ورَوَىٰ عنه اللَّيْث وشُعْبَة شَيْخه والقَعْنَبِيّ. وَثَّقَه أَحْمَد وابن مَعِيْن وابن عَدِيّ. ولي بيت المال ببَغْدَاد. مات سنة ١٨٣هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٢١. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٣٣.

عَبْد العَزِيْز بن أبي سَلَمَة: بن عُبَيْد الله بن عَبْد الله بن عُمَر بن الخَطَّاب، أبو عَبْد الرَّحْمٰن المَدَنِيّ. نزيل بَغْدَاد. رَوَىٰ عن أبي أُوَيْس وإبْرَاهِيْم بن سَعْد. ورَوَىٰ عنه أبو زُرْعَة وأبو يَعْلَىٰ المَوْصِلِيّ. ذكره ابن حِبَّان في الثِّقَات. وقال الدَّارَقُطْنِيّ: ليس به بأس.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص٣٣٩.

. . . .

ابن زَيْد: عَبْد الرَّحْمٰن بن زَيْد بن أَسْلَم العُمَرِيّ مَوْلَاهُم، المَدَنِيّ. أخو أُسَامَة وعَبْد الله. وفيهم لِيْن. وكان عَبْد الرَّحْمٰن صاحب قُرْآن وتَفْسِيْر، جمع تَفْسِيْراً في مجلد، وكتاباً في الناسخ والمنسوخ. حَدَّثَ عن أبيه وابن المُنْكَدِر. ورَوَىٰ عنه أَصْبَغ بن الفَرَج وغيره. تُوُفِّيَ سنة ١٨٢هـ.

سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج٨ ص٣٤٩. وتَهْذِيْب الكَمَال ج٤ ص٤٠٣. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ص٣٧٣ طَبْعَة مُحَمَّد عَوَّامَة. والخُلَاصَة ص٢٢٧.

مُحَمَّد بن أبي يَحْيَىٰ فُلَيْح: بن سُلَيْمَان الأَسْلَمِيّ الخُزَاعِيّ المَدَنِيّ. رَوَىٰ عن أبيه ومُوسَىٰ بن عُقْبَة وابن أبي ذِئْب. ورَوَىٰ عنه عَبْد الله بن وَهْب وغيره. قال ابن مَعِيْن: فُلَيْح ليس بثِقَة ولا ابنه. وذكره ابن حِبَّان في الثِّقَات. ووَثَّقَه الدَّارَقُطْنِيّ. مات سنة ١٩٧هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص٤٠٦ و٥٢٣.

سَعْد بن إبْرَاهِيْم: بن عَبْد الرَّحْمٰن بن عَوْف الزُّهْرِيّ، أبو إسْحَاق. وأُمّه أُمّ كُلْثُوْم بنت سَعْد بن أبي وَقَّاص. كان قَاضِي المَدِيْنَة والقَاسِم بن مُحَمَّد حَيّ. وَثَّقَه ابن سَعْد وأَحْمَد وابن مَعِيْن والعِجْلِيّ وأبو حَاتِم والنَّسَائِيّ وغيرهم. تَابِعِيّ عالم كثير العِبَادَة. تُوُفِّيَ سنة ١٢٥هـ.

أَخْبَار القُضَاة ج١ ص١٥٠. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٤٦٣. والعِبَر ج١ ص١٦٥.

دَاوُد بن الحُصَيْن: الأُمَوِيّ مَوْلَاهُم، أبو سُلَيْمَان المَدَنِيّ. رَوَىٰ عن أبيه وعِكْرِمَة ونَافِع. ورَوَىٰ عنه مَالِك وابن إسْحَاق. وَثَّقَه ابن مَعِيْن وابن سَعْد والعِجْلِيّ. وقال عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ: ما رَوَىٰ عن عِكْرِمَة فمُنْكَر. وقال أبو زُرْعَة: لَيِّن. وقال أبو حَاتِم: ليس بالقَوِيّ، ولولا أن مَالِكاً رَوَىٰ عنه لترك حَدِيْثه. وذكره ابن حِبَّان في الثِّقَات، وقال: كان يذهب مَذْهَب الشُّرَاة (الخَوَارِج)، وكل من ترك حَدِيْثه علىٰ الإطلاق وهم، لأنه لم يكن بداعية. مات سنة ١٣٥هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص١٨١. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٥.

ثَوْر بن زَيْد: الدِّيْلِيّ مَوْلَاهُم المَدَنِيّ. رَوَىٰ عن أبي الزِّنَاد وعِكْرِمَة والحَسَن البَصْرِيّ. ورَوَىٰ عنه مَالِك والدَّرَاوَرْدِيّ. وَثَّقَه ابن مَعِيْن وأبو زُرْعَة والنَّسَائِيّ. مات سنة ١٣٥هـ. قال

يَحْيَىٰ بن مَعِيْن يتكلم في الأَعْيَان:

قال ابن عَبْد البَرّ: وكان ابن مَعِيْن، عفا الله عنه، يطلق في أعراض الثِّقَات الأَئِمَّة لِسَانه بأشياء أُنكرت عليه.

منها قوله: عَبْد المَلِك بن مَرْوَان أبخر الفم، وكان رجل سوء.

ومنها قوله: كان أبو عُثْمَان النَّهْدِيّ شرطياً.

ومنها قوله في الزُّهْرِيّ: إنه ولي الخَرَاج لبعض بني أُمَيَّة، وأنه فَقَدَ مَرَّةً مالاً فَاتَّهَمَ به غلاماً له، فضربه فمات من ضربه، وذكر كلاماً خشناً في قتله علىٰ ذٰلِكَ غلامه تركت ذكره، لأنه لا يليق بمثله.

ومنها قوله في الأَوْزَاعِيّ: إنه من الجند ولا كَرَامَة. وقال: حَدِيْث الأَوْزَاعِيّ عن الزُّهْرِيّ ويَحْيَىٰ بن أبي كَثِيْر ليس يثبت.

ومنها قوله في طاوس: كان شِيْعِيّاً(١).

ابن عَبْد البَرّ: هو صَدُوْق ولم يتهمه أحد بكذب، وكان يُنْسَب إلىٰ رأي الخَوَارِج والقول بالقَدَر ولم يكن يدعو إلىٰ شيء من ذٰلِكَ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٣٢. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص٣٧٣.

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩٦. وقال بعده: ذكر ذٰلِكَ كله الأَزْدِيّ مُحَمَّد بن الحُسَيْن المَوْصِلِيّ الحافظ في الأَخْبَار التي في آخر كتابه في الضعفاء عن الغلابي عن ابن مَعِيْن. وقد رواه مفترقاً جَمَاعَة عن ابن مَعِيْن منهم عَبَّاس الدُّوْرِيّ وغيره.

عَبْد المَلِك بن مَرْوَان بن الحَكَم: الخَلِيْفَة الأُمَوِيّ الداهية. عَدَّهُ أبو زِيَاد في الفِقْه في طبقة ابن المُسَيَّب. وقال نَافِع: لقد رأيت أهل المَدِيْنَة وما بها شَابّ أَشَدّ تشميراً، ولا أَفْقَه، ولا أَنْسَكَ، ولا أَقْرَأَ لكتاب الله من عَبْد المَلِك. ولي الخِلَافَة سنة ٦٥هـ، ونقلت في أيامه الدواوين من الفَارِسِيَّة والرُّوْمِيَّة إلىٰ العَرَبِيَّة، وضبطت الحروف بالنقط والحَرَكَات، وأول من صَكَّ الدنانير في الإسْلَام، وأول من نقش بالعَرَبِيَّة علىٰ الدراهم. وكان يقال: مُعَاوِيَة

وتكلم يَحْيَىٰ بن مَعِيْن في الإمَام الشَّافِعِيّ أَيْضاً:

فقيل ليَحْيَىٰ بن مَعِيْن: يا أبا زَكَرِيَّا، أبو حَنِيْفَة كان يصدق في الحَدِيْث؟

قال: نعم صَدُوْق.

وقيل له: والشَّافِعِيّ كان يكذب؟ قال: ما أحب حَدِيْثه ولا ذكره.

وقيل ليَحْيَىٰ بن مَعِيْن: أيما أحب إليك أبو حَنِيْفَة أو الشَّافِعِيّ أو أبو يُوْسُف القَاضِي؟

فقال: أما الشَّافِعِيّ فلا أحب حَدِيْثه، وأما أبو حَنِيْفَة فقد حدث عنه قوم صَالِحُوْن، وأبو حَنِيْفَة لم يكن من أهل الكذب، وكان صَدُوْقاً، ولٰكِن ليس أرىٰ حَدِيْثه يجزي[1].

قال ابن عَبْد البَرّ: ومما نقم علىٰ ابن مَعِيْن، وعيب به، قوله في الشَّافِعِيّ: إنه ليس بثِقَة.

وقيل لأَحْمَد بن حَنْبَل: إن يَحْيَىٰ بن مَعِيْن يتكلم في الشَّافِعِيّ، فقال أَحْمَد: ومن أين يعرف يَحْيَىٰ الشَّافِعِيَّ؟ هو لا يعرف الشَّافِعِيَّ، ولا يقول ما يقول الشَّافِعِيُّ، أو

للحِلْم، وعَبْد المَلِك للحَزْم. تُوُفِّيَ بدِمَشْق سنة ٨٦هـ.

شَذَرَات الذَّهَب ج١ ص٩٧. وتَارِيْخ الخُلَفَاء للسُّيُوْطِيّ ص٢١٤. والأَعْلَام ج٤ ص١٦٥.

أبو عُثْمَان النَّهْدِيّ: عَبْد الرَّحْمٰن بن مُلّ البَصْرِيّ. أدرك الجاهلية وأسلم علىٰ عهد رَسُوْل الله ﷺ ولم يَلْقَهُ. رَوَىٰ عن عُمَر وعَلِيّ وغيرهما. ورَوَىٰ عنه ثَابِت البُنَانِيّ وقَتَادَة وسُلَيْمَان التَّيْمِيّ. كان عريف قومه. سكن الكُوْفَة فلما قتل الحُسَيْن تحول إلىٰ البَصْرَة، وحَجَّ ستين، ما بين حَجَّة وعُمْرَة. وَثَّقَه أبو حَاتِم وأبو زُرْعَة والنَّسَائِيّ وابن خِرَاش وابن سَعْد. مات سنة ١٠٠هـ. قال سُلَيْمَان التَّيْمِيّ: إني لأحسب أن أبا عُثْمَان كان لا يصيب ذنباً، كان ليله قائماً ونهاره صائماً.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٦ ص٢٧٧. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٦٥.

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِه ج٢ ص١٨٣.

نحو هٰذَا، ومن جهل شَيْئاً عاداه.

قال ابن عَبْد البَرّ: صدق أَحْمَد بن حَنْبَل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إن ابن مَعِيْن كان لا يعرف ما يقول الشَّافِعِيّ. وقد حكي عن ابن مَعِيْن أنه سئل عن مَسْأَلَة من التَّيَمُّم فلم يعرفها[1].

وقد صح عن ابن مَعِيْن من طرق أنه كان يتكلم في الشَّافِعِيّ، علىٰ ما قدمت لك، حتىٰ نهاه أَحْمَد بن حَنْبَل، وقال له: لم تر عيناك قط مثل الشَّافِعِيّ[2].

قال ابن عَبْد البَرّ: وما مثل من تكلم في مَالِك والشَّافِعِيّ ونظرائهما من الأَئِمَّة إلَّا كما قال الأعشىٰ:

كناطحٍ صَخْرَةً يوماً لِيُوْهِنَهَا فلم يضرها وأوهىٰ قَرْنَهُ الوَعِلُ

أو كما قال الحُسَيْن بن حميد:

يا ناطحَ الجبلِ العالي لِيَكْلِمَهُ أشفق علىٰ الرأس لا تشفق علىٰ الجَبَلِ

وهٰذَا الكلام يحمل علىٰ الجهل والحسد[3].

بين يَحْيَىٰ بن مَعِيْن وأَحْمَد بن صالح:

قال الذَّهَبِيّ:

ومن نادر ما شذ به ابن مَعِيْن رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامه في أَحْمَد بن صالح حافظ مِصْر. فإنه تكلم فيه باجْتِهَاده، وشَاهد منه ما يلينه باعتبار عدالته، لا باعتبار إتْقَانه، فإنه مُتْقِن ثَبْت، ولٰكِن عليه مأخذ في تِيْهٍ وبَأْوٍ كان يتعاطاه، والله لا يحب كل مختال فخور.

(١) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩٦.

وانظر: قاعدة في الجَرْح والتَّعْدِيْل ص١١.

(٢) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩٧.

(٣) جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ ج٢ ص١٩٨.

ولعله اطلع منه علىٰ حال في أيام شَبِيْبة ابن صالح، فتاب منه أو من بعضه، ثم شاخ، ولزم الخير، فلقيه البُخَارِيّ والكبار، واحتجوا به(١).

قال أبو زُرْعَة الرَّازِيّ: لم ينتفع بيَحْيَىٰ، لأنه كان يتكلم في الناس(٢).

بين النَّسَائِيّ وأَحْمَد بن صالح(٣) المِصْرِيّ:

أَحْمَد بن صالح المِصْرِيّ ثِقَة.

قال أبو بَكْر الخَطِيْب: احتج سائر الأَئِمَّة بحَدِيْث أَحْمَد بن صالح سوىٰ أبي عَبْد الرَّحْمٰن النَّسَائِيّ، فإنه ترك الرِّوَايَة عنه، وكان يطلق لِسَانه فيه. وليس الأمر علىٰ ما ذكر النَّسَائِيّ. ويقال: كان آفة أَحْمَد بن صالح الكبر وشراسة الخلق، ونال النَّسَائِيّ منه جفاء في مجلسه، فذٰلِكَ السبب الذي أفسد الحال بينهما(٤).

وقال أبو جَعْفَر العُقَيْلِيّ: كان أَحْمَد بن صالح لا يحدث أحداً حتىٰ يسأل عنه، فجاءه النَّسَائِيّ، وقد صحب قوماً من أصحاب الحَدِيْث ليسوا هناك، فأبىٰ أَحْمَد أن يأذن له، فكل شيء قدر عليه النَّسَائِيّ أن جمع أَحَادِيْث قد غلط فيها ابن صالح، فشنع بها.

ولم يضر ذٰلِكَ ابن صالح شَيْئاً، هو إمَام ثِقَة(٥).

---

(١) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١١ ص٨٢.

(٢) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١١ ص٩٠ في ترجمة يَحْيَىٰ بن مَعِيْن.

(٣) طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ ج٢ ص١٢. وقاعدة في الجَرْح والتَّعْدِيْل ص١١. والرَّفْع والتَّكْمِيْل ص٢٦٢.

(٤) تَهْذِيْب الكَمَال ج١ ص٣٤٨. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤١.

وانظر: مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص١٠٤.

(٥) تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص٤٢.

وانظر نحوه فيما نقله أبو عَمْرو عُثْمَان الدَّانِيّ في تَهْذِيْب الكَمَال ج١ ص٣٤٨.

قال ابن الصَّلَاح بعد توثيقه أَحْمَد بن صالح: قال أبو يَعْلَىٰ الخَلِيْلِيّ الحافظ: اتفق الحُفَّاظ علىٰ أن كلامه - النَّسَائِيّ - فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه.

قلت: النَّسَائِيّ إمَام حُجَّة في الجَرْح والتَّعْدِيْل، وإذا نسب مثله إلىٰ مثل هٰذَا كان وجهه أن عَيْن السخط تبدي مساويَ، لها في البَاطِن مخارج صَحِيْحَة تعمىٰ عنها بحجاب السخط، لا أن ذٰلِكَ يقع من مثله تعمداً لقدح يعلم بطلانه[1].

وقال الذَّهَبِيّ: آذىٰ النَّسَائِيّ نفسه بكلامه فيه[2].

ونقل عن ابن عَدِيّ قوله: ولولا أني شرطت في كتابي أن أذكر كل من تكلم فيه لكنتُ أُجِلُّ أَحْمَدَ بن صالح أن أذكره[3].

---

(١) مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح - التَّقْيِيْد والإيْضَاح ص٤٤١. وفي مَحَاسِن الاصْطِلَاح ص٥٩١ توثيق أَحْمَد بن صالح. وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٣ ص٢٦٢-٢٦٣. وفَتْح المُغِيْث للسَّخَاوِيّ ج٣ ص٣٢٦. وتَدْرِيْب الرَّاوِي ج٢ ص٣٦٩.

وانظر: قَوَاعِد في عُلُوْم الحَدِيْث لظفر العُثْمَانِيّ ص٣٩٤.

الخَلِيْلِيّ: أبو يَعْلَىٰ الخَلِيْل بن عَبْد الله بن أَحْمَد القَزْوِيْنِيّ. مُصَنِّف كتاب الإرْشَاد في مَعْرِفَة المُحَدِّثِيْن. كان ثِقَة، حافظاً، عارفاً بكثير من علل الحَدِيْث ورِجَاله، عالي الإسناد، كَبِيْر القَدْر. ومن نظر في كتابه عرف جَلَالته. وله فيه أوهام جَمَّة، كأنه كتبه من حفظه. مات سنة ٤٤٦هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص١١٢٣.

(٢) مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص١٠٣. وشرح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة ج٣ ص٢٦٢-٢٦٣ عن الذَّهَبِيّ. والشَّذَا الفَيَّاح ج٢ ص٧٤٢ عن المِيْزَان للذَّهَبِيّ.

(٣) مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص١٠٤.

ابن عَدِيّ: أبو أَحْمَد عَبْد الله بن عَدِيّ بن عَبْد الله بن مُحَمَّد الجُرْجَانِيّ. ويعرف أَيْضاً بابن القَطَّان. مُصَنِّف الكَامِل في الجَرْح والتَّعْدِيْل. كان حافظاً مُتْقِناً لم يكن في زَمَانه مثله. تُوُفِّيَ سنة ٣٦٥هـ.

وقال الذَّهَبِيّ: أما كلام النَّسَائِيّ في أَحْمَد بن صالح، فكلام موتور، لأنه آذىٰ النَّسَائِيّ، وطرده من مجلسه، فقال فيه: ليس بثِقَة[١].

بين مَكْحُوْل ورَجَاء بن حَيْوَة:

قال مَكْحُوْل: ما زلت مضطلعاً علىٰ من ناوأني، حتىٰ عاونهم عَلَيَّ رَجَاء بن حَيْوَة، وذٰلِكَ أنه كان سيد أهل الشَّام في أنفسهم.

قال الذَّهَبِيّ: قلتُ: كان ما بينهما فاسداً، وما زال الأَقْرَان ينال بعضهم من بعض، ومَكْحُوْل ورَجَاء إمَامَان، فلا يلتفت إلىٰ قول أحد منهما في الآخر[٢].

طَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص٧١. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٢٠٦. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص٩٤٠ رقم ٨٩٣.

(١) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١١ ص٨٣ في ترجمة يَحْيَىٰ بن مَعِيْن.

(٢) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج٤ ص٥٥٨ في ترجمة رَجَاء بن حَيْوَة.

وانظر قول مَكْحُوْل بلفظ مقارب في ترجمة مَكْحُوْل في: سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج٥ ص١٦٣.

مَكْحُوْل: هو أبو عَبْد الله مَكْحُوْل بن زَيْد الكَابُلِيّ الدِّمَشْقِيّ. تَابِعِيّ فقيه عالم. اتفقوا علىٰ توثيقه. تُوُفِّيَ سنة ١١٨هـ بدِمَشْق.

طَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٧٥. وتَهْذِيْب الأَسْمَاء واللُّغَات ج٢ ص١١٣. وحِلْيَة الأَوْلِيَاء ج٥ ص١٧٧. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص١٠٧ رقم ٩٦.

رَجَاء بن حَيْوَة: بن جَرْوَل الكِنْدِيّ الأَزْدِيّ، أبو نَصْر. الإمَام القدوة، الوَزِيْر العادل، الفَقِيْه، من جِلَّة التَّابِعِيْن. حَدَّثَ عن مُعَاذ بن جَبَل وأبي الدَّرْدَاء وعُبَادَة بن الصَّامِت وعَبْد الله بن عَمْرو ومُعَاوِيَة وأبي سَعِيْد الخُدْرِيّ وجَابِر، وخَلْق كثير. حَدَّثَ عنه مَكْحُوْل والزُّهْرِيّ وقَتَادَة وآخرون. قال ابن سَعْد: كان ثِقَةً عالماً فاضلاً كثير العِلْم. وقال النَّسَائِيّ وغيره: ثِقَة. مات سنة ١١٢هـ. قال مَسْلَمَةُ بن عَبْد المَلِك أَمِيْر السَّرَايَا: برَجَاء بن حَيْوَة وبأمثاله نُنْصَر.

سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج٤ ص٥٥٧.

كلام سُلَيْمَان بن حَرْب في عَفَّان الصَّفَّار:

قال سُلَيْمَان بن حَرْب: هٰذَا عَفَّان كان يضبط عن شُعْبَة، والله لو جهد جهده أن يضبط عن شُعْبَة حَدِيْثاً وَاحِداً ما قدر عليه، كان بطياً رديء الفهم، ولقد دخل قبره وهو نادم علىٰ رواياته عن شُعْبَة.

قال ابن عَدِيّ بعد أن حكىٰ قول سُلَيْمَان: عَفَّان أشهر وأصدق وأَوْثَق من أن يقال فيه شيء، فإن أَحْمَد كان يرىٰ أن يكتب عنه ببَغْدَاد الإملاء من قيام، وأَحْمَد أَرْوَىٰ الناس عنه، ولا أعلم لعَفَّان إلَّا أَحَادِيْث مَرَاسِيْل عن الحَمَّادَيْن وغيرهما وصلها، وأَحَادِيْث موقوفة رفعها، والثِّقَة قد يَهِمُ في الشيء، وعَفَّان لا بأس به صَدُوْق، وقد رحل أَحْمَد بن صالح المِصْرِيّ من مِصْر إلىٰ بَغْدَاد، وكانت رحلته إلىٰ عَفَّان خاصة[1].

---

(١) تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص٢٣٤.

سُلَيْمَان بن حَرْب: بن بَجِيْل الأَزْدِيّ الوَاشِحِيّ، أبو أَيُّوْب البَصْرِيّ. قَاضِي مَكَّة. رَوَىٰ عن شُعْبَة والحَمَّادَيْن. ورَوَىٰ عنه البُخَارِيّ وأبو دَاوُد. قال أبو حَاتِم: إمَام من الأَئِمَّة. وَثَّقه يَعْقُوْب بن شَيْبَة والنَّسَائِيّ وابن خِرَاش وابن سَعْد وابن قَانِع وغيرهم. رَوَىٰ عنه البُخَارِيّ ١٢٧ حَدِيْثاً. مات سنة ٢٢٤هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٤ ص١٧٨. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج١ ص٣٩٣.

عَفَّان بن مُسْلِم: بن عَبْد الله الصَّفَّار، أبو عُثْمَان البَصْرِيّ. رَوَىٰ عن شُعْبَة والحَمَّادَيْن وأبي عَوَانَة. رَوَىٰ عنه البُخَارِيّ وأبو خَيْثَمَة وأبو بَكْر بن أبي شَيْبَة وأَحْمَد بن صَالِح وغيرهم. قال العِجْلِيّ: ثِقَة ثبت صاحب سُنَّة. ووَثَّقه ابن مَعِيْن وأبو حَاتِم وغيرهما. مات سنة ٢٢٠هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٧ ص٢٣٠. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٨١.

الحَمَّادَان: هما حَمَّاد بن سَلَمَة بن دِيْنَار البَصْرِيّ، وحَمَّاد بن زَيْد بن دِرْهَم الأَزْدِيّ.

حَمَّاد بن سَلَمَة: تَقَدَّمت ترجمته.

وقال الذَّهَبِيّ بعد أن ذكر قول سُلَيْمَان السَّابِق: قلت: عَفَّان أجل وأحفظ من سُلَيْمَان، أو هو نظيره.

وكلام النظير والأَقْرَان ينبغي أن يتأمل ويتأنىٰ فيه.

فآذىٰ ابن عَدِيّ نفسه بذكره له في كَامِله(١).

بين مُطَيَّن وابن أبي شَيْبَة:

حط مُحَمَّد بن عُثْمَان بن أبي شَيْبَة علىٰ مُحَمَّد بن عَبْد الله بن سُلَيْمَان الحَضْرَمِيّ، الحافظ، مُطَيَّن، مُحَدِّث الكُوْفَة، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٩٧هـ. وحط مُطَيَّن علىٰ ابن أبي شَيْبَة، وآل أمرهما إلىٰ القطيعة.

قال الذَّهَبِيّ: ولا يُعْتَدُّ بحمد الله بكثير من كلام الأَقْرَان بعضهم في بعض.

وقال أبو نُعَيْم بن عَدِيّ الجُرْجَانِيّ: وقع بينهما كلام حتىٰ خرج كل وَاحِد منهما إلىٰ الخشونة والوقيعة في صاحبه. فقلت لابن أبي شَيْبَة: ما هٰذَا الاختلاف الذي بينكما؟ فذكر لي أَحَادِيْث أخطأ فيها مُطَيَّن، وأنه رد عليه. يعني: فهٰذَا مبدأ الشر.

وذكر أبو نُعَيْم الجُرْجَانِيّ فصلاً طَوِيْلاً إلىٰ أن قال: فظهر إلىٰ أن الصواب الإمساك عن القبول من كل وَاحِد منهما في صاحبه.

حَمَّاد بن زَيْد: بن دِرْهَم الأَزْدِيّ الجَهْضَمِيّ، أبو إسْمَاعِيْل البَصْرِيّ الأزرق. مَوْلَىٰ آل جَرِيْر بن حَازِم. كان ضريراً. رَوَىٰ عن ثَابِت البُنَانِيّ وأَنَس بن سِيْرِيْن وعَاصِم الأحول وغيرهم. ورَوَىٰ عنه ابن المُبَارَك وابن مَهْدِيّ وابن وَهْب والقَطَّان، وابن عُيَيْنَة وهو من أَقْرانه، والثَّوْرِيّ وهو أكبر منه، ومُسَدَّد وغيرهم. ثِقَة ثَبْت فقيه. مات سنة ١٧٩هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٣ ص٩. وتَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج١ ص١٩٧. ومَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار ص١٥٧.

(١) مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٨١.

وذكرت كلمة الذَّهَبِيّ (كلام النُّظَرَاء والأَقْرَان...) في: الرَّفْع والتَّكْمِيْل ص٢٦٦.

قال الذَّهَبِيّ: قلت: مُطَيَّن وَثَّقَه الناس، وما أصغوا إلىٰ ابن أبي شَيْبَة[١].

أما مُحَمَّد بن عُثْمَان بن أبي شَيْبَة، أبو جَعْفَر العَبْسِيّ الكُوْفِيّ الحافظ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٩٧هـ، فقد وَثَّقَه البعض، وقال ابن عَدِيّ: لم أَرَ له حَدِيْثاً مُنْكراً... لا بأس به. وقال بعضهم: مقدوح فيه، يضع الحَدِيْث. وقال فيه مُطَيَّن: هو عصا مُوسَىٰ تلقف ما يأفكون[٢].

قال الذَّهَبِيّ: لأبي جَعْفَر العَبْسِيّ كلام في مُطَيَّن، وعدد له نحواً من ثلاثة أوهام، فلا يلتفت إلىٰ كلام الأَقْرَان بعضهم في بعض. وبكل حال فمُطَيَّن ثِقَة مطلقاً، وليس كذٰلِكَ العَبْسِيّ[٣].

قال الذَّهَبِيّ:

تكلم في مُطَيَّن مُحَمَّد بن عُثْمَان بن أبي شَيْبَة، وتكلم هو في ابن عُثْمَان.

فلا يُعْتَدُّ غَالِباً بكلام الأَقْرَان، لا سِيَّمَا إذا كان بينهما منافسة. فقد عدد ابن عُثْمَان لمُطَيَّن نحواً من ثلاثة أوهام، فكان ماذا؟

ومُطَيَّن أَوْثَق الرجلين، ويكفيه تَزْكِيَة مثل الدَّارَقُطْنِيّ له.

سئل الدَّارَقُطْنِيّ عن مُطَيَّن، فقال: ثِقَة جَبَل.

وقال الخَلِيْلِيّ: ثِقَة حافظ[٤].

---

(١) مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٦٠٧، وانظر: ج٣ ص٦٤٣، وفيه أَيْضاً: لذا قال أبو نُعَيْم بن عَدِيّ: رأيتُ كُلًّا منه ومن مُطَيَّن يحط أحدهما علىٰ الآخر...، وقد كنتُ وقفتُ علىٰ تعصبٍ وقع بينهما بالكُوْفَة سنة ٧٠، وعلىٰ أَحَادِيْث ينكرها كل منهما علىٰ الآخر.

(٢) مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٦٤٢.

(٣) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٦٦٢، وفيه أَيْضاً: (كان مُطَيَّن من أوعية العلم، وسئل عنه الدَّارَقُطْنِيّ، فقال: ثِقَة جَبَل).

(٤) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١٤ ص٤٢ في ترجمة مُطَيَّن.

كلام الفَلَّاس في السَّمِيْن المُفَسِّر:

حين ترجم الذَّهَبِيّ في (سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء) لأبي عَبْد الله مُحَمَّد بن حَاتِم البَغْدَادِيّ السَّمِيْن المُفَسِّر، قال: وَثَّقَه ابن عَدِيّ والدَّارَقُطْنِيّ، وذكره أبو حَفْص الفَلَّاس، فقال: ليس بشيء.

قلت: هٰذَا من كلام الأَقْرَان الذي لا يسمع، فإن الرجل ثَبْت حُجَّة[1].

وذكر ذٰلِكَ في تَذْكِرَة الحُفَّاظ، ثم قال: قلت: هٰذَا جرح مردود[2].

---

(١) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١١ ص٤٥٠-٤٥١. والرَّفْع والتَّكْمِيْل ص٢٦٥.

الفَلَّاس: عَمْرو بن عَلِيّ بن بَحْر بن كَنِيْز، أبو حَفْص الصَّيْرَفِيّ البَاهِلِيّ البَصْرِيّ. ثِقَة حافظ. مات سنة ٢٤٩هـ.

تَقْرِيْب التَّهْذِيْب ج٢ ص٧٥. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٤٨٧. وتَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٨٠.

مُحَمَّد بن حَاتِم: بن مَيْمُوْن البَغْدَادِيّ، أبو عَبْد الله القَطِيْعِيّ، المعروف بالسَّمِيْن. مَرْوَزِيّ الأصل. رَوَىٰ عن وَكِيْع وابن عُيَيْنَة وابن مَهْدِيّ ويَحْيَىٰ القَطَّان. ورَوَىٰ عنه مُسْلِم وأبو دَاوُد وأبو زُرْعَة وأبو حَاتِم. قال فيه ابن مَعِيْن: كذاب. وقال عَمْرو بن عَلِيّ (الفَلَّاس): ليس بشيء. وقال ابن قَانِع: صَدُوْق. وقال ابن عَدِيّ والدَّارَقُطْنِيّ: ثِقَة. وذكره ابن حِبَّان في الثِّقَات. رَوَىٰ عنه مُسْلِم ثلاثمائة حَدِيْث. مات سنة ٢٣٥هـ.

تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٩ ص١٠١. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٤٥٥. وسِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١١ ص٤٥٠.

الدَّارَقُطْنِيّ: أبو الحَسَن عَلِيّ بن عُمَر بن أَحْمَد الشَّافِعِيّ. الثِّقَة الحافظ. من مُصَنَّفَاته: السُّنَن. ولد بدار القُطْن من أحياء بَغْدَاد. ورحل، وعاد إلىٰ بَغْدَاد، وتُوُفِّيَ فيها سنة ٣٨٥هـ، ودفن قريباً من معروف الكَرْخِيّ.

طَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج١ ص٥٠٨. وتَارِيْخ بَغْدَاد ج١٢ ص٣٤. وغَايَة النِّهَايَة ج١ ص٥٥٨. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ للسُّبْكِيّ ج٣ ص٤٦٢. والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٤ ص١٧٢. وطَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص٨٦. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص٩٩١ رقم ٩٢٥.

(٢) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٤٥٥.

بين الـفَـلَّاس وابن المَـدِيْـنِـيّ:

قال ابن حَجَر: (قال الحَاكِم: وقد كان عَمْرو بن عَلِيّ - بن بحر بن كَنِيْز البَاهِلِيّ الفَلَّاس - يقول في عَلِيّ بن المَدِيْنِيّ، وقد أجل الله تعالىٰ محلهما جميعاً عن ذٰلِكَ.

يعني: أن كلام الأَقْرَان غير معتبر في حق بعضهم بعضاً، إذا كان غير مُفَسَّر، لا يقدح)(١).

الكلام في أبي بَـكْـر عَـبْـد الله بن أبي دَاوُد:

ذكر الذَّهَبِيّ في ترجمة أبي بَكْر عَبْد الله بن أبي دَاوُد السِّجِسْتَانِيّ توثيقه عن جمع من الثِّقَات.

ثم أورد مَقَالَة ابن صاعد فيه: (كفانا أبوه بما قال فيه). ومَقَالَة أبيه فيه هي: (ابني عَبْد الله كذاب).

ورُوِيَ أن رجلاً قال لابن جَرِيْر: ابن أبي دَاوُد يقرأ علىٰ الناس فَضَائِل عَلِيّ. فقال: تَكْبِيْرَة من حارس.

فقال الذَّهَبِيّ: قلتُ: لا ينبغي سَمَاع قول ابن صاعد فيه، كما لم نَعْتَدّ بتكذيبه لابن صاعد. وكذا لا يسمع قول ابن جَرِيْر - الطَّبَرِيّ - فيه، فإن هٰؤُلَاءِ بينهم عداوة بَيِّنَة، فقف في كلام الأَقْرَان بعضهم في بعض.

وأما قول أبيه فيه، فالظَّاهِر أنه إن صح عنه فقد عنىٰ أنه كذاب في كلامه لا في الحَدِيْث النَّبَوِيّ، وكأنه قال هٰذَا وعَبْد الله شاب طري ثم كبر وساد.

وذكره ابن عَدِيّ وقال: لولا أنا شرطنا أن كل من تكلم فيه ذكرناه لما ذكرت ابن

(١) تَهْذِيْب التَّهْذِيْب ج٨ ص٨١ في ترجمة عَمْرو بن عَلِيّ الفَلَّاس.

أَبي دَاوُد(١).

بين ابن صاعد وابن أَبي دَاوُد:

كان بين ابن صاعد يَحْيَىٰ بن مُحَمَّد بن صاعد، مُحَدِّث العِرَاق، الإِمَام الحافظ المجود، أَبو مُحَمَّد الهَاشِمِيّ البَغْدَادِيّ، وبين ابن أَبي دَاوُد مخاصمة، وحط كل وَاحِد منهما علىٰ الآخر.

قال الذَّهَبِيّ: ونحن لا نقبل كلام الأَقْرَان بعضهم في بعض، وهما بحمد الله

(١) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٧٧١-٧٧٢.

وانظر: مِيزَان الاعْتِدَال ج٢ ص٤٣٣-٤٣٥.

وذكر جرحهما في: الرَّفْع والتَّكْمِيْل ص٢٦٦.

أَبو بَكْر عَبْد الله بن أَبي دَاوُد سُلَيْمَان: بن الأَشْعَث بن إِسْحَاق السِّجِسْتَانِيّ. سمع من أَبيه. وكان إِمَام أَهل العِرَاق. مات سنة ٣١٦هـ. قال ابن عَدِيّ: لولا أَنا شرطنا أَن كل من تُكُلِّمَ فيه ذكرناه لما ذكرت ابن أَبي دَاوُد. قال الخَطِيْب: كان فقيهاً عالماً حافظاً.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٧٦٧.

يَحْيَىٰ بن مُحَمَّد بن صَاعِد: بن كَاتِب البَغْدَادِيّ الهَاشِمِيّ مَوْلَاهُم. قال الدَّارَقُطْنِيّ: ثِقَة ثَبْت حافظ. وقال أَبو عَلِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ: لم يكن بالعِرَاق في أقران ابن صَاعِد أحد في فهمه، والفهم عندنا أَجَلُّ من الحفظ، وهو فوق ابن أَبي دَاوُد في الفهم والحفظ. قال الذَّهَبِيّ: لابن صَاعِد كلام مَتِيْن في الرِّجَال والعِلَل يَدُلّ علىٰ تَبَحُّرِهِ. مات سنة ٣١٨هـ.

تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٧٧٦. وانظر: سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١٤ ص٥٠١.

الطَّبَرِيّ: أَبو جَعْفَر مُحَمَّد بن جَرِيْر بن يَزِيْد الطَّبَرِيّ. الفَقِيْه المفسر المؤرخ. ولد في آمُل طَبَرِسْتَان، واستوطن بَغْدَاد، وتُوُفِّيَ بها سنة ٣١٠هـ. له مُصَنَّفَات منها: تَفْسِيْره، وتَارِيْخه.

طَبَقَات الفُقَهَاء للشِّيْرَازِيّ ص٩٣. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٢ ص٧١٠ رقم ٧٢٨. وتَارِيْخ بَغْدَاد ج٢ ص١٦٢. ولِسَان المِيْزَان ج٥ ص١٠٠. والوَافِي بالوَفَيَات للصَّفَدِيّ ج٢ ص٢٨٤.

ثقتان[١].

بين أبي نُعَيْم وابن مَنْدَهْ:

قال الذَّهَبِيّ في ترجمة الحافظ أبي نُعَيْم أَحْمَد بن عَبْد الله الأَصْبَهَانِيّ عند تعرضه لكلام أبي عَبْد الله بن مَنْدَهْ - مُحَمَّد بن إسْحَاق بن يَحْيَىٰ الأَصْبَهَانِيّ - فيه، قال:

كلام ابن مَنْدَهْ في أبي نُعَيْم فظيع، لا أحب حكايته، ولا أقبل قول كل منها في الآخر، بل هما عندي مقبولان... وكلام الأَقْرَان بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سِيَّمَا إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمَذْهَب، أو لحسد. ما ينجو منه إلَّا من عصمه الله، وما علمت أن عَصْراً من الأعصار سلم أهله من ذٰلِكَ، سوىٰ الأنبياء والصِّدِّيْقِيْن[٢].

وقال الذَّهَبِيّ أَيْضاً: مُحَمَّد بن إسْحَاق بن يَحْيَىٰ بن مَنْدَهْ، أبو عَبْد الله العَبْدِيّ

---

(١) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١٤ ص٥٠٥ في ترجمة يَحْيَىٰ بن صاعد.

(٢) مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص١١١. ونقله عنه الصَّنْعَانِيّ في: تَوْضِيْح الأَفْكَار ج٢ ص١٤٦. وقَوَاعِد التَّحْدِيْث للقَاسِمِيّ ص٣١١. والرَّفْع والتَّكْمِيْل ص٢٦٧. وقَوَاعِد في عُلُوْم الحَدِيْث لظفر العُثْمَانِيّ ص١٩٦.

أبو نُعَيْم: أَحْمَد بن عَبْد الله بن أَحْمَد الأَصْبَهَانِيّ. أَحَد الثِّقَات المُكْثِرِيْن. من مُصَنَّفَاته: حِلْيَة الأَوْلِيَاء، وتَارِيْخ أَصْبَهَان. مات بأَصْبَهَان سنة ٤٣٠هـ.

طَرْح التَّثْرِيْب ج١ ص٢٩. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص١٠٩٢ رقم ٩٩٣. وطَبَقَات الشَّافِعِيَّة للأَسْنَوِيّ ج٢ ص٤٧٤. ومِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص١١١. وغَايَة النِّهَايَة ج١ ص٧١. والنُّجُوْم الزَّاهِرَة ج٥ ص٣٠. وشَذَرَات الذَّهَب ج٣ ص٣٤٥. وتَبْيِيْن كَذِب المُفْتَرِي ص٢٤٦.

ابن مَنْدَهْ: هو مُحَمَّد بن إسْحَاق بن يَحْيَىٰ بن مَنْدَهْ، أبو عَبْد الله العَبْدِيّ الأَصْبَهَانِيّ. الحافظ الجَوَّال، كان من دُعَاة السُّنَّة وحُفَّاظ الأَثَر، إمَام الأَئِمَّة في الحَدِيْث. مات سنة ٣٩٥هـ.

مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٤٧٩. ولِسَان المِيْزَان ج٥ ص٧٠. وتَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص١٠٣١. وطَبَقَات الحَنَابِلَة ج٢ ص١٦٧. والأَعْلَام ج٦ ص٢٩.

الأَصْبَهَانِيّ، الحافظ الجوال، صاحب التصانيف، كان من أَئِمَّة هٰذَا الشأن وثِقَاتهم، تُوُفِّيَ سنة ٣٩٥هـ، أقذع الحافظ أبو نُعَيْم في جرحه، لما بينهما من الوحشة، ونال منه واتهمه، فلم يلتفت إليه لما بينهما من العظائم. نسأل الله العفو، فلقد نال ابن مَنْدَهْ من أبي نُعَيْم وأسرف أَيْضاً[(١)].

وذكر الذَّهَبِيّ أنه حط ابن مَنْدَهْ علىٰ أبي نُعَيْم من أجل العَقِيْدَة، وكل منهما صَدُوْق غير متهم بحمد الله في الحَدِيْث، فلا يعبأ بقول أحدهما في خصمه، للعداوة المشهورة بينهما[(٢)].

وفي كلام آخر للذَّهَبِيّ قال:

كان أبو عَبْد الله بن مَنْدَهْ يقذع في المقال في أبي نُعَيْم - الأَصْبَهَانِيّ -، لمكان الاعْتِقَاد المتنازع فيه بين الحَنَابِلَة وأصحاب أبي الحسن.

ونال أبو نُعَيْم أَيْضاً من أبي عَبْد الله في تَارِيْخه.

وقد عرف وهن كلام الأَقْرَان المتنافسين بعضهم في بعض. نسأل الله السماح[(٣)].

وقال الذَّهَبِيّ أَيْضاً: وينبغي التوقف في كلام يَحْيَىٰ (بن مَنْدَهْ)، فبين آل مَنْدَهْ وأصحاب أبي نُعَيْم عداوات وإحَن[(٤)].

ونظائر هٰذِهِ الأمثلة - من كلام الأَقْرَان بعضهم ببعض - كثيرة.

لهٰذَا قالوا: لا يقبل جرح المعاصر علىٰ المعاصر، أي: إذا كان بلا حُجَّة، لأن

(١) مِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٤٧٩. ونقل في: الرَّفْع والتَّكْمِيْل ص٢٦٧.
(٢) تَذْكِرَة الحُفَّاظ ج٣ ص١٠٣٤.
(٣) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١٧ ص٤٦٢ في ترجمة أبي نُعَيْم.
(٤) سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١٩ ص٢٤ في ترجمة سُلَيْمَان بن إبْرَاهِيْم بن مُحَمَّد.

المعاصرة تفضي غَالِباً إلىٰ المنافرة[١].

وقال الذَّهَبِيّ: ولو شئت لسردتُ من ذٰلِكَ كراريس[٢].

الخُلاصَة:

إن النَّاظِر في جرح المتقدمين بعضهم للآخر، يجب عليه أن ينظر إلىٰ حال المجروح:

فإن كان إمَاماً ثِقَة عند جُمْهُوْر العُلَمَاء، فلا بد من الوقوف علىٰ سبب الجرح فيه، علىٰ التفصيل المتقدم.

وحين يتبين له أن سببه هو المنافسة أو المنافرة بين الأَقْرَان والنُّظَرَاء، فلا يجوز أن يُلْتَفَت إلىٰ جرح فيه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(١) الرَّفع والتَّكْمِيْل ص٢٦٣ و٢٧٦.

(٢) مِيْزَان الاعْتِدَال ج١ ص١١١ في ترجمة أَحْمَد بن عَبْد الله بن أبي نُعَيْم.

ونقله الصَّنْعَانِيّ في: تَوْضِيْح الأَفْكَار ج٢ ص١٤٦ عن المِيْزَان.

٣٣٠

فِهْرِس المَصَادِر(١)

● **أَبْجَد العُلُوْم**: أبو الطَّيِّب صِدِّيْق بن حَسَن بن عَلِيّ بن لُطْف الله الحُسَيْنِيّ البُخَارِيّ القَنَّوْجِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٠٧هـ=١٨٨٩م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار ابن حَزْم، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

● **إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن بشَرْح إحياء عُلُوْم الدِّيْن**: السَّيِّد أبو الفَيْض مُحَمَّد مُرْتَضَىٰ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحُسَيْنِيّ الزَّبِيْدِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٠٥هـ=١٧٩٠م.

وبهامشه:

١. **إحياء عُلُوْم الدِّيْن**، للإمَام حُجَّة الإسْلَام أبي حَامِد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الغَزَالِيّ الطُّوْسِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

٢. **تعريف الأحياء بفَضَائِل الإحياء**، للشَّيْخ عَبْد القَادِر بن شَيْخ بن عَبْد الله بن شَيْخ بن عَبْد الله العَيْدَرُوْس بَاعَلَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٣٨هـ=١٦٢٨م.

٣. **الإملاء في إشكالات الإحياء**، للإمَام أبي حَامِد الغَزَالِيّ، رَدَّ به علىٰ بعض اعتراضاتٍ

---

(١) رَتَّبْتُ المصادرَ حسب الحروف الهِجَائِيَّة، دون اعتبار لـ (ال، أبو، ابن).

وأَثْبَتُّ التواريخَ المِيْلَادِيَّة علىٰ النَّحْو الوارد في كتاب (**الأَعْلَام**) للزِّرِكْلِيّ، ومُخْتَصَره كتاب (**مُعْجَم الأَعْلَام**) لبَسَّام عَبْد الوَهَّاب الجَابِيّ، وكذا الوارد في (**مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن**) لعُمَر رِضَا كَحَّالَة، و(**تَكْمِلَة مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن**) لمُحَمَّد خَيْر رَمَضَان يُوْسُف.

وقَارَنْتُ التَّارِيْخَيْن الهِجْرِيّ والمِيْلَادِيّ للتأكد من تَوَافُقِهِمَا، بما ورد في كتاب (**جدول السِّنِيْن الهِجْرِيَّة بلياليها وشهورها بما يُوَافِقها من السِّنِيْن المِيْلَادِيَّة بأيامها وشهورها**) للمستشرق فرديناند وِسْتَنْفِيْلْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٨٩٩م، الذي ترجمه إلىٰ اللُّغَة العَرَبِيَّة: د. عَبْد المُنْعِم مَاجِد، وعَبْد المُحْسِن رَمَضَان.

أوردها بعضُ المُعَاصِرِيْن له علىٰ بعض مواضع من الإحياء.

مُؤَسَّسَة التَّارِيْخ العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة المَطْبَعَة المَيْمَنِيَّة، مِصْر، التي انتهىٰ طبعُها سنة ١٣١١هـ.

● **الإتْقَان في عُلُوْم القُرْآن**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيْق: فَوَّاز أَحْمَد زمَرْلي.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكتاب العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

● **الإجَابَة لإيْرَاد ما اسْتَدْرَكَتْهُ عَائِشَةُ علىٰ الصَّحَابَة**: أبو عَبْد الله بَدْر الدِّيْن مُحَمَّد بن عَبْد الله بن بَهَادُر الزَّرْكَشِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٩٤هـ=١٣٩٢م.

تَحْقِيْق: د. مُحَمَّد بنْيامِيْن أَرُوْل.

رَاجَعَهُ وقَدَّمَ له: الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَؤُوْط، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

● **الاحتِكَار وآثاره في الفِقْه الإسْلَامِيّ**: أ. د. قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ.

الطَّبْعَة الثالثة، دار الفُرْقَان، عَمَّان، الأُرْدُنّ، سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

● **الإحْكَام في أُصُوْل الأَحْكَام**: سَيْف الدِّيْن أبو الحَسَن عَلِيّ بن أبي عَلِيّ بن مُحَمَّد بن سَالِم التَّغْلِبِيّ الآمِدِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٣١هـ=١٢٣٣م.

مُؤَسَّسَة الحَلَبِيّ، القَاهِرَة، دار الاتحاد العَرَبِيّ للطِّبَاعَة، سنة ١٩٦٧م.

● **إحياء عُلُوْم الدِّيْن**: الغَزَالِيّ. انظر: إتْحَاف السَّادَة المُتَّقِيْن.

● **أَخْبَار أبي حَنِيْفَة وأصحابه**: أبو عَبْد الله حُسَيْن بن عَلِيّ الصَّيْمَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٣٦هـ=١٠٤٥م.

عُنِيَت بنشره: لجنةُ إحياء المَعَارِف النُّعْمَانِيَّة، حَيْدَر آباد الهِنْد، مَطْبَعَة المَعَارِف الشَّرْقِيَّة، حَيْدَر آباد الهِنْد، سنة ١٩٧٤م.

● **أَخْبَار القُضَاة**: وَكِيْع، مُحَمَّد بن خَلَف بن حَيَّان، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٠٦هـ=٩١٨م.

تَصْحِيْح وتَعْلِيْق: عَبْد العَزِيْز مُصْطَفَىٰ المَرَاغِيّ.

النَّاشر: عالم الكتب، بَيْرُوْت، وهي مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ التي نشرتها المَكْتَبَة التجارية الكُبْرَىٰ، مِصْر، ج١-٢ سنة ١٩٤٧م، وج٣ سنة ١٩٥٠م.

● **اخْتِصَار عُلُوْم الحَدِيْث**: الحافظ عِمَاد الدِّيْن أبو الفِدَاء إِسْمَاعِيْل بن عُمَر بن كَثِيْر القُرَشِيّ الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧٤هـ=١٣٧٣م.

وشرحه:

البَاعِث الحَثِيْث، لأَحْمَد مُحَمَّد شَاكِر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.

الطَّبْعَة الثالثة، مَطْبَعَة مُحَمَّد عَلِيّ صبيح وأولاده، القَاهِرَة، سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.

● **آداب الشَّافِعِيّ ومَنَاقِبه**: أبو مُحَمَّد عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي حَاتِم مُحَمَّد بن إِدْرِيْس بن المُنْذِر التَّمِيْمِيّ الرَّازِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٢٧هـ=٩٣٨م.

تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: الشَّيْخ عَبْد الغَنِيّ عَبْد الخَالِق، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

كتبَ كلمةً عنه في مُقَدّمته: مُحَمَّد زَاهِد بن الحَسَن بن عَلِيّ الكَوْثَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

النَّاشر: دار الكُتُب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة التي طُبعت سنة ١٩٥٣م بالقَاهِرَة.

● **أَدَب الإملاء والاسْتِمْلَاء**: أبو سَعْد عَبْد الكَرِيْم بن مُحَمَّد بن مَنْصُوْر التَّمِيْمِيّ السَّمْعَانِيّ المَرْوَزِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٦٢هـ=١١٦٦م.

تَحْقِيْق: ماكس فايس فايلر.

دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، طَبْعَة مُصَوَّرَة.

● **أَدَب القَاضِي. وهو قسم من كتاب الحاوي الكَبِيْر**: أبو الحَسَن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن حَبِيْب المَاوَرْدِيّ البَصْرِيّ البَغْدَادِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٥٠هـ=١٠٥٨م.

تَحْقِيْق: أ. د. مُحْيِي هِلَال السِّرْحَان.

رئاسة ديوان الأوقاف، بَغْدَاد، الجزء الأول: مَطْبَعَة الإرْشَاد سنة ١٩٧١م، والجزء الثاني: مَطْبَعَة العَانِيّ سنة ١٩٧٢م.

- **أربع رَسَائِل في عُلُوْم الحَدِيْث**: وهي:

١. **قاعدة في الجَرْح والتَّعْدِيْل**.

٢. **قاعدة في المُؤَرِّخِيْن**.

وكلاهما، لتاج الدِّيْن أبو نَصْر عَبْد الوَهَّاب بن عَلِيّ بن عَبْد الكَافِي بن عَلِيّ السُّبْكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧١هـ=١٣٧٠م.

٣. **المُتَكَلِّمُون في الرِّجَال**، لشَمْس الدِّيْن أبي الخَيْر مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمٰن بن مُحَمَّد السَّخَاوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٠٢هـ=١٤٩٧م.

٤. **ذِكْرُ مَنْ يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ في الجَرْح والتَّعْدِيْل**: الحافظ شَمْس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

اعتنىٰ بها: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطَّبْعَة السادسة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسْلَامِيَّة، قامت بطباعته وإخْرَاجِهِ: دار البشائر الإسْلَامِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

- **إرْشَاد السَّارِي إلىٰ شَرْح صَحِيْح البُخَارِيّ**: أبو العَبَّاس شِهَاب الدِّيْن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن أبي بَكْر بن عَبْد المَلِك القَسْطَلَّانِيّ القَاهِرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٢٣هـ=١٥١٧م.

والبُخَارِيّ هو أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل بن إبْرَاهِيْم بن المُغِيْرَة بن بَرْدِزْبَهْ الجُعْفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م.

وبهامشه:

شَرْح الإمَام النَّوَوِيّ أبي زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ أو النَّوَاوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م، **علىٰ صَحِيْح مُسْلِم** بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

دار الكتاب العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، وهي الطَّبْعَة المُصَوَّرَة عن الطَّبْعَة السابعة التي طبعت بالمَطْبَعَة الأَمِيْرِيَّة، بُوْلَاق، مِصْر، سنة ١٣٢٣-١٣٢٧هـ.

● **إرْشَاد طُلَّاب الحَقَائِق إلىٰ مَعْرِفَة سُنَن خَيْر الخَلَائِق** ﷺ: أبو زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ أو النَّوَاوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

وهو مُخْتَصَر كتاب مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح.

تَحْقِيْق: أ. د. نُور الدِّيْن عِتْر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٤٢هـ=٢٠٢٠م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ في دار البشائر الإسْلَامِيَّة، بَيْرُوْت، وهي أَيْضاً طَبْعَة الكتاب الثانية في دار البشائر الإسْلَامِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م.

● **إرْشَاد الفُحُوْل إلىٰ تَحْقِيْق الحَقّ من علم الأُصُوْل**: مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الشَّوْكَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٥٠هـ=١٨٣٤م.

وبهامشه:

حَاشِيَة أَحْمَد بن قَاسِم **العَبَّادِيّ** الأَزْهَرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٩٢هـ=١٥٨٤م.

علىٰ:

شَرْح جَلَال الدِّيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد **المَحَلِّيّ** الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٦٤هـ=١٤٥٩م.

علىٰ:

الوَرَقَات في الأُصُوْل، لإمَام الحَرَمَيْن أبي المَعَالي ضِيَاء الدِّيْن عَبْد المَلِك بن عَبْد الله بن يُوْسُف الجُوَيْنِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٧٨هـ=١٠٨٥م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده، مِصْر، سنة ١٩٣٧م.

● **أَسَاس البَلَاغَة**: جَار الله أبو القَاسِم مَحْمُوْد بن عُمَر بن مُحَمَّد الزَّمَخْشَرِيّ الخُوَارِزْمِيّ المُعْتَزِلِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٣٨هـ=١١٤٤م.

تَحْقِيْق: عَبْد الرَّحِيْم مَحْمُوْد.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة أُورفاند، القَاهِرَة، سنة ١٩٥٣م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة دار الكتب المِصْرِيَّة التي طبعت سنة ١٣٤١هـ.

- **الاسْتِيْعَاب في أَسْمَاء الأَصْحَاب**: أبو عُمَر يُوْسُف بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَبْد البَرّ بن عَاصِم النَّمَرِيّ القُرْطُبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

وهو مطبوع بهامش:

الإصَابَة في تَمْيِيْز الصَّحَابَة، لشِهَاب الدِّيْن أبي الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الناشر: مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ، بَغْدَاد، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة عن الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ التي تم طبعها سنة ١٣٢٨هـ بمَطْبَعَة السَّعَادَة، مِصْر.

- **أُسْد الغَابَة في مَعْرِفَة الصَّحَابَة**: عِزّ الدِّيْن أبو الحَسَن عَلِيّ بن أبي الكَرَم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْد الكَرِيْم الشَّيْبَانِيّ الجَزَرِيّ، المعروف بابن الأَثِيْر، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٣٠هـ=١٢٣٣م.

الناشر: المَكْتَبَة الإسْلَامِيَّة، طِهْرَان، سنة ١٣٧٧هـ، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ مطبوعة المَطْبَعَة الوَهْبِيَّة، مِصْر، سنة ١٢٨٠هـ.

- **أَسْمَاء التَّابِعِيْن ومَنْ بعدَهم مِمَّنْ صَحَّتْ رِوَايَتُهُ من الثِّقَات عند البُخَارِيّ ومُسْلِم، وذَكَرَاهُ في كتابيهما الصَّحِيْحَيْن أو أحدهما علىٰ حروف المُعْجَم. (القسم الأول).**

تَخْرِيْج: أبي الحَسَن عَلِيّ بن عُمَر الدَّارَقُطْنِيّ البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٨٥هـ=٩٩٥م.

تَحْقِيْق: أ. د. عَدْنَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ.

فرزة من مَجَلَّة المَجْمَع العِلْمِيّ العِرَاقِيّ (الجزءان الأول والثاني من المجلد الثاني والثلاثين، كانون الثاني سنة ١٩٨١م).

- **الإصَابَة في تَمْيِيْز الصَّحَابَة**: ابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ. انظر: الاسْتِيْعَاب في أَسْمَاء الأصحاب.

- **أُصُوْل الاقْتِصَاد الإسْلَامِيّ**: د. رفيق يُوْنُس المِصْرِيّ.

الطَّبْعَة الرابعة، دار القلم، دِمَشْق، سنة ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

- **أُصُوْل الدِّيْن**: أبو مَنْصُوْر عَبْد القَاهِر بن طَاهِر بن مُحَمَّد البَغْدَادِيّ الإسْفَرَايِيْنِيّ التَّمِيْمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٢٩هـ=١٠٣٧م.

الناشر: مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ، بَغْدَاد، ومُؤَسَّسَة الخانجي، مِصْر، وهي مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ المطبوعة بمَطْبَعَة الدولة بإستانبول، سنة ١٩٢٨م.

- **أُصُوْل السَّرَخْسِيّ**: شَمْس الأَئِمَّة أبو بَكْر مُحَمَّد بن أَحْمَد بن أبي سَهْل السَّرَخْسِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٨٣هـ=١٠٩٠م.

تَحْقِيْق: أبو الوفا الأَفْغَانِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٣م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة التي عُنِيَتْ بنشرها لجنة إحياء المَعَارِف النُّعْمَانِيَّة بحَيْدَر آبَاد الدَّكَن بالهِنْد، المطبوعة في مطابع دار الكتاب العَرَبِيّ، مِصْر، سنة ١٣٧٢هـ.

- **الأَعْلَام - قَامُوْس تَرَاجُم لأَشهر الرِّجَال والنساء من العَرَب والمُسْتَعْرِبِيْن والمُسْتَشْرِقِيْن**: خَيْر الدِّيْن بن مَحْمُوْد بن مُحَمَّد الزِّرِكْلِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ بالقَاهِرَة سنة ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

الطَّبْعَة الرابعة، دار العِلْم للملايين، سنة ١٩٧٩م.

- **الاقْتِرَاح في بَيَان الاصْطِلَاح وما أُضيف إلىٰ ذٰلِكَ من الأَحَادِيْث المَعْدُوْدَة من الصِّحَاح**: تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن وَهْب، المعروف بابن دَقِيْق العِيْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٠٢هـ=١٣٠٢م.

دِرَاسَة وتَحْقِيْق: أ. د. قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ.

الطَّبْعَة الثالثة، كتاب - ناشرون، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤٤٠هـ=٢٠١٩م.

- **الاقْتِصَاد الإِسْلَامِيّ**: الإنتاج، التبادل، التوزيع، الاستهلاك: أ. د. عَبْد الجَبَّار السَّبْهَانِيّ.

مَقَالَات أربع نشرها علىٰ موقعه في الإنترنت: https://al-sabhany.com

- **الاقْتِصَاد الإِسْلَامِيّ، مبادئ وخصائص وأهداف**: الشَّيْخ حَسَن سري.

مركز الإِسْكَنْدَرِيَّة للكتاب، سنة ٢٠٠٧م.

- **الإلماع إلىٰ مَعْرِفَة أُصُوْل الرِّوَايَة وتَقْيِيْد السَّمَاع**: القَاضِي أبو الفَضْل عِيَاض بن مُوسَىٰ بن عِيَاض اليَحْصُبِيّ السَّبْتِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٤٤هـ=١١٤٩م.

تَحْقِيْق: السَّيِّد أَحْمَد صَقْر (هو: سَيِّد بن أَحْمَد بن صَقْر)، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: دار التُّرَاث، القَاهِرَة، والمَكْتَبَة العَتِيْقَة، تُوْنُس، مَطْبَعَة السُّنَّة المُحَمَّدِيَّة، القَاهِرَة، سنة ١٣٨٩هـ=١٩٧٠م.

● **الإمَام الزُّهْرِيّ وأَثَرُهُ فِي السُّنَّة**: أ. د. حَارِث سُلَيْمَان الضَّارِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.

مَكْتَبَة بَسَّام، المَوْصِل، العِرَاق، سنة ١٩٨٥م.

● **الأَموال**: الحافظ أبو عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام الهَرَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٢٤هـ=٨٣٨م.

تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: مُحَمَّد خَلِيْل هراس.

الناشر: مَكْتَبَة الكُلِّيَّات الأَزْهَرِيَّة، دار الشرق للطِّبَاعَة، القَاهِرَة، سنة ١٩٦٩م.

● **إِنْبَاء الغُمْر بِأَبْنَاء العُمْر**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ مطبوعة دائرة المَعَارِف العُثْمَانِيَّة بالهِنْد. بمُرَاقَبَة: د. مُحَمَّد عَبْد المُعِيْد خان.

الطَّبْعَة الثانية، دار الكُتُب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

● **إِنْبَاه الرُّوَاة علىٰ أَنْبَاه النُّحَاة**: الوَزِيْر جَمَال الدِّيْن أبو الحَسَن عَلِيّ بن يُوْسُف بن إِبْرَاهِيْم الشَّيْبَانِيّ القِفْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٦هـ=١٢٤٨م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبو الفَضْل إِبْرَاهِيْم، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة دار الكتب المِصْرِيَّة، القَاهِرَة، ج١ سنة ١٩٥٠م، وج٢ سنة ١٩٥٢م، وج٣ سنة ١٩٥٥م، وج٤ سنة ١٩٧٣م.

● **الانتِقَاء في فَضَائِل الثلاثة الأَئِمَّة الفُقَهَاء، مَالِك والشَّافِعِيّ وأبي حَنِيْفَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، وذِكْر عُيُوْن من أَخْبَارهم وأَخْبَار أصحابهم للتعريف بجَلَالَة أقدارهم**: أبو عُمَر يُوْسُف بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَبْد البَرّ بن عَاصِم النَّمَرِيّ القُرْطُبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

نشر: مَكْتَبَة القُدْسِيّ، القَاهِرَة، مَطْبَعَة المعاهد، مِصْر، سنة ١٣٥٠هـ.

● **البَحْر المُحِيْط (في أُصُوْل الفِقْه)**: أبو عَبْد الله بَدْر الدِّيْن مُحَمَّد بن عَبْد الله بن بَهَادُر الزَّرْكَشِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٩٤هـ=١٣٩٢م.

تَحْقِيْق: لجنة من عُلَمَاء الأَزْهَر.

الطَّبْعَة الثالثة، دار الكُتُبِيّ، القَاهِرَة، سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٥م.

● **البَدْر الطَّالِع بمَحَاسِن مَنْ بعدَ القرن السابع**: مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الشَّوْكَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٥٠هـ=١٨٣٤م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة السَّعَادَة، مِصْر، سنة ١٣٤٨هـ.

● **بَذْل المَجْهُوْد في حَلّ سُنَن أبي دَاوُد**: خَلِيْل أَحْمَد السَّهَارَنْفُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٤٦هـ.

مع تَعْلِيْق: الشَّيْخ مُحَمَّد زَكَرِيَّا بن يَحْيَىٰ الكَانْدَهْلَوِيّ المَدَنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

اعتنىٰ به: أ. د. تَقِيّ الدِّيْن النَّدْوِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مركز الشَّيْخ أبي الحَسَن النَّدْوِيّ للبحوث والدراسات الإسْلَامِيَّة بالهِنْد، سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

● **البُرْهَان في أُصُوْل الفِقْه**: إمَام الحَرَمَيْن أبو المَعَالِي ضِيَاء الدِّيْن عَبْد المَلِك بن عَبْد الله بن يُوْسُف الجُوَيْنِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٧٨هـ=١٠٨٥م.

تَحْقِيْق: أ. د. عَبْد العَظِيْم مَحْمُوْد الديب، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

الطَّبْعَة الثانية، دار الأَنْصَار، القَاهِرَة، سنة ١٤٠٠هـ.

● **البُرْهَان في عُلُوْم القُرْآن (المُقَدِّمَة)**: أبو عَبْد الله بَدْر الدِّيْن مُحَمَّد بن عَبْد الله بن بَهَادُر الزَّرْكَشِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٩٤هـ=١٣٩٢م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبو الفَضْل إبْرَاهِيْم، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الطَّبْعَة الثانية، مَطْبَعَة عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ، مِصْر، سنة ١٩٧٢م.

● **بُغْيَة الوُعَاة في طَبَقَات اللُّغَوِيِّيْن والنُّحَاة**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبو الفَضْل إِبْرَاهِيْم، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ، مِصْر، سنة ١٩٦٤م.

● **أبو بَكْر الصِّدِّيْق**: عَلِيّ الطَّنْطَاوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

الطَّبْعَة الثانية، المَطْبَعَة السَّلَفِيَّة، القَاهِرَة، سنة ١٣٧٢هـ.

● **بُلْغَة الأَرِيْب في مُصْطَلَح آثار الحَبِيْب**: انظر: قَفْو الأَثَر.

● **البُلْغَة في تَارِيْخ أَئِمَّة اللُّغَة**: مَجْد الدِّيْن أبو الطَّاهِر مُحَمَّد بن يَعْقُوْب الصِّدِّيْقِيّ الشِّيْرَازِيّ الفَيْرُوْزَابَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨١٧هـ=١٤١٥م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد المِصْرِيّ.

منشورات وزارة الثقافة، دِمَشْق، سنة ١٩٧٢م.

● **بُلُوْغ المَرَام من جمع أَدِلَّة الأَحْكَام**: ابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ. انظر: سُبُل السَّلَام.

● **تَأْوِيْلَات أَهْل السُّنَّة**: أبو مَنْصُوْر مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مَحْمُوْد المَاتُرِيْدِيّ السَّمَرْقَنْدِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٣٣هـ=٩٤٤م.

تَحْقِيْق: فَاطِمَة يُوْسُف الخيمي.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة ناشرون، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

● **تَاج التَّرَاجِم في طَبَقَات الحَنَفِيَّة**: أبو الفِدَاء زَيْن الدِّيْن قَاسِم بن قُطْلُوْبُغَا الحَنَفِيّ السُّوْدُوْنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٧٩هـ=١٤٧٤م.

الناشر: مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ، بَغْدَاد، مَطْبَعَة العَانِيّ، بَغْدَاد، سنة ١٩٦٢م.

● **تَارِيْخ الأَدَب العَرَبِيّ**: كارل بروكلمان، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٥هـ=١٩٥٦م.

الطَّبْعَة الأوربية المطبوعة بالألمانية في مَطْبَعَة بْرِيْل في مَدِيْنَة لَيْدَنْ:

الأَصل: ج١ طبع سنة ١٩٤٣م، وج٢ طبع سنة ١٩٤٩م.

والذَّيْل: ج١ طبع سنة ١٩٤٧م، وج٢ طبع سنة ١٩٣٨م، وج٣ طبع سنة ١٩٤٢م.

والطَّبْعَة العَرَبِيَّة ج١-٣ ترجمة: أ. د. عَبْد الحَلِيْم النَّجَّار، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٣هـ=١٩٦٤م.

ج١-٢ (القسم الأول).

و ج٤ ترجمة: أ. د. يَعْقُوْب بَكْر، و أ. د. رَمَضَان عَبْد التَّوَّاب.

ج٣-٤ (القسم الثاني).

و ج٥ ترجمة: أ. د. رَمَضَان عَبْد التَّوَّاب، ومُرَاجَعَة: أ. د. يَعْقُوْب بَكْر.

و ج٦ ترجمة: أ. د. يَعْقُوْب بَكْر، ومُرَاجَعَة: أ. د. رَمَضَان عَبْد التَّوَّاب.

ج٥-٦ (القسم الثالث).

و ج٧-٨ (القسم الرابع) ترجمة: أ. د. مُحَمَّد عوني عَبْد الرَّؤُوْف، و د. عُمَر صابر عَبْد الجَلِيْل، و د. سَعِيْد حَسَن بحيري.

و ج٩ (القسم الخامس) ترجمة: أ. د. مَحْمُوْد فهمي حِجَازِيّ.

و ج١٠-١١ (القسم السادس) ترجمة: أ. د. مَحْمُوْد فهمي حِجَازِيّ، و د. حَسَن مَحْمُوْد إسْمَاعِيْل.

و ج١٢ (القسم السابع) ترجمة: د. غَرِيْب مُحَمَّد غَرِيْب، و د. حَسَن مَحْمُوْد إسْمَاعِيْل، وعَبْد الحَلِيْم مَحْمُوْد أَحْمَد.

و ج١٢-١٣أ (القسم الثامن) ترجمة: أ. د. مَحْمُوْد فهمي حِجَازِيّ، و د. عُمَر صابر عَبْد الجَلِيْل.

و ج١٣ب-١٤ (القسم التاسع) ترجمة: أ. د. مَحْمُوْد فهمي حِجَازِيّ، و د. عُمَر صابر عَبْد الجَلِيْل.

و ج١٥ (القسم العاشر) ترجمة: أ. د. عُمَر صابر عَبْد الجَلِيْل.

أَشْرَف علىٰ ترجمة الكتاب كله إلىٰ العَرَبِيَّة: أ. د. مَحْمُوْد فهمي حِجَازِيّ.

و ج١-٦ طبع في دار المَعَارِف، مِصْر، طبعات متعددة.

وأعادت المنظمة العَرَبِيَّة للتربية والثقافة والعُلُوْم طبع ترجمة الكتاب كله إلىٰ العَرَبِيَّة من الجزء الأول إلىٰ الخامس عشر في مطابع الهيئة المِصْرِيَّة العامة للكتاب، سنة ١٩٩٣-١٩٩٩م.

● **تَارِيْخ بَغْدَاد أو مَدِيْنَة السَّلَام**: الحافظ أبو بَكْر أَحْمَد بن عَلِيّ بن ثَابِت الخَطِيْب البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

الناشر: دار الكتاب العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، وهي الطَّبْعَة المُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ التي طبعت بمَطْبَعَة السَّعَادَة، مِصْر، سنة ١٣٤٩هـ.

● **تَارِيْخ الخُلَفَاء**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحَمِيْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م[1].

الطَّبْعَة الثالثة، مَطْبَعَة المَدَنِيّ، القَاهِرَة، سنة ١٩٦٤م.

● **تَارِيْخ عُمَر بن الخَطَّاب**: الحافظ جَمَال الدِّيْن أبو الفَرَج عَبْد الرَّحْمٰن بن عَلِيّ بن مُحَمَّد التَّيْمِيّ البَكْرِيّ القُرَشِيّ البَغْدَادِيّ الحَنْبَلِيّ، المعروف بابن الجَوْزِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٩٧هـ=١٢٠١م.

تَقْدِيْم وتَعْلِيْق: أُسَامَة عَبْد الكَرِيْم الرِّفَاعِيّ.

دار إحياء عُلُوْم الدِّيْن، دِمَشْق، سنة ١٣٩٤هـ.

● **التَّارِيْخ الكَبِيْر**: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل بن إبْرَاهِيْم بن المُغِيْرَة بن بَرْدِزْبَهْ الجُعْفِيّ البُخَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م.

---

(١) كَتَبَ الأُسْتَاذ مُحَمَّد عَلِيّ النَّجَّار عضو مَجْمَع اللُّغَة العَرَبِيَّة في القَاهِرَة ترجمةً للأُسْتَاذ الشَّيْخ مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحَمِيْد، وذَكَرَ فيها أَنَّه وُلِدَ في ٢٨ من جُمَادَىٰ الأُوْلَىٰ سنة ١٣١٨هـ = ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٠٠م، وأَنَّه تُوُفِّيَ في ٢٤ من ذي القِعْدَة سنة ١٣٩٢هـ = ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢م. وهٰذِهِ الترجمة وَرَدَتْ في مُقَدِّمَة الطَّبْعَة الثانية من كتاب شَرْح شُذُور الذَّهَب لابن هِشَام، الذي طَبَعَته المَكْتَبَة العَصْرِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م، بالمَطْبَعَة العَصْرِيَّة، بَيْرُوْت.

في حين أَرَّخَ وَفَاتَهُ الزِّرِكْلِيُّ في الأَعْلَام في سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م، وأَخَذَهُ منه عُمَر رِضَا كَحَّالَة في مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن.

تَصْحِيْح وتَعْلِيْق: عَبْد الرَّحْمٰن بن يَحْيَىٰ المُعَلِّمِيّ اليَمَانِيّ، أَمِيْن مَكْتَبَة الحَرَم المَكِّيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م.

الطَّبْعَة الثانية، مَطْبَعَة دائرة المَعَارِف العُثْمَانِيَّة بحَيْدَر آبَاد الدَّكَن، سنة ١٩٦٣م-١٩٧٨م، عدا القسم الأول من الجزء الأول - الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سنة ١٣٦١هـ، والقسم الثاني من الجزء الرابع - الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سنة ١٣٦٠هـ، والكُنَىٰ - الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سنة ١٣٦٠هـ.

● **التِّبْيَان لبعض المباحث المُتَعَلِّقَة بالقُرْآن**: طَاهِر بن صَالِح بن أَحْمَد الجَزَائِرِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٣٨هـ=١٩٢٠م.

بعِنَايَة: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطَّبْعَة الرابعة، دار البشائر الإسْلَامِيَّة، مكتب المطبوعات الإسْلَامِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٥هـ.

● **تَبْيِيْن كَذِب المُفْتَرِي فيما نُسِبَ إلىٰ الإمَام أبي الحَسَن الأَشْعَرِيّ**: أبو القَاسِم عَلِيّ بن الحَسَن بن هِبَة الله بن عَسَاكِر الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٧١هـ=١١٧٦م.

الناشر: دار الكتاب العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٩م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة التي عُنِيَ بنشرها القُدْسِيّ في القَاهِرَة.

● **التَّحَدِّي في آيات الإعجاز**: أ. د. قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار البَشِيْر، عَمَّان، الأُرْدُنّ، سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

● **تَدْرِيْب الرَّاوِي في شَرْح تَقْرِيْب النَّوَاوِيّ**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

و**تَقْرِيْب النَّوَاوِيّ** هو: **التَّقْرِيْب والتَّيْسِيْر لمَعْرِفَة سُنَن البَشِيْر النَّذِيْر**، لأبي زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ أو النَّوَاوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م. والتَّقْرِيْب مُلَخَّص كتابه الإرْشَاد، الذي لَخَّصَ فيه عُلُوْم الحَدِيْث لابن الصَّلَاح.

تَحْقِيْق: عَبْد الوَهَّاب عَبْد اللَّطِيْف الحُسَيْنِيّ الأَشْعَرِيّ المَالِكِيّ.

الطَّبْعَة الثانية، دار الكتب الحَدِيْثَة، القَاهِرَة، مَطْبَعَة السَّعَادَة، مِصْر، سنة ١٩٦٦م.

والطَّبْعَة الأُخْرَىٰ:

تَحْقِيْق: أبو قُتَيْبَة نَظَر مُحَمَّد الفَارَيَابِيّ.

الطَّبْعَة الثالثة، نشر: دار الكَلِم الطَّيِّب، دِمَشْق، طبع بِبَيْرُوْت، سنة ١٤١٧هـ.

● **التَّذْكَار في أفضل الأَذْكَار**: أبو عَبْد الله شَمْس الدِّيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن أبي بَكْر بن فَرْح الأَنْصَارِيّ الخَزْرَجِيّ القُرْطُبِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧١هـ=١٢٧٣م.

بعِنَايَة: بشير مُحَمَّد عُيُوْن.

الطَّبْعَة الثالثة، بَيْرُوْت، نشر مَكْتَبَة دار البَيَان بدِمَشْق، سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

● **تَذْكِرَة الحُفَّاظ**: الحافظ شَمْس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

ومعه ذُيُول تَذْكِرَة الحُفَّاظ للذَّهَبِيّ، وهي:

١. **ذَيْل تَذْكِرَة الحُفَّاظ**، لتلميذ الذَّهَبِيّ، أبي المَحَاسِن شَمْس الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن الحَسَن الحُسَيْنِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦٥هـ=١٣٦٤م.

٢. **لَحْظ الأَلْحَاظ بذَيْل طَبَقَات الحُفَّاظ**، للحافظ أبي الفَضْل تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد، بن فَهْد المَكِّيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٧١هـ=١٤٦٦م.

٣. **ذَيْل طَبَقَات الحُفَّاظ**، لجَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

وهٰذِهِ الذُّيُول الثلاثة مطبوعة بجزء وَاحِد ملحق بتَذْكِرَة الحُفَّاظ للذَّهَبِيّ، الطَّبْعَة الثالثة.

صَحَّحَهَا وعَلَّقَ عليها: مُحَمَّد زَاهِد بن الحَسَن بن عَلِيّ الكَوْثَرِيّ، في سنة ١٣٤٧هـ، وهو المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

دار إحياء التُّرَاث العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الثالثة المطبوعة بدائرة المَعَارِف العُثْمَانِيَّة بحَيْدَر آبَاد الدَّكَن، سنة ١٣٧٥هـ.

● **تَرْتِيْب المَدَارِك وتَقْرِيْب المَسَالِك، لمَعْرِفَة أَعْلَام مَذْهَب مَالِك**: القَاضِي أَبو الفَضْل عِيَاض بن مُوسَىٰ بن عِيَاض اليَحْصُبِيّ السَّبْتِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٤٤هـ=١١٤٩م.

تَحْقِيْق: د. أَحْمَد بُكَيْر مَحْمُوْد.

منشورات: دار مَكْتَبَة الحياة بِبَيْرُوْت، ودار مَكْتَبَة الفكر بلِيْبِيَا، لُبْنَان، سنة ١٩٦٧م.

● **تَشْنِيْف المَسَامِع بجَمْع الجَوَامِع**: أبو عَبْد الله بَدْر الدِّيْن مُحَمَّد بن عَبْد الله بن بَهَادُر الزَّرْكَشِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٩٤هـ=١٣٩٢م.

و**جَمْع الجَوَامِع**، لتاج الدِّيْن أبي نَصْر عَبْد الوَهَّاب بن عَلِيّ بن عَبْد الكَافِي بن عَلِيّ السُّبْكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧١هـ=١٣٧٠م.

دِرَاسَة وتَحْقِيْق: أ. د. سيد عَبْد العَزِيْز، و أ. د. عَبْد الله رَبِيْع.

الطَّبْعَة الثانية، مكتب قُرْطُبَة للبَحْث العِلْمِيّ وإحياء التُّرَاث الإسْلَامِيّ، مِصْر، سنة ٢٠٠٦م.

● **التَّصْحِيْف وأَثَرُهُ في الحَدِيْث والفِقْه وجهود المُحَدِّثِيْن في مكافحته**: أسطيري جَمَال.

الطَّبْعَة الثانية، دار طيبة للنشر والتوزيع، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

● **التَّعْرِيْفَات**: السَّيِّد الشَّرِيْف الجُرْجَانِيّ، أبو الحَسَن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الحُسَيْنِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨١٦هـ=١٤١٣م.

دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

● **تعريف الاقْتِصَاد الإسْلَامِيّ**: أ. د. عَبْد الجَبَّار السَّبْهَانِيّ.

مَقَالَة نشرها علىٰ موقعه في الإنترنت: https://al-sabhany.com

● **التَّفْسِيْر البَسِيْط**: أبو الحَسَن عَلِيّ بن أَحْمَد بن مُحَمَّد الوَاحِدِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٨هـ=١٠٧٦م.

تَحْقِيْق: مجموعة من الأساتذة.

نشر جَامِعَة الإمَام مُحَمَّد بن سُعُوْد الإسْلَامِيَّة، الرِّيَاض، سنة ١٤٣٠هـ، مطابع الجَامِعَة.

● **تَفْسِيْر البَغَوِيّ (مَعَالِم التنزيل)**: أبو مُحَمَّد مُحْيِي السُّنَّة الحُسَيْن بن مَسْعُوْد بن مُحَمَّد البَغَوِيّ الفَرَّاء الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥١٦هـ=١١٢٢م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار ابن حَزْم، لُبْنَان، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م، (وهٰذِهِ الطَّبْعَة تخلو من مُقَدِّمَة التَّفْسِيْر).

لٰكِنِي أَخذتُ (مُقَدِّمَة التَّفْسِيْر) من الطَّبْعَة التي حَقَّقَهَا وخَرَّجَ أَحَادِيْثَهَا مُحَمَّد عَبْد الله النَّمِر وآخرون. دار طيبة للنشر، الرِّيَاض، سنة ١٤٠٩هـ.

- **تَفْسِيْر الطَّبَرِيّ (جَامِع البَيَان عن تَأْوِيْل آي القُرْآن)**: أبو جَعْفَر مُحَمَّد بن جَرِيْر الطَّبَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣١٠هـ=٩٢٣م.

دار الفكر، بَيْرُوْت، سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

- **تَفْسِيْر القُرْطُبِيّ (الجَامِع لأَحْكَام القُرْآن)**: أبو عَبْد الله شَمْس الدِّيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن أبي بَكْر بن فَرْح الأَنْصَارِيّ الخَزْرَجِيّ القُرْطُبِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧١هـ=١٢٧٣م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار ابن حَزْم، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

- **تَفْسِيْر ابن كَثِيْر (تَفْسِيْر القُرْآن العَظِيْم)**: الحافظ عِمَاد الدِّيْن أبو الفِدَاء إِسْمَاعِيْل بن عُمَر بن كَثِيْر القُرَشِيّ الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧٤هـ=١٣٧٣م.

اعتنىٰ به: مُحَمَّد أَنَس مُصْطَفَىٰ الخَنّ، بمُسَاعَدَة فريق من مكتب تَحْقِيْق التُّرَاث بمُؤَسَّسَة الرِّسَالَة.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة ناشرون، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

- **تَفْسِيْر الوَاحِدِيّ**: انظر: التَّفْسِيْر البَسِيْط.

- **تفصيل آيات القُرْآن الحَكِيْم**: جول لابوم.

ويليه:

المُسْتَدْرَك: ادوار مُونْتِيهْ.

نقلها إلىٰ اللُّغَة العَرَبِيَّة: مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

دار الكتاب العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، لُبْنَان، طَبْعَة مُصَوَّرَة.

- **تَقْرِيْب التَّهْذِيْب**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

تَحْقِيْق: عَبْد الوَهَّاب عَبْد اللَّطِيْف الحُسَيْنِيّ الأَشْعَرِيّ المَالِكِيّ.

الطَّبْعَة الثانية، دار المَعْرِفَة، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٥م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة.

- **تَقْرِيْب النَّوَاوِيّ**: انظر: تَدْرِيْب الرَّاوِي.

- **التَّقْيِيْد والإِيْضَاح شَرْح مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح**: أبو الفَضْل زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحِيْم بن الحُسَيْن بن عَبْد الرَّحْمٰن الكُرْدِيّ العِرَاقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٦هـ=١٤٠٤م.

والمُقَدِّمَة، لتَقِيّ الدِّيْن أبي عَمْرو عُثْمَان بن عَبْد الرَّحْمٰن بن عُثْمَان الشَّهْرَزُوْرِيّ الكُرْدِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن الصَّلَاح، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٣هـ=١٢٤٥م.

تَحْقِيْق: عَبْد الرَّحْمٰن مُحَمَّد عُثْمَان.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: مُحَمَّد عَبْد المُحْسِن الكُتُبِيّ، المَدِيْنَة المُنَوَّرَة، ومَكْتَبَة القَاهِرَة، القَاهِرَة، مَطْبَعَة العَاصِمَة، القَاهِرَة، سنة ١٩٦٩م.

- **تَلْخِيْص الحَبِيْر في تَخْرِيْج أَحَادِيْث الرَّافِعِيّ الكَبِيْر**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

والمُرَاد بـ **الرَّافِعِيّ الكَبِيْر** هو كتاب: **فتح العَزِيْز علىٰ كتاب الوَجِيْز**، لأبي القَاسِم عَبْد الكَرِيْم بن مُحَمَّد بن عَبْد الكَرِيْم الرَّافِعِيّ القَزْوِيْنِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٢٣هـ=١٢٢٦م.

وكتاب **الوَجِيْز**، هو في فِقْه الشَّافِعِيَّة، للإِمَام حُجَّة الإِسْلَام أبي حَامِد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الغَزَالِيّ الطُّوْسِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

تَحْقِيْق: أ. د. شَعْبَان مُحَمَّد إِسْمَاعِيْل.

الناشر: مَكْتَبَة الكُلِّيَّات الأَزْهَرِيَّة، القَاهِرَة، سنة ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

- **تَنْقِيْح الأَنْظَار**: انظر: تَوْضِيْح الأَفْكَار.

- **تَنْقِيْح الفُصُوْل في اخْتِصَار المَحْصُوْل، وشرحه**: كلاهما لشِهَاب الدِّيْن أبي العَبَّاس أَحْمَد بن إِدْرِيْس بن عَبْد الرَّحْمٰن الصُّنْهَاجِيّ المِصْرِيّ المَالِكِيّ، المشهور بالقَرَافِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٨٤هـ=١٢٨٥م.

حَقَّقَهُ ووَثَّقَهُ: مُحَمَّد عَبْد الرَّحْمٰن الشاغول.

المَكْتَبَة الأَزْهَرِيَّة للتُّرَاث، القَاهِرَة.

● **تَنْوِيْر الحَوَالِك شَرْح مُوَطَّأ الإمَام مَالِك**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

ويليه:

إسعاف المُبَطَّأ بِرِجَال المُوَطَّأ، للسُّيُوْطِيّ أَيْضاً.

و**المُوَطَّأ**، للإمَام مَالِك بن أَنَس الأَصْبَحِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٧٩هـ=٧٩٥م.

المَكْتَبَة التجارية الكُبْرَىٰ، مِصْر.

● **تَهْذِيْب الأَسْمَاء واللُّغَات**: أبو زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ أو النَّوَاوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

الناشر: دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة المُنِيْرِيَّة المِصْرِيَّة.

● **تَهْذِيْب التَّهْذِيْب**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الناشر: دار صادر، بَيْرُوْت، سنة ١٩٦٨م، وهي مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ المطبوعة بمَطْبَعَة دائرة المَعَارِف النِّظَامِيَّة بحَيْدَر آباد الدَّكَن، سنة ١٣٢٥هـ.

● **تَهْذِيْب الكَمَال في أَسْمَاء الرِّجَال**: الحافظ جَمَال الدِّيْن أبو الحَجَّاج يُوْسُف بن الزَّكِيّ عَبْد الرَّحْمٰن بن يُوْسُف المِزِّيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٢هـ=١٣٤١م.

تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: أ. د. بَشَّار عَوَّاد مَعْرُوف.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، ج١ سنة ١٩٨٠م، وج٢ سنة ١٩٨٢م.

● **تَوْضِيْح الأَفْكَار لمعاني تَنْقِيْح الأَنْظَار**: مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل الأَمِيْر الصَّنْعَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٨٢هـ=١٧٦٨م.

و**تَنْقِيْح الأَنْظَار في عُلُوْم الآثار**، للحافظ مُحَمَّد بن إبْرَاهِيْم بن عَلِيّ الصَّنْعَانِيّ، المشهور بابن الوَزِيْر، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٤٠هـ=١٤٣٦م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحَمِيْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: مَكْتَبَة الخانجي، مَطْبَعَة السَّعَادَة، مِصْر، سنة ١٣٦٦هـ.

● **تَيْسِير التَّحْرِيْر**: مُحَمَّد أَمِيْن بن مَحْمُوْد، المعروف بأَمِيْر بَادِشَاه، الحُسَيْنِيّ نسباً، الحَنَفِيّ مَذْهَباً، الخُرَاسَانِيّ مولداً، البُخَارِيّ منشأً، المَكِّيّ موطناً، المُتَوَفَّىٰ نحو سنة ٩٧٢هـ=١٥٦٥م.

وهو شَرْح:

التَّحْرِيْر في أُصُوْل الفِقْه الجَامِع بين اصْطِلَاحَي الحَنَفِيَّة والشَّافِعِيَّة، لكَمَال الدِّيْن مُحَمَّد بن هُمَام الدِّيْن عَبْد الوَاحِد بن حَمِيْد الدِّيْن عَبْد الحَمِيْد السِّيْوَاسِيّ السِّكَنْدَرِيّ القَاهِرِيّ الحَنَفِيّ، المعروف بالكَمَال بن الهُمَام، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٦١هـ=١٤٥٧م.

مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ، مِصْر، سنة ١٣٥٠هـ.

● **تَيْسِيْر التَّفْسِيْر للقُرْآن الكَرِيْم**: مُحَمَّد بن يُوْسُف بن عِيسَىٰ أَطَّفَيِّش الإبَاضِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٣٢هـ=١٩١٤م.

تَحْقِيْق: إبْرَاهِيْم بن مُحَمَّد طَلَّاي.

المَطْبَعَة العَرَبِيَّة، غَرْدَايَة، الجَزَائِر، سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

● **جَامِع بَيَان العِلْم وفَضْلِهِ، وما يَنْبَغِي في رِوَايَتِهِ وحَمْلِهِ**: أبو عُمَر يُوْسُف بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَبْد البَرّ بن عَاصِم النَّمَرِيّ القُرْطُبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

تَحْقِيْق: عَبْد الرَّحْمٰن مُحَمَّد عُثْمَان.

الطَّبْعَة الثانية، الناشر: المَكْتَبَة السَّلَفِيَّة، المَدِيْنَة المُنَوَّرَة، مَطْبَعَة العَاصِمَة، القَاهِرَة، سنة ١٩٦٨م.

● **جَامِع التَّحْصِيْل في أَحْكَام المَرَاسِيْل**: صَلَاح الدِّيْن خَلِيْل بن كَيْكَلْدِي العَلَائِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦١هـ=١٣٥٩م.

تَحْقِيْق: حَمْدِي عَبْد المَجِيْد السَّلَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، وزارة الأوقاف العِرَاقِيَّة، الدار العَرَبِيَّة للطِّبَاعَة، بَغْدَاد، سنة ١٩٧٨م.

● **الجَامِع الصَّغِيْر في أَحَادِيْث البَشِيْر النَّذِيْر**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

وبهامشه:

كُنُوز الحَقَائِق في حَدِيْث خَيْر الخَلَائِق، لمُحَمَّد عَبْد الرَّؤُوْف بن تاج العَارِفِيْن بن عَلِيّ المُنَاوِيّ القَاهِرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٣١هـ=١٦٢٢م.

الطَّبْعَة الرابعة، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده، مِصْر، سنة ١٩٥٤م.

- **الجَامِع الكَبِيْر**: انظر: سُنَن التِّرْمِذِيّ. تَحْقِيْق: الشَّيْخ شُعَيْب.

- **الجَامِع لأَخْلَاق الرَّاوِي وآدَاب السَّامِع**: الحافظ أبو بَكْر أَحْمَد بن عَلِيّ بن ثَابِت الخَطِيْب البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

تَحْقِيْق: أ. د. مُحَمَّد عجاج الخَطِيْب، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٤٣هـ=٢٠٢١م.

الطَّبْعَة الرابعة، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

- **الجَرْح والتَّعْدِيْل**: أبو مُحَمَّد عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي حَاتِم مُحَمَّد بن إدْرِيْس بن المُنْذِر التَّمِيْمِيّ الرَّازِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٢٧هـ=٩٣٨م.

الناشر: دار الأُمَم، بَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ التي طُبعت سنة ١٩٥٢م بمَطْبَعَة دائرة المَعَارِف العُثْمَانِيَّة بحَيْدَر آباد الدَّكَن.

- **جَمْع الجَوَامِع**: تاج الدِّيْن أبو نَصْر عَبْد الوَهَّاب بن عَلِيّ بن عَبْد الكَافِي بن عَلِيّ السُّبْكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧١هـ=١٣٧٠م.

وشرحه:

شرح جَلَال الدِّيْن المَحَلِّيّ مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٦٤هـ=١٤٥٩م.

وعليه:

حَاشِيَة البَنَّانِيّ عَبْد الرَّحْمٰن بن جَادَ اللهُ المَغْرِبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٩٨هـ=١٧٨٤م.

الطَّبْعَة الثانية، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ، مِصْر، سنة ١٩٣٧م.

- **الجَوَاهِر المُضِيَّة في طَبَقَات الحَنَفِيَّة**: مُحْيِي الدِّيْن أبو مُحَمَّد عَبْد القَادِر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن نَصْر الله بن سَالِم بن أبي الوَفَاء القُرَشِيّ الحَنَفِيّ المِصْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧٥هـ=١٣٧٣م.

تَحْقِيْق: أ. د. عَبْد الفَتَّاح مُحَمَّد الحُلْو، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

الطَّبْعَة الثانية، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، هَجَر للطِّبَاعَة والنشر والتوزيع والإعْلَان، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

● **حَاشِيَة البَنَّانِيّ علىٰ شرح جَلَال الدِّيْن المَحَلِّيّ**: انظر: جَمْع الجَوَامِع.

● **حَاشِيَة لَقْط الدُّرَر بشَرْح مَتْن نُخْبَة الفِكَر**: عَبْد الله بن حُسَيْن خَاطِر السَّمِيْن العَدَوِيّ المَالِكِيّ الأَزْهَرِيّ. انتهىٰ منها سنة ١٣٠٩هـ=١٨٩٢م.

و**نُخْبَة الفِكَر في مُصْطَلَح أَهل الأَثَر**، وشرحه **نُزْهَة النَّظَر**، كلاهما لشِهَاب الدِّيْن أبي الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده، مِصْر، سنة ١٩٣٨م.

● **ابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، ودِرَاسَة مُصَنَّفَاتِهِ، ومَنْهَجُهُ ومَوَارِدُهُ في كتابه الإِصَابَة**: أ. د. شَاكِر مَحْمُوْد عَبْد المُنْعِم.

وزارة الأوقاف العِرَاقِيَّة، دار الرِّسَالَة للطِّبَاعَة، بَغْدَاد، سنة ١٩٧٨م، (الجزء الأول).

● **حُسْن المُحَاضَرَة في تَارِيْخ مِصْر والقَاهِرَة**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد أبو الفَضْل إِبْرَاهِيْم، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ، القَاهِرَة، سنة ١٩٦٧م.

● **حِلْيَة الأَوْلِيَاء وطَبَقَات الأَصْفِيَاء**: الحافظ أبو نُعَيْم أَحْمَد بن عَبْد الله بن أَحْمَد الأَصْبَهَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٣٠هـ=١٠٣٨م.

الناشر: دار الكتاب العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، سنة ١٩٦٧م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة الخانجي الأُوْلَىٰ التي طبعت بمَطْبَعَة السَّعَادَة، مِصْر، سنة ١٣٥٧هـ.

● **الخَرَاج**: القَاضِي أبو يُوْسُف يَعْقُوْب بن إِبْرَاهِيْم بن حَبِيْب الأَنْصَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٨٢هـ=٧٩٨م.

اقترح عليه إنشاءَهُ وتصنيفَه الخَلِيْفَةُ هَارُوْن الرَّشِيْد (ابن مُحَمَّد المَهْدِيّ بن أبي جَعْفَر

المَنْصُوْر العَبَّاسِيّ)، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٩٣هـ=٨٠٩م.

المَطْبَعَة السَّلَفِيَّة، مِصْر، سنة ١٣٨٢هـ، طَبْعَة مُصَوَّرَة في بَيْرُوْت.

- **الخَرَاج**: يَحْيَىٰ بن آدَم القُرَشِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٠٣هـ=٨١٨م.

مع:

تَعْلِيْقَات، لأَحْمَد مُحَمَّد شَاكِر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.

المَطْبَعَة السَّلَفِيَّة، سنة ١٣٨٤هـ، طَبْعَة مُصَوَّرَة في بَيْرُوْت.

- **خَزِيْنَة الأَسْرَار**: مُحَمَّد حقي النازلي.

وطبع بهامشه كتاب:

الحِصْن الحَصِيْن من كلام سَيِّد المُرْسَلِيْن، لشَمْس الدِّيْن أبي الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الجَزَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٣٣هـ=١٤٢٩م.

دار الفكر، بَيْرُوْت، مُصَوَّرَة عن الطَّبْعَة المِصْرِيَّة التي قُرِّضَت قبل طباعتها سنة ١٢٨٦هـ.

- **خُلَاصَة تَذْهِيْب تَهْذِيْب الكَمَال في أَسْمَاء الرِّجَال**: الحافظ صَفِيّ الدِّيْن أَحْمَد بن عَبْد الله بن أبي الخَيْر بن عَبْد العَلِيْم الخَزْرَجِيّ الأَنْصَارِيّ السَّاعِدِيّ، ولد سنة ٩٠٠هـ=١٤٩٥م، وصَنَّفَ هٰذَا الكتاب سنة ٩٢٣هـ=١٥١٧م.

كَتَبَ مُقَدِّمَتَهَا: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطَّبْعَة الثانية، الناشر: مكتب المطبوعات الإِسْلَامِيَّة، حَلَب، سنة ١٩٧١م، وهي مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ التي طبعت بالمَطْبَعَة الكُبْرَىٰ المِيْرِيَّة، بُوْلَاق، مِصْر، سنة ١٣٠١هـ.

- **الخُلَاصَة في أُصُوْل الحَدِيْث**: شَرَف الدِّيْن الحُسَيْن بن عَبْد الله بن مُحَمَّد الطِّيْبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٣هـ=١٣٤٢م.

تَحْقِيْق: صبحي جاسم الحميد البَدْرِيّ السَّامَرَّائِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

رئاسة ديوان الأوقاف، العِرَاق، مَطْبَعَة الإِرْشَاد، بَغْدَاد، سنة ١٩٧١م.

- **الدُّرَر الكَامِنَة في أَعْيَان المِئَة الثامنة**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الطَّبْعَة الثانية، مَطْبَعَة دائرة المَعَارِف العُثْمَانِيَّة، حَيْدَر آباد الدَّكَن، ج١ سنة ١٩٧٢م - ج٦ سنة ١٩٧٦م.

- **الدُّرّ المَنْثُوْر في التَّفْسِيْر بالمَأْثُوْر**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تَحْقِيْق: أ. د. عَبْد الله بن عَبْد المُحْسِن التُّرْكِيّ، بالتعاون مع مركز هَجَر للبحوث والدراسات العَرَبِيَّة والإِسْلَامِيَّة، د. عَبْد السَّنَد حَسَن يمامة.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مركز هَجَر للبحوث، القَاهِرَة، سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

- **دِفَاع عن أبي هُرَيْرَة**: عَبْد المُنْعِم صَالِح العَلِيّ العِزِّيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الشروق، بَيْرُوْت، مَكْتَبَة النهضة، بَغْدَاد، سنة ١٩٧٣م.

- **ذيول تَذْكِرَة الحُفَّاظ**: انظر: تَذْكِرَة الحُفَّاظ للذَّهَبِيّ.

- **الرَّفْع والتَّكْمِيْل في الجَرْح والتَّعْدِيْل**: أبو الحَسَنَات مُحَمَّد عَبْد الحَيّ بن مُحَمَّد عَبْد الحَلِيْم بن مُحَمَّد أَمِيْن الله اللَّكْنَوِيّ الهِنْدِيّ الأَنْصَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٠٤هـ=١٨٨٧م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطَّبْعَة الثانية، مطابع دار لُبْنَان، بَيْرُوْت، سنة ١٩٦٨م.

- **الرُّوَاة الثِّقَات المُتَكَلَّم فيهم بما لا يُوْجِبُ رَدَّهُم**: الحافظ شَمْس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: مُحَمَّد إبْرَاهِيْم المَوْصِلِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار البشائر الإِسْلَامِيَّة، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

- **رُوْح المَعَانِي في تَفْسِيْر القُرْآن العَظِيْم والسَّبْع المَثَانِي**: أبو الثَّنَاء شِهَاب الدِّيْن السَّيِّد مَحْمُوْد بن عَبْد الله الآلُوْسِيّ البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٧٠هـ=١٨٥٤م.

تَحْقِيْق: مجموعة من الأساتذة.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

● **الـرَّوْض الأُنُف في تَفْسِيْر السِّيْرَة النَّبَوِيَّة لابن هِشَام**: أبو القَاسِم عَبْد الرَّحْمٰن بن عَبْد الله بن أَحْمَد الخَثْعَمِيّ السُّهَيْلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٨١هـ=١١٨٥م.

و**السِّيْرَة النَّبَوِيَّة**، لأبي مُحَمَّد عَبْد المَلِك بن هِشَام بن أَيُّوْب الحِمْيَرِيّ المَعَافِرِيّ البَصْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢١٣هـ=٨٢٨م.

وابن هِشَام جمع السِّيْرَة النَّبَوِيَّة وهَذَّبهَا ولَخَّصَهَا من المَغَازِي والسِّيَر لابن إسْحَاق (أبي بَكْر مُحَمَّد بن إسْحَاق بن يَسَار، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٥١هـ=٧٦٨م)، فاشتهرت بسِيْرَة ابن هِشَام.

تَقْدِيْم وتَعْلِيْق: طه عَبْد الرَّؤُوْف سَعْد.

مطبوعات مَكْتَبَة ومَطْبَعَة الحاج عَبْد السَّلَام بن مُحَمَّد بن شقرون، طبع ج١ في شركة الطِّبَاعَة الفنية المُتَّحِدَة، القَاهِرَة، سنة ١٩٧١م، وطبع ج٢-٤ في مُؤَسَّسَة نبع الفكر العَرَبِيّ للطِّبَاعَة، القَاهِرَة، سنة ١٩٧٢-١٩٧٣م.

● **رياض الصَّالِحِيْن**: النَّوَوِيّ. انظر: مَنْهَل الوَارِدِيْن.

● **الرِّيَاض المُسْتَطَابَة في جُمْلَة مَنْ رَوَىٰ في الصَّحِيْحَيْن من الصَّحَابَة**: يَحْيَىٰ بن أبي بَكْر بن مُحَمَّد العَامِرِيّ اليَمَنِيّ الحَرَضِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٩٣هـ=١٤٨٨م.

ضَبَطَهُ وصَحَّحَهُ: عُمَر الديراوي أبو حَجلة.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: مَكْتَبَة المَعَارِف، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٤م.

● **زَاد المَسِيْر في علم التَّفْسِيْر**: الحافظ جَمَال الدِّيْن أبو الفَرَج عَبْد الرَّحْمٰن بن عَلِيّ بن مُحَمَّد التَّيْمِيّ البَكْرِيّ القُرَشِيّ البَغْدَادِيّ الحَنْبَلِيّ، المعروف بابن الجَوْزِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٩٧هـ=١٢٠١م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، المكتب الإسْلَامِيّ، ودار ابن حَزْم، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

● **زَاد المَعَاد في هَدْي خير العِبَاد**: شَمْس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أبي بَكْر بن أَيُّوْب بن سَعْد الزُّرَعِيّ الدِّمَشْقِيّ، المشهور بابن قَيِّم الجَوْزِيَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٥١هـ=١٣٥٠م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَؤُوْط، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م، وعَبْد القَادِر الأَرْنَؤُوْط، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

الطَّبْعَة الثامنة، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، ومَكْتَبَة المَنَار الإسْلَامِيَّة، الكُوَيْت، سنة ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

● **زُبْدَة التَّفْسِيْر (وهو مُخْتَصَر من تَفْسِيْر فَتْح القَدِيْر للشَّوْكَانِيّ)**: مُحَمَّد سُلَيْمَان عَبْد الله الأشقر.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسْلَامِيَّة بالكُوَيْت، سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٥م.

● **الزُّهْد والرَّقَائِق**: عَبْد الله بن المُبَارَك بن وَاضِح المَرْوَزِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٨١هـ=٧٩٧م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ حَبِيْب الرَّحْمٰن الأَعْظَمِيّ.

الناشر: مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، ودار الإرْشَاد، حِمْص، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة نشرها مُحَمَّد عفيف الزُّعْبِيّ علىٰ الطَّبْعَة الهِنْدِيَّة.

● **سُبُل السَّلَام شَرْح بُلُوْغ المَرَام من جمع أَدِلَّة الأَحْكَام**: مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل الأَمِيْر الصَّنْعَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٨٢هـ=١٧٦٨م.

و**بُلُوْغ المَرَام من جمع أَدِلَّة الأَحْكَام**، لشِهَاب الدِّيْن أبي الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

مُرَاجَعَة وتَعْلِيْق: مُحَمَّد عَبْد العَزِيْز الخَوْلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٤٩هـ=١٩٣١م.

الطَّبْعَة الثانية، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده، مِصْر، سنة ١٩٥٠م.

● **سُنَن التِّرْمِذِيّ**: أبي عِيسَىٰ مُحَمَّد بن عِيسَىٰ بن سَوْرَة، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٩هـ=٨٩٢م.

تَعْلِيْق: عِزَّت عُبَيْد الدَّعَّاس، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

الناشر: مَكْتَبَة دار الدَّعْوَة، حِمْص، سنة ١٩٦٥م، المَطْبَعَة الوطنية، حِمْص.

والطَّبْعَة الأُخْرَىٰ:

تَحْقِيْق وتَخْرِيْج وتَعْلِيْق: الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَـؤُوْط، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م، وآخرين.

وهي الطَّبْعَة الثانية، دار الرِّسَالَة العالمية، بَيْرُوْت، سنة ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

● **سُنَن الدَّارِمِيّ**: أبي مُحَمَّد عَبْد الله بن عَبْد الرَّحْمٰن بن الفَضْل بن بَهْرَام بن عَبْد الصَّمَد التَّمِيْمِيّ السَّمَرْقَنْدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٥هـ=٨٦٩م.

طبع بعِنَايَة: مُحَمَّد أَحْمَد دهمان، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

نشرته دار إحياء السُّنَّة النَّبَوِيَّة.

● **سُنَن أبي دَاوُد**: سُلَيْمَان بن الأَشْعَث السِّجِسْتَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٥هـ=٨٨٩م.

تَعْلِيْق: الشَّيْخ أَحْمَد سَعْد عَلِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ، مِصْر، سنة ١٩٥٢م.

والطَّبْعَة الأُخْرَىٰ:

تَحْقِيْق وتَخْرِيْج وتَعْلِيْق: الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَؤُوْط، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م، وآخرين.

وهي الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الرِّسَالَة العَالَمِيَّة ، بَيْرُوْت، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

والطَّبْعَة الأُخْرَىٰ:

بعِنَايَة: هيثم بن نِزَار تَمِيْم.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الأَرْقَم، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

● **السُّنَن الكُبْرَىٰ**: أبو بَكْر أَحْمَد بن الحُسَيْن بن عَلِيّ البَيْهَقِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٥٨هـ=١٠٦٦م.

وبذَيْلِهِ:

الجَوْهَر النَّقِيّ، لعَلَاء الدِّين عَلِيّ بن عُثْمَان بن إبْرَاهِيْم المَارِدِيْنِيّ الحَنَفِيّ، الشهير بابن التُّرْكُمَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٥٠هـ=١٣٤٩م.

النَّاشر: دار صادر، بَيْرُوْت، وهي مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ المطبوعة بمَطْبَعَة مجلس دائرة المَعَارِف العُثْمَانِيَّة، حَيْدَر آباد الدَّكَن، الهِنْد، سنة ١٣٤٤-١٣٥٥هـ.

● **سُنَن ابن مَاجَه**: أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن يَزِيْد الرَّبَعِيّ القَزْوِيْنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٣هـ=٨٨٧م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ، مِصْر، سنة ١٩٥٢م.

والطَّبْعَة الأُخْرَىٰ:

تَحْقِيْق وتَخْرِيج وتَعْلِيْق: الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَـؤُوْط، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م، وآخرين.

وهي الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الرِّسَالَة العالمية، بَيْرُوْت، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● **سُنَن النَّسَائِيّ**: أبي عَبْد الرَّحْمٰن أَحْمَد بن شُعَيْب بن عَلِيّ النَّسَائِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٠٣هـ=٩١٥م. وهي **السُّنَن الصُّغْرَىٰ**، المُسَمَّاة بـ (**المُجْتَبَىٰ**)، أحد الكُتُب الستةِ الأُصُوْل.

وعليه:

شَرْح جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر **السُّيُوْطِيّ**، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

و**حَاشِيَة** أبي الحَسَن نُور الدِّيْن مُحَمَّد بن عَبْد الهَادِي التتوي المَدَنِيّ الكَبِيْر الحَنَفِيّ، المعروف بـ **السِّنْدِيّ**، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٣٨هـ.

دار إحياء التُّرَاث العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَـىٰ التي طُبعت بمِصْر، سنة ١٩٣٠م.

● **سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء**: الحافظ شَمْس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

تَحْقِيْق: عدد من الأساتذة.

أَشْرَف علىٰ تَحْقِيْق الكتاب وخَرَّج أَحَادِيْثَهُ: الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَـؤُوْط، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م.

الطَّبْعَة العاشرة، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

● **الشَّذَا الفَيَّاح من عُلُوْم ابن الصَّلَاح، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٣هـ=١٢٤٥م**: بُرْهَان الدِّيْن إِبْرَاهِيْم بن مُوسَىٰ بن أَيُّوْب الأَبْنَاسِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٢هـ=١٣٩٩م.

تَحْقِيْق: صَلَاح فتحي هَلَل.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة الرُّشد، الرِّيَاض، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، وشركة الرِّيَاض للنشر والتوزيع، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

- **شَذَرَات الذَّهَب في أَخْبَار من ذَهَب**: أبو الفَلَاح شِهَاب الدِّيْن عَبْد الحَيّ بن أَحْمَد بن مُحَمَّد، بن العِمَاد الحَنْبَلِيّ العَكري الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٨٩هـ=١٦٧٩م.

الناشر: دار الآفاق الجديدة، بَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة.

- **شرح أَلْفِيَّة السُّيُوْطِيّ في الحَدِيْث، المُسَمَّىٰ (إِسْعَاف ذَوِي الوَطَر بشَرْح نظم الدُّرَر في علم الأَثَر)**: مُحَمَّد بن الشَّيْخ العَلَّامَة عَلِيّ بن آدم بن مُوسَىٰ الإِتْيُوبِيّ الوَلَّوِيّ.

الطَّبْعَة الثالثة، مَكْتَبَة ابن تَيْمِيَّة، القَاهِرَة، سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

- **شَرْح التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة**:

والتَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة هي منظومةٌ أَلْفِيَّة في مُصْطَلَح الحَدِيْث.

والمنظومة وشرحها، كلاهما لأبي الفَضْل زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحِيم بن الحُسَيْن بن عَبْد الرَّحْمٰن الكُرْدِيّ العِرَاقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٦هـ=١٤٠٤م.

تَحْقِيْق: د. عَبْد اللَّطِيْف الهميم، و د. ماهر ياسين فَحْل.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

والطَّبْعَة الأُخْرَىٰ التي معها:

فَتْح البَاقِي علىٰ أَلْفِيَّة العِرَاقِيّ، لشَيْخ الإِسْلَام أبي يَحْيَىٰ زَكَرِيَّا بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الشَّافِعِيّ الأَنْصَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٢٦هـ=١٥٢٠م.

تَصْحِيْح وتَعْلِيْق: مُحَمَّد بن الحُسَيْن العِرَاقِيّ الحُسَيْنِيّ.

المَطْبَعَة الجديدة، فَاس، سنة ١٣٥٤هـ.

- **شَرْح التَّلْوِيْح علىٰ التَّوْضِيْح لمتن التَّنْقِيْح في أُصُوْل الفِقْه**.

تَنْقِيْح الأُصُوْل، وشرحه: **التَّوْضِيْح في حَلّ غوامض التَّنْقِيْح**، كلاهما من تأليف صَدْر الشَّرِيْعَة (الأصغر) عُبَيْد الله بن مَسْعُوْد بن تاج الشَّرِيْعَة مَحْمُوْد المَحْبُوْبِيّ البُخَارِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٧هـ=١٣٤٦م.

والتَّلْوِيْح في كَشْف حَقَائِق التَّنْقِيْح، لسَعْد الدِّيْن مَسْعُوْد بن عُمَر بن عَبْد الله التَّفْتَازَانِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٩٣هـ=١٣٩٠م.

مَطْبَعَة مُحَمَّد عَلِيّ صبيح وأولاده، الأَزْهَر، القَاهِرَة، سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٧م.

- **شرح تَنْقِيْح الفُصُوْل في اخْتِصَار المَحْصُوْل في الأُصُوْل.**

تَنْقِيْح الفُصُوْل وشرحه، كلاهما لشِهَاب الدِّيْن أبي العَبَّاس أَحْمَد بن إِدْرِيْس بن عَبْد الرَّحْمٰن الصُّنْهَاجِيّ المِصْرِيّ المَالِكِيّ، المشهور بالقَرَافِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٨٤هـ=١٢٨٥م.

والمَحْصُوْل في الأُصُوْل، لفَخْر الدِّيْن الرَّازِيّ، أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن عُمَر بن الحُسَيْن الخَطِيْب التَّيْمِيّ البَكْرِيّ القُرَشِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٠٦هـ=١٢١٠م.

حَقَّقَهُ: طه عَبْد الرَّؤُوْف سَعْد.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، شركة الطِّبَاعَة الفنية، القَاهِرَة، سنة ١٩٧٣م.

- **شَرْحُ شَرْح نُخْبَة الفِكَر في مُصْطَلَحَات أهل الأَثَر**: عَلِيّ القَارِي نور الدِّيْن أبي الحَسَن بن سُلْطَان مُحَمَّد الهَرَوِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠١٤هـ=١٦٠٦م.

ونُخْبَة الفِكَر في مُصْطَلَح أهل الأَثَر، وشرحه المُسَمَّىٰ بـ(**نُزْهَة النَّظَر**)، كلاهما لشِهَاب الدِّيْن أبي الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

قَدَّمَ له: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

حَقَّقَهُ: مُحَمَّد نِزَار تَمِيْم، وهيثم نِزَار تَمِيْم.

دار الأَرْقَم، بَيْرُوْت.

- **شَرْح عَلِيّ القَارِي** نور الدِّيْن أبي الحَسَن بن سُلْطَان مُحَمَّد الهَرَوِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠١٤هـ=١٦٠٦م، **علىٰ نُزْهَة النَّظَر شَرْح نُخْبَة الفِكَر.**

ونُخْبَة الفِكَر في مُصْطَلَح أهل الأَثَر وشَرْحُه نُزْهَة النَّظَر، كلاهما لشِهَاب الدِّيْن أبي الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٨م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ المطبوعة في إستانبول، سنة ١٣٢٧هـ.

- **الشَّرح الكَبِيْر علىٰ متن المُقْنِع**: شَمْس الدِّيْن بن قُدَامَة. انظر: المُغْنِي لمُوَفَّق الدِّيْن بن قُدَامَة.

- **شَرْح الكَوْكَب المُنِيْر (المُخْتَبَر المُبْتَكَر شَرْح المُخْتَصَر)**: تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَبْد العَزِيْز بن عَلِيّ الفُتُوْحِيّ المِصْرِيّ الحَنْبَلِيّ، الشهير بابن النَّجَّار، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٧٢هـ=١٥٦٤م.

والكَوْكَب المُنِيْر (مُخْتَصَر التَّحْرِيْر)، لابن النَّجَّار نفسه.

تَحْقِيْق: د. مُحَمَّد الزُّحَيْلِيّ، و د. نزيه حَمَّاد.

الطَّبْعَة الثانية، مَكْتَبَة العبيكان، الرِّيَاض، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

- **شَرْح مَنَار الأَنْوَار**: عِزّ الدِّيْن عَبْد اللَّطِيْف بن عَبْد العَزِيْز، المعروف بابن مَلَك، وابن فِرِشْتَا، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠١هـ=١٣٩٨م.

والمَنَار، لأبي البَرَكَات عَبْد الله بن أَحْمَد بن مَحْمُوْد، المعروف بحافظ الدِّيْن النَّسَفِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧١٠هـ=١٣١٠م.

در سعادت، المَطْبَعَة العُثْمَانِيَّة، سنة ١٣١٥-١٣١٩هـ، وفيه حواشٍ أُخْرَىٰ.

- **شعر نُصَيْب بن رَبَاح.**

جمع وتقديم: د. دَاوُد سَلُّوم.

مَطْبَعَة الإِرْشَاد، بَغْدَاد، سنة ١٩٦٧م.

- **صَحِيْح البُخَارِيّ**، المُسَمَّىٰ **الجَامِع المُسْنَد الصَّحِيْح المُخْتَصَر من أُمُور رَسُوْل الله ﷺ وسُنَنه وأيامه**: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيْل بن إِبْرَاهِيْم بن المُغِيْرَة بن بَرْدِزْبَه الجُعْفِيّ البُخَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م.

رَقَّمَ كتبه وأبوابه وَفْقاً للمُعْجَم المُفَهْرَس وتُحْفَة الأشراف، وصَنَعَ فَهَارِسَهُ: مُحَمَّد نِزَار تَمِيْم، وهَيْثَم نِزَار تَمِيْم، مُعْتَمِدَيْن النسخة السُّلْطَانِيَّة المُعْتَمِدَة علىٰ النسخة اليُوْنِيْنِيَّة.

شركة دار الأَرْقَم بن أبي الأَرْقَم للطِّبَاعَة، بَيْرُوْت، تَارِيْخ مُقَدِّمَة المُحَقِّقَيْن سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

والطَّبْعَة الأُخْرَىٰ:

دار إحياء التُّرَاث العَرَبِيّ، لُبْنَان، طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة السُّلْطَانِيَّة التي طُبعت بالمَطْبَعَة الأَمِيْرِيَّة، بُوْلَاق، مِصْر، سنة ١٣١١-١٣١٣هـ.

وفيها مُقَدِّمَة أَحْمَد مُحَمَّد شَاكِر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.

● **صَحِيْح مُسْلِم، المُسَمَّىٰ المُسْنَد الصَّحِيْح المُخْتَصَر من السُّنَن بنقل العَدْل عن العَدْل عن رَسُوْل الله ﷺ**: مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

رَقَّمَ كتبه وأبوابه وَفْقاً للمُعْجَم المُفَهْرَس وتُحْفَة الأشراف، وصَنَعَ فَهَارِسَهُ: مُحَمَّد بن نِزَار تَمِيْم، وهَيْثَم بن نِزَار تَمِيْم.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، شركة دار الأَرْقَم بن أبي الأَرْقَم للطِّبَاعَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

والطَّبْعَة الأُخْرَىٰ:

بعِنَايَة: مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

دار إحياء التُّرَاث العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٢م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة المِصْرِيَّة الأُوْلَىٰ، سنة ١٩٥٥م.

● **الطَّالِع السَّعِيْد الجَامِع أَسْمَاء نُجَبَاء الصَّعِيْد**: أبو الفَضْل كَمَال الدِّيْن جَعْفَر بن ثَعْلَب الأُدْفُوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٧م.

تَحْقِيْق: سَعْد مُحَمَّد حَسَن.

مُرَاجَعَة: أ. د. طه الحاجري.

الدار المِصْرِيَّة، مطابع سجل العَرَب، القَاهِرَة، سنة ١٩٦٦م.

● **الطَّبَقَات**: أبو عَمْرو خَلِيْفَة بن خَيَّاط بن خَلِيْفَة العُصْفُرِيّ البَصْرِيّ، المُلَقَّب بـ(شَبَاب)، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٤٠هـ=٨٥٤م.

رِوَايَة: أبي عِمْرَان مُوسَىٰ بن زَكَرِيَّا التُّسْتَرِيّ.

تَحْقِيْق: أ. د. أكرم ضِيَاء العُمَرِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة العَانِيّ، بَغْدَاد، سنة ١٩٦٧م.

- **طَبَقَات الحَنَابِلَة**: القَاضِي أبو الحُسَيْن مُحَمَّد بن أبي يَعْلَىٰ مُحَمَّد بن الحُسَيْن بن مُحَمَّد بن خَلَف بن أَحْمَد، المعروف بابن أبي يَعْلَىٰ، وبابن الفَرَّاء، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٢٦هـ=١١٣١م.

طَبَعَهُ: مُحَمَّد حَامِد ابن الشَّيْخ سَيِّد أَحْمَد الفِقِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٨هـ=١٩٥٩م.

مَطْبَعَة السُّنَّة المُحَمَّدِيَّة، مِصْر، سنة ١٩٥٢م.

- **طَبَقَات ابن سَعْد**: انظر: الطَّبَقَات الكُبْرَىٰ، لأبي عَبْد الله مُحَمَّد بن سَعْد.

- **الطَّبَقَات السَّنِيَّة في تَرَاجُم الحَنَفِيَّة**: تَقِيّ الدِّيْن بن عَبْد القَادِر التَّمِيْمِيّ الدَّارِيّ الغَزِّيّ المِصْرِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٠٥هـ (١٠١٠هـ).

تَحْقِيْق: أ. د. عَبْد الفَتَّاح مُحَمَّد الحُلْو، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م، (الجزء الأول).

المجلس الأَعْلَىٰ للشؤون الإسْلَامِيَّة، لجنة إحياء التُّرَاث الإسْلَامِيّ، القَاهِرَة، مطابع الأهرام التجارية، القَاهِرَة، سنة ١٩٧٠م.

- **طَبَقَات الشَّافِعِيَّة**: أبو بَكْر بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عُمَر، تَقِيّ الدِّيْن ابن قَاضِي شُهْبَة الأَسَدِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥١هـ=١٤٤٧م.

تَحْقِيْق: د. الحافظ عَبْد العَلِيْم خان.

رَتَّبَ فَهَارِسَهُ: د. عَبْد الله أَنِيْس الطَّبَّاع.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، عالم الكتب، بَيْرُوْت، سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

- **طَبَقَات الشَّافِعِيَّة**: جَمَال الدِّيْن أبو مُحَمَّد عَبْد الرَّحِيْم بن الحَسَن بن عَلِيّ بن عُمَر بن عَلِيّ بن إِبْرَاهِيْم القُرَشِيّ الأُمَوِيّ الشَّافِعِيّ الأَسْنَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧٢هـ=١٣٧٠م.

تَحْقِيْق: أ. د. عَبْد الله الجُبُوْرِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، رئاسة ديوان الأوقاف العِرَاقِيَّة – إحياء التُّرَاث الإسْلَامِيّ، مَطْبَعَة الإرْشَاد، بَغْدَاد، سنة ١٩٧٠م.

- **طَبَقَات الشَّافِعِيَّة**: أبو بَكْر بن هِدَايَة الله الحُسَيْنِيّ الكُرْدِيّ الكُوْرَانِيّ، المُلَقَّب بالمُصَنِّف، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠١٤هـ=١٦٠٥م.

تَحْقِيْق: عادل نويهض.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الآفاق الجديدة، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧١م.

● **طَبَقَات الشَّافِعِيَّة الكُبْرَىٰ**: تاج الدِّيْن أبو نَصْر عَبْد الوَهَّاب بن عَلِيّ بن عَبْد الكَافِي بن عَلِيّ السُّبْكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧١هـ=١٣٧٠م.

تَحْقِيْق: أ. د. مَحْمُوْد مُحَمَّد الطَّنَاحِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م، و أ. د. عَبْد الفَتَّاح مُحَمَّد الحُلْو، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ، القَاهِرَة، سنة ١٩٦٤-١٩٧٦م.

● **طَبَقَات الفُقَهَاء**: أبو إِسْحَاق إِبْرَاهِيْم بن عَلِيّ بن يُوْسُف الفَيْرُوْزَابَادِيّ الشِّيْرَازِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٧٦هـ=١٠٨٣م.

تَحْقِيْق: أ. د. إِحْسَان عَبَّاس، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

الناشر: دار الرائد العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٠م.

● **طَبَقَات الفُقَهَاء الشَّافِعِيَّة**: أبو عَاصِم مُحَمَّد بن أَحْمَد العَبَّادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٥٨هـ=١٠٦٦م.

طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة التي طُبعت سنة ١٩٤٦م في مَطْبَعَة بْرِيْل في مَدِيْنَة لَيْدَنْ.

● **الطَّبَقَات الكُبْرَىٰ**: أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن سَعْد بن مَنِيْع الزُّهْرِيّ البَصْرِيّ (كاتب الوَاقِدِيّ)، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٠هـ=٨٤٥م.

قَدَّمَ له: أ. د. إِحْسَان عَبَّاس، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

دار صادر، بَيْرُوْت، سنة ١٩٦٨م.

● **طَبَقَات المُفَسِّرِيْن**: شَمْس الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أَحْمَد الدَّاوُدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٤٥هـ=١٥٣٨م.

تَحْقِيْق: عَلِيّ مُحَمَّد عُمَر.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: مَكْتَبَة وَهْبَة، القَاهِرَة، مَطْبَعَة الاستقلال الكُبْرَىٰ، القَاهِرَة، سنة ١٩٧٢م.

● **طَرْح التَّثْرِيْب في شَرْح التَّقْرِيْب.**

المَتْن هو: **تَقْرِيْب الأسانيد وتَرْتِيْب المَسَانِيْد**، لأبي الفَضْل زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحِيْم بن الحُسَيْن بن عَبْد الرَّحْمٰن الكُرْدِيّ العِرَاقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٦هـ=١٤٠٤م.

والشَّرْح هو: **طَرْح التَّثْرِيْب**، له ولوَلَده وَلِيّ الدِّيْن أبي زُرْعَة أَحْمَد بن أبي الفَضْل زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحِيْم بن الحُسَيْن بن عَبْد الرَّحْمٰن الكُرْدِيّ العِرَاقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٢٦هـ=١٤٢٣م، أَكْمَلَهُ سنة ٨١٨هـ.

الناشر: دار المَعَارِف، حَلَب، سُوْرِيَّة، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة جمعية النشر الأَزْهَرِيَّة التي طبعت سنة ١٣٥٣هـ.

● **طَلْعَة الشَّمْس**: نور الدِّيْن أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن حُمَيْد (أو حِمِّيْد، كصِدِّيْق) بن سلّوم السَّالِمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٣٢هـ=١٩١٤م.

وهو شَرْح **شَمْس الأُصُوْل** (منظومة أَلْفِيَّة)، لنور الدِّيْن السَّالِمِيّ نفسه.

الطَّبْعَة الثانية، وزارة التُّرَاث القومي والثقافة، سَلْطَنَة عُمَان، المَطْبَعَة الشَّرْقِيَّة ومكتبتها، سَلْطَنَة عُمَان، سنة ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

● **ظَفَر الأَمَانِي بشَرْح مُخْتَصَر السَّيِّد الشَّرِيْف الجُرْجَانِيّ في مُصْطَلَح الحَدِيْث**: أبو الحَسَنَات مُحَمَّد عَبْد الحَيّ بن مُحَمَّد عَبْد الحَلِيْم بن مُحَمَّد أَمِيْن الله اللَّكْنَوِيّ الهِنْدِيّ الأَنْصَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٠٤هـ=١٨٨٧م.

و**المُخْتَصَر**، هو للسَّيِّد الشَّرِيْف الجُرْجَانِيّ، أبي الحَسَن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الحُسَيْنِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨١٦هـ=١٤١٣م.

اعتنىٰ به: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطَّبْعَة الثالثة، مكتب المطبوعات الإِسْلَامِيَّة، حَلَب، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٦هـ.

● **عَارِضَة الأَحْوَذِيّ بشَرْح صَحِيْح التِّرْمِذِيّ**: القَاضِي أبو بَكْر مُحَمَّد بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَبْد الله بن أَحْمَد، المعروف بابن العَرَبِيّ، المَعَافِرِيّ الإِشْبِيْلِيّ الأَنْدَلُسِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٤٣هـ=١١٤٨م.

الناشر: دار العِلْم للجميع، بَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة.

● **العِبَر في خَبَر من غَبَر**: الحافظ شَمْس الدِّين أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

تَحْقِيْق: فؤاد سَيِّد، و أ. د. صَلَاح الدِّين المُنَجِّد.

مَطْبَعَة حكومة الكُوَيْت، سنة ١٩٦٠-١٩٦٦م.

ومِنْ ذُيُوْل العِبَر:

(**الذَّيْل الأَول من سنة ٧٠١-٧٤٠هـ**)، للحافظ شَمْس الدِّيْن أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

(**والذَّيْل الثاني من سنة ٧٤١-٧٦٤هـ**)، لأبي المَحَاسِن شَمْس الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن الحَسَن الحُسَيْنِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦٥هـ=١٣٦٤م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد رَشَاد عَبْد المُطَّلِب.

مُرَاجَعَة: أ. د. صَلَاح الدِّيْن المُنَجِّد، وعَبْد السَّتَّار أَحْمَد فَرَّاج، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

وزارة الإرْشَاد والأنباء في الكُوَيْت، مَطْبَعَة حكومة الكُوَيْت.

● **عُقُوْد الجُمَان في مَنَاقِب الإمَام الأَعْظَم أبي حَنِيْفَة النُّعْمَان**: شَمْس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن يُوْسُف الصَّالِحِيّ الدِّمَشْقِيّ الشَّامِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٤٢هـ=١٥٣٦م.

عُنِيَتْ بنشره: لجنة إحياء المَعَارِف النُّعْمَانِيَّة بحَيْدَر آباد الهِنْد.

مَطْبَعَة المَعَارِف الشَّرْقِيَّة، حَيْدَر آباد الهِنْد، سنة ١٩٧٤م.

● **العِلَل ومَعْرِفَة الرِّجَال**: أَحْمَد بن حَنْبَل، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٤١هـ=٨٥٥م.

تَحْقِيْق الأُسْتَاذَيْن: د. طلعت قوج ييكيت، و د. إسْمَاعِيل جراح أوغلي.

نشر المَكْتَبَة الإسْلَامِيَّة، إستانبول، تُرْكِيَّة، سنة ١٩٨٧م.

● **عُيُوْن الأَثَر في فُنُوْن المَغَازِي والشَّمَائِل والسِّيَر**: فَتْح الدِّيْن أبو الفَتْح مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْد الله الشَّافِعِيّ اليَعْمُرِيّ الأَنْدَلُسِيّ المِصْرِيّ، المعروف بابن سَيِّد النَّاس، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٤هـ=١٣٣٤م.

ومعه:

اقتباس الاقتباس لحَلِّ مُشْكِل سِيْرَة ابن سَيِّد النَّاس، للجَمَال بن عَبْد الهَادِي.

الطَّبْعَة الثانية، دار الجيل، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٤م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ المطبوعة بِمِصْر.

- **الغَايَة في شرح الهِدَايَة في علم الرِّوَايَة:**

و**الغَايَة**، لشَمْس الدِّيْن أبي الخَيْر مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمٰن بن مُحَمَّد السَّخَاوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٠٢هـ=١٤٩٧م.

و**الهِدَايَة في علم الرِّوَايَة** (منظومة)، لشَمْس الدِّيْن أبي الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الجَزَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٣٣هـ=١٤٢٩م.

تَحْقِيْق: أَحْمَد فَرِيْد المَزْيَدِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

- **غَايَة النِّهَايَة في طَبَقَات القُرَّاء**: شَمْس الدِّيْن أبو الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الجَزَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٣٣هـ=١٤٢٩م.

بعِنَايَة: ج. بِرْجِسْتْرَاسِر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٥٢هـ=١٩٣٣م.

مَكْتَبَة الخانجي، مِصْر، سنة ١٩٣٢-١٩٣٣م.

- **فَتْح البَارِي بشَرْح صَحِيْح الإمام أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل البُخَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م. ومُقَدِّمَتُهُ، هُدَىٰ السَّارِي**: كلاهما لشِهَاب الدِّيْن أبي الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

قرأ أصله تَصْحِيْحاً وتَحْقِيْقاً وقابل نُسَخَهُ: عَبْد العَزِيْز بن عَبْد الله بن باز، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

ورَقَّم كُتُبَهُ وأَبْوَابَهُ وأَحَادِيْثَهُ، واستقصىٰ أَطْرَافَهُ، ونَبَّهَ علىٰ أرقامها في كل حَدِيْث: مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

وقام بإِخْرَاجِهِ، وتَصْحِيْح تَجَارِبِهِ، وأَشْرَف علىٰ طبعه: مُحِبّ الدِّيْن الخَطِيْب ابن أبي الفَتْح مُحَمَّد بن عَبْد القَادِر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م.

الناشر: دار المَعْرِفَة، بَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة المَكْتَبَة السَّلَفِيَّة، القَاهِرَة.

والطَّبْعَة الأُخْرَىٰ:

تَحْقِيْق: جَمَاعَة بإشراف الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَؤُوْط، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الرِّسَالَة العالمية، دِمَشْق، وبَيْرُوْت، سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

● **فَتْح البَاقِي بشَرْح أَلْفِيَّة العِرَاقِي**: شَيْخ الإسْلَام أبو يَحْيَىٰ زَكَرِيَّا بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الشَّافِعِيّ الأَنْصَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٢٦هـ=١٥٢٠م.

و**أَلْفِيَّة العِرَاقِي** تُسَمَّىٰ التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة وهي منظومةٌ في مُصْطَلَح الحَدِيْث، لأبي الفَضْل زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحِيْم بن الحُسَيْن بن عَبْد الرَّحْمٰن الكُرْدِيّ العِرَاقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٦هـ=١٤٠٤م.

تَحْقِيْق: د. عَبْد اللَّطِيْف الهميم، و د. ماهر ياسين فَحْل.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

● **فتح الغَفَّار بشَرْح المَنَار، المعروف بمِشْكَاة الأَنْوَار في أُصُوْل المَنَار**: زَيْن الدِّيْن بن إبْرَاهِيْم بن مُحَمَّد بن بَكْر، الشهير بابن نُجَيْم (اسم بعض أجداده) الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٧٠هـ=١٥٦٣م.

وعليه:

بعض حواشٍ للشَّيْخ عَبْد الرَّحْمٰن البَحْرَاوِيّ الحَنَفِيّ المِصْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٢٢هـ=١٩٠٤م.

ومتن **المَنَار**، لأبي البَرَكَات عَبْد الله بن أَحْمَد بن مَحْمُوْد، المعروف بحافظ الدِّيْن النَّسَفِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧١٠هـ=١٣١٠م.

صَحَّحَهُ: أَحْمَد سَعْد عَلِيّ.

رَاجَعَهُ: مَحْمُوْد أبو دقيقة.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ، مِصْر، سنة ١٣٥٥هـ=١٩٣٦م.

● **فَتْح القَدِيْر الجَامِع بين فَنَّي الرِّوَايَة والدِّرَايَة من علم التَّفْسِيْر**: مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الشَّوْكَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٥٠هـ=١٨٣٤م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار ابن حَزْم، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

● **فَتْح المُغِيْث بشَرْح أَلْفِيَّة الحَدِيْث**: شَمْس الدِّيْن أبو الخَيْر مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمٰن بن مُحَمَّد السَّخَاوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٠٢هـ=١٤٩٧م.

و**أَلْفِيَّة الحَدِيْث (التَّبْصِرَة والتَّذْكِرَة)**، لأبي الفَضْل زَيْن الدِّيْن عَبْد الرَّحِيْم بن الحُسَيْن بن عَبْد الرَّحْمٰن الكُرْدِيّ العِرَاقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٦هـ=١٤٠٤م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ عَلِيّ حُسَيْن عَلِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة السُّنَّة، القَاهِرَة، سنة ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

والطَّبْعَة الأُخْرَىٰ:

تَحْقِيْق: عَبْد الرَّحْمٰن مُحَمَّد عُثْمَان.

الطَّبْعَة الثانية، الناشر: المَكْتَبَة السَّلَفِيَّة، المَدِيْنَة المُنَوَّرَة، مَطْبَعَة العَاصِمَة، القَاهِرَة، سنة ١٩٦٨م.

● **الفِصَل في المِلَل والأَهْوَاء والنِّحَل**: أبو مُحَمَّد عَلِيّ بن أَحْمَد بن سَعِيْد بن حَزْم الظَّاهِرِيّ الأَنْدَلُسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٥٦هـ=١٠٦٤م.

وبهامشه:

المِلَل والنِّحَل، لأبي الفَتْح مُحَمَّد بن عَبْد الكَرِيْم بن أبي بَكْر أَحْمَد الشَّهْرَسْتَانِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٤٨هـ=١١٥٣م.

الناشر: مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ، بَغْدَاد، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة المِصْرِيَّة، التي طبعت علىٰ ذِمَّة أَحْمَد ناجي الجمالي، ومُحَمَّد أَمِيْن الخانجي، وأخيه، سنة ١٣٢١هـ.

● **فِقْه الإِمَام الأَوْزَاعِيّ**: أ. د. عَبْد الله مُحَمَّد الجُبُوْرِيّ.

وزارة الأوقاف العِرَاقِيَّة، مَطْبَعَة الإِرْشَاد، بَغْدَاد، سنة ١٩٧٧م.

● **الفَوَائِد البَهِيَّة في تَرَاجُم الحَنَفِيَّة**.

ومعه:

التَّعْلِيْقَات السَّنِيَّة علىٰ الفَوَائِد البَهِيَّة.

وكلاهما لأبي الحَسَنَات مُحَمَّد عَبْد الحَيّ بن مُحَمَّد عَبْد الحَلِيْم بن مُحَمَّد أَمِيْن الله

اللَّكْنَوِيّ الهِنْدِيّ الأَنْصَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٠٤هـ=١٨٨٧م.

الناشر: نور مُحَمَّد كارخانه تجارت كتب آرام باغ كراجي، وهي مُصَوَّرَة في مشهور بريس كراجي، سنة ١٣٩٣هـ، علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ بمَطْبَعَة السَّعَادَة، مِصْر، سنة ١٣٢٤هـ.

ومعه:

طَرَب الأَمَاثِل بتَرَاجُم الأَفَاضِل، لأبي الحَسَنَات أَيْضاً، وهو طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة حَجَرِيَّة.

● **قاعدة في الجَرْح والتَّعْدِيْل**: تاج الدِّيْن أبي نَصر عَبْد الوَهَّاب بن عَلِيّ بن عَبْد الكَافِي بن عَلِيّ السُّبْكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧١هـ=١٣٧٠م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

طبع بنِهَايَة كتاب (الرَّفْع والتَّكْمِيْل).

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، نشر مكتب المطبوعات الإِسْلَامِيَّة، حَلَب، سنة ١٩٦٩م.

● **القَامُوْس المُحِيْط**: مَجْد الدِّيْن أبو الطَّاهِر مُحَمَّد بن يَعْقُوْب الصِّدِّيْقِيّ الشِّيْرَازِيّ الفَيْرُوْزَابَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨١٧هـ=١٤١٥م.

المَكْتَبَة التجارية، مِصْر، مُؤَسَّسَة فَنّ الطِّبَاعَة، مِصْر.

والطَّبْعَة الأُخْرَىٰ:

تَحْقِيْق: مكتب تَحْقِيْق التُّرَاث في مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة.

الطَّبْعَة الثانية، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

● **قَفْو الأَثَر في صَفْو عُلُوْم الأَثَر**: رَضِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيْم بن يُوْسُف التَّاذِفِيّ الحَلَبِيّ الحَنَفِيّ، المعروف بابن الحَنْبَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٧١هـ=١٥٦٣م.

ويليه:

بُلْغَة الأَرِيْب في مُصْطَلَح آثَار الحَبِيْب، للسَّيِّد أبي الفَيْض مُحَمَّد مُرْتَضَىٰ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الحُسَيْنِيّ الزَّبِيْدِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٠٥هـ=١٧٩٠م.

بعِنَايَة: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطَّبْعَة الثانية، نشر مكتب المطبوعات الإسْلَامِيَّة، حَلَب، طِبَاعَة وإخْرَاج دار البشائر الإسْلَامِيَّة، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤٠٨هـ.

● **قَوَاعِد التَّحْدِيْث من فُنُوْن مُصْطَلَح الحَدِيْث**: مُحَمَّد جَمَال الدِّيْن بن مُحَمَّد سَعِيْد بن قَاسِم القَاسِمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٣٢هـ=١٩١٤م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد بَهْجَة البَيْطَار، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

الطَّبْعَة الثانية، دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ، مِصْر، سنة ١٩٦١م.

● **قَوَاعِد في عُلُوْم الحَدِيْث**: ظَفَر أَحْمَد بن لَطِيْف العُثْمَانِيّ التَّهَانَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

اعتنىٰ بإخْرَاجِهِ: سَلْمَان عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة.

الطَّبْعَة العاشرة، مكتب المطبوعات الإسْلَامِيَّة، طِبَاعَة وإخْرَاج: دار البشائر الإسْلَامِيَّة، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

● **الكَشَّاف عن حَقَائِق التنزيل وعُيُوْن الأقاويل في وجوه التَّأْوِيْل**: جَار اللهِ أبو القَاسِم مَحْمُوْد بن عُمَر بن مُحَمَّد الزَّمَخْشَرِيّ الخُوارِزْمِيّ المُعْتَزِلِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٣٨هـ=١١٤٤م.

اعتنىٰ به وخَرَّجَ أَحَادِيْثَهُ وعَلَّقَ عليه: خَلِيْل مأمون شيحا.

وعليه:

تَعْلِيْقَات كتاب (الانتصاف فيما تضمنه الكَشَّاف من الاعتزال)، للإمَام نَاصِر الدِّيْن بن مُنَيِّر المَالِكِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار المَعْرِفَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

● **كشف الأَسْرَار عن أُصُوْل فَخْر الإسْلَام البَزْدَوِيّ**: عَلَاء الدِّيْن عَبْد العَزِيْز بن أَحْمَد بن مُحَمَّد البُخَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٠هـ=١٣٣٠م.

وهو شرح:

أُصُوْل الفِقْه، لفَخْر الإِسْلَام أبي الحَسَن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن الحُسَيْن البَزْدَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٨٢هـ=١٠٨٩م.

دار الكتاب العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٤م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ المطبوعة في مَطْبَعَة الشركة الصحافية العُثْمَانِيَّة، سنة ١٣٠٨هـ.

● **كَشْف الظُّنُوْن عن أَسَامِي الكُتُب والفُنُوْن**: مُصْطَفَىٰ بن عَبْد الله، الشهير بحاجي خَلِيْفَة وبكاتب چلَبِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٦٧هـ=١٦٥٧م.

طبع بعِنَايَة: مُحَمَّد شَرَف الدِّيْن يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي.

منشورات مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ، بَغْدَاد، وهي الطَّبْعَة المُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة إستانبول، سنة ١٩٤١م.

● **الكِفَايَة في عِلْم الرِّوَايَة**: الحافظ أبو بَكْر أَحْمَد بن عَلِيّ بن ثَابِت الخَطِيْب البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

تَقْدِيْم المُحَدِّث: مُحَمَّد الحافظ التيجاني.

مُرَاجَعَة الأُسْتَاذَيْن: عَبْد الحَلِيْم مُحَمَّد عَبْد الحَلِيْم، وعَبْد الرَّحْمٰن حَسَن مَحْمُوْد.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكُتُب الحَدِيْثَة، مَطْبَعَة السَّعَادَة، مِصْر، سنة ١٩٧٢م.

● **الكَوَاكِب السَّائِرَة بأَعْيَان المئة العاشرة**: الشَّيْخ نَجْم الدِّيْن أبو المَكَارِم مُحَمَّد بن بَدْر الدِّيْن مُحَمَّد بن رَضِيّ الدِّيْن مُحَمَّد الغَزِّيّ العَامِرِيّ القُرَشِيّ الدِّمَشْقِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٦١هـ=١٦٥١م.

تَحْقِيْق: د. جبرائيل سُلَيْمَان جبّور.

الطَّبْعَة الثانية، من منشورات دار الآفاق الجديدة، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٩م.

● **اللُّؤْلُؤ والمَرْجَان فيما اتَّفَق عليه الشَّيْخَان**: جَمَعَهُ: مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

رَاجَعَهُ: د. عَبْد السَّتَّار أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٤٢هـ=٢٠٢٠م.

وزارة الأوقاف والشؤون الإِسْلَامِيَّة، الكُوَيْت، المَطْبَعَة العَصْرِيَّة، الكُوَيْت، سنة ١٩٧٧م.

- **اللُّبَاب في تَهْذِيْب الأَنْسَاب**: عِزّ الدِّيْن أبو الحَسَن عَلِيّ بن أبي الكَرَم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْد الكَرِيْم الشَّيْبَانِيّ الجَزَرِيّ، المعروف بابن الأَثِيْر، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٣٠هـ=١٢٣٣م.

الناشر: مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ، بَغْدَاد.

- **اللُّبَاب في شَرْح الكتاب**: عَبْد الغَنِيّ بن طَالِب بن حَمادة الغُنَيْمِيّ الدِّمَشْقِيّ المَيْدَانِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٩٨هـ=١٨٨١م.

و**الكتاب** هو للإمَام أبي الحُسَيْن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد القُدُوْرِيّ البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٢٨هـ=١٠٣٧م.

تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: عَبْد الرَّزَّاق المَهْدِيّ، الذي خَرَّجَ أَحَادِيْثَهُ بكتابه الموسوم بـ **تثبيت أُولي الألباب بتَخْرِيْج أَحَادِيْث اللُّبَاب**، المطبوع بالهامش.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكتاب العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

- **لَحظ الأَلْحَاظ بذَيْل طَبَقَات الحُفَّاظ**: ابن فَهْد المَكِّيّ. انظر: تَذْكِرَة الحُفَّاظ - الذيول.

- **لِسَان العَرَب**: أبو الفَضْل جَمَال الدِّيْن مُحَمَّد بن مُكَرَّم، بن مَنْظُوْر الإفْرِيْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧١١هـ=١٣١١م.

دار صادر، بَيْرُوْت، سنة ١٩٦٨م.

- **لِسَان المِيْزَان**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

الناشر: مُؤَسَّسَة الأَعْلَمِيّ للمطبوعات، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧١م، وهي مُصَوَّرَة عن الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ المطبوعة بمَطْبَعَة دائرة المَعَارِف النِّظَامِيَّة بحَيْدَر آبَاد الدَّكَن، سنة ١٣٢٩هـ.

- **لطائف الإشارات لفُنُوْن القِرَاءَات**: أبو العَبَّاس شِهَاب الدِّيْن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن أبي بَكْر بن عَبْد المَلِك القَسْطَلَّانِيّ القَاهِرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٢٣هـ=١٥١٧م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ عَامِر السَّيِّد عُثْمَان، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م، و أ. د. عَبْد الصَّبُوْر شَاهِيْن، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

المجلس الأَعْلَىٰ للشؤون الإسْلَامِيَّة، مِصْر، لجنة إحياء التُّرَاث الإسْلَامِيّ، مطابع الأهرام

التجارية، القَاهِرَة، سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

- **لَقْط الدُّرَر**: انظر: حَاشِيَة لَقْط الدُّرَر.

- **اللُّمَع في أُصُوْل الفِقْه**: أبو إِسْحَاق إِبْرَاهِيْم بن عَلِيّ بن يُوْسُف الفَيْرُوْزَابَادِيّ الشِّيْرَازِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٧٦هـ=١٠٨٣م.

مَطْبَعَة مُحَمَّد عَلِيّ صبيح، مِصْر.

- **مَالِك**: مُحَمَّد بن أَحْمَد أبو زُهْرَة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

دار الفِكْر العَرَبِيّ، القَاهِرَة.

- **مَجْمَع الزَّوَائِد ومَنْبَع الفَوَائِد**: الحافظ نور الدِّيْن عَلِيّ بن أبي بَكْر بن سُلَيْمَان الهَيْثَمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٧هـ=١٤٠٥م.

بتَحْرِيْر الحَافِظَيْن الجَلِيْلَيْن: العِرَاقِيّ، وابن حَجَر.

الطَّبْعَة الثانية، الناشر: دار الكتاب العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، سنة ١٩٦٧م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة المِصْرِيَّة.

- **مَحَاسِن الاصْطِلَاح وتَضْمِيْن كتاب ابن الصَّلَاح**: سِرَاج الدِّيْن عُمَر بن رَسْلَان بن نَصِيْر البُلْقِيْنِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٥هـ=١٤٠٣م.

تَحْقِيْق: أ. د. عَائِشَة عَبْد الرَّحْمٰن (بنت الشَّاطِئ)، المُتَوَفَّاة سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

الطَّبْعَة الثانية، دار المَعَارِف، مِصْر، سنة ١٤١١هـ=١٩٩٠م.

- **محاضرات في عُلُوْم الحَدِيْث**: أ. د. حَارِث سُلَيْمَان الضَّارِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.

الطَّبْعَة الرابعة، دار النفائس، عَمَّان، الأُرْدُنّ، سنة ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.

- **المُحَدِّث الفَاصِل بين الرَّاوِي والوَاعِي**: القَاضِي الحَسَن بن عَبْد الرَّحْمٰن بن خَلَّاد الرَّامَهُرْمُزِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٦٠هـ=٩٧١م.

تَحْقِيْق: أ. د. مُحَمَّد عجاج الخَطِيْب، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٤٣هـ=٢٠٢١م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الفِكْر، بَيْرُوْت، سنة ١٣٩١هـ=١٩٧١م.

- **المُحَرَّر الوَجِيْز في تَفْسِيْر الكتاب العَزِيْز**: عَبْد الحَقّ بن غَالِب بن عَبْد الرَّحْمٰن المُحَارِبيّ الغَرْنَاطِيّ المَالِكِيّ، ابن عَطِيَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٤٢هـ=١١٤٨م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار ابن حَزْم، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

- **المَحْصُوْل في علم أُصُوْل الفِقْه**: فَخْر الدِّيْن الرَّازِيّ، أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن عُمَر بن الحُسَيْن الخَطِيْب التَّيْمِيّ البَكْرِيّ القُرَشِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٠٦هـ=١٢١٠م.

تَحْقِيْق: أ. د. طه جَابِر فَيَّاض العَلْوَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٧هـ=٢٠١٦م.

الطَّبْعَة الثانية، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

- **مُخْتَار الصِّحَاح**: زَيْن الدِّيْن مُحَمَّد بن أبي بَكْر بن عَبْد القَادِر بن عَبْد المُحْسِن الرَّازِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٦٦هـ.

مَكْتَبَة لُبْنَان ناشرون، بَيْرُوْت، سنة ١٩٩٣م.

- **المُخْتَصَر في عِلْم رِجَال الأَثَر**: عَبْد الوَهَّاب عَبْد اللَّطِيْف الحُسَيْنِيّ الأَشْعَرِيّ المَالِكِيّ.

الطَّبْعَة الثامنة، دار الكتب الحَدِيْثَة، القَاهِرَة، مَطْبَعَة مخيمر، القَاهِرَة، سنة ١٩٦٦م.

- **مُخْتَصَر مُنْتَهَىٰ السُّؤْل والأَمَل في عِلْمَي الأُصُوْل والجَدَل.**

المُنْتَهَىٰ ومُخْتَصَرُهُ، كلاهما لابن الحَاجِب جَمَال الدِّيْن أبي عَمْرو عُثْمَان بن عُمَر بن أبي بَكْر المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٦هـ=١٢٤٩م.

وشرحه، لعَضُد الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أَحْمَد الإيْجِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٥٦هـ=١٣٥٥م.

وعليه:

حَاشِيَة سَعْد الدِّيْن مَسْعُوْد بن عُمَر بن عَبْد الله **التَّفْتَازَانِيّ** الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٩٣هـ=١٣٩٠م.

وحَاشِيَة السَّيِّد الشَّرِيْف الجُرْجَانِيّ، أبي الحَسَن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الحُسَيْنِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨١٦هـ=١٤١٣م.

مع:

حَاشِيَة الشَّيْخ حَسَن الهَرَوِيّ علىٰ حَاشِيَة السَّيِّد الشَّرِيْف الجُرْجَانِيّ.

مُرَاجَعَة وتَصْحِيْح: أ. د. شَعْبَان مُحَمَّد إسْمَاعِيْل.

مَكْتَبَة الكُلِّيَّات الأَزْهَرِيَّة، القَاهِرَة، سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.

● **المَدَارِس النَّحْوِيَّة**: أ. د. شَوْقِي ضَيْف (وهو: أَحْمَد شَوْقِي عَبْد السَّلَام، المشهور بشَوْقِي ضَيْف)، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

الطَّبْعَة الثانية، دار المَعَارِف، مِصْر، سنة ١٩٧٢م.

● **مِرْآة الأُصُوْل في شرح مِرْقَاة الوُصُوْل إلىٰ عِلْم الأُصُوْل.**

ومتن المِرْقَاة وشرحه المِرْآة، كلاهما لأبي الفَضْل مُحَمَّد بن فرامُوز، الشهير بمُنْلا خُسْرو الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٨٥هـ=١٤٨٠م.

إستانبول، سنة ١٩٦٦، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ المطبوعة بإستانبول، سنة ١٣١٧هـ.

● **مِرْآة الجَنَان وعِبْرَة اليَقْظَان في مَعْرِفَة ما يُعْتَبَرُ من حَوَادِث الزَّمَان**: أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن أَسْعَد بن عَلِيّ اليَمَنِيّ المَكِّيّ اليَافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦٨هـ=١٣٦٧م.

منشورات مُؤَسَّسَة الأَعْلَمِيّ للمطبوعات، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٠م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ بحَيْدَر آبَاد الدَّكَن، سنة ١٣٣٧هـ.

● **المُسْتَصْفَىٰ من علم الأُصُوْل**: الإمَام حُجَّة الإسْلَام أبو حَامِد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الغَزَالِيّ الطُّوْسِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

وبذَيْلِهِ:

فَوَاتِح الرَّحَمُوْت بشَرْح مُسَلَّم الثُّبُوْت، لأبي العَبَّاس عَبْد العَلِيّ مُحَمَّد بن نظام الدِّيْن مُحَمَّد الأَنْصَارِيّ الهِنْدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٢٥هـ=١٨١٠م.

و**مُسَلَّم الثُّبُوْت**، للشَّيْخ مُحِبّ الله بن عَبْد الشَّكُوْر البَهَارِيّ الهِنْدِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١١٩هـ=١٧٠٧م.

دار صادر، بَيْرُوْت، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ التي طبع الجزء الأول منها سنة ١٣٢٢هـ، والجزء الثاني سنة ١٣٢٤-١٣٢٥هـ، بالمَطْبَعَة الأَمِيْرِيَّة، بُوْلَاق، مِصْر.

- **مُسْنَد الإمَام أَحْمَد بن حَنْبَل، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٤١هـ=٨٥٥م.**

وبهامشه:

مُنْتَخَب كَنْز العُمَّال في سُنَن الأَقوال والأَفعال، لعَلَاء الدِّيْن عَلِيّ المُتَّقِي بن حُسَام الدِّيْن عَبْد المَلِك بن قَاضِي خَان الهِنْدِيّ البُرْهَان فوري، الشهير بالمُتَّقِي الهِنْدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٧٥هـ=١٥٦٧م.

نشر المكتب الإسْلَامِيّ ودار صادر، بَيْرُوْت، سنة ١٩٦٩م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ المطبوعة بالمَطْبَعَة المَيْمَنِيَّة، مِصْر، سنة ١٣١٣هـ.

والطَّبْعَة التي أَشْرَف علىٰ تَحْقِيْقها الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَؤُوْط، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م، الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

- **مَشَاهِيْر عُلَمَاء الأَمْصَار**: مُحَمَّد بن حِبَّان بن أَحْمَد، أبو حَاتِم البُسْتِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٥٤هـ=٩٦٥م.

صَحَّحَهُ: م. فلايشهمر.

مَطْبَعَة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القَاهِرَة، سنة ١٩٥٩م.

- **المِصْبَاح المُنِيْر في غَرِيْب الشَّرْح الكَبِيْر**: أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الفَيُّوْمِيّ المُقْرِئ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧٠هـ=١٣٦٨م.

والشَّرْح الكَبِيْر، هو **(فَتْح) العَزِيْز علىٰ كتاب الوَجِيْز**، لأبي القَاسِم عَبْد الكَرِيْم بن مُحَمَّد بن عَبْد الكَرِيْم الرَّافِعِيّ القَزْوِيْنِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٢٣هـ=١٢٢٦م.

وكتاب **الوَجِيْز**، هو في فِقْه الشَّافِعِيَّة، للإمَام حُجَّة الإسْلَام أبي حَامِد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الغَزَالِيّ الطُّوْسِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكُتُب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

- **المَعَارِف**: أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن مُسْلِم بن قُتَيْبَة الدِّيْنَوَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٦هـ=٨٨٩م.

تَحْقِيْق وتَقْدِيْم: د. ثَروت عُكَاشَة.

الطَّبْعَة الثانية، دار المَعَارِف، مِصْر، سنة ١٩٦٩م.

● **مُعْجَم الأَعْلَام**: (وهو مُخْتَصَر كتاب الأَعْلَام للزِّرِكْلِيّ): بَسَّام عَبْد الوَهَّاب الجَابِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الجَفَّان والجَابِيّ للطِّبَاعَة والنشر، سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

● **المُعْجَم الكَبِيْر**: الحافظ أبو القَاسِم سُلَيْمَان بن أَحْمَد بن أَيُّوْب الطَّبَرَانِيّ اللَّخْمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٦٠هـ=٩٧١م.

تَحْقِيْق: حَمْدِي عَبْد المَجِيْد السَّلَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، وزارة الأوقاف العِرَاقِيَّة.

ظهر منه اثْنَا عَشَر جزءاً. الأجزاء ١-٥ طُبعت ببَغْدَاد في مَطْبَعَة الدار العَرَبِيَّة، والأجزاء البَاقِيَة ٦-١٢ في مَطْبَعَة الوطن العَرَبِيّ، ما بين سنة ١٩٧٨م - سنة ١٩٨٠م.

وظهر أَيْضاً الجزء السابع عشر، طبع في مَطْبَعَة الأُمَّة، بَغْدَاد، سنة ١٩٨١م.

● **مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن، تَرَاجُم مُصَنِّفِي الكُتُب العَرَبِيَّة**: عُمَر رِضَا كَحَّالَة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٣م.

وطَبْعَة مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ، بَغْدَاد، ودار إحياء التُّرَاث العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، وهي الطَّبْعَة المُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الثانية التي طُبعت بمَطْبَعَة التَّرَقِّي، دِمَشْق.

● **المُعْجَم المُفَهْرَس لألفاظ القُرْآن الكَرِيْم**: مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

الطَّبْعَة الرابعة، دار الفكر، ودار المَعْرِفَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

● **مُعْجَم مَقَايِيْس اللُّغَة**: أبو الحُسَيْن أَحْمَد بن فَارِس بن زَكَرِيَّا الشَّافِعِيّ المَالِكِيّ الرَّازِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٩٥هـ=١٠٠٤م.

تَحْقِيْق وضَبْط: أ. د. عَبْد السَّلَام مُحَمَّد هَارُوْن، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

الطَّبْعَة الثانية، شركة مَكْتَبَة ومَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ، مِصْر، سنة ١٩٦٩-١٩٧٢م.

- **المُعْجَم الوَسِيْط**: مَجْمَع اللُّغَة العَرَبِيَّة (المِصْرِيّ).

قام بإخْرَاجِهِ: إبْرَاهِيْم مُصْطَفَىٰ، وآخرون.

دار الدَّعْوَة، كُتبت مُقَدِّمَة الطَّبْعَة الثانية في القَاهِرَة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

- **مَعْرِفَة أنواع علم الحَدِيْث (مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح)**: تَقِيّ الدِّيْن أبو عَمْرو عُثْمَان بن عَبْد الرَّحْمٰن بن عُثْمَان الشَّهْرَزُوْرِيّ الكُرْدِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن الصَّلَاح، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٣هـ=١٢٤٥م.

حَقَّقَ نُصُوْصَهُ، وخَرَّجَ أَحَادِيْثَهُ، وعَلَّقَ عليه: د. عَبْد اللَّطِيْف الهميم، و د. ماهر ياسين الفَحْل.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

- **مَعْرِفَة عُلُوْم الحَدِيْث**: الحافظ أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن عَبْد الله، الحَاكِم النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٠٥هـ=١٠١٤م.

تَحْقِيْق: د. مُعَظَّم حُسَيْن، جَامِعَة دكة بنغاله.

منشورات المكتب التجاري، بَيْرُوْت، طَبْعَة مُصَوَّرَة.

- **مَعُوْنَة أُوْلِي النُّهَىٰ شَرْح المُنْتَهَىٰ (مُنْتَهَىٰ الإرَادَات)**: تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عَبْد العَزِيْز بن عَلِيّ الفُتُوْحِيّ المِصْرِيّ الحَنْبَلِيّ، الشهير بابن النَّجَّار، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٧٢هـ=١٥٦٤م.

و**مُنْتَهَىٰ الإرَادَات في جمع المُقْنِع مع التَّنْقِيْح وزِيَادَات**، لابن النَّجَّار نفسه.

و**المُقْنِع**، لمُوَفَّق الدِّيْن أبي مُحَمَّد عَبْد الله بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن قُدَامَة المَقْدِسِيّ الدِّمَشْقِيّ الصَّالِحِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٢٠هـ=١٢٢٣م.

و**التَّنْقِيْح المُشْبِع لتَحْرِيْر أَحْكَام المُقْنِع**، لعَلَاء الدِّيْن أَبِي الحَسَن عَلِيّ بن سُلَيْمَان بن أَحْمَد السَّعْدِيّ المَرْدَاوِيّ الصَّالِحِيّ الحَنْبَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٨٥هـ=١٤٨٠م.

تَحْقِيْق: أ. د. عَبْد المَلِك بن عَبْد الله بن دهَيش.

الطَّبْعَة الرابعة، مَكْتَبَة دار البَيَان، دِمَشْق، سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

● **المُغْنِي**: مُوَفَّق الدِّيْن أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن قُدَامَة المَقْدِسِيّ الدِّمَشْقِيّ الصَّالِحِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٢٠هـ=١٢٢٣م.

وهو شَرْح **مُخْتَصَر** أبي القَاسِم عُمَر بن حُسَيْن بن عَبْد الله بن أَحْمَد **الخِرَقِيّ**، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٣٤هـ=٩٤٥م.

ومعه:

الشَّرْح الكَبِيْر علىٰ مَتْن المُقْنِع، المُسَمَّىٰ بـ **الشافي شَرْح المُقْنِع**، لشَمْس الدِّيْن أبي الفَرَج عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي عُمَر مُحَمَّد بن أَحْمَد، بن قُدَامَة المَقْدِسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٨٢هـ=١٢٨٣م.

ومَتْن **المُقْنِع**، لعَمِّه مُوَفَّق الدِّيْن أبي مُحَمَّد عَبْد الله بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن قُدَامَة المَقْدِسِيّ الدِّمَشْقِيّ الصَّالِحِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٢٠هـ=١٢٢٣م. (صاحب المُغْنِي).

الناشر: دار الكتاب العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٢م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ المطبوعة بمَطْبَعَة المَنَار، مِصْر، التي وقف علىٰ طبعها وتَصْحِيْحها، وعَلَّق عليها بعض الحَوَاشِي السَّيِّد مُحَمَّد رَشِيْد رِضَا، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٥٣هـ=١٩٣٥م، صاحب المَنَار.

● **مِفْتَاح السَّعَادَة ومِصْبَاح السيادة في موضوعات العُلُوْم**: أَحْمَد بن مُصْطَفَىٰ بن خَلِيْل الرُّوْمِيّ الحَنَفِيّ، الشهير بطَاشْ كُبْرِي زَادَه، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٦٨هـ=١٥٦١م.

تَقْدِيْم وإشراف ومُرَاجَعَة: د. رفيق العجم.

تَحْقِيْق: د. عَلِيّ دحروج.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة لُبْنَان ناشرون، لُبْنَان، سنة ١٩٩٨م.

● **مُفْرَدَات ألفاظ القُرْآن**: أبو القَاسِم الحُسَيْن بن مُحَمَّد الرَّاغِب الأَصْفَهَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٢هـ=١١٠٨م.

تَحْقِيْق: صَفْوَان عَدْنَان دَاوُدِيّ.

الطَّبْعَة الرابعة، دار القلم، دِمَشْق، والدار الشَّامِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● **مِقْبَاس الهِدَايَة في عِلْم الدِّرَايَة**: الشَّيْخ عَبْد الله المَامِقَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٥١هـ.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ مُحَمَّد رِضَا المَامِقَانِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مُؤَسَّسَة آل البيت عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لإحياء التُّرَاث، بَيْرُوْت، سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م.

● **مُقَدِّمَة ابن الصَّلَاح**: تَقِيّ الدِّين أبو عَمْرو عُثْمَان بن عَبْد الرَّحْمٰن بن عُثْمَان الشَّهْرَزُوْرِيّ الكُرْدِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن الصَّلَاح، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٣هـ=١٢٤٥م.

ومعها:

مَحَاسِن الاصْطِلَاح وتَضْمِيْن كتاب ابن الصَّلَاح، لسِرَاج الدِّيْن عُمَر بن رَسْلَان بن نَصِيْر البُلْقِيْنِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٥هـ=١٤٠٣م.

تَوْثِيْق وتَحْقِيْق: أ. د. عَائِشَة عَبْد الرَّحْمٰن (بنت الشَّاطِئ)، المُتَوَفَّاة سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

الهيئة المِصْرِيَّة العامة للكتاب، مركز تَحْقِيْق التُّرَاث، مَطْبَعَة دار الكُتُب، سنة ١٩٧٤م.

● **المَقْصَد الأَرْشَد في ذكر أصحاب الإمَام أَحْمَد**: بُرْهَان الدِّيْن إبْرَاهِيْم بن مُحَمَّد بن عَبْد الله بن مُحَمَّد بن مُفْلِح، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٨٤هـ=١٤٧٩م.

تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: د. عَبْد الرَّحْمٰن بن سُلَيْمَان العُثَيْمِيْن.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة الرُّشْد للنشر والتوزيع، الرِّيَاض، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، مَطْبَعَة المَدَنِيّ، القَاهِرَة، سنة ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

● **المُقْنِع في عُلُوْم الحَدِيْث**: سِرَاج الدِّيْن أبو حَفْص عُمَر بن عَلِيّ بن أَحْمَد الأَنْصَارِيّ الشَّافِعِيّ، المعروف بابن المُلَقِّن، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٤هـ=١٤٠١م.

تَحْقِيْق ودِرَاسَة: عَبْد الله بن يُوْسُف الجُدَيْع.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار فَوَّاز للنشر، الأَحْسَاء، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

● **مِنْ أَدَب المُحَدِّثِيْن في التربية والتَّعْلِيْم**: أ. د. أَحْمَد مُحَمَّد نور سَيْف.

الطَّبْعَة الثانية، دار البحوث للدراسات الإسْلَامِيَّة وإحياء التُّرَاث، دُبَي، دولة الإمَارَات العَرَبِيَّة المُتَّحِدَة، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

● **مَنَاقِب الإمَام أَحْمَد بن حَنْبَل**: الحافظ جَمَال الدِّيْن أبو الفَرَج عَبْد الرَّحْمٰن بن عَلِيّ بن مُحَمَّد التَّيْمِيّ البَكْرِيّ القُرَشِيّ البَغْدَادِيّ الحَنْبَلِيّ، المعروف بابن الجَوْزِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٩٧هـ=١٢٠١م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: مُحَمَّد أَمِيْن الخانجي، مَطْبَعَة السَّعَادَة، مِصْر، سنة ١٣٤٩هـ.

● **مَنَاقِب الإمَام أبي حَنِيْفَة وصَاحِبَيْه أبي يُوْسُف ومُحَمَّد بن الحَسَن**: الحافظ شَمْس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

حَقَّقَهُ وعَلَّقَ عليه: مُحَمَّد زَاهِد بن الحَسَن بن عَلِيّ الكَوْثَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م، وأبو الوفا الأَفْغَانِيّ.

عُنِيَتْ بنشره: لجنة إحياء المَعَارِف النُّعْمَانِيَّة، حَيْدَر آبَاد الدَّكَن، الهِنْد. أَشْرَف علىٰ طبعه: رِضْوَان مُحَمَّد رِضْوَان.

دار الكتاب العَرَبِيّ، مِصْر.

● **مَنَاقِب الشَّافِعِيّ (مُحَمَّد بن إدْرِيْس، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٠٤هـ=٨٢٠م)**: أبو بَكْر أَحْمَد بن الحُسَيْن بن عَلِيّ البَيْهَقِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٥٨هـ=١٠٦٦م.

تَحْقِيْق: السَّيِّد أَحْمَد صَقْر (هو سَيِّد بن أَحْمَد بن صَقْر)، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة دار التُّرَاث، القَاهِرَة، دار النَّصْر للطِّبَاعَة، سنة ١٩٧١م.

● **المُنْتَقَىٰ شرح مُوَطَّأ الإمَام مَالِك (بن أَنَس الأَصْبَحِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٧٩هـ=٧٩٥م)**: القَاضِي أبو الوَلِيْد سُلَيْمَان بن خَلَف البَاجِيّ الأَنْدَلُسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٧٤هـ=١٠٨١م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة السَّعَادَة، مِصْر، طبع ج١ و٢ في سنة ١٣٣١هـ، و ج٣-٧ في سنة ١٣٣٢هـ.

● **المَنْخُوْل من تَعْلِيْقَات الأُصُوْل**: الإمَام حُجَّة الإسْلَام أبو حَامِد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الغَزَالِيّ الطُّوْسِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٥هـ=١١١١م.

تَحْقِيْق: د. مُحَمَّد حَسَن هيتو.

الطَّبْعَة الثالثة، دار الفكر، دِمَشْق، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

● **منظومة علم الأَثَر**: جَلَال الدِّيْن السُّيُوْطِيّ. انظر: مَنْهَج ذَوِي النَّظَر للتُّرْمُسِيّ.

- **المِنْهَاج بشَرْح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج**: أبو زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ أو النَّوَاوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

ومُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار ابن حَزْم، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

- **المِنْهَاج في شَرْح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج**: أبو زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ أو النَّوَاوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

ومُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

بعِنَايَة: حَسَّان عَبْد المَنَّان.

الطَّبْعَة الخامسة، بيت الأَفْكَار الدولية، الأُرْدُنّ، السُّعُوْدِيَّة، طُبِعَ في لُبْنَان، سنة ٢٠٠٧م.

- **مَنْهَج ذَوِي النَّظَر شرح منظومة علم الأَثَر**: مُحَمَّد محفوظ بن عَبْد الله بن عَبْد المَنَّان التُّرْمُسِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ بعد سنة ١٣٢٩هـ = بعد سنة ١٩١١م.

و**منظومة علم الأَثَر**، لجَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

- **مَنْهَج النَّقْد في عُلُوْم الحَدِيْث**: أ. د. نُور الدِّيْن عِتْر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٤٢هـ=٢٠٢٠م.

الطَّبْعَة الثالثة، دار الفكر، دِمَشْق، سنة ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

- **المَنْهَل الرَّوِيّ في مُخْتَصَر عُلُوْم الحَدِيْث النَّبَوِيّ**: بَدْر الدِّيْن مُحَمَّد بن أبي إسْحَاق إبْرَاهِيْم بن أبي الفَضْل سَعْد الله بن جَمَاعَة الكِنَانِيّ الحَمَوِيّ المِصْرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٣٣هـ=١٣٣٣م.

تَحْقِيْق: د. مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن رَمَضَان.

الطَّبْعَة الثانية، دار الفِكْر للطِّبَاعَة والتوزيع والنشر، دِمَشْق، المَطْبَعَة العِلْمِيَّة، دِمَشْق، سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

● **مَنْهَل الوَارِدِيْن**: أ. د. صبحي الصَّالِح، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

وهو شرح **رِيَاض الصَّالِحِيْن**، لأبي زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ أو النَّوَاوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

الطَّبْعَة السادسة، دار العِلْم للملايين، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٨م.

● **المُوَطَّأ**: الإمَام مَالِك. انظر: تَنْوِيْر الحَوَالِك.

● **المُوْقِظَة في علم مُصْطَلَح الحَدِيْث**: الحافظ شَمْس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ عَبْد الفَتَّاح أبو غُدَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطَّبْعَة الثالثة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسْلَامِيَّة، حَلَب، طبع دار البشائر الإسْلَامِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٨هـ.

● **مِيْزَان الاعْتِدَال في نَقْد الرِّجَال**: الحافظ شَمْس الدِّيْن أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن قَايْمَاز التُّرْكُمَانِيّ الدِّمَشْقِيّ الذَّهَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

تَحْقِيْق: عَلِيّ مُحَمَّد البجاوي.

الناشر: دار المَعْرِفَة، بَيْرُوْت، وهي مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ المطبوعة سنة ١٩٦٣م بمِصْر.

● **النُّجُوْم الزَّاهِرَة في مُلُوك مِصْر والقَاهِرَة**: جَمَال الدِّيْن أبو المَحَاسِن يُوْسُف بن تَغْرِي بَرْدِي الأَتَابَكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٧٤هـ=١٤٧٠م.

الجزء ١-١٢ طَبْعَة دار الكتب المِصْرِيَّة، المُصَوَّرَة بمطابع كوستاتسوماس، القَاهِرَة.

والجزء ١٣-١٦ طَبْعَة الهيئة المِصْرِيَّة العامة للكتاب، سنة ١٩٧٠-١٩٧٢م.

● **نُخْبَة الفِكَر، وشرحه نُزْهَة النَّظَر**: ابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ. انظر: حَاشِيَة لَقْط الدُّرَر، وشرح عَلِيّ القَارِي.

● **نشأة النَّحو وتَارِيْخ أشهر النُّحَاة**: الشَّيْخ مُحَمَّد الطَّنْطَاوِيّ.

الطَّبْعَة الثانية، مَطْبَعَة السَّعَادَة، مِصْر، سنة ١٩٦٩م.

● **نَصْب الرَّايَة لأَحَادِيْث الهِدَايَة**: جَمَال الدِّيْن أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن يُوْسُف الحَنَفِيّ الزَّيْلَعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦٢هـ=١٣٦٠م.

مع حاشيته:

بُغْيَة الأَلْمَعِيّ في تَخْرِيْج الزَّيْلَعِيّ، لمُحَمَّد يُوْسُف الكَامِلبُوْرِيّ، انتهىٰ منها سنة ١٣٥٧هـ.

وفي آخر الجزء الرابع:

مُنْيَة الأَلْمَعِيّ فيما فَاتَ من تَخْرِيْج أَحَادِيْث الهِدَايَة للزَّيْلَعِيّ، لأبي الفِدَاء زَيْن الدِّيْن قَاسِم بن قُطْلُوْبُغَا الحَنَفِيّ السُّوْدُوْنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٧٩هـ=١٤٧٤م.

وقد حَقَّقَ مُنْيَةَ الأَلْمَعِيّ: مُحَمَّد زَاهِد بن الحَسَن بن عَلِيّ الكَوْثَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

و**الهِدَايَة** هو **شَرْح بِدَايَة المُبْتَدِي**، وكلاهما لبُرْهَان الدِّيْن عَلِيّ بن أبي بَكْر بن عَبْد الجَلِيْل المَرْغِيْنَانِيّ الفَرْغَانِيّ الرِّشْدَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٩٣هـ=١١٩٧م.

الناشر: المَكْتَبَة الإسْلَامِيَّة، سنة ١٩٧٣م، وهي مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ التي طبعت بمِصْر، سنة ١٩٣٨م، من قبل إدارة المجلس العِلْمِيّ بالهِنْد.

● **النظام الاقْتِصَادِيّ في الإسْلَام**: د. شَوْكَة مُحَمَّد عليَّان.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

● **النُّكَت علىٰ كتاب ابن الصَّلَاح**: شِهَاب الدِّيْن أبو الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

تَحْقِيْق ودِرَاسَة: د. رَبِيْع بن هَادِي عُمَيْر.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، من منشورات الجَامِعَة الإسْلَامِيَّة، المَدِيْنَة المُنَوَّرَة – المجلس العِلْمِيّ – إحياء التُّرَاث الإسْلَامِيّ، سنة ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

● **نِهَايَة السُّوْل في شَرْح مِنْهَاج الوُصُوْل**: جَمَال الدِّيْن أبو مُحَمَّد عَبْد الرَّحِيْم بن الحَسَن بن عَلِيّ بن عُمَر بن عَلِيّ بن إبْرَاهِيْم القُرَشِيّ الأُمَوِيّ الشَّافِعِيّ الأَسْنَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة

٧٧٢هـ=١٣٧٠م.

وبهامشه:

سُلَّم الوُصُوْل لشَرْح نِهَايَة السُّوْل، للشَّيْخ مُحَمَّد بَخِيْت بن حُسَيْن المُطِيْعِيّ الأَزْهَرِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٥٤هـ=١٩٣٥م.

و**مِنْهَاج الوُصُوْل إلىٰ علم الأُصُوْل**، للقَاضِي نَاصِر الدِّيْن أبي سَعِيْد عَبْد الله بن عُمَر بن مُحَمَّد البَيْضَاوِيّ الشِّيْرَازِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٨٥هـ=١٢٨٦م.

عالم الكتب، بَيْرُوْت، سنة ١٩٨٢م، وهي مُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة المَطْبَعَة السَّلَفِيَّة بمِصْر.

● **النِّهَايَة في غَرِيْب الحَدِيْث والأَثَر**: مَجْد الدِّيْن أبو السَّعَادَات المُبَارَك بن أبي الكَرَم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَبْد الكَرِيْم الشَّيْبَانِيّ الجَزَرِيّ، المشهور بابن الأَثِيْر، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٠٦هـ=١٢١٠م.

أَشْرَفَ عليه وقَدَّمَ له: عَلِيّ بن حَسَن بن عَلِيّ بن عَبْد الحَمِيْد الحَلَبِيّ الأَثَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٤٢هـ=٢٠٢٠م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار ابن الجَوْزِيّ، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، سنة ١٤٣٤هـ.

● **نَيْل الأَوْطَار شَرْح مُنْتَقَىٰ الأَخْبَار من أَحَادِيْث سَيِّد الأَخْيَار**: مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الشَّوْكَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٥٠هـ=١٨٣٤م.

و**مُنْتَقَىٰ الأَخْبَار من أَحَادِيْث سَيِّد الأَخْيَار**، لشَيْخ الحَنَابِلَة أبي البَرَكَات مَجْد الدِّيْن عَبْد السَّلَام بن عَبْد الله الحَرَّانِيّ، المشهور بابن تَيْمِيَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٥٢هـ=١٢٥٤م، وهو جَدّ شَيْخ الإِسْلَام تَقِيّ الدِّيْن أبي العَبَّاس أَحْمَد بن عَبْد الحَلِيْم بن عَبْد السَّلَام بن تَيْمِيَّة الحَرَّانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢٨هـ=١٣٢٨م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار ابن حَزْم، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

● **نَيْل الأَوْطَار شَرْح مُنْتَقَىٰ الأَخْبَار من أَحَادِيْث سَيِّد الأَخْيَار**: مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الشَّوْكَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٥٠هـ=١٨٣٤م.

و**مُنْتَقَىٰ الأَخْبَار من أَحَادِيْث سَيِّد الأَخْيَار**، لشَيْخ الحَنَابِلَة أبي البَرَكَات مَجْد الدِّيْن عَبْد السَّلَام بن عَبْد الله الحَرَّانِيّ، المشهور بابن تَيْمِيَّة، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٥٢هـ=١٢٥٤م، وهو جَدّ

شَيْخ الإسْلَام تَقِيّ الدِّيْن أبي العَبَّاس أَحْمَد بن عَبْد الحَلِيْم بن عَبْد السَّلَام بن تَيْمِيَّة الحَرَّانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢٨هـ=١٣٢٨م.

الطَّبْعَة الثانية، مَكْتَبَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده، مِصْر، سنة ١٩٥٢م.

- **هُدَىٰ السَّارِي مُقَدِّمَة فَتْح البَارِي**: انظر: فَتْح البَارِي لابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ.

- **الهِدَايَة في علم الرِّوَايَة**: ابن الجَزَرِيّ. انظر: الغَايَة في شرح الهِدَايَة للسَّخَاوِيّ.

- **هَدِيَّة العَارِفِيْن أَسْمَاء المُؤَلِّفِيْن وآثَار المُصَنِّفِيْن**: إسْمَاعِيْل باشا ابن مُحَمَّد أَمِيْن بن مير سَلِيْم البابانِي أَصْلاً، والبَغْدَادِيّ مولداً ومسكناً، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٣٩هـ=١٩٢٠م.

طبع بعِنَايَة: مُحَمَّد شَرَف الدِّيْن يالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي.

منشورات مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ، بَغْدَاد، وهي الطَّبْعَة المُصَوَّرَة علىٰ طَبْعَة إستانبول، سنة ١٩٥١م.

- **أبو هُرَيْرَة رَاوِيَة الإسْلَام**: أ. د. مُحَمَّد عجاج الخَطِيْب، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٤٣هـ=٢٠٢١م.

سلسلة أَعْلَام العَرَب، رقم ٢٣، تصدرها وزارة الثقافة والإرْشَاد القَوْمِيّ بمِصْر، مَطْبَعَة مِصْر، سنة ١٩٦٣م.

- **الوَافِي بالوَفَيَات**: صَلَاح الدِّيْن خَلِيْل بن أَيْبَك بن عَبْد الله الصَّفَدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٦٤هـ=١٣٦٣م.

باعتناء: هلموت ريتر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٩٧٢م.

الطَّبْعَة الثانية، دار النشر: فرانز شتاينر، ڤيسْبَادن، سنة ١٩٦١م، (الجزء ١-٤).

- **وَفَيَات الأَعْيَان وأَنْبَاء أَبْنَاء الزَّمَان**: أبو العَبَّاس شَمْس الدِّيْن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن إبْرَاهِيْم بن خَلِّكَان، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٨١هـ=١٢٨٢م.

تَحْقِيْق: أ. د. إحْسَان عَبَّاس، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

دار صادر، بَيْرُوْت، سنة ١٩٧٧م.

- **اليَوَاقِيْت والدُّرَر في شَرْح شَرْح نُخْبَة ابن حَجَر**: مُحَمَّد عَبْد الرَّؤُوْف بن تاج العَارِفِيْن بن عَلِيّ المُنَاوِيّ القَاهِرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٣١هـ=١٦٢٢م.

و**نُخْبَة الفِكَر في مُصْطَلَح أَهل الأَثَر**، لشِهَاب الدِّيْن أبي الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد

الكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

وشَرْح **نُخْبَة الفِكَر** هو **نُزْهَة النَّظَر**، لابن حَجَر الذي تَقَدَّم ذِكْره.

تَحْقِيْق: د. المُرْتَضَىٰ الزَّيْن أَحْمَد.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة الرُّشْد، الرِّيَاض، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

- **أبو يُوْسُف، حياته وآثاره وآراؤه الفِقْهِيَّة**: مَحْمُوْد مطلوب أَحْمَد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَطْبَعَة دار السَّلَام، بَغْدَاد، سنة ١٩٧٢م.

فِهْرِس المَوْضُوْعَات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الآثَار المَطْبُوعَة للمُؤَلِّف

الكتب:

١. **الاحتكار وآثارُه في الفِقْه الإسلَامِيّ. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة الأُمَّة ببَغْدَاد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار الرَّشِيْد بالرِّيَاض سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار الفُرْقَان بعَمَّان – الأُرْدُنّ سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م. **والطَّبْعَة الرابعة** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

٢. **الشُّوْرَىٰ بين النَّظَرِيَّة والتَّطْبِيْق. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة الأُمَّة ببَغْدَاد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

٣. **صَفْوَة الأَحْكَام من نَيْل الأَوْطَار وسُبُل السَّلَام. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة دار السَّلَام ببَغْدَاد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. **والطَّبْعَة الثانية** بمَطْبَعَة الإرْشَاد ببَغْدَاد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، وزارة التَّعْلِيْم العالي والبَحْث العِلْمِيّ العِرَاقِيَّة – جَامِعَة بَغْدَاد – كُلِّيَّة الشَّرِيْعَة. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار الفُرْقَان بعَمَّان – الأُرْدُنّ سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م. **والطَّبْعَة الرابعة** بدار الفُرْقَان بعَمَّان – الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م. **والطَّبْعَة الخامسة** بدار الفُرْقَان بعَمَّان – الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م. **والطَّبْعَة السادسة** بدار الفُرْقَان بعَمَّان – الأُرْدُنّ سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م. **والطَّبْعَة السابعة** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م. **والطَّبْعَة الثامنة** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

٤. **الكَمَال بن الهُمَام، (المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٦١هـ=١٤٥٧م)، وتَحْقِيْق رسالته: إعراب قوله ﷺ: كَلِمَتَان خَفِيْفَتَان علىٰ اللِّسَان... . الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة جَامِعَة بَغْدَاد

سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

٥. **الاقْتِرَاح في بَيَان الاصْطِلَاح وما أُضيف إلىٰ ذٰلِكَ من الأَحَادِيْث المَعْدُوْدَة من الصِّحَاح**: تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ، ابن دَقِيْق العِيْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٠٢هـ=١٣٠٢م، دراسة وتَحْقِيْق. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة الإرْشَاد ببَغْدَاد سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، وزارة الأوقاف والشؤون الدِّيْنِيَّة العِرَاقِيَّة - إحياء التُّرَاث الإسلَامِيّ. **والطَّبْعَة الثانية** بدار العُلُوْم بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٧م. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٤٠هـ=٢٠١٩م.

٦. **القُرْآن الكَرِيْم كلماته ومعانيه (ج٢٧-٢٨). الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة الخلود ببَغْدَاد سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، وزارة التربية العِرَاقِيَّة.

٧. **عَقْد التَّحْكِيْم في الفِقْه الإسلَامِيّ والقَانُوْن الوضعي. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة الخلود ببَغْدَاد سنة ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، وزارة الأوقاف والشؤون الدِّيْنِيَّة العِرَاقِيَّة - إحياء التُّرَاث الإسلَامِيّ، سلسلة الكتب الحَدِيْثَة. **والطَّبْعَة الثانية** بدار الفُرْقَان بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٩هـ=٢٠١٨م.

٨. **الحَرَكَات الهَدَّامَة في الإسلَام - الرَّاوَنْدِيَّة، البَابَكِيَّة. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمطابع دار الشؤون الثقافية العامة ببَغْدَاد سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م، وزارة الثقافة والإعْلَام العِرَاقِيَّة.

٩. **التَّحَدِّي في آيات الإعجاز. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار البَشِيْر بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م، ونشر أصله في مَجَلَّة جَامِعَة الأَمِيْر عبد القَادِر للعُلُوْم الإسلَامِيَّة بالجَزَائِر - العدد الرابع سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

١٠. **أُمِّيَّة الرَّسُوْل مُحَمَّد ﷺ. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار البَشِيْر بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٦م، ونشر أصله في مَجَلَّة جَامِعَة الأَمِيْر عبد القَادِر للعُلُوْم الإسلَامِيَّة بالجَزَائِر - العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

١١. **العَقِيْدَة الإسلَامِيَّة ومَذَاهِبها. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار العُلُوْم بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م. **والطَّبْعَة الرابعة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م. **والطَّبْعَة الخامسة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م. **والطَّبْعَة السادسة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٧هـ=٢٠١٦م. وتُرجم إلىٰ اللُّغَة الكُرْدِيَّة.

١٢. **البَحْث الفِقْهِيّ ومَصَادِره. الطَّبْعَة الأُولىٰ**، عِمَاد الدِّيْن للنشر والتوزيع بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م. **والطَّبْعَة الثانية**، عِمَاد الدِّيْن للنشر والتوزيع بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٢م.

١٣. **مناهج الفُقَهَاء في استنباط الأَحْكَام. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

١٤. **مناهج الفُقَهَاء في استنباط الأَحْكَام وأسباب اختلافهم. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

١٥. **مَفْهُوْم الوَسَطِيَّة في القُرْآن والسُّنَّة. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

١٦. **تَأوِيْل النَّصّ الشَّرْعِيّ. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٩هـ=٢٠١٨م.

١٧. **حُكْم الإجْهَاض في الفِقْه الإسْلامِيّ. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٤٠هـ=٢٠١٩م.

١٨. **عُلَمَاء عَامِلُون. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٤٢هـ=٢٠٢٠م.

١٩. **أَبْحَاث فِقْهِيَّة مُقَارَنَة. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) بِبَيْرُوْت سنة ١٤٤٣هـ=٢٠٢١م.

٢٠. **دِرَاسَات قُرْآنِيَّة وحَدِيْثِيَّة. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) بِبَيْرُوْت. وهو هٰذَا الكتاب.

الكتب بالاشتراك مع آخرين:

- **مُشَجَّر النَّحْو والصَّرْف.** بالاشتراك مع الدكتور يَعْلَىٰ قَحْطَان الدُّوْرِيّ. **الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) بِبَيْرُوْت سنة ١٤٤٣هـ=٢٠٢١م.

أ- لوزارة التَّعْلِيْم العالي العِرَاقِيَّة:

١. **المدخل إلىٰ الدِّيْن الإسلَامِيّ.** بالاشتراك مع الدكتور مُنِيْر حَمِيْد البَيَاتِيّ. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار الحرية للطِّبَاعَة ببَغْدَاد سنة ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

٢. **أُصُوْل الدِّيْن الإسلَامِيّ.** بالاشتراك مع الدكتور رُشْدِي عليَّان. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار الحرية للطِّبَاعَة ببَغْدَاد سنة ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م. **والطَّبْعَة الثانية** بمَطْبَعَة جَامِعَة بَغْدَاد ببَغْدَاد سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م. **والطَّبْعَة الثالثة** بمَطْبَعَة الإرْشَاد ببَغْدَاد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م. **والطَّبْعَة الرابعة** بمطابع دار الحِكْمَة ببَغْدَاد سنة ١٤١١هـ=١٩٩٠م، وهٰـذِهِ الطبعات الثانية والثالثة والرابعة نشرتها وزارة التَّعْلِيْم العالي والبَحْث العِلْمِيّ العِرَاقِيَّة - جَامِعَة بَغْدَاد. **والطَّبْعَة الخامسة** بدار الفكر للطِّبَاعَة والنشر والتوزيع بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٦م. **والطَّبْعَة السادسة** بدار الفكر للطِّبَاعَة والنشر والتوزيع بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م. وتُرجم إلىٰ اللُّغَة الكُرْدِيَّة.

٣. **قَوَاعِد التلاوة.** بالاشتراك مع الدكتور فَرَج توفيق الوَلِيْد. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة جَامِعَة بَغْدَاد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م. **والطَّبْعَة الثانية** ببَغْدَاد. **والطَّبْعَة الثالثة** بمَطْبَعَة وزارة التَّعْلِيْم العالي ببَغْدَاد سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م.

٤. **عُلُوْم القُرْآن.** بالاشتراك مع الدكتور رُشْدِي عليَّان وكاظم فتحي الرَّاوِيّ. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمطابع مُؤَسَّسَة دار الكتب بالمَوْصِل سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

٥. **عُلُوْم الحَدِيْث ونُصُوْص من الأَثَر**. بالاشتراك مع الدكتور رُشْدِي عليَّان وكاظم فتحي الرَّاوِي. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة جَامِعَة بَغْدَاد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار (كتاب – ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.

٦. **التَّفْسِيْر**. بالاشتراك مع الدكتور مُحْسِن عبد الحَمِيْد. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار المَعْرِفَة سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

ب- لوزارة التربية العِرَاقِيَّة:

١-٦. **التربية الإسلَامِيَّة (للمدارس الإسلَامِيَّة)**. ستة كتب، للصفوف: الرابع والخامس والسادس الابتدائي، والأول والثاني والثالث المتوسط، بَغْدَاد سنة ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

٧-١٢. **الحَدِيْث الشَّرِيْف وعُلُوْمه (للمدارس الإسلَامِيَّة)**. ستة كتب، للصفوف: الأول والثاني والثالث المتوسط، والرابع والخامس والسادس الإعدادي، بَغْدَاد سنة ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

١٣. **التربية الإسلَامِيَّة (للصف السادس من المدارس الشَّعْبِيَّة)**. المجلس الأعلىٰ للحَملَة الشَّامِلَّة لمحو الأُمِّيَّة الإلزامي، بَغْدَاد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

١٤. **علم التجويد (للمدارس الإسلَامِيَّة)**. بالاشتراك مع الشيخ جَلَال الحَنَفِيّ والدكتور فَرَج توفيق الوَلِيْد، بَغْدَاد سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

البحوث:

١. **عَقْد التَّحْكِيْم في الفِقْه الإسلَامِيّ**. نشر في مَجَلَّة كُلِّيَّة الدراسات الإسلَامِيَّة – العدد الرابع سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م ببَغْدَاد، وطُبِعَ ضمن كتاب عَقْد التَّحْكِيْم في الفِقْه الإسلَامِيّ والقَانُوْن الوضعي.

٢. **التَّسْعِيْر في الفِقْه الإسلَامِيّ**. نشر في مَجَلَّة كُلِّيَّة الدراسات الإسلَامِيَّة – العدد الخامس سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م ببَغْدَاد، وطُبِعَ ضمن كتاب الاحتكار وآثاره في الفِقْه الإسلَامِيّ.

٣. **مُحَمَّد عَبْدُه - المُصْلِح الأُستاذ**. نشر في تسعة أعداد من مَجَلَّة الرِّسَالَة الإسلَامِيَّة ببَغْدَاد سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، وطُبِعَ مَزِيْداً ومُنَقَّحاً ضمن كتاب عُلَمَاء عَامِلُون.

٤. **مُحَمَّد رَشِيْد رِضَا**. نشر في مَجَلَّة دراسات عَرَبِيَّة إسلَامِيَّة - العدد الثالث - السنة الثالثة، بَغْدَاد سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، أصدرتها اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهِجْرِيّ - مَطْبَعَة الأوقاف والشؤون الدِّيْنِيَّة العِرَاقِيَّة، وطُبِعَ مَزِيْداً ومُنَقَّحاً ضمن كتاب عُلَمَاء عَامِلُون.

٥. **مفهوم الوَحْي عند رَشِيْد رِضَا في كتابه: الوَحْي المُحَمَّدِيّ**. وهو من بحوث النَّدْوَة العِلْمِيَّة الموسومة بـ(مُحَمَّد رَشِيْد رِضَا، جهوده الإصْلَاحية ومَنْهَجه العِلْمِيّ)، التي عُقدت في جَامِعَة آل البيت بالأُرْدُنّ، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م. ونشر المعهد العالمي للفكر الإسْلَامِيّ طبعتها الأُوْلَىٰ سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٦. **الادخار**. نشر في مَجَلَّة الرِّسَالَة الإسلَامِيَّة، العدد ١٦٠-١٦١، بَغْدَاد سنة ١٩٨٣م.

٧. **عُلُوْم الحَدِيْث الشَّرِيْف**. نشر في كتاب (حَضَارَة العِرَاق) ج٧ و ج١١. بَغْدَاد سنة ١٩٨٥م، وزارة الإعْلَام العِرَاقِيَّة.

٨. **تَأْثِيْر المُحَدِّثِيْن العِرَاقِيِّيْن في خارج البلاد العَرَبِيَّة**. نشر ضمن كتاب (العِرَاق في موكب الحَضَارَة - الأصالة والتَّأْثِيْر) سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م، وزارة الإعْلَام العِرَاقِيَّة ببَغْدَاد.

٩. **مُصْطَلَح (ثَمَن)**. نشر في المَوْسُوْعَة الفِقْهِيَّة الكُوَيْتِيَّة التي تصدرها وزارة الأوقاف بالكُوَيْت سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

١٠. **مُصْطَلَح (مُقَايَضَة)**. أُعِدَّ للمَوْسُوْعَة الفِقْهِيَّة الكُوَيْتِيَّة أَيضاً سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

١١. **الحَرَكَات الهَدَّامَة في الإسلَام**. نشر ضمن بحوث ندوة (النُّصَيْرِيَّة حركة هَدْمِيَّة)، من منشورات كُلِّيَّة الشَّرِيْعَة بجَامِعَة بَغْدَاد، مَطْبَعَة الإرْشَاد ببَغْدَاد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، وطُبِعَ ضمن كتاب الحَرَكَات الهَدَّامَة في الإسلَام - الرَّاوَنْدِيَّة، البَابَكِيَّة.

١٢. **التَّطَرُّف الدِّيْنِي**. نشر ضمن بحوث ندوة (التَّطَرُّف الدِّيْنِيّ) من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدِّيْنِيَّة ببَغْدَاد سنة ١٩٨٦م، لكُلِّيَّة الشَّرِيْعَة بجَامِعَة بَغْدَاد.

١٣. **الإسلَام والإرهاب**. نشر ضمن بحوث ندوة (الدِّيْن والإرهاب) من منشورات منظمة المؤتمر الإسلَامِيّ الشَّعْبِيّ، مَطْبَعَة الرَّشَاد ببَغْدَاد سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

١٤. **الحركة البَاطِنِيَّة – الوَسَائِل والغايات**. نشر ضمن بحوث ندوة (الحركة البَاطِنِيَّة ودورها التخريبي في الفِكْر العَرَبِيّ الإسلَامِيّ) من منشورات كُلِّيَّة الشَّرِيْعَة بجَامِعَة بَغْدَاد، بَغْدَاد سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

١٥. **التحدي في آيات الإعجاز**. نشر في مَجَلَّة جَامِعَة الأَمِيْر عبد القَادِر للعُلُوْم الإسلَامِيَّة بالجَزَائِر، العدد الرابع سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٣م. وهو أصل كتابي المتقدم (التحدي في آيات الإعجاز).

١٦. **أُمِّيَّة الرَّسُوْل مُحَمَّد ﷺ**. نشر في مَجَلَّة جَامِعَة الأَمِيْر عبد القَادِر للعُلُوْم الإسلَامِيَّة بالجَزَائِر، العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م. وهو أصل كتابي المتقدم (أُمِّيَّة الرَّسُوْل مُحَمَّد ﷺ).

١٧. **البَحْث الفِقْهِيّ**. نشر في مَجَلَّة جَامِعَة الأَمِيْر عبد القَادِر للعُلُوْم الإسلَامِيَّة بالجَزَائِر، العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م. وطُبِعَ ضمن كتاب البَحْث الفِقْهِيّ ومَصَادِره.

١٨. **الضمير أَنَا في القُرْآن الكَرِيْم**. نشر في مَجَلَّة البَيَان – جَامِعَة آل البيت بالأُرْدُنّ، المجلد الأول – العدد الرابع سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م. وطُبِعَ مُنَقَّحاً ضمن كتاب دِرَاسَات قُرْآنِيَّة وحَدِيْثِيَّة.

١٩. **مفهوم الإيمان عند الفِرَق الإسلَامِيَّة**. نشر ضمن بحوث (المُلْتَقَى العِلْمِيّ الأول حول تُرَاث سَلْطَنَة عُمَان الشقيقة قديماً وحَدِيْثاً)، الذي نظمته وَحْدَة الدراسات العُمَانِيَّة بجَامِعَة آل البيت، من منشورات جَامِعَة آل البيت – الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

٢٠. **مُقَابَلَة النصوص عند كَتَبَة الحَدِيْث الشَّرِيْف**. نشر في الجزء الثالث من كتاب (تَحْقِيْق التُّرَاث، الرؤىٰ والآفاق)، وهو أوراق المؤتمر الدولي لتَحْقِيْق التُّرَاث العَرَبِيّ الإسلَامِيّ المنعقد في جَامِعَة آل البيت، في المدة ٩-١١ من ذي القِعْدَة سنة ١٤٢٥هـ الموافق ٢١-٢٣ من كانون الأول سنة ٢٠٠٤م. إعداد وتَحْرِيْر: د. مُحَمَّد مَحْمُوْد الدروبي. منشورات جَامِعَة آل البيت، المَمْلَكَة الأُرْدُنِّيَّة الهَاشِمِيَّة، سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م. وطُبِعَ مُنَقَّحاً ضمن كتاب دِرَاسَات قُرْآنِيَّة وحَدِيْثِيَّة.

٢١. **آداب المُتَعَلِّم (تجربتي في التَّعْلِيْم)**. نشر في كتاب (ومضات النُّوْر في طلب العلم المبرور) للأُسْتَاذ الدكتور صَلَاح مُحَمَّد أبو الحاج، دار الفاروق، عَمَّان، المَمْلَكَة الأُرْدُنِّيَّة الهَاشِمِيَّة. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سنة ١٤٣٧هـ=٢٠١٦م.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ